

مختار الزركاني

المجلد ٤
في الأصول العربية ونحوها

الجزء الثالث

دار الكتب - رفق المحمدي
بيروت - شارع سورية - نهاية درويش



مَجْدُ الْفُطُوحِ

المجدي
في السور العربية ونحوها ومرفها

الجزء الثالث

الطبعة الثالثة

دار الشرق العربي

بيروت - شارع سورية - نهاية درويش

٦ - المدح والذم

يجري المدح والذم بأضال كثيرة يمكن قسمتها إلى ثلاث زمر ، لكل زمرة أحكامها الخاصة ، وإن كانت كلها تتشابه في تصميمات جملها .

آ - المدح والذم بفعل « مَب » :

يستعمل فعل « حَب » للمدح إن كان مثبتاً ، فإذا دخلته « لا » ، النافية صار للذم . والشكل المتأد بجلته هو الآتي :

(حَبذا زَيْدٌ)

وقد اخطف النحاة - كما نتمهم - في تحليله . واليك ما قالوه في هذا الشأن :

١ - (حَبٌ) : فعل ماض جامد لانشاء المدح .

(فَا) : اسم إشارة في محل رفع فاعل لحب .

(زَيْدٌ) : مبتدأ مؤخر . وجملة فعل المدح مع فاعله خير عنه

مقدم . أو : « زَيْدٌ » خبر مبتدأ محذوف تقديره « هو » ، أي : المدحوح

زَيْدٌ . وعلى ذلك يكون الكلام جملتين : حَبذا + المدحوح زَيْد . وكلاهما

مستأنفة . أما على الاعراب الأول فالكلام جملة واحدة كبرى ، داخلها

جملة صغرى : [زَيْدٌ (حَبذا)] ^(١) .

(١) هنا التحليل لأبي علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك .

وقيل هو تحليل سيويه . وعلى كل ، فهو المشهور بهذا اليوم .

٢ - (جئنا) : اسم مركب من « حب وذا » ، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، أو في محل رفع خبر مقدم .
(زيد) : خبر ، أو مبتدأ مؤخر (١) .

٣ - (جئنا) : كلها : فعل ماض .
(زيد) : قاع (٢) .

ب أمثلة خاصة بجنا :

- ١ - لا يكون الفاعل هنا إلا اسم الإشارة « ذا » .
- ٢ - لا يجوز لهذا الفاعل أن يطابق المخصوص بالمدح أو المم ، بل يلتزم شكل الافراد والتذكير ، تقول : « جئنا زيد - جئنا فاطمة - جئنا زيد وعمرو - جئنا فاطمة وعائشة ... الخ » .
- ٣ - يجوز الاتيان بتمييز لهذا الفاعل ، لأنه اسم إشارة مبهم . لكن هذا التمييز لا يطابقه بل يطابق المخصوص بالمدح أو المم . قول : « جئنا رجلاً زيداً - جئنا رجلين زيداً وعمرو - جئنا رجلاً زيداً وعمرو وغيره » .
- ٤ - يجوز حذف المخصوص إن دل الكلام عليه ، كأن يقول لك أحدهم : ما رأيك في السفر ؟ فتقول : « يا جئنا ! لولا قلة المال » والتقدير : يا جئنا السفر .

(١) وهذا التليل لمبرد وابن السراج وابن هشام الفهري وابن صفور وغيرهم .
(٢) وهذا التليل لابن درستويه وجماعة غيره .

٥ - لا يجوز تقديم المخصوص في باب « جذا » ، فلا يقال :
« زيد جذا » .

٦ - لا يجوز للتمييز هنا أن يتقدم على « جذا » ، فلا يقال :
« رجلاً جذا زيد » ، ولكن يسمح له بأن يكون قبل المخصوص أو
بعده ، يقول : « جذا رجلاً زيد - أو : جذا زيد رجلاً » .

٧ - لا يجوز دخول نواسخ الاجتهاد على المخصوص هنا ، على الرغم
من اعتباره مبتدأ ، فلا يقال : « جذا كان زيد - ولا : جذا إن زيداً -
ولا : جذا ظننت زيداً » .

٨ - كل ما قيل في « جذا » يقال مثله في « لا جذا » ، إلا
أن هذه اللقم بسبب النافي « لا » .

ويمكن الآن تلخيص الأشكال التسعة لأساليب « جذا » على
الشكل التالي (١) :

١ - (جذا) = فعل + فاعل .

٢ - (جذا زيد) = فعل + فاعل + مبتدأ أو خبر لمبتدأ
محذوف .

٣ - (جذا رجلاً زيد) = فعل + فاعل + تمييز للفاعل +
مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف .

٤ - (جذا زيد رجلاً) = فعل + فاعل + مبتدأ أو ... +
تمييز .

(١) هنا التلخيص جار - كما هو ظاهر - على الصلح الأول الذي هو
للمهور الآن يتنا .

ج - المرح والزم بنعم وبئس :

نِعمَ وبِئسَ : ضلان جامدان لا يستملان إلا في اللح والنم .
وأشكال جملتها تشبه أشكال جملة « جذا » مع بعض الاختلافات البيرة .
واليك بيان ذلك مع تحليل كل شكل :

١ - (نعم الرجل)

هذا أبسط أشكال جملة المدح بنعم . حيث لا زى إلا فعل المدح مع فاعله . أما المخصوص بالمدح فمخوف . ولا يجوز استعمال هذا الشكل إلا عندما يكون في الكلام ما يشير بالمخصوص ، كقوله تعالى : « وماوام جهنم ، وبئس المصير » ، أي : وبئس المصير جهنم .

٢ - (نعم الرجل زيد)

وهذا هو الشكل المألوف . ويتألف من فعل المدح ، ثم فاعله ، ثم مخصص بالمدح . وقد اختلفوا في أعراب هذا المخصوص اختلفهم في مخصص « جذا » . فقال بعضهم : هو مبتدأ ، خبره جملة المدح قبله . وقال آخرون : هو مبتدأ خبره مخوف . والتقدير : زيد المدوح . وقال غيرهم : هو خبر لمبتدأ مخوف . والتقدير : المدوح زيد .

٣ - (زيدٌ نِعَمَ الرجل)

زى هنا المخصص قد تقدم . وهذه ميزة لمخصص « نعم » لا يتحل بها مخصص « جذا » . وفي هذه الحالة يجب أعرابه مبتدأ ، وجملة المدح خبر عنه .

٤ - (نعم ... رجلاً زيد)

هنا زى فاعل المدح وهو « الرجل » قد طرد من الجملة ، فخاب

عنه في الفاعلية ضميره الذي قدره « هو » . ولما لم يكن هذا الضمير يعود على شيء مذكور ، صار كلمة غامضة في حاجة ماسة إلى التمييز ، أو قل : إن الاستناد كله أصبح في حاجة إلى التمييز ، لأن استناد فعل الملح إلى ضمير غامض الغلالة شيء غير مقبول ، ولهذا كله عاد الفاعل نفسه ، وهو « الرجل » ، ولكن لا على هيئة فاعل ، لأن الفاعلية احتلها ضميره ، بل على هيئة تمييز ^(١) . وصارت الجملة الآن مؤلفة من : فعل ملح + فاعل مستتر + تمييز + مفعول هو مبتدأ أو خبر على خلاف في الاعتبار .

وقد اشترطوا في هذا الضمير الفاعل شروطاً ثلاثة : أن يظل مستتراً ، ثم أن يظل مفرداً ، ثم أن يميز بنكرة بعده ^(٢) .

كما اشترطوا في التمييز هنا شروطاً أخرى : أن يتأخر عن فعل الملح أو القم ، وهو نفس الشرط في تمييز « جذا » ، ثم أن يطابق المفعول أفراداً وثنائيةً وجماعاً ، فنقول : « نم .. رجلاً زيداً » - « نم ... رجلين زيداً وعمرو - « نم ... رجلاً زيداً وعمرو وهر » ، ثم أن يكون سالماً لمفعول « ال » عليه . وهذا طبيعي لأنه في الأصل كان فاعلاً لفعل الملح أو القم ، وفاعل الملح أو القم - كما نعلم - يجب أن يكون محلياً بـ « ال » ^(٣) .

(١) راجع بحث التمييز المحول .

(٢) وكل هذه الشروط من باب تحصيل المآل .

(٣) اشترطوا في باب نم ويش أن يكون الفاعل محلياً بـ « ال » الجنسية ، نحو : « نم الرجل زيد » ، أو مضافاً إلى ما فيه « ال » حقه ، نحو : « نم رجل الصدق زيد » ، أو مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه « ال » حقه ، نحو : « نم حكمي شراه الجاهلية زهير » . ←

٥ - (زيدٌ نعم ... رجلاً)

ليس في هذا الأسلوب شيء جديد سوى تقديم المخصوص . أما عناصره فكمناصر سابقة .

٦ - (نعم ... رجلاً)

هنا حذف المخصوص . وقد قلنا : إن ذلك لا يكون إلا بدليل .

٧ - (نعم ... زيدٌ رجلاً)

هنا تأخر التمييز عن المخصوص . وهذا جائز إلا أنه قليل .

٨ - (زيدٌ نعمَ ما هو)

هنا زى « ما » قد دخلت الجملة ، وبهذا اسم مفرد هو الضمير « هو » .

وقد اختلفوا في تحليل هذا الأسلوب .

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر . و « ما » نكرة تامة في محل نصب على التمييز للفاعل المستتر . وعلى هذا تكون جملتنا مؤنفة بما يلي :

→ على أن هذا المصطلح ليس لازماً . فقد جاء فاعل نعم نكرة ، كقولهم : « نعم شاعر أنت » . كما جاء نكرة متعالية إلى نكرة كقول الشاعر :

فتمَّ صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الركب عتاتٌ بن عفا

كما جاء اسماً موصولاً ، نحو : « نعم الذي يمون لنا » ما لا يسن . وسنرى بعد قليل أن فاعل نعم قد يكون لفظ « ما » للوصول أو النكرة للوصول . وكل هذا هو الذي حدثنا على إجمال ذكر الشروط التي اشتراطها في فاعل نعم ، في المتن .

مبتدأ + فعل مدح + فاعل مستتر + «ما» تمييز + مخصص
هو مبتدأ أو خبر على اختلافهم المعروف في أمره .

٢ - وقال آخرون : « ما » نكرة تامة ، وهي نفسها فاعل لفعل
المدح . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة من الناصر الآتية :

مبتدأ + فعل مدح + «ما» فاعل + مخصص هو مبتدأ أو ...
هذا ويجوز أن تدغم « ما » في الفعل فيقال : « نعيمًا » بكر
التون والين .

٩ - (نعم ما يفعل زيد)

هنا نرى يد « ما » جملة ، لا مفرداً . وقد اختلفوا في تحليل
هذا الأسلوب أيضاً :

١ - قال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر ، و « ما » نكرة
ناقصة (١) في محل نصب على التمييز لفاعل نعم المستتر . والجملة بعدها صفة
لها . والتقدير : نعم هو شيئاً يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا
مؤلفة من الناصر الآتية :

فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » النكرة الناقصة التي هي
تمييز لفاعل المستتر + جملة من فعل وفاعل واثمة صفة لـ « ما » .

٢ - وقال آخرون : « ما » معرفة ناقصة (٢) ، أي اسم موصول ،

(١) النكرة الناقصة هي التي تحتاج إلى ما يجمع معناها ، ويكون هذا المجمع
صفة لها ، سواء أكان مفرداً كقول الشاعر : « ما تفسح يدي للبيب ... »
أي : لعمري تفسح يدي للبيب ، أو كان جملة ، كما هو الوضع في مثالنا أعلاه .
أما النكرة التامة فلا تحتاج إلى هذا المجمع .
(٢) أي هي اسم موصول . وصحبت معرفة لأن الإسماء للرسولة مألوفة ،
وصحبت بصفة حاجتها إلى بنة الصلة .

وهي نفسها فاعل لفعل المدح ، والجملة بعدها صلة لها . والتقدير : نعم الذي ينمّه زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من الناصر الآتية :
فعل مدح + اسم موصول فاعل + جملة صلة .

١٠ - (زيد نعم ما)

هنا لا نجد شيئاً بد « ما » ، لا مفرداً ولا جملة . وعلى هذا تكون نكرة تامة ، لا كقولها بنفسها وعدم حاجتها إلى ما يتممها . وقد اختلفوا في إعرابها : فذهب قوم إلى أنها هي نفسها فاعل « نعم » ، وذهب آخرون إلى أنها تمييز للفعل ضم للستر . فعلى الذهب الأول تكون الجملة مؤلفة من الناصر الآتية : مبتدأ + فعل + فاعل . وعلى الثاني تكون مؤلفة من الناصر التالية : مبتدأ + فعل + فاعل مستتر + تمييز .

١١ - (نعم الرجل كان زيد)

هنا نجد الفعل الناسخ قد دخل على المخصوص . وهذه اليزة لا يتحلّى بها مخصص « هذا » كما رأينا .

١٢ - (نعم الرجل رجلاً زيد)

هنا نرى اجتماع الفاعل الظاهر « الرجل » مع تمييز له « رجلاً » . وهذا الأسلوب منه بعضهم بحجة أن الفاعل ظاهر ، فهو واضح لا يحتاج إلى تمييز . وأجازه آخرون على أنه فوح من التوكيد .

١٣ - (نعم الرجل زيد من شاعر)

هنا نجد التمييز مجروراً بن . وهذا جائز . إلا أننا في الإعراب

قول : الجار والمجرور متعلقان بحال مخوفة من « الرجل » الذي هو الميئسز .

١٤ - (نعمت المرأة فاطمة)

هنا نجد الفعل مقترناً ببناء التانيث لأن فاعله مؤنث . وهذا جاز لا واجب ، إذ يمكن أن يقال : « نعم المرأة فاطمة » . كما أنه يجوز تأنيث الفعل ولو كان فاعله مذكراً ، وذلك إذا كان المخصوص مؤنثاً ، نحو : « نعمت الثوب الجنة » (١) .

٥ - المرفع والمزوم بوزن « فَعْلَ » :

هذه هي الزمرة الثالثة من الأفعال التي تستعمل في الصح والقم ، وهي : كل فعل اجتمعت فيه الشروط اللازمة لصوغ « فعل » الجبج منه ، بعد نقله إلى باب « فَعْلَ » المضموم العين ، نحو : « كَتَبَ - حَسَنَ - قَبَحَ - بَرَعَ ... الخ » ، أو زكّه على حاله إن كان مثل العين ، نحو : « ساءَ - جادَ - خانَ ... الخ » .

ويعد أن تصب الفعل في هذا الوزن يجوز لك أن تسكن عينه لنقل الضمة على العين ، فنقول : « كَتَبَ - حَسَنَ - قَبَحَ - بَرَعَ ... الخ » ، كما يجوز لك أن تنقل الضمة إلى الفاء ، فنقول : « كَتَبَ - حَسَنَ - حَبَّ - قَبَحَ ... الخ » .

فإذا تيسر لك الفعل على الشكل الذي يجب جاز لك أن تستعمله في جميع أساليب قم وقص ، مطبقاً عليه جميع أحكامها (٢) ، فنقول :

(١) كل الأحكام والأشكال التي أوردناها لـ « قم » تطبق على « قص » .

(٢) ما عدا الأساليب التي جعلناها « ما » .

- ١ - حَسَنَ الرجلُ ...
- ٢ - حَسَّنَ الرجلُ زيدَ .
- ٣ - زَيَّنَهُ حَسَنُ الرجلُ .
- ٤ - حَسَّنَ ... رجلاً زيدَ .
- ٥ - زَيَّنَهُ حَسَنُ ... رجلاً .
- ٦ - حَسَّنَ الرجلُ رجلاً زيدَ .

إلا أن هذه الازمة تمتاز عن سابقتها بثلاثة أساليب جُرَّة فيها :

١ - (حَسَّنَ زيدَ)

هنا نجد المخصوص بالمدح هو نفسه فاعل المدح . وههنا شيء لم يكن جُرّاً مع « نم » و « جذا » . فهناك كان لا بد من فاعل لفعل المدح أو المم ، ثم من مخصص بالمدح أو المم .

٢ - (حَسَّنَ يزيدَ)

هنا نجد الفاعل مجروراً بياء زائدة ، تشبيهاً له بفاعل التجب في صيغة : « أحسن يزيد » ، لأن هذه الازمة تحمل في حقيقتها كلاً من معني التجب والمدح والمم .

٣ - (زيدَ وعمرو ويكرَ حَسَّنُوا رجلاً)

هنا نجد الفاعل الستر قد برز ووافق المخصوص في جنسه وعدده . وهذان أمران كلاهما على فاعل « نسم » الستر . إذ الواجب في مثل هذا التركيب مع « نم » أن يقال : « زيدَ وعمرو ويكرَ نم ... رجلاً » .

٧ - الاختصاص

٦ - معناه وأفراده :

إذا كتب أحد حي من الأحياء هذه الرخصة إلى رئاسة البلدية :

« نحن نرجو تشجير شارعنا » .

فلما سيفهم رئيس البلدية من كلمة « نحن » : هل سيرف شخصيات هؤلاء المالكين بتشجير شارعهم من مجرد قولهم « نحن » ، لا شك أنه لن يرضى ، ولا شك أن شارعهم سيظل ينير أشجار إلى الأبد . فكذلك أن الضمير - وإن كان يد في الماروف - هو كلمة مبهم ، فكل إنسان يستطيع أن يقول « أنا » ، وكل كلمة من الناس تستطيع أن تقول « نحن » . وهكذا تصبح كلمة « أنا » علماً على كل فرد متكلم ، وتصبح كلمة « نحن » علماً على كل جماعة متكلم . وفي ذلك ما فيه من النعوض والأهم .

هنا ، يجد سكان الحي أنفسهم مضطرون إلى أن يبنوا رئيس البلدية ما يتوهمه بكلمة « نحن » ، فيكتبون :

« نحن - سكان حرم المالحية - نرجو تشجير شارعنا » .

وعندئذ فقط سيرف رئيس البلدية من هؤلاء المالكين ، وسيأمر بتشجير شارعهم .

وهكذا نفصل إلى معنى الاختصاص ، وإلى النقص الأول من

فرضيه : إنه ذكر اسم صريح منصوب بعد ضمير مبهم ، بفرض توضيح هذا الضمير ، وبيان المقصود منه .

ويقف اللير في طلابه قائلاً لهم :

« أنا أدعوكم إلى الجهد والعمل » .

فهل يكون الضمير « أنا » مبهماً بالنسبة للطلاب المستمعين ؟ لا .
فها هو صاحب الضمير قائلاً أمامهم مخاطبهم . ومع ذلك ، فلا يزال « أنا » محتاجاً إلى تحديد أكثر ، فهذا الضمير يعني « ذات اللير » كلها ، بكل ما تشتمل عليه من صفات ، لكن اللير لا يخاطب طلابه بكل ذاته ، إنه يخاطبهم باعتباره أباً لهم ، أو باعتباره صديقاً لهم ، أو باعتباره مديراً لهم ، أو بأي اعتبار آخر مما يشتمل عليه « أنا » . وهكذا نجد الضمير عاملاً لشموله صفات اللغات الكثيرة . وبالتالي يصبح في حاجة إلى بيان الصفة المقصودة منه . فيقول اللير عندئذٍ :

« أنا - الأب الروحي لكم - أدعوكم إلى الجهد والعمل » .

وهكذا نصل إلى الفرض الثاني من الاختصاص : إنه يان صفة مقصودة من بين الصفات الكثيرة التي يشتمل عليها الضمير باملاحة (١) .

ويرد الآن السؤال الآتي : لماذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ؟

والجواب : أن اللير عندما قال عبارته الأولى : « أنا أدعوكم » كان قد نسب الدعوة وأسندها إلى « أنا » بكل ما يشتمل عليه هذا الضمير

(١) خبر عن هذا الفرض في أساليبنا المعاصرة بالأسلوب التالي : « أنا - صغني أباً روحياً لكم - أدعوكم ... »

من صفات ، لكنه لما قال : « أنا - الآبَ الروحي لكم - أدعوك .. » صار إسناد الدعوة خصوصاً بصفة الآبوة الروحية من بين كل الصفات التي يشتمل عليها الضمير « أنا » . إنه اختص الدعوة بهذه العفة فقط . فلهذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ، ولهذا أيضاً سمي الاسم المنصوب بالاختصاص ، لأنه هو وحده اختص بالحدث من بين سائر الصفات التي تنصوي معه تحت الضمير « أنا » .

ب - تحليل أسلوب الاختصاص :

لا بد في كل عبارة اختصاص من ضمير يتلوه الاسم المختص على الشكل التالي :

(نحن - معاشرَ الانبياء - لا نورث)

الاعراب :

(نحن) : ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ .

(معاشرَ) : اسم منصوب على الاختصاص . وبعبارة أكثر تفصيلاً :

مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص - أو أعني - أو أقصد » .

(الانبياء) : مضاف إليه مجرور .

(لا نورث) : لا : نافية . نورث : مضارع مرفوع مجرور .

تائب الفاعل مستتر تقديره « نحن » .

« جملة : نحن مع خبره » ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

« جملة : أخص معاشر الانبياء » اعتراضية لا محل لها من الاعراب .

ويرى بعضهم جعلها حالاً من الضمير « نحن » ، فيكون عليها النصب ^(١) .

(١) حجة للابن حمالة أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا مما قبله المبتدأ .

وفي حجة ولعية كما ظهر لك ذلك في مبحث الحال . فراجع .

دجلة : لا نورث ، خبر عن المبتدأ « نحن » عليها الرفع .

ج - الضمير في الاختصاص :

الأكثر في أسلوب الاختصاص أن يكون لضمير التكلم ، كما رأيت في الأمثلة السابقة . وقد يكون لضمير الخطاب على قلة ، نحو : « بك - الله » أرجو نجاح القصد . أما ضمير النية فلا يأتي له الاختصاص مطلقاً ، فلا يقال : « م - الطلاب » يحبون الرياضة » .

و - المخصص :

- ١ - يجب في الاسم المخصص أن يكون معرفاً بـ « ال » ، نحو :
« أنا - الطالب » أحب القراءة » .
- ٢ - أو أن يكون مضافاً لمعرف بها ، نحو : « نحن - معاشرة - الانبياء » - لا نورث » .
- ٣ - أو أن يكون مضافاً إلى علم ، نحو : « نحن - بيضة - أصحاب الجبل » .
- ٤ - أو أن يكون علماً ، وهذا قليل . ومنه قول الزاجر :
« بنا - تيماً - يكشف الضباب » .

هـ - المخصص في أسلوبها :

استعملت العرب قديماً أسلوباً غريباً في الاختصاص يشبه أسلوب النداء بتصميمه وذلك نحو :

(١٦ - أيها الطالب - أحب القراءة)

فلنتكلم هنا لا يريد مناداة طالب ، لأنه هو الطالب نفسه ، إنما يريد من عبارته ما زيدته نحن اليوم بقولنا : « أنا - بصفتي طالباً - أحب القراءة » .

والأعراب :

(١٦) : مبتدأ .

(أيها) : أي : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص أو أعني ... » ، مبني على الضم في محل نصب . وبعبارة مختصرة : اسم مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص . ها : زائدة . (الطالب) : صفة لأي مرفوعة .

(أحب القراءة) : فعل مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به .

« جملة : أنا مع الخبر » ابتدائية لا محل لها .

« جملة : أخص أيها الطالب » : معترضة لا محل لها . أو حالة عليها النصب .

« جملة : أحب » : خبر للمبتدأ عليها الرفع .

ملاحظات :

١ - ليس من الضروري أن يكون الضمير في باب الاختصاص واقعاً موقع المبتدأ ، بل يجوز أن يكون في مواقع إعرابية مختلفة ، نحو : « اتني - الطالب - أحب القراءة » .

٢ - ليس من الضروري أيضاً أن تكون جملة الاختصاص معترضة

بين الضمير وتعلم الجملة ، بل قد تأتي بعد التام ، نحو : « اعتمدوا عليّ »
أي : اعتمدوا عليّ بصفتي رفيقاً لكم .

٣ - لا يجوز للمفرد أن يتقدم على الضمير . فلا يقال :
« الطالب أنا أحب القراءة » . وهذا طبيعي ، لأن الاختصاص في واقعه
هو عملية تخصيص لشيء عام ، ولا يكون تخصيص إلا من بعد تعميم .

٨ - التحذير

أ - معرضه :

التحذير هو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره ، كقولك لمن
يتخفى عليه أن تضيئه النار : « احذر النار » .

أو هو : تنبيه المخاطب على ما يجنى أن يصيبه مكروه ، كقولك :
« أبعد ثوبك عن النار » .

لكن البلاغة تأتي - في مواقف التحذير - هذا الأسباب التي
جاءت عليه الجملتان السابقان ، لأن الأسباب هنا يفوت الغرض من
التحذير . فكم أكون غيباً لو رحت أحذر انساناً من سيارة تكاد تنهسه
بقولي : « يا أيها الرجل الواقف في وسط الشارع ، هناك سيارة قادمة
من خلفك تكاد تنهسك ، فاحذرها » . لا شك أن السيارة ستكون
قد دهسته قبل أن أتم عبارتي ، بل ليس بعيداً أن يكون قد دخل ظم
الأرواح قبل تمامها .

إنّ ، فواق التحذير توجب علينا أن نخفف من عبارتنا كل ما
يمكن الاستثناء عنه ، وأن نكتفي بأقل ما يمكن من الكلمات . ولهذا
جاءت عبارات التحذير وليس فيها إلا القبول به وحده ، كما سنرى بعد
قليـل .

ب - أساليب التحذير :

قلنا قبل لحظة : إن جارة التحذير ليس فيها إلا المفعول فقط ، لكن هذا المفعول قد يكون هو المكروه المحذر منه ، نحو « النار ! » ، وقد يكون هو الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، نحو : « ثوبك » ، وقد يجتمع في العبارة المفعولان كلاهما ، نحو : « ثوبك والنار » . والذي يجب الانتباه إليه ، هو أن كل مفعول يناسب من الأفعال ما لا يناسب صاحبه ، فيجب علينا عند تقدير الأفعال المحذوفة أن نقدر لكل مفعول ما يناسبه منها .

واليك الآن أساليب التحذير المختلفة ، مع تحليل كل منها :

١ - (النار)

هنا لا نجد إلا المحذر منه . والفعل الذي يناسبه هو « إحترق » ، أو ما يمكن أن يؤدي مثله من الأفعال . وعلى كل ، « النار » مفعول به لفعل محذوف . وبعبارة مختصرة : منصوب على التحذير . وعلى هذا تكون جارتها مؤلفة من جملة واحدة .

٢ - (النارَ النارَ)

هذا الأسلوب كسافته ، إلا أن فيه توكيداً لفظياً للمفعول به .

٣ - (ثوبك)

هنا لا نجد المكروه المحذر منه ، بل نجد الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، والفعل المناسب له هو « أفسد » . فيكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أفسد » أو أي فعل آخر يناسب المقام . وبعبارة مختصرة : « ثوبك » منصوب على التحذير . وعلى كل ، « النار » مؤلفة من جملة واحدة .

٤ - (ثوبك ثوبك)

الجديد هنا ، هو وجود تأكيد لنظري للفقول به .

٥ - (النار والحفرة)

هنا نجد مكروهين عنراً منها ، لنا فضل « احذر » وحده يليق بها ماً ، إذ يمكن أن يقال : احذر النار والحفرة . فلي هذا ، تكون النار هي المقول به ، وتكون الحفرة مطبوعة على النار . والبالغة كلها جملة واحدة .

٦ - (ثوبك والنار)

هنا نجد شيئين غططين : المكروه المحذّر منه ، وهو النار ، والشيء الذي يخشى عليه منها ، وهو الثوب . وعلى ذلك ، فحذير فعل واحد للاسمين لا يجوز ، لأن ما يتألم أحدهما لا يتألم الآخر ، فلو قدرت فعل « احذر » ، فقط ، لكان كلامي : « احذر ثوبك واحذر النار » . وهذا الكلام قبيح ، إذ لا معنى لأن احذر الانسان من ثوبه . ولو سلطت الفعل « أبعد » وحده على الاسمين ، لكان كلامي « أبعد ثوبك وأبعد النار » ، وهذا كلام قبيح أيضاً ، إذ يعني أن أبعد من نفسه كلاماً من الثوب والنار ، مع أن المراد أن أبعد ثوبه عن النار ، لا أن أبعد منها . كل ذلك يوجب علي أن أقدر فعلاً لكل اسم على حدة ، هكذا : « أبعد ثوبك واحذر النار » . وعلى هذا ، يكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل مخوف تقديره « أبعد » ، و « النار » مفعول به لفعل آخر مخوف تقديره « احذر » . وتكون البالغة على هذا التقدير مؤلفة من جملتين لا من جملة واحدة . وحرف العطف يحذف الجملة الثانية على الجملة الأولى .

٧ - (إِيَّاكَ وَالتَّارَ)

هذا الأسلوب كما سبقه في تسميته : هو مؤلف من جملتين لم يبق من كل منها إلا مفعولها . غير أن مفعول الجملة الأولى هنا جاء على صورة ضمير نصب منفصل ، والفعل المناسب له هو فعل « أَحَذَّرُ » ، إذ كان الأصل « أَحَذَّرْتُكَ » و « إِحَذَّرِ التَّارَ » ، فلما حذفت الفعل « أَحَذَّرْتُ » فقدت الضمير المتصل ما كان يتمد عليه في اتصاله ، فاقطعت إلى شكل المنفصل .

٨ - (إِيَّاكَ مِنَ التَّارِ)

هنا نجد المكره المهنر منه مجروراً بـ « مِنْ » ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد ، فيكون التقدير : احذر من النار . وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إِيَّاكَ » هو مفعولها ، و « مِنَ التَّارِ » جار ومجرور متعلقان بفعلها المهنوف .

٩ - (إِيَّاكَ التَّارَ)

هنا نجد المكره المهنر منه غير مسبوق بحرف عطف ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد فقط ، هو فعل « أَحَذَّرُ » ، لأن هذا الفعل يستلزم أن يتمد إلى مفعولين ، فيكون التقدير : « أَحَذَّرْتُكَ التَّارَ » ، وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إِيَّاكَ » مفعولها الأول ، و « التَّارَ » مفعولها الثاني .

ملاحظات :

١ - يقول النحاة : إن حذف الفعل في عبارات التحنير واجب ، إلا إذا كانت العبارة لا تشمل إلا على المهنر فقط ، أو المهنر منه فقط ،

نحو : « ثوبك » ، ونحو « النار » . ففي هاتين الحالتين يجوز ظهور الفعل ، فتقول : « باعد ثوبك » ، كما تقول : « احذر النار » . لكنه إذا ظهر النمل لم تحسب البارة في عداد أساليب التحذير .

٢ - يمكن للتحذير أو المنذر منه المذكور وحده في الجملة أن يأتي مرفوعاً ، لا منصوباً ، نحو « النار » . ففي هذه الحالة لا تحسب البارة في أساليب التحذير ، ويرب الرفع مبتدأ عنوف الخبر . والتقدير : النار قريئة منك ، أو أي قدر آخر مناسب .

٣ - إذا كان المنذر بلفظ « إياك » ، فلا يلفظ وحده في البارة ، بل لا بد من ذكر المكروه المنذر منه معه أيضاً . فلا يقال « إياك » فقط ، بل يقال : « إياك والكذب » أو : « إياك من الكذب » أو : « إياك الكذب » .

٤ - لا تستعمل في أساليب التحذير سلسلة ضمائر التكلم : « إياي » - « إياها » ، ولا سلسلة ضمائر التائب : « إياه - إياها ... » ، فلا يقال : « إياي والكذب » ، ولا : « إياه والكذب » ، إذ لا معنى لأن يحذر الإنسان نفسه ، ولا أن يحذر انساناً تائباً عنه . إلا إذا كان الضمير من هاتين السلسلتين واقعاً موقع المنذر منه فيجوز ، كقول زياد بن أبيه لأهل الرافق : « ظليّ ودليّ الليل » أي : احذروني واحذروا دليّ الليل .

٩ - الاغراء

تعريف وأساليب :

الاغراء هو عكس التحذير ، أي هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله ، نحو : « الصدقَ الصدقَ » ، أو لفت نظره إلى شيء يطلبه وهو غفل عنه ، أو لا يراه ، كقولك للصياد : « المصنورَ المصنورَ » .

وكما اختصتنا البلاغة - في مقام التحذير - بالإيجاز دون الاطناب ، فكذلك هنا . فليس من البلاغة في شيء أن أقول للصياد : « يا أيها الصياد الذي يتشمس صيداً له ، إن على الشجرة التي على يمينك مصفوراً واقعاً في أعلامها » ، إذ لو قلت ذلك لطار المصنور قبل أن أتم جملي . لكن أساليب الاغراء أقل تنوعاً من أساليب التحذير . وهذه هي :

١ - (الصدق)

منقول به لفعل محذوف تقديره « إزم » . وبعبارة مختصرة : منصوب على الاغراء . ويجوز في هذا الأسلوب ظهور الفعل : « إزم الصدق » ، كما يجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف . لكنه في كلتا الحالتين لا يد في أساليب الاغراء .

٢ - (الصدق الصدق)

اسم منصوب على الاغراء ، وممه توكيد لفتني له .

٣ - (الصدق والأمانة)

اسم منصوب على الاغراء ، وممه معطوف عليه .

وهذان الاسلوبان الأخيران يجب فيها حذف الفعل . ثم يمكنك أن تلاحظ أن جملة الاغراء تألف دائماً من جملة واحدة مهما اختلفت أشكالها .

١٠ - الاشتغال

أ - تعريف والفرض منه :

الاشتغال هو أسلوب من أساليب التقديم ، ويقوم على : تقديم تكملة واحدة فقط ، من تكملات الاسم أو الفعل ، إلى صدر الكلام ، هي وحدها ، إن لم يكن لها تكملات ، أو هي وتكملتها معها ، إن كان لها تكملة ، أو هي وشركاؤها ، إن كان لها شركاء في الحكم ، بعد أن تترك في مكانها ضميرها الصالح لأن يقوم بعبئها .

والأمثلة التالية توضح قرائن هذا التعريف الطويل :

١ - (رأيت زيدا ← زيدا رأيت) : هنا زى المفعول به « زيدا » ، وهو تكملة للفعل ، قد ترك مكانه ، وقدم إلى صدر الكلام ، بعد أن ترك في مكانه ضميره الصالح لأن يشغل هذا المكان ، ذلك لأن الضمير يمكنه أن يكون مفعولاً به .

فهنا معنى قولنا : قدم تكملة من تكملات الفعل .

٢ - (رأيت إنا زيدا ← زيدا رأيت إنا) : هنا زى « زيدا » مضافاً إليه ، أي إنه يقوم بعبء التكملة للاسم المضاف « إنا » . وقد ترك مكانه وقدم إلى صدر الجملة بعد أن أناب ضميره عنه .

فهنا معنى قولنا : قدم تكملة من تكملات الاسم .

٣ - (أعطيت القتيّر ثوباً ← القتيّر ثوباً أعطيته إليه) : هذا لاسلوب مرفوض ، لأنه يقوم على قدم تكملتين هما الفولان لفعل « أعطى » .
فهذا معنى قولنا : قدم نكمة واحدة فقط .

٤ - (رأيت إنا زيدا ← إنا زيد رأيتّه) : هنا زى نكمة الفعل ، أي الفول به « إنا » قد قدمت ومبا تكملتها الاضافية ، أي المضاف اليه .
فهذا معنى قولنا : حي وتكملتها بها .

٥ - (رأيت زيدا وعمرأ وبكرأ ← زيدا وعمرأ وبكرأ رأيتهم) :
هنا زى القول به ، وهو نكمة الفعل ، قد قدمت ومبا التطولان عليه الشرطان له في حكم المفعولية .
فهذا معنى قولنا : حي وشركاؤها في الحكم .

٦ - (سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت سناها) : هذا لاسلوب مرفوض لأنه يؤدي إلى أن تجر « حتى » الضمير . والضمير لا يصلح لجره بجى ، لأنها لا تجر إلا الاسماء الظاهرة .

فهذا معنى قولنا : بد أن تترك في مكانها ضميرها الذي يصلح لأن يقوم مقامها (١) .

(١) يسمى الحالة النكمة للقدم « مشغولاً عنه » ، ويسون الفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة التي جرى فيها القدم « مشغولاً به » ، ويسون الفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة التي جرى فيها القدم « مشغولاً » أو « مشغولاً » . ونحن لم نذكر هذه التسميات في الآن لعدم تليقنا بها . فهي تهم كلها على اعتبار الاسم المقدم مسولاً لفعل ، وقد رأينا أن المضاف إليه قد يقدم أحياناً ، وليس المضاف إليه مسولاً للفعل .
فهو هنا المضاف إليه إته مشغول عنه ، قول فاسد ، لأن الفعل لم يكن مشغولاً به قبل تقدمه حتى يقال إته مشغول عنه بد هذا القدم .

وهنا ترد الأسئلة التالية : لماذا تلجأ النفس إلى هذا الأسلوب من التقديم ؟ وأي التكملات سالحة له ؟ وهل يشترط في الصالح منها شيء من الشروط ؟ وماذا يحدث للتكملة بعد أن تقدم ؟

فأما الجواب عن الأول ، فهو : أن النفس تفعل ذلك كلفت نظر الخاطب إلى هذه التكملة المتقدمة ، ولحسبها محوراً للحديث وعمدة في الكلام ، بعد أن كانت فضلة لا ينتبه إليها وهي في ذيل الكلام أو في طياته .

وأما الأجوبة عن الأسئلة الباقية تأتي في الفقرات التالية :

ب - التكميلات الصالحة للتعظيم :

تبلغ تكميلات الاسم سبباً ، وتكميلات الفعل ستاً ، فيكون المجموع ثلاث عشرة تكملة . فأما يصلح للتقديم ، وأما لا يصلح له ؟

إن البدأ العام في صلاحية تقدم تكملة ما هو صلاحية ضميرها لأن يقوم بمهمتها إذا هي تهمت . ومن هذا البدأ سنناقش بالتفصيل أمر كل تكملة :

١ - (البدل) : هو تكملة للاسم يقصد منها توضيح ما قبلها وزيادة تحديده . ومثل هذه الوظيفة لا يمكن الضمير أن يقوم بها ، لأنه أكثر إيهاماً وغموضاً من الاسم الظاهر . فهذا لا يجوز تقدم البدل ، والبارزة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت أبا حفص عمر - عمر - رأيت أبا حفص إياه » .

٢ - (حذف اليان) : وظيفته كوظيفة البدل ، فحكمه كحكمه .

٣ - (التوكيد اللفظي) : ويقوم على تكرار اللفظ بحروفه .
وهذه الوظيفة محتمة على الضمير ، لأنه ليس تكراراً للفظ الظاهر . وعلى
هذا لا يجوز تقديم التوكيد اللفظي ، والبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة :
« رأيت زيدا زيدا ← زيدا رأيت زيدا إياه » .

٤ - (التوكيد المعنوي) : ويجري - كما نعلم - بألفاظ مخصوصة ،
هي : النفس ، والعين ، وكل ، وكلا ، وكلتا . ولما لم يكن الضمير
واحداً من هذه الألفاظ ، لم يكن صالحاً لقيام بهمة التوكيد المعنوي ،
ف تكون البارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيدا نفسه » ← نفسه
رأيت زيدا إياه » .

٥ - (التثنية) : علمنا أن التثنية لا يكون إلا مشتقاً ، أو
جلبداً في تأويل التثنية . والضمير ليس مشتقاً ولا هو في تأويل التثنية ،
لأنه كناية عن القات ، وليس كناية عن صفة فيها . وعلى هذا تكون
البارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيدا الكاتب » ← الكاتب رأيت
زيداً إياه » .

٦ - (الحال) : علمنا أن الحال لا تكون إلا وصفاً منكرًا ،
والضمير ليس وصفاً ولا هو نكرة ، بل هو كناية عن القات ، ثم هو
معرف . وعلى هذا ، فليس يصلح لقيام بهمة الحال ، وإذن تكون البارة
الثانية بما يأتي مرفوضة : « جاء زيد ضاحكاً » ← ضاحكاً جاء زيد إياه » .

٧ - (التمييز) : علمنا أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، والضمير
معرف ، لذا لا يصلح لقيام بهمة التمييز ، فالبارة الثانية بما يأتي مرفوضة :
« اشتريت عصرتين كتاباً » ← كتاباً اشتريت عصرتين إياه » .

٨ - (المضاف إليه) : وظيفته - كما عرفنا - أن يعرف المضاف

أو يخصمه . وهذه الوظيفة يصلح لها كل من الظاهر والضمير ، فتقول :
« قرأت كتاب سيويه » و « قرأت كتابه » . وعلى هذا يجوز للمضاف
إليه أن يقدم تاركاً لضميره مهمة التباية عنه ، فالعبارة الثانية فيما يأتي
صحيحة : « قرأت كتاب سيويه » ← سيويه قرأت كتابه » .

وهذه التكملة - أي المضاف إليه - هي التكملة الوحيدة من تكملات
الاسم الصالحة للتقدم ، لأن ضميرها يستطيع - كما رأينا - أن يقوم بمهنتها .

ولنستأنف النقطة فاطرين في تكملات الفعل :

٩ - (المفعول لأجله) : علمنا أن للفعل لأجله لا يكون إلا
مصدراً قليلاً . ولما لم يكن الضمير مصدراً قليلاً ، كان غير صالح للمفعولية
لأجلها ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « سافرت طلباً فلم ← طلباً
للم سافرت لياه » .

١٠ - (المفعول معه) : رأينا أن الفعل معه لا يشترط فيه
إلا أن يكون اسماً واقفاً بعد واو بمعنى « مع » . وهذه الوظيفة يستطيع
الضمير أدائها بكل سهولة . وعلى هذا يجوز للفعل معه أن يقدم تاركاً
مكانه لضميره . فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سافرت وزيداً ←
زيداً سافرت وإياه » .

١١ - (الطرف) : يقال عند بحث الطرف إن من جملة الأشياء
التي تنوب عنه ضميره ، وذلك إذا لم تضمن معنى « في » ، فيتنسب عند
ذلك مشبهاً بالفعل به . وهذا يعني صراحة جواز تقدم الطرف ، وإحلال
ضميره محله ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « صحت الشربة كلّه ←
الشربة كلّه صحت » . لكنه في هذه الحالة يعتبر مفعولاً به على التوسع
بسقاط حرف الجر ، لا منصوباً على المفعولية فيها .

١٢ - (المفعول المطلق) : رأينا عند بحث الأشياء التي تنوب

عنه أن ضميره هو أحد هذه الأشياء . وهذا يعني صراحة صحة العبارة الثانية مما يأتي : « جلست للجلسة المريحة » ← « الجلسة المريحة جلستها » .

١٣ - (للمفعول به) : رأينا عند بحث أشكال المفعول به أنه قد يأتي ضميراً ، وهذا يعني صراحة جواز تقديم المفعول به وترك مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « رأيت زيدا » ← « زيدا رأيت » .

١٤ - (المجرور بالحرف) : لم نشترط عند بحث المجرور بالحرف أن يكون هذا المجرور من نوع معين ، بل كل الذي اشتراطناه أن يكون اسماً . ولما كان الضمير معدوداً في الاسماء ، كان صالحاً للحلول محل الظاهر . وعلى هذا يجوز للمجرور أن يتقدم تركباً مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سلت على زيد » ← « زيدا سلت عليه » .



والخلاصة : أنه من بين التكملات الثلاث عشرة (١) ، لا يصلح منها للتقدم في باب الاشتغال إلا خمس : واحدة من تكملات الاسم ، هي النضاف إليه ، وأربع من تكملات الفعل هي : المفعول المطلق - المفعول به - المفعول معه - المجرور بالحرف .

ومع ذلك ، فلا يكفي أن تكون التكملة واحدة من هؤلاء الخمس

(١) يلاحظ القارئ أن التكملات بلغت هنا (١٤) ، وقد قلنا في صدر الفقرة إنها (١٣) . وسبب الخلاف بين الرقعين أننا ذكرنا تكملة التوكيد مرتين : مرة بنوعها الظني ، ومرة بنوعها المنوي . وكان قصداً من ذلك بيان أن التوكيد بنوعه لا يصلح التقدم في باب الاشتغال .

حتى يجوز لها أن تترك مكانها لضميرها ، وتقدم هي إلى صدر الجملة ، بل لا بد من توفر شرطين لذلك :

(لولها) : أن لا تكون نكرة محضة ، لأنها عندما تترك مكانها ، سيكون هذا المكان لضميرها ، والضمير - كما نعلم - معرفة ، فلا يجوز لها ، وهي النكرة ، أن تنيب عنها ما هو معرفة . وعلى ذلك تكون العبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « رأيت رجلاً ← رجلاً رأته » . أما إذا كانت معرفة ، أو كانت نكرة مقيدة - والفكرة المفيدة كالليرة - ، فيجوز لها أن تقادر مكانها منية ضميرها منها . نحو : « رأيت زيدا ← زيدا رأته - رأيت رجلاً صالحاً ← رجلاً صالحاً رأته » .

(ثانياً) : أن يكون محلها الذي مشتركه من الحال الصالحة للظاهر والضمير معاً . فإن كان محلها مختصاً بالظاهر ، فلا يجوز لها تركه للضمير . فحين نصلح أن بعض حروف الجر لا يجر إلا الاسم الظاهر ، مثل : « حتى - مذ - منذ - كي ... الخ » ، ففي مثل هذه الحالة ، لا يجوز للمجرور أن يترك مكانه لضميره ويتقدم هو إلى صدر الجملة . وعلى ذلك فالعبارات التواني مما يأتي مرفوضة :

- « سرت حتى المدرسة » ← المدرسة سرت حلتها .
- « مارأيتك منذ يوم أمس » ← يوم أمس مارأيتك منذ .
- « كيم فلت ذلك ؟ » ← ما كيم فلت ذلك ؟ .

ثم نحن نعلم أن بعض الأسماء لا يضاف إلا إلى الظاهر ، مثل : « دو - دات - قاب - معاذ - كم التجربة ... » ، فإذا أراد المضاف إليه بعد هذه الأسماء أن يتقدم إلى صدر الجملة تركها محلها لضميره ، فلا يجوز له ذلك . والعبارات التواني مما يأتي مرفوضة :

- « رأيت ذا الفضل ← الفضل رأيت ذاه » .
- « معاذ الله أن أفل هذا ← الله معاذه أن أفل هذا » .
- « كم كتاب قرأته ! ← كتاباً كم قرأته » .

ج - ما يحرم للكلمة بعد تحريكها :

في الحالة العامة ، وعند عدم وجود مانع من اللوائح ، يجوز في التكملة التي قدمت وتركت تغييرها في مكانها أحد أمرين :

١ - أن ترض على أنها مبتدأ ، والمجلة بعدها خبر عنها ، نحو :
« رأيت زيدا » ← « زيد رأته » . وفي هذه الحالة تخرج المسألة من باب الاشتغال .

٢ - أن تنصب على أنها مفعول به لامل محذوف وجوباً يفسره الامل الذي بعد التكملة . ويشترط في هذا الامل المحذوف المفسر أن يشارك الامل المذكور المفسر في لفظه ومعناه معاً ، نحو : « زيداً رأته » ، والتقدير : رأيت زيدا رأته ، أو في مناه فقط دون لفظه ، نحو : « الفلانة جلست فيها » ، والتقدير : جلست الفلانة جلست فيها .

فإن كانت التكملة المتقدمة هي المفعول به ، كان تقدير الفعل المحذوف أمراً سهلاً ، لأنه يمكن تقديره دائماً من لفظ الفعل المذكور ، نحو : « زيداً ضربته : ضربت زيدا ضربته - والهاء رفها : ورفع الهاء رفها - الكتاب قرأه زيد : قرأ الكتاب قرأه زيد ... الخ » .

وإنما تحدث الصعوبة في التقدير عندما تكون التكملة المتقدمة غير المفعول به ، نحو : « زيداً سافرت وإياه : سجت زيدا سافرت وإياه - زيداً ضربت يده : أهنت زيدا ضربت يده - الجلسة الرجحة جلستها :

فلت الجملة المربحة جلسها - ثلاثة الفراسخ سرتها : قلت ثلاثة الفراسخ سرتها ، (١) .



وقد يمرض في الكلام ما يوجب رفع الكلمة المتقدمة ، أو يوجب نصبها ، أو يرجح أحد الأمرين .

واليك بيان ذلك :

١ - (يجب النصب) : وذلك إذا وقعت الكلمة المتقدمة بعد أداة مختصة بالفعل ، كأدوات الشرط والعرض والتضييق والاستفهام - ما عدا الممزة - نحو : « إن زيدا رأيته فسلم عليه - هلا الصدق قلته - هل يريد رأيته ؟ » .

(١) لاحظ أن التالين الأخيرين يشمل أوصافاً على مفعول مطلق مضموم ، ويشتمل ثانيهما على ظرف مكان مقدم . وكان من الممكن تقدير فعل من لفظ الفصل المذكور مع كل واحد منها ، فنقول : « جلت الغلة للمربحة جلسها - سرت ثلاثة الفراسخ سرتها » ، إلا أن هذا التقدير غير مقبول عند النحاة ، وإن كلف أسلم للسنة ، وذلك لأنه ينفي المطلق مطلقاً والظرف ظرفاً . وعم بما يؤيد إلا أن يكون التقدير نصباً لكلمة الخدمة على أنها (مفعول به) فقط .

والواقع أنهم لم يصرحوا بذلك غام الصريح ، وإنما يفهم ذلك من اشتباه كنههم . بل إن هذه الكتب - في حدود ما برأت منها - لم تذكر مثلاً لاشتغال جري مع مفعول مطلق ، أو مفعول مه أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان . بل تجدد كل أمثلتهم تدور على الاشتغال عن المفعول الصريح ، أو عن المجرور بالظرف ، أو عن المجرور بالإضافة . وهذا منهم غريب ، لأنهم لم يعمروا على منع الاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول مه ، بل على العكس تجدد ترفيعهم للاشتغال بعمل مضموم الأوباب الثلاثة ، ترفيعهم يقول : الاشتغال أن يقدم اسم | أي اسم | ، وتأخر منه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببه ، وهو للضاف إلى -

٢ - (ويجب الرفع) : وذلك في موضعين :

(آ) - أن تقع الكلمة بعد أداة لا يابها إلا الاسم ، وذلك مثل « إذا » العجائية ، نحو : « خرجت فلذا الجوؤ يملؤه الضباب » .
 فلو نصبت « الجوؤ » على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : فلذا يملؤ الجوؤ يملؤه الضباب . وهذا متنع ، لأن « إذا » العجائية لا يابها الفعل ، فلذلك لا يجوز تقدير فعل بعدها . ومن هذا القبيل أيضاً أن تقع الكلمة المتقدمة بعد ولو الحال ، ويكون الفعل المذكور مضارعاً مثبتاً ، نحو : « جئت والفرس يركبه أخوك » ، فلو نصبت الفرس على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : جئت ويركب الفرس يركبه أخوك . وهذا متنع ، لأن ولو الحال - كما علمت - لا تدخل الجملة المضارعية المثبتة . ومنه أيضاً أن تقع الكلمة المتقدمة بعد « ليتا » ، نحو : « ليتا زيداً أراه » ، فلو نصبت زيداً على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : ليتا أرى زيداً أراه .

— ضمير الاسم السابق . اهـ (هنا هنا التعريف عن شرح ابن عليل) .

فإذا كان الأمر كذلك ، ألا يبدو عيباً - كوتهم من التشيل للاشتغال من المطلق والظرف والفعل منه ؟ أم أنهم لم يجدوا في التصوص الرتبة شيئاً من هنا القبيل فكروا عن التشيل خشية أن يكونوا بتشيلهم في موقف من يضع الهمزة ؟

هنا ، ولا بد من الإشارة إلى اختلاف النحاة في نصب الكلمة الضميمة التي يسونها للتناول . وبما على ما قاله ابن عليل في هنا العدد :

« نصب الجمهور إلى أن تامة على مضمر وجوياً ... »

« والذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل المذكور به ، وهذا من ذهب كوفي . واختلف هؤلاء ؟ فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم مماً ، فإذا قلت : « زيداً صريحه » كان « صريحه » تائباً لـ « زيد » وللهاء . ورد هنا الذهب بأنه لا يصل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره . وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير مفعول . ورد بأن الأسماء لا تبنى بعد اتصالها بالموامل ، « اهـ » .
 وفي أين يمتنع ردود أخرى على هذا الذهب لا يتسع المجال لذكرها .

وهذا مجتمع ، لأن « ليت » لا تفقد اختصاصها بالاسماء ولو اتصلت بها
« ما » الزائدة .

(ب) - ويجب رفع التكملة المتقدمة أيضاً إذا وقعت قبل أدوات
الاستفهام ، أو الشرط ، أو التحضيض ، أو « ما » النافية ، أو لام
الابتداء ، أو « ما » التمجيدية ، أو « كم » الحسية ، أو « إن »
واخواتها ، نحو : « زهيرٌ هل أكرمته ؟ زيدٌ إن لقيته فأكرمه ،
خالداً هلاً » دعوته : « الثرى ما ضلته ، الطير لئلا أضله ، اطلق الحسن
ما أطيبه ! زهيرٌ كم أكرمته ، أسامةٌ إني أحبه » . فالاسم في ذلك
كله مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . وإنما لم يميز نصبه بفعل محذوف مفسر
بالمذكور ، لأن ما بعده هذه الأدوات لا يعمل فيها قبلها . والفصل إذا لم
يستطع أن يعمل في مكان ، لم يستطع أن يغير عاملاً مقدرًا في ذلك المكان .

٣ - (ويرجع النصب) : وذلك في الصور الآتية :

(٢) - أن يقع بعد التكملة المتقدمة جملة إنشائية دالة على أمر
أو نهي أو طاء ، نحو : « خالداً أكرمه - الكريم لا تشبهه - اللهم
أمرٌ زيدٌ يسيّر » . فلو رفعت التكملة المتقدمة لكانت الجملة الانشائية
بدها خيراً عنها ، وهذا جائز ، ولكنه قليل ، فالنصب على تقدير فعل
محذوف أوجع .

(ب) - أن يقع قبل التكملة المتقدمة حرف عطف وقبله جملة
فعلية ، نحو : « لقيت القوم حتى زيداً لقيته » ، وإنما يرجع النصب هنا
ليكون المنصوب مع فعله المحذوف جملة فعلية معلقة على الجملة الفعلية
السابقة ، وذلك لأن تناكس الجمل المتماثلة في الاسمية والفعلية أولى من
تخالفا . ومن ذلك قوله تعالى : « يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ » ،

والظالين أعداء لهم عذاباً أليماً ، ، وقوله : « فريقتا هدى ، وفريقاً حقاً عليهما الصلاة » .

(ج) - أن تقع الكلمة المتقدمة بعد همزة الاستفهام ، محو : « أزيداً رأيت » . وذلك لأن همزة الاستفهام عليها الأفعال أكثر مما عليها الأسماء . ومن هذا قوله تعالى : « أبشراً منا واحداً سيئه » .

٤ - (ويرجع الرفع) : إذا لم يكن في الكلام ما يوجب النصب ، أو يرجعه ، أو يوجب الرفع ، نحو : « خللك أكرهته » . لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدمه ، فتركه أولى .

تغييرات :

١ - إذا رفعت الكلمة المتقدمة ، صارت مبتدأ ، وصارت الجملة بعدها خبراً عنها . وخرج التركيب بذلك من باب الاشتغال .

٢ - إذا تقدمت الكلمة ولم تترك صميراً لها في مكانها ، خرج التركيب عن أن يكون من باب الاشتغال . وليس بهذا القديم محصوراً في التكميلات التي ذكرناها ، بل هو حلز في غيرها ، فتقدم الحال ، نحو : « جاء زيد يائماً » - « جاء زيد » ، كما يتقدم التمييز أيضاً ، نحو : « تطيب نفسك بنيل الى » - « أنفساً تطيب بنيل التي » .

٣ - قد يتقدم الفاعل ، أو نائب الفاعل ، ويترك كل منها ضميره في مكانه ، نحو : « ذهب الأولاد » - الأولاد ذهبوا - ضرب الأولاد - الأولاد ضربوا ، فلا يسمى ذلك اشتغالا ، لأن رفع التقدم على الابتداء - في هذه الحالة - واجب . والاشتغال لا يكون في البعد ، بل لا يكون إلا في التكميلات ، وبشرط أن تكون منصوبة بمائل محذوف يفسره ما بعده .

١١ - التنازع

آ - تعريف وأساليب :

التنازع هو أن يتوجه عاملان متقدمان إلى معمول واحد متأخر عنها ، كقوله تعالى : « آتوني قرعاً عليه قيطراً » ، حيث ترى أن كلا من الفلين « آتوني وأفرج » يطلب « قيطراً » للمساوية ، فكانها يتنازعان فيه .

وفي هذه الحال يمكنك أن تعطي الاسم الظاهر لأي الماملين شئت ، أما الآخر ، فتلك أن تعطيه ضمير هذا الظاهر ، ولك الأتعطيه شيئاً .

ولما كان الماملان قد يتفقان أو يختلفان في طلبها من حيث الرفع والنصب ، كان للتنازع دائماً أربع صور كلها جائز . واليك بيانها :

(ت) - (إذا كان الماملان يطلبان مرفوعاً) .

لهذه الحالة أربعة أساليب ، هي الآتية :

١ - (قام ، وقعد الرجال) ^(١)

(١) هنا الأسلوب لا يقبل سيويه ، فمعه أن المامل الذي يطلب مرفوعاً لا بد من إعطائه هذا الرفع إما ظاهراً وإما مضمراً ، فالأسلوب الصحيح عنده أن يقال : « قاموا ، وقعد الرجال » . وحجه في ذلك أن الرفع ، فاعلاً كان أو نائب فاعل ، عمدة لا يجوز حذفها . وليس جيء ، لأنا علمنا أن الأساليب ←

هنا نجد الاسم الظاهر « الرجل » أعطى قاعلاً للفعل الثاني
« قد » . أما الفعل الأول فلم يسط شيئاً .

(الامراب : « ظم » فعل ماضٍ فاعله مخنوف اكفله بفعل الثاني ،
« وقد الرجل » فعل وفاعل . « جة : قام » اجتائة لا عمل لها . « حلة :
وقد الرجل » مطوفاً على الاجتائية لا عمل لها) .

٢ - (قام - وقعد - الرجل) (١)

هنا نجد العكس : فقد أعطى الظاهر للفعل الأول ، أما الثاني فلم
يسط شيئاً .

(الامراب : « ظم » فعل ماضٍ . « وقد » فعل ماضٍ فاعله مخنوف
اكفله بفعل الفعل الأول . « الرجل » فاعل لظم . « جة : قام الرجل »
اجتائية لا عمل لها . « جة : وقعد » مطوفاً على الاجتائية لا عمل لها . وهذا
من قبيل المطف على الجملة قبل تناسها ، وهو خلاف الأصل في الطب على الجمل ،
ولهذا الجب يرى البصريون إعمال الفعل الثاني في الظاهر هرباً من هذا المطف
المخالف للأصل) .

— العربية لا تأتي حنف الصي. إذا دل الكلام عليه ، ولو كان هذا المخنوف
عممة . والفواحد على ذلك أكثر من أن نحصى .

أما الكمائي والبراء فقد أجزا هذا الاسلوب واستقصا عليه يقول الشاعر :

تَمَعَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا ، وَأَرَادَهَا
رَجَالٌ ، قَبَعَتْ نَبْلَهُمْ ، وَكَلَبٌ

(البيت في وصف بكرة وحفية . تطق : لاذ . الأرضي : نوع من
الفجر . بخت : غلبت : كلب : جمع كلب . ولقي : لاذ بفجر الأرضي ،
وأراد صيد منه البكرة رجال وكلابهم ، فغلبت البكرة تبهم) .

(١) انظر الحاشية السابقة .

٣ - (قلوا ، وتعد الرجال)

هنا نجد القمل الثاني قد أخذ الظاهر ، ولكن الأول لم يحرم حرماناً تاماً ، بل أرضي بالضمير .

(الامراب : « قلوا » قل وفاعل . والجملة اجرائية . « وتعد الرجال » قل وفاعل والجملة مطونة) .

٤ - (قل - وتعدوا - الرجال)

هنا نجد الظاهر قد أعطي لأول ، أما الثاني فقد أرضي بالضمير .

(الامراب : « قل الرجال » قل وفاعل والجملة اجرائية . « وتعدوا » قل وفاعل والجملة مطونة) .

(ب) - (إذا كان الماملان يطلبان منصوباً)

وسورهما أريج أيضاً ، كلها جائز :

١ - (رايت ، وضربت زيداً)

أعطيت الثاني ، وحرمت الأول .

٢ - (رايت - وضربت - زيداً)^(١)

أعطيت الأول ، وحرمت الثاني .

(١) ومن الناحية من لم يحز هنا الأسلوب ، وطالب إرضاء الثاني بالضمير بعد أن حرم من الظاهر . وهو محدود بقول الفاعلة طائفة بنت عبد اللطيف عمه التي (م) :
بمكافئ يضيئ الناطقين - إذا هموا لحوا - شاعرة

٣ - (رايته ، وضريته زيدا) (١)

أعطيت الظاهر للثاني ، وأرضيت الأول بالضمير .

٤ - (رايته - وضريته - زيدا)

أعطيت الظاهر للأول ، وأرضيت الثاني بالضمير .

(ج) - (إذا كان الأول رافعا والثاني ناسبا)

والصور الأربع نفسها متكررة :

١ - (وآني ، ورايت الرجل)

أعطيت الظاهر للثاني منصوبا ، أما الأول فحزبه مرفوعه ففلاحة منصوب الثاني عليه .

٢ - (وآني - ورايت - الرجل)

أعطيت الظاهر للأول مرفوعا ، أما الثاني فحزبه منصوب .

٣ - (راوئي ، ورايت الرجل)

أعطيت الظاهر للثاني منصوبا ، أما الأول فأرضيته بالضمير .

٤ - (وآني - ورايتهم - الرجل)

أعطيت الظاهر للأول ، أما الثاني فأرضيته بالضمير .

(د) - (إذا كان الأول ناسبا والثاني رافعا)

والصور الأربع نفسها متكررة :

١ - (رايته ، ورايت الرجل)

٢ - (رايته - ورايت - الرجل)

٣ - (رأيهم ، ورآني الرجال)^(١)

٤ - (رأيت - ورآوني - الرجال)

★ ★ ★

يمكن الآن تلخيص ما مر على الشكل الآتي :

١ - يمكنك أن تعطي الظاهر لأيٍّ العاملين شئت ، أما الآخر فيجوز لك إرضاءه بالضمير ، ويجوز لك حرمانه . سواء في ذلك أن يكون العاملان راضين أو ناصين ، أو مختلفين في الرض والنصب .

أما إذا أيت إلا القهاب في منعب معى النعب ، فتلخيص للسألة يكون على الشكل التالي :

١ - إذا أعطيت الظاهر للأول وجب إرضاء الثاني بالضمير مطلقاً ، سواء أكان طلب مرفوعاً ، أم كان يطلب منصوباً .

٢ - فإن أعطيت الظاهر لثاني ، فقد وجب إرضاء الأول بالضمير إذا كان يطلب مرفوعاً ، كما وجب حرمانه إذا كان يطلب منصوباً .

ب - شروطه :

١ - لا يقع التنازع إلا بين العوامل الآتية :

(١) ومن النعم من لم يميز هذا الأسلوب فذهباً إلى أن الأول إذا حرم من الظاهر فلا يعطى الضمير ، إذا كان يطلب منصوباً . وهو مذهب يقول الفاعر : إذا كنت ترضيه ، وورضيك صاحب جهاراً ، فكان في النبي أحفظ للعهد .

- (آ) - الأفعال التصرفة ، نحو : د قلم - وقد - زيدٌ .
 (ب) - أسماء الفاعلين والفعولين ، نحو : د زيد مستقبلٌ -
 ومكرمٌ - عمرأ غداً ، ونحو : د زيد يزعمُ - وملطعٌ - فوبهُ .
 (ج) - المصاحر ، نحو : د عجبت من جك - وتقديرك - زيداً .
 (د) - أسماء التفضيل ، نحو : د زيد أخبث الناس - وأجشمهم
 - قلمٌ .
 (هـ) - الصفات للشبهة ، نحو : د زيد كريمٌ - وصالحٌ - أبوه .
 (و) - أسماء الأفعال ، نحو : د هبأت ، ودراكٌ زيداً ، أي :
 بَمَدَ ، وأدركَ زيداً .

وقد يقع التنازع بين اثنين من العوامل السابقة مختلفين في نوعها ،
 كأن يكون أحدهما فعلاً والآخر اسم فاعل ، وذلك كقوله تعالى : د هاؤمُ
 اقرؤا كتابيته .

والخلاصة : أنه لا يقع التنازع إلا بين الأفعال التصرفة ، أو ما يشبه
 الأفعال التصرفة من المصادر والمشتقات وأسماء الأفعال .

أما الأسماء والأفعال الجامدة والمروف ، فلا تنازع بينها ، ولا
 بين واحد منها وواحد من العوامل السابقة .

٢ - يشترط في العاملين التنازعين أن يكون بينهما ارتباط ، فلا
 يجوز أن تقول : د قلم - قد - أخوك ، إذ لا لرباط بين الفعلين .
 والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(آ) - أن يحذف الثاني على الأول بحرف من حروف العطف ،
 كما رأيت في الأمثلة السابقة .

(ب) - أن يكون أولهما عاملاً في ثانيها ، كقوله تعالى : د وأنهم
 ظنوا - كما ظنتم - أن لن يبعث الله . فالعاملان المتنازعان هنا ، هما

« ظنوا » و « ظنتم » ، والممول التنازع فيه هو « أن لن يث الله » ، وتلاحظ أن المامل الثاني ، وهو « كما ظنتم » معمول للأول « ظنوا » ، لأن الكاف جارة للمصدر المؤول من « ما ظننتم » ، وهي وجوبها متعلقان بمفعول مطلق مخوف لثقل الأول ، والتقدير : طنوا ظناً كظلمكم : فَمَمَّلَ الأول في الثاني خلق الارتباط بينها .

(ج -) أن يكون ثانيها جواباً للأول ، نحو قوله تعالى :
« يَسْتَفْتُونَكَ ؟ - قُلْ إِنَّهُ يُفْتِيكُمْ » - في الكلافة .

٣ - إذا تكرر المامل بلفظه ، نحو : « جاء حاء زيد » ، أو برادفه ، نحو : « جاء ، أقبل زيد » ، فليس المسألة من باب التنازع ، لأن الثاني هنا ، هو تأكيد لفظي للأول ، والتوكيد لا يعمل شيئاً ، إما هو لفظ عاطل عن العمل .

٤ - لا يكون تنازع إلا إذا كان كلا الماملين متجهاً إلى الممول المذكور ، نحو « اشترت - وأكل - قاحه » . فأتى أن القاحه مشتركة ومأكولة ، أما إذا توجه الماملان إلى معمولين مختلفين ، فلا تنازع عندئذ ، نحو : « يكفيني - فلا أبني - اجتهد » ، فالماملان هنا ليسا متجهين معاً إلى الاجتهاد ، إذ لو كانا كذلك لكان تقدير الكلام : يكفيني اجتهدك فلا أبني اجتهدك . وهذا ظند . وإنما التقدير الصحيح : يكفيني اجتهدك فلا أبني غيره . وعلى هذا يكون لكل من الماملين معموله الخاص به . وإن كان تنازع في معمول واحد .

٥ - ويشترط في الماملين أيضاً أن يكونا متقدمين على الممول ، كالأمثلة السابقة . فإن تقدم الممول مرفوعاً ، نحو : « زيد قام وقعد » ، فليس معمولاً لأحد منها ، بل هو مبتدأ معمول للابتداء ، أما « قام

وقد ، فكل منها فاعله المستتر الخامس به . وإن تقدم المفعول منصوباً ، نحو :
 « زيداً رأيتُ وأكرمتُ » ، فهو مفعول لأولها ، أما الثاني فليس له
 نية ، وكذا إذا كان منصوباً متوسلاً بينها ، نحو : « رأيتُ زيداً
 وأكرمتُ » .

١٢ - التوكيد بالنون

أ - نونا التوكيد :

من أساليب التوكيد في العربية أن تصل بهاية الفعل إحدى نونين تسميان بنوني التوكيد ، الأولى منها مفتوحة مشددة ، مثل : « إحفظن درسك » ، والثانية ساكنة خفيفة ، مثل : « إحفظن درسك » .

ب - افعال التي تؤكّر :

يختلف الاتصال من حيث قبولها لنون التوكيد وعندهم فكون على الشكل التالي :

- ١ - الماضي لا يؤكد مطلقاً بالنون ، فلا يقال : « ذهب زيد » .
وقال بعضهم : إن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى فقد يؤكد بها على قلّة .
ومنه الحديث : « فاما أدركن أحد منكم الدجال » ، فانه على معنى :
« فاما يدركن » . وكذلك إذا كانت الفعل الماضي يعني النقاء ، نحو :
« أطال الله بقاءك » ، لأنه على معنى : ليطيل الله بقاءك (١) .
- ٢ - فاما فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقاً . نحو : « إحفظن الهدى » .

(١) ومنه قول الشاعر :

دامن سمدك ، لو رحمت مئيتاً

لولاك لم يأك الصباية جاتحاً

٣ - وأما المضارع فله ثلاث حالات : حالة يجب فيها توكيده ،
وأخرى يمتنع فيها ذلك ، وثالثة يجوز فيها التوكيد وعدمه :

(أ) - (فيجب توكيد المضارع بالتون) : إذا اجتمعت فيه
أربعة شروط ، الأول : أن يقع جواباً لقسم ، والثاني : أن يكون مثبتاً ،
والثالث : أن يكون مستقبلاً ، والرابع : أن يتصل بلام القسم ، نحو :
« والله لأسفرن » . ففي هذه الحالة لا بد من التوكيد ، سواء أُرغف
التكلم في التوكيد أم لم يرغب . فلما رأيت عبارة يدعوك أنه قُوفرت
فيها هذه الشروط ، والفعل فيها غير مؤكد ، فاعلم أن أحد الشروط لا
بد أن يكون غائلاً ، والإنكار أن يكون شرط الأثبات هو الغتل ،
ويكون في الكلام حرف في مقدر ، كقوله تعالى : « فاقه فتناً تذكرك »
يوسف ، أي : فاقه لا فتناً تذكر يوسف .

(ب) - (ويمتنع توكيد المضارع بالتون) : إذا وقع جواباً
لقسم ، ثم اختل شرط من الشروط الثلاثة الباقية ، فمثال ما اختل فيه
شرط الأثبات : « والله لا أخون الهدى » (١) ، ومثال ما اختل فيه
شرط الاستقبال : « والله لأقرأ الآل » (٢) ، ومثال ما اختل فيه شرط

(١) ويكثر في هذا المقام حذف حرف التني ، ومنه الآية السابقة ، ونقول
لبي الانبياء : « فأكنت أبني بد نوبة حالكاً » ، أي : آلي لا أبني بد
نوبه حالكاً .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يبياً لأبغض كل أسرى
يزخرف قولاً ولا يضل
لأن بضه حمل وقت تكلمه ، لا أنه يحصل بد ذلك .
وقول الآخر :

لئن تلك قد ضاقت عليكم يوتكم
ليعلم ربي أن يتي واسع
لأن علم الله سبحانه حصل في كل وقت ، لا في اللعل قط .

الاتصال بلام القسم : « والله لسوف أسافر » (١) .

(ج) - (ويجوز توكيد المضارع بالنون) : وذلك في أربع حالات :

١ - أن يقع بعد أداة من أدوات الطلب ، وهي : لام الأمر ، و « لا » الناهية ، وأدوات الاستنهام والتعني والسترجي والمرض والتخفيف ، نحو : « لتجهدن » - لا تكلن - هل قرأت كثيراً ؟ ليت زورن زيداً - لملك قوزن - ألا زورن زيداً - هلا زورن زيداً .

٢ - أن يقع في شرط بعد أداة شرط مصحوبة بـ « ما » الزائدة . فإن كانت هذه الأداة هي « إن » ، فتأكيد حثيث قريب من الواجب ، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مؤكداً ، كقوله تعالى : « وإما يترغّبك من الشيطان زرعاً فاستمذ بالله » ، وقوله : « فامسك ترين من البشر أحداً بقولي إني نفرت للرحمن صوماً ظن أكلام اليوم إنسيّاً » .

أما إن كانت الأداة غير « إن » ، فتأكيد قليل ، نحو : « حينما تجلسن ترين » . وأقل منه أن يقع جواب شرط ، نحو ، « حينما تجلسن ترأسن » (٢) ، وأقل من الاثنين أن لا تكون الأداة مصحوبة بـ « ما » الزائدة ، نحو : « من يجتهدن ينجع » (٣) .

(١) هنا ويمتنع توكيد المضارع أيضاً إذا لم يكن في حلة تميز توكيده ، وسنرف حالات المواز في المرة الآتية .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ومها تشأ منه فزارة تطعكم ومها تشأ منه فزارة تنمنا

أي : تمنن . لكه ابدل اللون الساكنة ألماً عند الوقف .

(٣) ومنه قول بنت مرة ترى ألبما وتوعد قلته بني فتيبة :

من تقفن منهم فليس بأيب أبداً ، وقتل بني فتيبة شافي

٣ - أن يكون متفياً بـ « لا » ، أو « لم » ، فن الأول قوله تعالى : « واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا منكم خاصة » . ومن الثاني فوق : « لم يجهنم زيدا » (١) .

٤ - أن يقع بعد « ما » لقائمة غير مسبقة بأداة شرط ، كقولهم : « يجهنم ما تبغ » . أي : لا بد من التبع والاشقة حتى تبغ ما تريد .

ج - ما يطرأ على الفعل عند توكيده :

إذا دخلت نون التوكيد على الفعل أحدثت فيه بعض التغيرات .
واليك شرحها :

١ - (الأمر الصحيح الذي لم يتصل به شيء) : إذا كان الفعل الذي يراد توكيده بالنون فعل أمر صحيح الآخر ، ولم يكن متصلاً بشيء من الضائر ، فكل ما يطرأ عليه هو أنه يبنى على الفتح : « اضرب » ← « اضرِبْ » .

٢ - (الأمر المعتل الآخر الذي لم يتصل به شيء) : أما هذا فبدرءه حرف الملة المحذوف ثم يبنى على الفتح : « اخش » ← « اخشِ » ، لرمي « افر » ← « افرِ » ، أغزو « أ » .

(١) ومنه قول أبي السقاء يصف قفاً صب فيه لبن فبك رغوته :
يخشبه الجاهل - ما لم يلبا - شيخاً على كرسيه مضمماً
أي : ما لم يلبس : فك نون التوكيد اللطيفة ألقاً عند الوقف .
(٢) وسري هذا الحكم على الضارح المجزوم بجنف آخره ، نحو : « لا تحس » ← « لا تحسِ » ، لا ترمي « لا ترمِ » ، لا تتر « لا تترِ » ، لا تهز « لا تهزِ » .
وله من القيد أن تلاحظ أن الألف المحذوفة إذا ردت اهبطت إلى « ي » . وذلك لكي تحصل الياء الباء على الفتح ، إذ الألف لا تقبل الحركات .

٣ - (الأمر المتصل بآلف الاثنين) : وهذا لا يؤكد بالخشيفة ، بل بالثقيلة وحدها ، وهي منه مكسورة لا مفتوحة : « إضربا » ← اضربان » .

٤ - (الأمر المتصل بواو الجماعة) : إذا كان ما قبل الواو مضموماً ، حذف الواو : « اضربوا » ← اضربن » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عندئذ تضم : « إخشوا » ← إخشون » .

٥ - (الأمر المتصل بياء المخاطبة) : إذا كان ما قبل الياء مكسوراً ، حذف الياء : « اضربي » ← اضربين » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عند ذلك تكسر : « إخشي » ← إخشين » .

٦ - (الأمر المتصل بنون النسوة) : وهذا لا يؤكد بالخشيفة ، بل بالثقيلة وحدها . ثم إنه لا يحذف منه شيء ، بل تضاف إليه ألف بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة التي يجب أن تكسر هنا كما كسرت بعد ألف الاثنين : « إضربن » ← إضربان » .

٧ - (المضارع) : وأحكامه كأحكام فعل الأمر ، صحيحاً ومعتلاً ، ومتصلاً بالفاعل ، وغير متصل ، سوى أنه إذا كان من الأفعال الخمسة ، وأكد بالنون الثقيلة ، حذف نون الرفع كراهية توالي ثلاث نونات والأشلة : « يضرب » ← يضربن » ، يخشى ← يخشون » ، يرمي ← يرمون » ، يفرز ← يفرزون » ، يضربان ← يضربون » ، يخرشون ← يخرشون » ، تخرشون ← تخرشون » ، يخرشون ← يخرشون » ، يخرشون ← يخرشون » .

٨ - أمطام النون الخفيفة :

١ - رأينا في الفقرة السابقة أن النون الخفيفة لا تستعمل بعد

ألف الاثنين ونون النسوة ، فلا يقال : « إضرين » ولا : « يضرين » .
وأجاز ذلك يونس جرط أن تكسر ، فتقول : « إضرين - يضرين » .

٢ - نون التوكيد الخفيفة ساكنة ، فاذم التثنية ساكنين بعدها
وجب حذفها هرباً من التقاء الساكنين ، فتقول : « إقرأ الكتاب » بيناء
الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حذفت دفماً لاتقاء
الساكنين ، والأسل : « أقرآن الكتاب (١) » .

وقد تحذف وليس بعدها ساكن . ومنه ما انشده الجاحظ :
« كاقبل قبلَ اليوم : خالفَ تَذْكرًا (٢) » ، والأسل : خالفين .

٣ - إذا وقعت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مكسوراً أو
مضموماً ، جاز لك إبقاؤها ، نحو : « إضرين » - « يضرين » ، ، وجاز
لك حذفها ، ولكن يجب عندئذ رد ولو الجماعة ولام المخاطبة التين حذفاً
لأجلها ، نحو : « اضرين » - « اضرُوا ، اضرين » - « اصري » .

٤ - إذا وقعت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مفتوحاً ، جاز
لك إثباتها ، نحو : « إضرين » ، وجاز لك قلبها ألفاً كنون التنوين ،
نحو : « يا زيد اضرباً (٣) » .

(١) ومنه قول الأصبهاني في شرح السمي :
ولا تثنى الفقيرَ عليكَ ألّا تركعَ يوماً والمهرُ قدرَ قنعةٍ
والأسل : ولا تثنى .

(٢) غلام البيت :
خلاقاً لقولي من فيلجَ رأيهِ
كاقبلَ قبلَ اليومِ خالفَ تَذْكرًا

(٣) ومنه قول الأعمى :
وسلّ على حينِ الشياتِ والضحى
ولا محمدَ الشيطانَ ، واهةً فاحمداً
والأسل : فاحمد .

١٣ - العدد

تستعمل الرمية في أسلوب العدد عشرين لفظاً فقط . ومنها كـبـر
العدد أو صر قل يخرج ألفاظه عن هذه الكلمات العشرين ، وهي :

واحد = أحد	عشرون
اثنان	ثلاثون
ثلاث	أربعون
أربع	خمسون
خمس	ستون
ست	سبعون
سبع	ثمانون
ثمان	تسعون
تسع	مئة
عشر	ألف

ولهذه الألفاظ - عند العدد - مشكلات كثيرة : فبعضها يذكر
ويؤنث ، وبعضها الآخر يثبت على صورة واحدة ، ثم إن بعضها يفرد فلا يضاف ،
وبعضها الآخر يضاف فلا يفرد ، وبعضها الثالث يركب ... إلى مشكلات
أخرى عديدة سنحاول فيما يلي حلها واحدة واحدة :

١ - تركيب العدد وتأنيثه :

هذه المشكلة معصورة في القائمة الأولى ، أي في اللفاظ والواحد ،

حتى « الشرة » . ويمكن قسمة هذه الألفاظ - من حيث سلوكها في التذكير والتأنيث - إلى ثلاث زمر :

١ - (واحد - اثنان) : هذه الزمرة توافق ممدودها في التذكير والتأنيث ، سواءً أكانت وحدها في البدء ، أم كانت مع غيرها ، تقول : « جاء رجل واحد - جاءت امرأة واحدة - جاء رجلان اثنان - جاءت امرأتان اثنان - جاء واحد وعشرون رجلاً - جاء اثنان وعشرون رجلاً - جاءت واحدة ^(١) وعشرون امرأة - جاءت اثنان وعشرون امرأة » .

٢ - (ثلاث - أربع - خمس - ست - سبع - ثمان - تسع) : وهذه الزمرة تخالف ممدودها في التذكير والتأنيث ، فتحلها التاء إذا كان ممدودها مذكراً ، وتسقط منها إذا كان ممدودها مؤنثاً ، نحو : « ثلاثة رجال - ثلاثة عشر رجلاً - ثلاثة وعشرون رجلاً - ثلاث فتيات - ثلاث عشرة فتاة - ثلاث وعشرون فتاة » .

٣ - (عشر) : لهذا اللفظ سلوكان : فإن كان مفرداً ، أي ليس معه غيره من ألفاظ البدء ، فإنه كالزمرة الثانية يخالف : « عشرة رجال - عشر فتيات » ، وإن تركب معه لفظ آخر ، فهو موافق : « خمسة عشر رجلاً - خمس عشرة امرأة » .

ولهذا اللفظ مشكلة أخرى تتعلق بحركة شينته ، فهذه الشين مفتوحة أبداً إذا كان الممدود مذكراً : « عشرة رجال - خمسة عشر رجلاً » ، ويجوز تسكينها إن كان الممدود مؤنثاً : « عشر نساء - خمس

(١) وللاولادة مرادف هو « إحدى » ، ويمكن استبدالها هنا ، فتقول : « إحدى وعشرون امرأة » .

عشرة امرأة . وضو غيم يكرونها في هذه الحلة ، فيقولون :
« خمس عشرة امرأة » .

أما القائمة الثانية ، وهي المؤلفة من ألفاظ القود « عشرين ...
تسعين » ، ولنظي المئة والألف ، فلا تبدل صورها تباً لمعناها ،
تقول : « عشرون رجلاً - عشرون امرأة - مئة رجل - مئة امرأة -
ألف رجل - ألف امرأة » .

ب - العدد المركب والعدد المفرد :

كان للتخيل من الرمية - بعد أن تجاوز في العد الشرة - أن
تلبأ إلى الطف ، فتقول : « واحد وعشرة .. اثنان وعشرة .. ثلاثة
وعشرة ... إلخ » . ولكنها لم تفصل ذلك ، بل زعت حرف الطف ،
وجعلت الكلمتين كلمة واحدة ، فقالت : « أحدهم - اثنا عشر - ثلاثة
عشر ... إلخ » . فلما تجاوزت « العشرين » ، هجرت التركيب ، ولجأت
إلى الحلف ، فلم تقل : أحد عشرون - اثنا عشرون ، بل قالت :
« واحد وعشرون - اثنان وعشرون » .

إن زرع حرف الطف بين المدين هو ما يسمى بتركيب العدد .
وقد رأينا أنه لا يقع إلا في الأعداد التي بين الشرة والعشرين ، أي :
١١ - ١٢ ... حتى ١٩ ، فقط .

فلذا نظرنا إلى أعدادنا من هذه الزاوية ، أي زاوية التركيب وعدمه ،
وجدناها على أربعة أشكال :

١ - أعداد مركبة تركيباً إضافياً ، أي هي مضافة ومعدومة

مضاف إليه ، وذلك مثل « خمسة رجلٍ - ستة رجلٍ - ألف رجلٍ - سبع قتيانٍ - مئة فتاة ... الخ » .

٢ - اعداد مركبة تركيباً عددياً : وتعني بها هذه الزمرة التي ليس بين جزئها حرف عطف : « أحد عشر - خمسة عشر - تسعة عشر » .

٣ - اعداد مركبة تركيباً عطفياً : وهي تلك التي بين أجزائها حرف عطف ، مثل « خمسة وعشرون - أربعة وثلاثون - مئة وأربعون ... الخ » .

٤ - اعداد مفردة : أي ليست مركبة أي نوع من أنواع التركيب ، وهذه هي ألفاظ العقود إذا لم يكن معها عدد آخر ، مثل : « عشرون رجلاً - خمسون امرأة » .

ج - تعريف العدد بـ « ال » :

إذا أريد تعريف العدد بالألف واللام ، تُظهِر إليه من حيث التركيب وعنه :

١ - فإن كان مفرداً ، أدخلت « ال » عليه ، نحو : « جام العشرون رجلاً » .

٢ - وإن كان مركباً تركيباً اضافياً ، أدخلت « ال » على المضاف إليه ، لا عليه هو ، فنقول : « جام خمسة الرجالٍ - ورأيت مئتين الرجل » . ولا تقل « جام الخمسة رجالٍ - ولا : رأيت المئة رجلٍ » .

٣ - وإن كان مركباً تركيباً عددياً ، أدخلت « ال » على جزئه الأول فقط ، فنقول : « جام الخمسة عشر رجلاً » .

٤ - وإن كان مركباً تركيباً عطفياً ، أدخلت « ال » على كل جزء من أجزائه ، فتقول : « جاء الثمة والخمسة والشرور رجلاً » .

د - اعراب المرد وعناؤه :

يمكن قسمة ألفاظ السد - من حيث الاعراب والبناء - إلى أربع زمر :

١ - (واحد - ثلاثة - أربعة - خمسة - ستة - سبعة - ثمانية - تسعة - عشرة - مئة - ألف) : وهذه مربة ، وعرابها بالحركات الثلاث ، فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، نحو : « جاء خمسة رجالٍ - رأيت مئة رجلٍ - مرتت بالفس رجل » .

٢ - (عشرون ثلاثون ... حتى التسعين) : وهذه مربة أيضاً ، إلا أنها تتبع في اعرابها الجمع المذكر السالم ، فلوأو للرفع ، والياء للنصب والجر ، مثل : « جاء عشرون رجلاً - رأيت ثلاثين رجلاً - مرتت بأربعين رجلاً » .

٣ - (اثنان - اثنان) : وهذان اللفظان مريان أيضاً ، إلا أنها يتبعان التي في اعرابه ، فالألف للرفع ، والياء لكل من النصب والجر ، نحو : « جاء رجلان اثنان - رأيت رجلين اثنين - مرتت باثنين من الرجال » .

٤ - (الاحداد المركبة تركيباً عطفياً) : وهذه مبنية على فتح الجزأين ، فلا تنغير في رفع أو نصب أو جر ، فتقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - رأيت خمسة عشر رجلاً - مرتت بخمسة عشر رجلاً » . وتقول في اعرابها : « خمسة عشر » جزآن مبنيان على الفتح في محل

رفع ، أو في محصل نصب ، أو في محل جر ، بحسب موقع هذا المدد من الأعراب .

ويستقى من ذلك « اثنا عشر » ، واثنتا عشرة » ، إذ الجزء الأول من كل من هذين المديين عرب ، وليس مبنياً . وأعرابه كأعراب التي ، كما رأينا . أما فونه قد سقطت لقيام الجزء الثاني مقامها ، وليس سقوطها للاضافة ، لأن الجزأين مركبان تركيباً عددياً ، لا تركيباً إضافياً . قول : « جاء اثنا عشر رجلاً » ورأيت اثنتي عشر رجلاً - ومررت بآتي عشر رجلاً » . ويكون الأعراب على الشكل التالي : « جاء » فعل ماض . « اثنا » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالثني ، وحذفت فونه لقيام الجزء الثاني مقامها . « عشر » جزء مبني على الفتح لا محل له من الأعراب . « رجلاً » تمييز .

قلنا إن جزأي المركب مبنيان على الفتح ، وهذا صحيح ، إلا إذا كان الجزء الأول متبوعاً بماء ، فينبى عندئذ على السكون ، تقول : « جاءت ثمانتي عشرة امرأة » ورأيت ثمانتي عشرة امرأة - ومررت بثمانتي عشرة امرأة » ، وتقول في الأعداد الترتيبية (١) : « جاء الطالب الحادي عشر - والثاني عشر - ورأيت الحادي عشر - والثاني عشر - ومررت بالحادي عشر - والثاني عشر » .

وبجانب الحديث عن أعراب الأعداد ، نرى من النقد التنبيه على أن بعض الأعداد الأصلية والترتبية تنتهي بالياء مثل : « الثاني - الحادي - الثاني » . فهذه الكلمات تصد في جنس الاسم النقص ، وعلى ذلك فيأوها تحذف في حالة التنكير للرفع والمجرور ، وتثبت في حالة التثنية ،

(١) ستعرضها بعد قليل .

وحالة التكبير المنصوب ، كما أنه لا يظهر عليها من الحركات إلا الفتح ،
أما الضم والكسر فيقدرون عليها . تقول : « جاءت ثمان من النسوة -
مررت بثمان من النسوة - جاءت النسوة الثاني - جاءت ثمانى نسوة -
رأيت نسوة ثمانياً » . وتقول : « جاءت النسوة الثاني » - مررت بالنسوة
الثاني » - رأيت النسوة الثاني » .
ونضيف إلى ما قسم أن هذه الياء تثبت في حالة التركيب مطلقاً ،
كما لاحظت من الامثلة التي سلفت في المركبات .

٥ - تمييز العرو :

ويمكن قسمة الفاظ المدد - من حيث التمييز - إلى ثلاث زمر :
١ - (التمييز جمع مجرور بالاضافة) : ولا يكون هذا إلا بعد
الفاظ « ثلاثة ... الى الشرة » . تقول : « جاء خمسة رجال » - رأيت
عشر فتيات » .

٢ - (التمييز مفرد مجرور بالاضافة) : ولا يكون ذلك إلا
بعد لفظي « المئة والالف » . تقول : « جاء مئة رجل » - رأيت ألف
رجل » .

٣ - (التمييز مفرد منصوب) : ويقع ذلك بعد الأعداد المركبة ،
وبعد الفاظ العقود ، تقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - جاء عشرون
رجلاً » .

و - اضافت المدد الى غير تمييزه :

وأينا في الفقرة السابقة أن المدد قد يكون مضافاً إلى تمييزه ،

نحو : « خمسة رجل » . ولكن هذه الاضافة محصورة في الفاظ معينة ، كما رأيت ، وليست هي قصداً . إنما الذي قصده هنا أن يضاف العدد إلى غير معدود ، كأن تقول يزيد الذي أعارك عشرين كتاباً : « قرأت عشرين » ، أي : قرأت العشرين التي تملكها من الكتب .

هذه الاضافة ليست محصورة في الفاظ معينة ، بل إن كل الفاظ العدد صالحة لها ، ما عدا « اثنا عشر - واثناس عشرة » . فقول يزيد مشيراً إلى كتبه : « هذه ثلاثتك - وهذه عشرينك - وهذه عشروك - وقرأت عشرينك - وطلعت في مئتك ... الخ » .

واختلف النحاة في أمر الاعداد المركبة إذا وقعت في مثل هذه الاضافة :

١ - فذهب البصريون إلى وجوب بقاء الجزأين مبنيين على الفتح . فتقول على منذهبهم : « هذه خمسة عشر » .

٢ - وأجاز قوم إعراب الجزء الثاني ، مع بقاء الأول مبنيّاً ، فيكون العرب مجروراً بالاضافة ، فتقول : « هذه - خمسة عشر » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » جزء مني على الفتح في محل رفع خبر ، وهو مضاف . « عشر » مضاف إليه مجرور ، وهو مضاف ، والكاف في محل جر بالاضافة .

٣ - وأجاز الكوفيون إعراب الجزأين ، فيكون الأول مجرب موقف من الجملة ويكون الثاني مضافاً إليه ، ثم يأتي للمضاف إليه الآخر ، تقول : « هذه خمسة عشر زيد » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » خبر مرفوع ، وهو مضاف . « عشر » مضاف إليه ، وهو مضاف . « زيد » مضاف إليه .

ز - الودع والترتيب :

تقسم ألفاظ المدد إلى قسمين : الأعداد الأصلية ، وهي تلك التي تمين مقدار ممدودها ، فلذا قلت : « جاء خمسة رجال » ، فهم السامع أن عندك رجالاً يبلغ مقدارهم خمسة ، والأعداد الترتيبية ، وهي التي تشير إلى ترتيب ممدودها بالنسبة إلى غيره ، لا إلى مقداره ، فلذا قلت : « جاء الرجل الخامس » ، فليس معنى ذلك أن « الرجل » يبلغ في القدر « خمسة » ، وإنما يعني أنه أتى بعد أربعة سبقوه في الترتيب .

ولهذه الأعداد مشكلاتها الخاصة التي تطلق بصياغتها ، وتركيبها واستعملها . ولتبدأ بحلها واحدة واحدة :

١ - (صياغتها) : إذا كان الترتيب عندك (١) ، فقل : « جاء الرجل الأول » ، للذكر ، وقول للمؤنث : « جاءت المرأة الأولى » . هذا إذا لم يكن مع ال (١) عدد آخر ، فإن كان معه غيره ، قل : « جاء الرجل الحادي عشر - وجاءت المرأة الحادية عشرة » (١) .

فإن وصلت في الترتيب إلى (٢) ، فاشتق من المدد الأصلي عدداً ترتيبياً على وزن « فاعل » ، فقل : « الثاني » ، واستمر في ذلك حتى (١٠) : « الثالث - الرابع - الخامس - السادس - السابع - الثامن - التاسع » .

فلذا وصلت إلى (١١) ، فاجعل الجزء الأول ترتيبياً فقط ، أما

(١) يقول الصريون إن « الحادي » مطلوب « الولد » جلت فؤده في آخره ، فالأصل « وحد » انحط إلى « حو » ، فلما جلت على وزن فاعل ، صار : « حلو » ، فاعطيت الواو ياء لانكسار ما قبلها : « لحوي » . وعلى هذا يكون وزن « حالف » لا « فاعل » . ومثل ذلك يقال في « الحادية » .

الثاني فتركه على لفظه الأصلي ، واستمر في ذلك حتى (١٩) : « الحادي عشر - الثاني عشر - ... » ، ولا تقل : « الحادي العشر - الثاني العشر ... » .

فلذا وصلت إلى (٢٠) ، فلا تشتق منه شيئاً ، بل أضف «ال» اليه ليصير عدداً ترتيبياً ، فتقول : « جاء الولد المشرون ، ورأيت الولد المشرين - ومررت بالولد المشرين ^(١) » . ولا تقل : « جاء الولد المشرون » .

وما قلناه في (٢٠) يقال مثله في كل الفاظ المقود (٣٠ - ٤٠ - ٥٠ ... إلخ) .

فلذا تجاوزت (٢٠) ، فاجعل الجزء الأول مشتقاً على وزن « فاعل » ، أما المقود فتحلّي بالالف واللام قطع ، ثم يطف الجزآن أحدهما على الآخر ، هكذا : « الحادي والمشرون - الثاني والمشرون - الثالث والمشرون .. إلخ » .

فلذا وصلت إلى (١٠٠) أو (١٠٠٠) ، فافصل بها ما فلت بالمقود ، قل : « جاء الرجل المئة » - ورأيت الرجل المئة - ومررت بالرجل الألف » . ولا تشتق منها شيئاً ، إذ لا يقال : « الرجل المائى - والرجل الآلف » .

فلذا تجاوزت المئة والألف ، فافصل بما زاد عليها ما فلتته في السابق ، واجعل بينه وبين لفظي « المئة والألف » كلمة « بعد » ، فتقول فيمن ترتيبه (١٠١) : « الأول بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٠٠١) : « الأول بعد الألف » ، وفيمن ترتيبه (١٠٥) :

(١) كما يجوز لك أن تقول : « جاء الولد التسم عشرين » ، ورأيت الولد التسم عشرين ، ومررت بالولد التسم عشرين .

« الخامس بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١١٥) : « الخامس عشر بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٢١) : « الحادي والعشرون بعد المئة » ... وهكذا .

٢ - (تأييدها وتذكيرها) : هذه التسكاة لا تساني منها سلسلة الأعداد الترتيبية ، فهي توافق معدودها تذكيراً وتأييداً دائماً . تقول : « جاء الرجل الخامس - جاءت المرأة الخامسة » . ويستوي في ذلك أن تكون مفردة وأن تكون مركبة ، تقول : « جاء الرجل الخامس عشر - جاءت المرأة الخامسة عشرة » .

٣ - (تركيبها) : تركيب مع « السبعة » تركيباً عسدياً مثل أخواتها الأصلية ، أي ينير حرف عطف ، تقول : « الحادي عشر - الخامس عشر ... الخ » . وركب مع الفاظ العقود تركيباً عطفياً مثل أخواتها الأصلية أيضاً ، فتقول : « الخامس والعشرون - السادس والثلاثون ... الخ » .

٤ - (إعرابها) : إذا كانت مفردة أو مطبوعة ، فهي مفعول به بالحركات الثلاث ، تقول : « جاء الرجل الخامس » - وأيت الرجل الخامس - مروت بالرجل الخامس - جاء الرجل الخامس والعشرون ... الخ » . فإن ركبت مع الشرة ، فالجزآن مبنيان على الفتح ، نحو : « جاء الرجل الخامس عشر » - وأيت الرجل الخامس عشر - مروت بالرجل الخامس عشر » ، إلا ما كان منها منتهياً بإياه ، فيكون بناؤه على السكون ، نحو : « جاء الرجل الحادي عشر » - مروت بالرجل الحادي عشر - وأيت الرجل الحادي عشر » .

هذا ، ولا يستثنى من البناء الرقم (١٢) ، خلافاً لما رأيناه في

الأعداد الأصلية ، فتقول : « جاء الرجل الثاني عشر » ، « البناء على السكون
و « جاءت المرأة الثانية عشرة » ، « البناء على الفتح » .

ملاحظات :

١ - يجري المد في الرمية على طريقتين : الأولى أن تبدأ بالآحاد
ثم تتدرج إلى عشرات فآلاف . وكان العرب قديماً يفضلون هذه
الطريقة ، فكانوا إذا أرادوا عد (١١٢٥) قالوا : « جاء خمسة وعشرون
ومئة وألف رجل » . والطريقة الثانية : أن تبدأ بأعلى لفظ في العدد
ثم تتدرج منه إلى ما دونه حتى تصل إلى عشرات فتقفز من فوقها إلى
الآحاد ثم تعود إلى عشرات . وهذه الطريقة هي النالبة اليوم ، فتقول في
عد الرقم السابق : « جاء ألف ومئة وخمسة وعشرون رجلاً » .

٢ - إذا تألف العدد من أجزاء كثيرة ، فالذي المود يأخذ -
باعتباره تمييزاً - الحكم الذي يتسجم مع آخر لفظ يأتي في عملية المد .
ففي مثل (١٠٥) ، تقول : « جاء مئة وخمسة رجال » ، فتجتمع
كلمة « الرجال » وتجعلها مضافاً إليها ، لأنها وقعت بعد كلمة « خمسة » .
أما لو اتبعت الطريقة الأخرى ، أي بدأت بالآحاد ، فيجب أن تقول :
« جاء خمسة ومئة رجل » ، بفراد كلمة « رجل » ، لأنه وقع بعد كلمة
« مئة » . وتقول في (١٢٥) : « جاء مئة وخمسة وعشرون رجلاً » ،
فتنصب المود على التمييز لأنه وقع بعد كلمة « عشرون » . فلذا بدأت
بالآحاد ، قلت : « جاء خمسة وعشرون ومئة رجل » ، بجر المود
بالإضافة لوقوعه بعد كلمة « مئة » .

٣ - وإذا كثرت أجزاء العدد ، فقد يقع بعض الظاه ممدوداً لا
قبله ، وبعدها لا بعده ، وتطبق في هذه الحالة كل الأحكام التي عرفناها

سابقاً ، من حيث التمييز والتذكير والثانيث . لاحظ ما يأتي :

(١٢٥٠٠٠) : جاء مئة ألفٍ وخمسة وعشرون ألفَ رجلٍ .
لاحظ أن كلمة « ألف » الأولى جاءت مجرورة بالاضافة ، لأنها معدود
لكلمة « مئة » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد مجرور بالاضافة .
ثم لاحظ أن كلمة « ألف » الثانية جاءت منصوبة على التمييز ، لأنها
معدودة لكلمة « عشرون » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد
منصوب على التمييز . ثم لاحظ أخيراً أن كلمة « ألف الثانية » هي في
الوقت نفسه عدد لكلمة « رجل » ، لذلك جاء مفرداً مضافاً إليه ، كما
تقضي بذلك القواعد المروقة .

(٥٥٢٥٠) : جاء خمسة آلافٍ وخمسة مئة وخمسة وعشرون
رجلاً . لاحظ أن كلمة « خمسة » تكررت في العدد ثلاث مرات : ففي
المرّة الأولى كانت مؤنثة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « آلاف » ، مذكر ،
وفي الثانية جاءت مذكّرة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « مئة » مؤنث ،
وفي المرّة الثالثة عادت إلى اثنايث ، لأن معدودها الآن ، وهو كلمة
« رجلاً » مذكر .

٤ - إذا كان في العدد عدة أجزاء ، وكل واحد منها معدود
الألف ، فالأفضل ، والذي كان متبعاً سابقاً ، أن تذكر « الألف » مع
كل جزء ، مثل (١٢٥٠٠٠) ، فهنا عندها « مئة ألف » + « خمسة
وعشرون ألفاً » . فقول : « عندي مئة ألفٍ وخمسة وعشرون ألفَ
ليرة » ، ولا تقل : « عندي مئة وخمسة وعشرون ألف ليرة » ، كما
يفضل أكثرهم اليوم ، لأنه لو سمعك عربي قديم وأنت تقول ذلك ، لظنك
تعد من اليمين إلى الشمال ، وإن عندك « مائة » ليرة فقط ، و « خمسة
وعشرون ألف ليرة » . ويكون حاصل ما مذكّر بالأرقام (٢٥١٠٠)
ليرة . وهذا خلاف مرادك ولا شك .

٥ - رأينا أن الـ (١) له لفظان : « واحد - واحد » ،
والثاني منها لا يستعمل إلا مركباً مع العشرة ، نحو : « أحد عشر » ،
أما الأول فيستعمل حين الأفراد ، نحو : « جاء رجل واحد » ، ومع
ألفاظ القود ، نحو : « واحد وعشرون » . ولا يستعمل واحد منها في
مكان الآخر ، فلا يقال : « جاء رجل أحد - ولا : جاء أحد وعشرون
رجلاً » ، كما لا يقال : « جاء واحد عتَرَ رجلاً » . وأما « واحدة » ،
واحدى » فيستعمل أولهما مفرداً ومع ألفاظ القود ، فنقول : « جاءت
امرأة واحدة - وجاءت واحدة وعشرون امرأة » ، ويستعمل ثانيهما مركباً
مع العشرة ، ومطلوفاً على ألفاظ القود ، نقول : « جاءت إحدى عشرة
امرأة - وجاءت إحدى وعشرون امرأة » ، ولا يقال : « جاءت امرأة
إحدى - ولا : جاءت واحدة عشرة امرأة » .

٦ - لم يكن عند العرب لفظ للمعد إذا جاوز الألف . فكانوا
يسبرون عن المليون (١ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف » وعن
المليار (١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف ألف » . فلذا شئت
أنب أن تستعمل لفظي المليون والمليار ، فطبق عليها كل الأحكام التي
تطبق على لفظي المئة والألف . فنقول : « جاء مليون رجل » ، ومليار
رجل » بحسب الممدود مفرداً مجزوراً بالإضافة .

٧ - تماثل كلمة « بضع » معاملة الأعداد من (٣ - ١٠) ،
فنذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع الذكر ، كما أن غيبتها جمع مجزور بالإضافة .
نقول : « جاء بضعة رجال » - جاءت بضع نقيات » . وإذا ركبت مع
المترة بنيت معها على الفتح ، ونبي لها حكمها في التذكير والتأنيث . نقول :
جاءت بضعة عشر رجلاً - وبضع عشرة امرأة » .

خاتمة

في عمل المصدر والمستقات

أ - نظرية العامل :

يرى النحاة أن الظواهر الاعرابية - أي تغييرات أواخر الكلام من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ، إلى جزم - إما هي نتيجة تأثير بعض الكلام في بعض . فسموا الكلمة المؤثرة عاملاً ، والكلمة المتأثرة ممولاً ، والظاهرة الاعرابية الحادثة عملاً . ففي مثل قولك : « لم أسافر » ، تكون « لم » هي العامل ، و « أسافر » هي الممول ، والجزم الحاصل على « أسافر » هو العمل .

ثم أطلقوا فقالوا : ما من ظاهرة إعرابية إلا لها عامل أحدثها . فلما قيل : ولكن المبتدأ مرفوع ، وليس قبله شيء حتى يكون رافعاً له ، قال النحاة : العامل هنا معنوي غير ملفوظ ، إنه الابتداء . فلا ابتداء هو الذي عمل الرفع في المبتدأ .

ولما قيل : ولكننا نجد في العربية كلمات لا تفسر أواخرها بها سبقها من الموامل ، فنقول : « جاء سيوي » ، ورأيت سيوي » ، ومررت بسيوي » ، وكل ذلك بالكسر ، قبل مثل هذه الكلمات خرجة على قانون العمل والعامل والممول ؟ قال النحاة : لا . ولكن العمل في هذه الكلمات البنية يكون في عملها لا في لفظها .

وهكذا انقسم العامل - عندهم إلى قسمين : عامل لفظي ، وعامل

منزوي ، كما اقسام الميل عندهم إلى قسمين : عمل لفتلي ، وعمل محلي . واسترسالاً في هذه انقصة قالوا : والممول قيان : معمول مباشر ، كالفاعل في قواك : « جاء زيد » ، وممول غير مباشر ، وهو التابع لأحد الممولات الباشرة ، كالنت في قواك : « جاء زيد الكريم » ، والمطوف في مثل : « جاء زيد وعمر » ، والتوكيد في مثل : « جاء زيد نفسه » ، والبدل في مثل : « جاء زيد أبو عبد الله » .

هذا هو ما يسمى بنظرية الملل .

وليس ما قلناه هو كل شيء في هذه النظرية ، بل إن قريبتها وقواعدها أكثر من أن يشع لها هذا الميز الذي خصصناه لمرضاها عرضاً سرى ليكون قديماً لما زيد بحثه في هذه الخاتمة من عمل الصدر والشقق .

ولا بد ، في الختام ، من الإشارة إلى أن هذه النظرية سيطرت سيطرة تامة على التفكير النحوي منذ عهد الخليل وسيبويه إلى أيامنا هذه ، فأفادت النحو العربي في مواطن ، كما كانت عبئاً ثقيلاً عليه في مواطن أخرى . ذلك أن المؤمنين بها أبوا إلا أن يخضعوا لها سلوك اللغة بكل ما فيه من تنوع وشذوذ . ولكننا نعلم أن اللغة ليست مادة جامدة يمكن إخضاعها لقوانين ثابتة ، بل هي كالكائنات الحية تماماً : تولد ، ثم تنمو ، ثم تموت ، ويكون لها في أثناء ذلك سلوكها الحر ، ومنطقها الخاص ، وزوالها التي لا يمكن تفسيرها أو تليلها . وكل هذا يجعل من عملية تفسير سلوك لغة ما بنظرية واحدة ، عملاً غير مجدٍ ، إن لم تقل إنه عمل لا يدل على تفكير سليم .

ولقد أحس الناس ، منذ القديم ، بما في هذه النظرية من تنبت واستبداد ، وبما نجبره على النحو العربي من الضرر الفاسح ، فلعلنوا الثورة

عليها مطالبين بالتأني ، وتحليص النحو من ضرورها . وكان على رأس هؤلاء في الماضي ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة » .
أما في العصر الحاضر فيكاد أغلب النحاة المعاصرين أن يكونوا من أعدائنا التحصين في عداوتها .

ب - عمل المصدر :

المصدر اسم يدل على الحدث ، وهذا يعني أنه كالفعل ، لأن هذا أيضاً يدل على الحدث . وإذا كان الأمر كذلك ، كان من الطبيعي أن يكون للمصدر في الجملة عمل يشبه عمل الفعل فيها : فيكون له فاعل تام به ، ومفعول وقع عليه ، وظرف حدث فيه ... إلى آخر ذلك مما عرفناه من تكلمات الفعل .

هذا هو ، إذن ، ما يسمى بعمل المصدر ، وهذا هو سبب عمله .

ولكن المصدر ليس كالفعل تماماً ، فالفعل يعمل بشئ شرط ، أما المصدر فلا بد لعمله من توفر بعض الشروط . وقبل الكلام على هذه الشروط نرى من الأفضل أن نعرض عليك صوراً من عمل المصدر :

١ - (حُبِبْتُ مِنْ شَرِبِ الْيَوْمَ زَيْدٌ عَسلاً) : في هذه الصورة نجد المصدر « شرب » قد أضيف إلى ظرفه ، وهو « اليوم » ، ثم رفع فاعلاً هو « زيد » ، ثم نصب مفعولاً به هو « عسلاً » . وهذا الأسلوب في استعمال المصدر ظرراً جداً .

٢ - (حُبِبْتُ مِنْ شَرِبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ الْيَوْمَ) : وهذه الصورة أكثر شيوعاً من سابقتها . وفيها نجد المصدر مضافاً إلى مفعوله ، ثم نجده قد رفع الفاعل ، ونصب الظرف

٣ - (هجبت من شرب زيد الصل اليوم) : وهذه أكثر الصور شيوعاً ، وفيها نجد المصدر مضافاً إلى فاعله ، نائباً المفعول به والمخبر .

٤ - (أو إطعم في يوم ذي مضعة يتيماً) : في هذه الآية الكريمة ، نجد المصدر « إطعم » متوناً غير مضاف إلى شيء . ومع ذلك نصب « يتيماً » على المفعولية . لكن استعمل المصدر عاملاً وهو متون ، كما في هذه الآية ، قليل .

٥ - (أت كثير الضرب زيداً) : المصدر في هذه الصورة علىّ بالذلف واللام ، ومع ذلك فهو نائب « زيداً » على المفعولية . وهذه الصورة قليلة الوجود في الكلام العربي .

٦ - (أت كثير التوم) : هنا لا نجد المصدر فاعلاً ولا مفعولاً . فأما فقدان المفعول فيعود إلى أن حدث « التوم » حدث لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وأما فقدان الفاعل فيعود إلى استغناء المصدر نفسه .

يمكننا الآن أن نلاحظ الأشياء الآتية :

١ - المصدر كقوله تماماً متدياً وزوياً ، فيأخذ مفعولاً به إذا كان فاعله متدياً ، ويكتفى بفاعله إن كان فاعله لازماً .

٢ - المصدر كالفعل تماماً من حيث تكلفته بالتركيبات كلها ، فيكون له ، كما لنقله ، مفعول به ، ومخبر ، ومفعول منه ، مثل : « يسري سرك وزيداً » ، ومفعول لأجله ، مثل « يسري اغترابك طلباً للعلم » ، ويجرور بالحرف مثل : « تسجيني كتابك بالقلم » ... الخ .

٣ - إن المصدر يعمل في كل أحواله ، متوناً ، ومضافاً ، ومجلىّ به « ال » . إلا أن عمله وهو مضاف أكثر منه وهو متون ، وعمله

وهو ممنون أكثر منه وهو محليّ بـ « ال » .

٤ - إن المصدر قد يضاف إلى أحد معمولاته فيحدث فيه الجبر لفظاً ، أما سائرهما فيحدث فيه ما يستحق من رفع أو نصب .

٥ - إن الإضافة التي تحدث بين المصدر وأحد معمولاته هي إضافة لفظية شكلية ، وليست إضافة معنوية محضة (١) . يسمي أن المضاف إليه يخل في الاعتبار التحوي معمولاً للمصدر على جهة من الجهات ، وإن كان هو في اللفظ الظاهر مضافاً إليه . ففي مثل : « يبرني شرب زيدٍ السِّلِّ » ، يكون « زيد » فاعلاً للشرب في اللفظ ، وإن كان في اللفظ مضافاً إليه . ويرى بأنه فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً . وفي مثل : « يجني شربُ السِّلِّ زيدٌ » قول : « السِّلِّ » مفعول به للشرب مجرور لفظاً بالإضافة الشكلية ، منصوب محلاً .

ويترتب على هذا أنه إذا وجد تابع للمعول الذي أضيف المصدر إليه ، جاز لهذا التابع أن يتبع المعول على لفظه المجرور ، أو على عمله من الرفع والنصب ، فنقول : « يبرني شرب زيدٍ وعمروُ السِّلِّ » جراً المفعول ، أو : « يبرني شربُ زيدٍ وعمروُ السِّلِّ » رافضاً المفعول . فتكون في الحالة الأولى اتبته على اللفظ ، وفي الحالة الثانية اتبته على المحل . وقول : « أحب شرب السِّلِّ الحلو » مجرر الصفة على اللفظ ، و « أحب شرب السِّلِّ الحلو » بنصب الصفة على المحل ، لأن الموصوف مفعول به في اللفظ .

٦ - إن المصدر قد يرفع فاعله ، كما رأينا في المثالين الأول والثاني ، أو قد يضاف إليه ، كما رأينا في المثال الثالث ، أو قد يستتر فاعله فيه ،

كما في التل السادس . لكن هذه الصور الثلاث ليست هي كل شيء ، إذ قد يحذف فاعل المصدر نهائياً ، من غير أن يستكن فيه ضميره ، نحو : « سرفي تكرم العاملين » . فهنا لا زى فاعلاً للتكريم ظاهراً ، ولا يمكن أن قدر ضميراً مستتراً مستكناً في التكريم هو فاعل له ، لأننا نجعل من قام بهذا التكريم . وعلى هذا ، فإذا قدر له فاعل في شكل ضمير مستتر ، عاد هذا الضمير على لا شيء .

ولنتساءل الآن : ما الشروط التي يجب توفرها في المصدر حتى يعمل عمل فعله ؟ .

والجواب : ليس هناك إلا شرط واحد ، وهو أن يكون المصدر مستملاً للدلالة على وقوع الحدث . فإذا كان مستملاً لتير ذلك ، لم يعمل .

ولكن ، متى نعرف أنه مستعمل للدلالة على وقوع الحدث ؟

والجواب : نعرف ذلك إذا وقع في أحد الموضعين الآتيين :

١ - أن يستعمل مفعولاً مطلقاً قابلاً عن فعله ، نحو : « حفظك دوستك (١) » ، أي : احفظ دوستك .

٢ - أن يصح إحلال المصدر المؤول محله ، نحو : « يبرني حفظك المرس » ، إذ يمكن هنا إحلال المصدر المؤول فقول : « يبرني أن تحفظ المرس » .

ونسأل الآن : ومتى نعلم أن المصدر مستعمل لتير الدلالة على الحدث ؟

والجواب : إذا وقع في الواقع الآتية :

١ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله ، نحو : « مررت الكتاب تزيقاً » .

- ٢ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لنوع فعله ، نحو : « سرت سيرة الصالحين » .
- ٣ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لعدد مرات فعله ، نحو : « ضربت الولد ضربتين » .
- ٤ - إذا كان مضمرّاً ، نحو : « ينجيني شُرَيْبُكَ » .
- ٥ - إذا خرج عن المصدرية إلى الاسمية ، نحو : « العلم نور » .
والصدر الميمي كالصدر المادي في كل أحكامه .

ج - عمل اسم المصدر :

لاسم المصدر كل أحكام الصدر في العمل ، إلا أن إعماله قليل ، نحو : « ينجيني عطاؤك زيداً ديناراً » . حيث نجد « العطاء » ، وهو اسم الصدر « اعطاء » ، مضافاً إلى فاعله ، وهو الكاف ، وناسباً لمقولين هما « زيداً وديناراً » .

د - عمل اسم الفاعل :

يسمى اسم الفاعل عمل فعله ، سواء في ذلك أن يكون متديباً أو لازماً . فالتصني نحو : « هل مكرم سيده ضيوفه ؟ » ، واللازم نحو : « خالد مجتهد أولاده » ، حيث نجد « مكرم » في المثال الأول رافضاً لفاعله « زيد » ، وناسباً لمفعوله « ضيوفه » ، وحيث نجد « مجتهد » في المثال الثاني مكتنياً برفع الفاعل ، وهو « أولاده » .

ويتفق اسم الفاعل مع المصدر في أمور :

١ - أنه قد يستتر فيه فاعله ، نحو : « أنت حافظُ درسك » ،
إذ الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره « أنت » .

٢ - أنه قد يضاف إلى مفعوله ، نحو : « أنت حافظُ الدرس » .

٣ - أنه يعمل متوفاً ، نحو : « أنت حافظُ درسك » ، أو
مضافاً ، كما رأينا في المثال السابق ، أو محلياً بـ « ال » ، نحو :
« أنت الحافظُ درسك » .

ولا يختلف عن المصدر إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يضاف
إلى فاعله ، فلا يقال : « هل حافظُ زيدٍ المرسى ؟ » .

هذا ، ولا يعمل اسم الفاعل إلا في حالتين :

١ - أن يكون محلياً بـ « ال » . وحيث لا يحتاج إلى أي
شرط آخر ، نحو : « أنت الكاتبُ رسالةً » - جاء الكاتبُ رسالةً -
الكاتبُ رسالةً قادمٌ » ... الخ .

٢ - فإذا لم يكن محلياً بـ « ال » ، وجب أن يدل على الحال
أو الاستقبال ، ثم أن يكون مسبوقاً بفتحة أو استنهام ، أو أن يكون
خبراً لبسلاً أو نعتاً أو حالاً ، والأمثلة : « ما كاتبُ زيدٍ رسالةً غداً » (١)
- هل كاتبُ زيدٍ رسالةً ؟ - زيد كاتبُ رسالةً - جاء الطالبُ الكاتبُ
رسالةً - جاء زيد شاكحاً ثمره » .

حيث تجد « كاتب » الأول مسبوقاً بفتحة ، رافضاً لزيد على الفاعلية ،

(١) وضنا في المثال كلمة « غداً » للدلالة على أن اسم الفاعل حال على
دفع المحدث في المستقبل . ولم نكررها في الأمثلة التالية لاعتد بوجودها في المثال
الأول .

نائباً الرسالة على النعوية ، وتجدد « كاتب » الثاني مسبقاً بالاستفهام ، عاملاً مثل عمل الأول ، وتجدد « كاتب » الثالث خيراً للببدا « زيد » نائباً الرسالة على النعوية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على « زيد » ، وتجدد « كاتب » الرابع فتناً للطلاب ، نائباً الرسالة على النعوية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على « الطالب » ، وتجدد كلمة « ضاحك » حالاً من زيد ، رافضاً « تفره » على الفاعلية .

فلان دل اسم الفاعل على الذي لم يعمل ، فلا يقال : « زيد كاتب رسالة أسير » ، بل يقال : « زيد كاتب الرسالة أسير » ، بالإضافة .

٥ - عمل مبالغة اسم الفاعل :

تعمل مبالغة اسم الفاعل عمل الفعل بالشروط نفسها التي هي لاسم الفاعل ، نحو : « هل حلاله زيد مشككته ؟ » .

و - عمل اسم المفعول :

يعمل اسم المفعول عمل الفعل البني للمجهول ، فيرفع نائب الفاعل . وشروط عمله وأحواله كشروط اسم الفاعل وأحواله ، نحو : « هل محفوظه درسيك ؟ - ما محفوظه درسيك - أنت محفوظه درسيك - جاء المفوظه درسه ... » . والمدرس في كل ذلك نائب فاعل مرفوع .

ز - عمل الصفة المشبهة :

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل اللازم ، لأنها مشبهة به ،

ولأنها مشتقة من الفعل اللززم . غير أن لك في معمولها ، وهو فاعلها ، أربعة أوجه :

- ١ - أن رُضِه على الفاعلية ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » .
 - ٢ - أن تجرّه بالاضافة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
 - ٣ - أن تنصبه على التمييز ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهاً » .
 - ٤ - أن تنصبه على التشبيه بالفضول به . ويشتد عند ذلك أن يكون مبرقة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » - أو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
- واعلم أنه تتمتع إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها إذا اقترنت بـ « ال » ، وكان معمولها مجرداً منها ، أو مضافاً إلى مجرد منها ، فلا يقال : « زيد هو الحسن خلقه » - ولا : « زيد هو العظيم شدته بأسر » ، ولكن يقال : « زيد هو الحسن المثلوق » - وزيد هو العظيم شدته البأسر .

ح - عمل اسم التفضيل :

يقصر عمل اسم التفضيل على رُضِه فاعلاً مستتراً فيه ، فتقول : « زيدٌ أكبرُ الرجال » ، يساوي في المعنى قولك : « زيد فائق الرجال في الكبر » . وعلى ذلك يكون له فاعل على شكل ضمير مستتر فيه ، تقديره « هو » .

ولا يجوز له أن يرفع الفاعل الظاهر إلا إذا سلخ وقوع فعل بمناء موقعه ، ولا يتأني ذلك إلا في أساليب ظاهرة مثل : « ما رأيت رجلاً أوقع في نفسه النصيحة كزهير » ، إذ يمكن أن تقع الفعل مكان اسم التفضيل « أوقع » ، فتقول : « ما رأيت رجلاً تقع في نفسه النصيحة كزهير » . وعلى ذلك تكون « النصيحة » فاعلاً ظاهراً لاسم التفضيل « أوقع » .

القسم الرابع
في الأدوات

مقدمة

في معنى الأداة وأشكالها

أ - معنى الأداة النعوية :

اسمع مني البارة الآتية : « رجل عصا حمار ضرب » . وقل لي هل فهمت شيئاً ؟ ستقول : لا .

وليس هذا صحيحاً تماماً . فبعض الكلمات لم تنهب في الهواء دون أن تترك في قسك أثراً ، لقد أثرت في تخيلاتك صور هذه الأشياء التي تدعوها « الرجل والعصا والحمار والضرب » . ولكن هذه الصور ظلت في تخيلاتك منفصلة بعضها عن بعض لا يجمع بينها رابط . هذا هو إذن النقص الذي يجعل البارة غير ذات دلالة . وقبل أن نتقسل الـ عبارة غيرها ، تعال نحللها لتحدد ما فيها من عناصر .

لو أعدنا النظر فيها لوجدناها ألفاظاً تدل على أشياء . لنقل إذن : إنها تتألف من عنصرين :

١ - من أشياء ، أو قل : من ملهيات .

٢ - من ألفاظ تدل على هذه الأشياء ، أو قل : من دوال على الماهيات (١) .

(١) تسمى دوال الماهيات في علم اللغة الحديث (Sémantèmes) . انظر كتابنا « الوجيز في لغة » ص ٢٧٣ وما بعدها .

إسمع الآن عبارتنا الماضية وهي بهذا الشكل الجديد : « ضرب الرجل سماراً بعصاه » . وقل لي : هل فهمت منها الآن شيئاً ؟ - تقول : نعم . إذن ما الذي دخل البارة حتى جعلها تامة اللالة ؟ لماذا أصبحت الكلمات الآن مرتبطاً بعضها ببعض ؟ ما نوع هذه الروابط التي قامت بين الكلمات ؟

وفي الجواب تقول :

لقد قامت بين « الرجل » و « ضرب » علاقة نحوية نسميها علاقة الفاعلية ، وقد دل على هذه العلاقة وجود الضمة على نهاية كلمة « الرجل » . وكذلك قامت علاقة أخرى بين « ضرب » و « سماراً » تسمى علاقة المفعولية ، والذي دل على هذه العلاقة هو الفتحة الموجودة في نهاية كلمة « سماراً » ، أما المصافلتها بـ « ضرب » هي علاقة الواسطة ، والتي دل على هذه العلاقة هو حرف الباء الذي اتصل بالكلمة .

وهناك أشياء أخرى صرنا نفيها من الجملة الآن ، منها أن الرجل شخص معروف ، والذي دل على ذلك هو « ال » للتصلة به ، ومنها أن الحمار غير معروف ، والذي دل على ذلك هو هذه التوت الساكنة التي نسميها التوتين ، والتي لحقت آخر كلمة « سماراً » ، ومنها أن المصافلي ملك للرجل ، بدلالة الماء التي اتصلت بنهاية الكلمة ... الخ .

إذن ، قد دخل البارة عنصران جديداً :

١ - معان لحقت بالمعاني ، وربطت فيما بينها ، وهي : الفاعلية ، والمفعولية ، والتعريف ، والتذكير ، والواسطة ... ولنسم هذه المعاني بالمعاني النحوية ، أو المسائل النحوية ، أو القولات النحوية ، أو الأبواب النحوية (١) .

(١) كل هذه المسائل بالمعاني النحوية (Catégorio grammaticale) .

٢ - الفاظ دلت على هذه المعاني النحوية ، هي الضمة ، والفتحة ،
و د ال ، ، والتثنية ، والياء ... ولنسم هذه بالادوات النحوية (٢) .

وهكذا أصبحت عبارتنا - ومثلها كل العبارات الثامة المقيسة -
مؤلفة من العناصر الأربعة التالية :

- ١ - ماهيات (هي الاشياء والمعاني) .
 - ٢ - دوال على الماهيات (هي الاسماء والأفعال) .
 - ٣ - معان نحوية (كالفاعلية والمفعولية وغيرها) .
 - ٤ - دوال على المعاني النحوية (وهي الأدوات) .
- إذن ، فالاداة النحوية هي : لفظ دال على معنى من المعاني النحوية .

ب - أشكال الأدوات :

مرت معنا - عند تحليلنا للعبارة السابقة - أشكال متعددة للاداة
النحوية ، ومع ذلك ، فليست هذه هي كل الأشكال الممكنة لها . لننظر
الآن في أشكالها بالتفصيل :

١ - قد تكون الإداة صوتاً مفرداً ، (كالضمة الفاعلة على الفاعلية ،
والفتحة الفاعلة على المفعولية ، والكسرة الفاعلة على الإضافة ، والواو الفاعلة
على جماعة الذكور الغلاء ، والياء الفاعلة على المخاطبة ، والنون الفاعلة على
التكثير ... وهكذا) .

٢ - قد تكون الإداة مقطعاً صوتياً واحداً . (ومن هذا النوع

(١) ونسمى في علم اللغة الحديث (Morphème) .

كثير من الحروف ، مثل : بـ - لـ - مـ - نـ - عنـ - في - كي -
لنـ - لمـ - ما - إنـ - بل ... الخ) .

٣ - قد تكون الأداة كلمة مؤلفة من عدة مقاطع (مثل « ليس »
المائلة على النفي ، و « سار » المائلة على التحول ، و « كان » المائلة على
الضي ، و « كيف » المائلة على الاستفهام عن الحال ، و « ليت » المائلة
على النفي ... وهكذا) .

٤ - قد تكون الأداة عبارة بياها ، وذلك مثل « لا سب » في
نحو قولك : « أحب الرياضة ولا سبيا السباحة » ، فهذه العبارة لا تقوم
في الجملة بأكثر مما يقوم به أي حرف . وعند التحليل الوظيفي للجملة ،
لا بد من اعتبار « ولا سبيا » أداة مثل بقية الأدوات .

٥ - وأخيراً ، فقد تكون الأداة سرفاً ، وذلك في مثل قولك
« ضَرَبَ » ، فتحن نفهم عند نطق هذا الفصل على هذه الشاكفة ، أنه
وقع من مفرد مذكر غائب ، والذي دلنا على هذا المنى النحوي - أي
وقوعه من مفرد مذكر غائب - هو عدم اتصال الفصل بـ « من الأدوات » ،
فكان عدم وجود أداة ، هو أدلة في حد ذاته له دلالة النحوية الخاصة .

هكذا نرى أن « الأداة » لا ترادف دائماً ما نسميه في النحو
« بالحرف » ، فقد تكون حرفاً ، أو اسماً ، أو ضلاً ، أو عبارة كاملة .

ولكن أي الأدوات هو الذي سندرسه في هذا القسم ؟

بالطبع ، سنتخلّى عن الأدوات الصفريّة ، وعن تلك التي هي من
نوع الحركات ، إذ لا قائمة ترجى من وراء دراستها ، في مجال النحو
على الأقل ، وستحصر هنا فيما سوى ذلك من الأدوات .

على أننا سنضم إلى الأدوات بعض الكلمات التي يحنى على المبتدىء
 ألا يهتدي إلى الوجه الصحيح في امرائها ، إما لندرة استعمالها ، وذلك
 كمض اسماء الأفعال والأصوات ، وللصادر اللازمة للمصدرية ، والظروف
 اللازمة للظرفية ... وهكذا ، وإما لثراية التركيب التي تأتي فيه ، مثل
 « ولا سباً » وغيرها ، وإما لأن لها أعراباً خاصاً في استعمال خاص قد
 لا يهتدي المبتدىء إلى مفااته ، وذلك مثل كلمة « حقاً » وغيرها .

هذا ، وسنتبع في دراستنا للأدوات الترتيب الأبجدي الذي سار
 عليه ابن هشام في كتابه « مني اليب » ، لاعتقادنا أنه أكر فائدة للتعلم
 من الترتيب المعنوي الذي سار عليه الزخسري في كتابه « الفصل » .

حرف الالف

[الهمزة]

آ - (الهمزة حرف نداء) :

ويكون لنداء القريب ، كقول امرئ القيس :
أفظم مهلاً ، بعض هذا الدليل
وإن كنت قد أزمعت صرعي فأجمل

ب - (الهمزة حرف استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « أزيد قائم ؟ » .

أحكمها :

١ - يجوز حذفها ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
فواقة ما أدري ، وإن كنت دارياً

يسبغ رمين الجمر أم بثلاث ؟

أي : أبسج ؟

٢ - تستعمل للتصور والتصديق (١) ، فالأول نحو : « أزيد
جاء ؟ » ، والثاني نحو : « أجلة زيد ؟ » .

(١) الصور : السؤال عن الشيء ، مكاناً كان أو زماناً أو ذاتاً ...
والتصديق : السؤال عن الحدث . وأدوات الاستفهام كلها للتصور ، نحو : « من
جاء ؟ - ماذا قلت ؟ أين جئت ؟ متى سافرت ؟ » أما التصديق فليس له إلا
« هل » ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » .

٣ - يجب تصورها على كل شيء ، حتى على حروف العطف ،
كقوله تعالى : « أَظْمَ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ؟ » .

معانيها :

١ - الاستفهام الحقيقي ، نحو : « أَجَاءَ زَيْدٌ ؟ » .

٢ - التسوية ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ، لَا يُؤْمِنُونَ » . وفي هذا المعنى يجب تأويل
ما بعدها بمصدر يكون له عمل من الأمراب . واتصير في الآية : إنذارك
وعلم إنذارك سواء .

٣ - الإنكار الاجمالي : وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ،
وأن مضميه كاذب ، كقوله تعالى : « فَلَسْتَ تَتَّبِعُهُمُ الْغَايَةَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ
الْبَنُونَ ! » .

٤ - الإنكار التوضيحي : وهذه تقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن
فاعله ملوم ، كقوله تعالى : « أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْمِلُونَ !! » .

٥ - التقرير : وممنه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بما
أنت علم به ، كقوله تعالى : « أَأَنْتَ قُلْتَ هَذَا بِالْهَيْمَةِ يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ » .

٦ - التهنيت ، كقوله تعالى : « أَصْلَاحُكَ نَأْمُرُكَ أَنْ تَرَكَ مَا يَبْغِدُ
أَبَاؤُنَا ؟ » .

٧ - الأمر ، نحو قوله تعالى : « آتَسَلِمْتَ » ، أي : أسلموا .

٨ - التنبه ، كقوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ
الْقُلُوبَ ؟ ! » .

٩ - الاستبطاء ، كقوله تعالى : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ
تُخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لَذِكْرِ اللَّهِ ؟ » .

ج - (الهمزة فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « إ زيداً » أي : عِدْ زيداً ، لأنه من الفعل « وَاى » بمعنى « وَاَعَدَّ » . وقول عند الوقف : « إه » بإضافة هاء السكت .

[١]

آ - (الألف حرف إنكار) :

وذلك في نحو قولك : « أزيداه » !! « ، قول ذلك إذا قل لك أحدم : « رأيت زيداً » ، ظردت أن تنكر عليه ما يقول . فالألف التي بعد « زيد » للانكار ، أما الهاء الساكنة فظلسك . وهذه الألف لا تأتي إلا في نهاية الجملة الانكارية ، ويجزى أن تكون الكلمة التي تنهي بها هذه الجملة مفتوحة الآخر ، نحو : « أقرأ زيد الكتابه !! » . وقول منكراً أن يكون زيد قد سافر : « أسافراه » . وحقيقة هذه الألف أنها إشباع للفتحة التي قبلها .

ب - (الألف للتذكر) :

وهذه مثل سابقها في كونها إشباعاً للفتحة التي قبلها ، وإغا تأتي بعد كلمة مفتوحة الآخر تلكاً عندها التكلم ليتذكر ما يقوله بعدها ، نحو : « رأيت أحدا ... وعمر » .

ج - (الألف علامة للاتين لا عمل لها) :

وهي تلك التي في لنة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « جاد زيد وعمره » .

د - (الألف ضمير متصل) :

وهذه لا تكون إلا في محل رفع ، نحو : « زيد وعمرو جلدًا - زيد وعمرو ضربًا » .

هـ - (الألف كافتة) :

وهي التي تأتي مع « ياء » فكيفها عن الإضافة إلى الجملة التي بعدها ، كقول بنت النعمان :

فينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرنا
إذا نحن فيهم سوقةٌ ليس تُنصفُ

وقال بعضهم : هذه الألف بقية من « ما » الكافة ، وقال آخرون : هي إشباع لفتح « ين » وليست كافتة . وعلى هذا تكون الجملة بعدها مضافًا إليها .

و - (الألف حرف فصل بين المميزين) :

وهي تلك التي تحضر بين المميزين لتسهيل التعلق بهما ، نحو : « أأكل زيد » . والامتنان بها هنا جليز لا واجب .

ز - (الألف حرف فصل بين التوئين) :

وهي تلك التي يؤتى بها وجوباً بين فون النموة وفون التوكيد النقية ، نحو : « أدُرُسُنا يا بنات » .

ح - (الألف للتدبة أو الاستغاثة أو التعجب) :

وهي تلك التي تلي النداء للندوب ، أو الستات ، أو التعجب منه ، نحو : « وا ولدا - يا زيدا - يا روعتا » .

ط - (الالف بدل من نون التوكيد) :

وهي تلك التي تأتي بدلاً من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف ،
كقول الأعشى :

ولا تبء الشيطان ، والله طاعبدا

ي - (الالف للاطلاق) :

وهي التي يؤتى بها لاطلاق القافية المفتوحة ، أي لمد الصوت بها ،
كقول المتنبي :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته

وإن أنت أكرمت القصيم تمردنا

ك - (الالف علامة رفع) :

ويكون ذلك في التي والحق به ، نحو : « جله ورجلان اثنان » .

ل - (الالف علامة نصب) :

ويكون ذلك في الاسماء الخمسة ، نحو : « رأيت أبك » .

م - (الالف علامة) :

وهي التي يؤتى بها بعد ولو الجماعة فترقة بينها وبين الولو العاطفة ،
نحو : « الرجل قاموا » . وهذه الألف تكتب ولا تلفظ (١) .

(١) ليست كل هذه الألفات مما يدخل في مفهوم « الأداة النحوية » .
ولمّا ذكرناها لأن المرين قد اعتادوا - إذا سادفوها في الكلام - أن يربوها .
وقول « يربوها » أي يسوها ، لا أنت لهذه الألفات محلّ من الاعراب ، إذ
كلها لا محل لها من الاعراب ما عدا الألف التي هي ضمير الاثنين . وقد أشرنا إلى
أن محلها الرفع على الفاعلية ، أو على نيابة الفاعلية .

[آ]

حرف لنداء البعيد ، نحو : « آ زيد » .

[أَجَلَ]

حرف جواب مثل ضم . ولا عمل له .

استعمالاته :

١ - يكون تصديقاً للسخر . يقال لك : « جاء زيد » فتجيب مصدقاً : « أجل » .

٢ - ويكون وعداً للطلب . يقال لك : « أعطني ديناراً » فتقول : « أجل » .

٣ - ويكون إعلماً للمستخبر . يقال لك : « هل جاء زيد ؟ » فتقول : « أجل » .

[أَمْعَ]

اسم فعل مضارع بمعنى « اكرم » أو « أنكره » .

[اَزْ]

اسم للزمان الماضي .

استعمالاته :

١ - يقع ظرفاً ، وهنا هو التائب ، كقوله تعالى : « قد نصره الله » إذ أخرجه الذين كفروا ، فهو في الآية في محل نصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بنصره .

٢ - وقع مفعولاً به ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم » .

٣ - وقع بدلاً من المفعول به ، كقوله تعالى : « واذكروا في الكتاب مريم إذ انتبخت من أهلها مكاناً شرقياً » ، فهو في الآية بدل من « مريم » .

٤ - وقع مضافاً إليه بدل اسم زمانٍ صالح للاستثناء عنه ، نحو : « يومئذ - عندئذ - بدئذ ... الخ » ، أو غير صالح للاستثناء ، كقوله تعالى : « ربنا لا تُرغ قلوبنا بعد إذ هديتنا » . فهو في الآية والامثلة في محل جر بالاضافة .

وتضمن « إذ » معاني أخرى غير الظرفية ، فيختلف النعاع في إصرائها : فهم من يقيمها على ظرفيتها ، ومنهم من يجد لها إصراباً آخر :
١ - (ضربت زيدا إذ أساء) : تضمنت هنا معنى التعليل ، قال قوم : هي حرف تعليل لا عمل له ، والجملة بعده مستأنفة .

٢ - (بينا أنا جالس إذ أتيت زيدا) : أطلقت هنا المفاجأة ، قال قوم : هي حرف للمفاجأة لا عمل له ، وقال آخرون : هي ظرف مكان ، وقال غيرهم : هي حرف توكيد زائد .

٣ - (وإذ قال ربك للملائكة) : قال قوم : هي حرف تحقيق هنا ، وفي كل الآيات المصعرة بها .

أحكامه :

١ - يأتي « إذ » الاضافة إلى جملة ، إما اسمية ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل » ، ولما ضلّية فلها مانع لفتاً ومعنى ، كقوله

تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة » ، أو فليسة فعلها ماضٍ معنى لا
لفظاً ، كقوله تعالى : « وإذ يرضع إبراهيم القواعد » .

٢ - وقد يحذف أحد شطري الجملة بعدها ، فلا يعني ذلك أنها
مضافة إلى المفرد ، ومنه قول الأختل :

كانت منازل الألف عبيدتهم
إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا
والقدير : إذ نحن متالفون ... وإذ ذاك كائن .

[نرا]

٢ - (ظرف للزمان) :

وذلك في نحو قولك : « سأتيتك إذا طلعت الشمس » ، فإنا
ظرف متعلق بأتيتك .

أحكامها :

١ - تالم « إذا » الإضافة إلى الجملة الفعلية ، نحو : « إذا جاء
زيد فأكرمه » .

٢ - إذا جاء بعدها مرفوع فهو فاعل لفعل محذوف يضره ما
بعده ، نحو : « إذا زيد جاء فأكرمه » ، ولا يجوز اعتباره مبتدأ لما
قلنا في الحكم الأول من أنها لا تنضاف إلا إلى الجمل الفعلية .

٣ - ولهذا السبب أيضاً لا يجوز بعدها إلا النصب على الاشتغال
حين يتقدم المفعول ، نحو : « إذا زيداً رأيته فسلم عليه » .

٤ - تتضمن « إذا » معنى الشرط فلا تجزم إلا في الشرع خاصة ،

كقول عبد القيس بن خفاف :

إستنر ما أضناك ربك بالتي وإذا تصبك خصامة فحجمل

٥ - تكرر زيادة « ما » بعدها ، نحو : « إذا ما رأيت زيدا فسلم عليه » .

٦ - إذا تضمنت « إذا » معنى الشرط في متعلقها منجبان ، أحدها بملقها بالجواب ، ويحذف مضافه إلى جملة الشرط ، وثانيها بملقها بجملة الشرط ، فلا تكون عند مضافة إلى شيء .

ب - (« إذا » فجائية) :

وهي التي في نحو قولك : « خرجت فلنا زيد واقف » .

واختلف النحاة في إعرابها :

١ - قال الأخفش : هي حرف للضجاعة لا عمل له .

٢ - وقال البرد : هي ظرف مكان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف في الحضر » .

٣ - وقال الزجاج : هي ظرف زمان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف وقت خروجي » .

وعلى القول بالظرفية المكانية أو الزمانية ، تكون متعلقة بالخبر « واقف » ، فإن لم يذكر الخبر ، كما في نحو قولك : « خرجت فلنا زيد » ، فهي متعلقة بخبر محذوف تقديره : مستقر .

وقول الرب : « خرجت فلنا زيد واقف » ، فالتقدير في هذه الصورة محذوف ، و « واقف » حال .

ومن « إذا » الفجائية ، تلك التي تأتي مكان الفاء الزائدة للجواب .

الشرط ، كقوله تعالى : « ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون » .

[اذما]

مركبة من « إذ » و « ما » . وقد اختطف فيها النجاة : فذهب سيويه إلى أنها أصبحت بعد التركيب حرفاً للشرط بمنزلة « أن » معنى وعملًا ، وذهب البرد وابن السراج والفارسي إلى أنها باقية على ظرفيتها ، وأن « ما » زائدة بعدها كزيادتها بعد « إذا » الشرطية .
هذا ، والجزم بـ « إذما » قليل .

[اذبه]

حرف جواب ينصب المضارع بشروط : أن يتصدر ، ثم أن يليه المضارع الذي معناه الاستقبال ، ثم ألا يفصل بينه وبينه فاصل ، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً ، أو مجروراً ، أو قسماً ، أو حرف « لا » ، أو منادى ، نحو قولك لمن قال لك : سأزورك : « إذن أكرمك - إذن غداً أكرمك - إذن والله أكرمك - إذن لا أخيب ظنك - إذن يا جداه أكرمك » . والاكثر إعمالها عند وجود الفاصل .

وفي الوقف عليها منجهان : أحدهما يقف عليها بالألف تشبيهاً لنونها بتون النصب ، وهؤلاء يكتبونها « إذا » . والآخر يقف عليها بالتون . وهؤلاء يكتبونها بالتون « إذن » .

وأكثر استمالاتها أن تقع جواباً لـ « إن » ، أو « لو » ، كقول كثير :

لئن عاد لي عبد العزيز بظليها وأمكنني منها إذن لا أقبلها
وقول قُرَيْشٍ بنِ الْعَتِيفِ :

لو كنت من ملائكة لم تستبح إلي
 بنو القبط من دمل بين شيتانا
 إذن قسام بصري مشر حشن
 عند الحفيظة إن فو لومة لانا

[أَرَأَيْتَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أخبرني » ، نحو : « أَرَأَيْتَ لو جاء زيد »
 فإذا تعضت ؟ « أي : أخبرني لو جاء ... »

والهاء فيه ليست ضميراً فاعلاً ، إنما هي حرف خطاب ، وذلك لأن
 أسماء الأفعال أسماء ، والهاء لا تتصل بالأسماء . أما فاعله - باعتبار أنه
 اسم فعل - فضمير مستتر فيه تقديره « أنت » . وهذه الاء تتصرف
 بحسب الخطاب ، فقول للوثقة « أَرَأَيْتَ » ، وللمثنى « أَرَأَيْتَا » ، وللجمع
 المذكر « أَرَأَيْتُمْ » ، وللجمع المؤنث « أَرَأَيْتُنَّ » . ومنه قوله تعالى : « قل
 أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ؟ » أي : أخبروني إن
 أصبح ...

وقد تجبت تأوّه على هيئة المفرد المذكر ، وعندئذ تلتصقه الكاف من
 أجل الخطاب ، فيقال : أَرَأَيْتَكَ ، أَرَأَيْتُكَ ، أَرَأَيْتُكُمْ ، أَرَأَيْتُكُمْ
 أَرَأَيْتُكُمْ . وبين سيويه والقراء خلاف في إعراب كل من الاء والكاف .
 (انظر ذلك في التثنية - حرف الكاف) .

[أَسَى]

اسم صوت لرجل النسم .

يقول الخنثى وابيض الحجر فأطلقاً
إلى رننا صوت الحجر الجبّـدع
أي : صوت الحجر الذي يجده .

وعلى أسماء الماعلين والمفولين ، إذا كانت هذه الإسماء عاملة ،
نحو : « جاء الضارب زيداً » ، أي : الذي سيفرب زيداً .

وأما الداخلة على الطرف ، فالطرف متعلق بجملته الصلة المحنوفة .
والنقد : من لا يزال شاكراً على الذي هو كائن منه . وجملته الصلة
المحنوفة صلة لها . وأما الداخلة على الجملة الاسمية والظلية ، فالجملة المذكورة
صلتها . وأما الداخلة على اسم الفاعل أو المفعول ، فالاسم وحده صلتها .
وليس له محل من الأعراب ، إنما الأعراب لـ « ال » وحدها . ففي
قولك « جاء الضارب زيداً » تكون « ال » فاعلاً لجاء ، أما الضمة التي
على « ضارب » فهي الضمة التي كان يجب ظهورها على « ال » باعتبارها
فاعلاً ، ولكن لما كانت مبنية لا تحمل الحركات ، ألقت حركتها على صلتها
« ضارب » .

وقد مثل ذلك إذا ظهرت على صلتها الفتحة أو الكسرة كما في
قولك : « رأيت الضارب زيداً » ومرت بالضارب زيداً (١) .

ب - (حرف تعريف) :

وهذه نوعان : عهدية وجنسية (٢) ، وكل منها ثلاثة أقسام :

(١) من لا يزال شاكراً على الذي هو كائن منه . وجملته الصلة المحنوفة على
الضمة . وأما الداخلة على الجملة الاسمية والظلية ، فالجملة المذكورة
صلتها . وأما الداخلة على اسم الفاعل أو المفعول ، فالاسم وحده صلتها .
(٢) « العهدية » متاعها العرفية . وهي قيد ما يحتل عليه تعريفاً ←

١ - « دال » للمهد الذكري : أي التعريف الذكري . وذلك بأن يذكر اسم ليس فيه « دال » ثم يذكر مرة ثانية مصحوباً بـ « دال » فيكون تعريفها له نتيجة ذكره سابقاً ، كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً ، فعصى فرعون الرسول » ، أي : عصى فرعون هذا الرسول المذكور سابقاً .

٢ - « دال » للمهد الذهني : وهي تلك التي تدخل على اسم مبهود ، أي معروف ذهنياً ، كأن يكون صاحب الاسم مما هو معروف لدى المخاطب بحيث إذا ذكر اسمه انصرف ذهن المخاطب إليه ، وذلك كقوله لأحد الطلاب : « جاء المدرس » .

٣ - « دال » للمهد الحضورى : وهي الداخلة على اسم مبهود ، أي معروف بسبب حضوره أمام المخاطب ، وذلك كقوله لطلاب يترك كتابه : « لا تترك الكتاب » . ومن هذا النوع تلك الداخلة على الاسم الذي يدل اسم الإشارة ، نحو : « جلني هذا الرجل » ، والداخلة على الاسم المنادى بـ « أيها » ، نحو : « يا أيها الرجل » ، والداخلة على الاسم الذي بـ « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت ظناً الأسد » ، والداخلة على اسم الزمان الحاضر ، كقوله تعالى : « اليوم أكلت لكم دينكم » .

٤ - « دال » جنسية لاستتراق الافراد : وهي التي يجوز إحلال « كل » محلها على الحقيقة ، كقوله تعالى : « وخلق الانسانُ ضيقاً » ، إذ المعنى : وخلق كل إنسانٍ ضيقاً .

— في اللفظ والنسب . وأما الجنية فلا عهد ما يحتل عليه إلا عرضاً في اللفظ فقط ، أما في المعنى فيظل تكرة . لذا يصح في الجملة بعده أن تكون حالته أو نتأ له .

٥ - « ال » جنسية لاستتراق خصائص الأفراد : وهي التي يمكن إحلال « كل » محلها على سبيل المجاز ، نحو : « زيد هو الرجلُ علماً » ، إذ المعنى : زيد هو كل الرجل علماً ، أي : اجتمعت فيه كل صفات الرجال الحسنة في العلم .

٦ - « ال » جنسية لتعريف للالهية : وهي التي لا يمكن وضع « كل » موضعها لا على سبيل الحقيقة ، ولا على سبيل المجاز ، وذلك نحو : « لا أشرب الخمر » .

ج - (زائدة) :

وهي التي لا تنفي مصحوبها ترميماً ، لا في اللفظ كالجنسية ، ولا في المعنى كالمهنية . ولها قولان :

١ - « ال » زائدة لازمة : وهي الماخلة على الاسماء الموصولة ، نحو : « الذي - التي - الذين - اللذين - اللتين - اللاتي » ، ولللازمة لبعض الأعلام ملازمة دقيقة ، نحو « السلات - المزى - النصر - النعمان - السمود - اللديجة النورة - البيت الحرام ... الخ » .

٢ - « ال » زائدة غير لازمة : وهي الماخلة على بعض الأعلام المشقوقة ، وليست ملازمة لها ، نحو « وليد - الوليد ، حارث - الحارث ، أمين - الأمين ... الخ » ، ومنها الماخلة لضرورة شمرية على بعض الأعلام التي لا قبلها ، كقول الرماح بن ميادة :

رأيت الوليد بن يزيد مباركاً

شديداً بأعقاب الخلفاء كاهلة

الشاهد فيه قوله « يزيد » .

ومنها الماخلة على الحال ، نحو : « ادخلوا الأول فالأول » ،
وعلى التمييز كقول الشاعر :

رأيتك لما أتت صرقت وجوهنا

صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وذلك لأن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين ، فتكون «ال»
إذا دخلت عليها زائدة .

د - (حرف استفهام) :

وذلك كقولك : « آل جاء زيد ؟ » . وهذه هي « دل » نفسها
أبدلت هاؤها همزة .

[أول]

آ - (حرف استفتاح) :

وتأتي في صدور الجمل دالة على تحقق ما بعدها ، كقوله تعالى :
« ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون » ، وقوله : « ألا إن
أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون » .
وهي حرف طلل لا عمل له .

ب - (مركبة من المعزة و « لا ») :

أي من همزة الاستفهام ، و « لا » النافية للجنس . وهذه تعمل
عمل الحروف الشبهة بالنقل . ولها ثلاثة معانٍ :

١ - التوبيخ والانكار : كقول الشاعر :

ألا لرعوة لمن وثت شيخه
وأذنت بشيب بده هَرَمٌ ١ ٢ (١)

٢ - التني : كقول الشاعر :

ألا عمرَ ولي مستطاع رجوعه
فرباً ما أثأت يده النفلات ١ ٢ (٢)

٣ - الاستفهام الحقيقي : كقول قيس بن اللوح :

ألا صباراً لسلي أم لها جكت
إذا آتاني الذي لاله أمثالي ؟

ج - (حرف عرش ومحذوف) :

والعرض طلب بلين ، والتحذيف طلب بحث . ويختص « ألا »
هذه بالجملة الفعلية ، كقوله تعالى . « ألا تحبون أن يغفر الله لكم » .
وعند التحقيق تمحل « ألا » هذه إلى همزة استفهام ، مع « لا » النافية .

[أمثلة]

٢ - (حرف محذوف) :

لا عمل له . ويختص بالحل التلمية التجربة كاستأدوات المحذوف ،
نحو : « ألا زرقنا ! » .

(١) الهمزة للاستفهام التوبيخي ، و « لا » نافية للجنس ، و « أروعاه »
اسمها مبني على الفتح في عمل صيب ، والمجرع عذوف تلقى به الجار والمجرور « لمن » .
(٢) أثأت : أضدت . وإذا جاءت « ألا » لمق التني فلا خبر لها لفظاً
ولا تديراً . بل تكفي بإسماها ، ويكون منها وشه كلام كتم .

حرف الألف

ب - (مركبة من د ان ، و د لا) :

أي من د ان ، الناصبة للضارع ، و د لا ، النافية ، نحو :
« أريدُ ألا أسافر » . فأسافر منصوب بأن للدخلة في د لا . ومنهم
من لا يدغمها في الكتابة ، فيكتبها منفصلة هكذا : « أريد أن لا أسافر »
ولا مشكلة عندئذٍ .

[الراء]

آ - (حرف استثناء) :

وذلك في نحو قولك : « جاء الطلاب إلا خالدًا » .

ب - (أدلة حصر) :

وذلك في الاستثناء للفرغ خاصة ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكبًا » .

ج - (مركبة من د ان ، و د لا) :

أي من د ان ، الشرطية ، و د لا ، النافية ، كقوله تعالى :
« إلا تنصروه فقد نصره الله » ، أي : إن لا تنصروه ..

د - (وصفية) :

وهي التي تركب مع الاسم الذي بعدها لتكون كلمة واحدة تقع
صفة لما قبلها ، وتكون عندئذٍ بمنزلة « غير » التي يوصف بها . (راجع
مبحث الاستثناء) .

واشترط النحاة لها ثلاثة شروط : أن يكون موصوفها جمعا ، ثم
أن يكون منكرا ، ثم أن تقع في كلام يصح فيه الاستثناء ، نحو :
« جاء رجلٌ إلا زيد » . قال رجل - كما ترى - جمع ، ثم هو منكر ،

ثم ان الكلام يمكن تحويله إلى تركيب استثناء فيقال : « جامتا رجالاً إلا زيدا » .

ثم اختلف النحاة في الشروط والاعراب . فأما سيويه فلم يشترط لها شيئاً ، ومثل لما يقال ليس فيه واحد من هذه الشروط ، وهو قوله : « لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لنلينا » . وأما ابن الحاجب فاشتراط عكس شرطهم ، وهو ألا يكون الكلام صالحاً للاستثناء ، وذلك كقوله تعالى : « لو كان فيها آلهةٌ إلا اللهُ لفسدنا » ، إذ لو قيل هذا الكلام الاستثناء لفسد مناه ، لأنه يصير عندئذٍ : لو كان فيها آلهةٌ ليس بينهم الله لفسدنا ، ويتوهم عليه أنه لو وجد فيها آلهةٌ بينهم الله لم تفسد . وهذا كلام فاسد لأنه كفر حقيقي .

فأما في الاعراب فقال بعضهم : « إلا » وحدها هي اسم في محل رفع صفة لما قبلها (لرجال في التال الأول ، ولرجل في مثال سيويه ، ولآلهة في الآية الكريمة) ، وهي مضافة ، والاسم الذي بعدها مضاف اليه . ولكن لما كانت « إلا » هذه الاسمية تشبه « الا » الحرفية الاستثنائية في لفظها ، بنيت على السكون مثلها ، فأما حركتها السكتي تستحقها بحكم وقوعها صفة ، فقد ألحقها على المضاف اليه بعدها ، وعلى ذلك يكون « زيد » في التال الأول ومثال سيويه ، و « الله » في الآية الكريمة ، مضافاً اليها مرفوعين لفظاً ، مجرورين محلاً .

ورأى آخرون - ورايهم أسهل - أن تكون هي وما بعدها كلمة واحدة يوصف بها ، وعلى هذا يكون « الا زيدا » صفةً لرجل ، و « الا الله » صفة لآلهة .

[الى] :

٢ - (حرف جر أصلي) :

وله سبعة معاني :

١ - انتهاء الناية الزمانية : كقوله تعالى : « ثم أتوا الصيام إلى الليل » ، أو انتهاء الناية الكائنية ، نحو قوله تعالى : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » .

٢ - الية : نحو : « الدَّودُ إلى القودِ إيلٌ » . أي : القود مع القود ايلٌ (١) .

٣ - التبيين : وهي الناحية على ما هو فاعل في النفي بعد فصل تجب أو اسم تفضيل مما يعني حياً أو بنصاً ، كقوله تعالى : « ربِّ السجين أحبُّ إليَّ » مما يدعوني إليه ، إذ الياء في « إلي » هي فاعل « الحب » في النفي .

٤ - مرادفة اللام : كقوله تعالى : « والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين » ، إذ النفي : « الأمر لك » . وقال بمنهم : بل هي هنا لانتهاء الناية ، وتقدير الآية : الأمر متته إليك .

٥ - مرادفة « في » : كقول النابغة الغساني :

فلا تثرُ كَثَتي بالوصيدِ كَأَني

إلى الناس مطليُّ به القلْبُ أجربُ

أي : كَأَني في الناس أجربُ .

٦ - مرادفة « من » : كقول عمرو بن أحر الباهلي يصف ناقته :

قول ، وقد عاليتُ بالكُورِ فوقها :

أُسقى فلا يروى إليَّ ابنُ حمرا ؟

أي : فلا يروى مني .

(١) القود من الابل : ما كان بين الثلاثة والعمرة .

٧ - مرادفة « عند » : كقول أبي كبير الهذلي :

أم لا سبيل إلى الشاب وذكره
أشهى إلي من الرجيق السلسل
أي : أشهى عندي من الرجيق .

ب - (حرف جر زائد) :

قال بذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : « فاجعل أقيدة من
الأس تهوى إليهم » ، أي : تهوام . وعلى ذلك فيجرورها مفعول به
مجرور لفظاً منصوب محلاً .

[اليك]

اسم فعل أمر بمعنى « تنح » ، نحو : « اليك عني » .

[أم]

أ - (حرف عطف) :

ولا تكون كذلك إلا إذا سقت بهمزة التسوية ، كقوله تعالى :
« إن الذين كفروا ساء لهم آلذرتهم » أم لم تنفروا لا يؤمنون » ،
أو بهمزة يقلب بها و ب « أم » التمين ، نحو : « أزيد عندك أم
عمر ؟ » .

إلا أن التي بعد همزة التسوية تختلف عن التي بعد همزة التمين في
أمرين : أولهما : أن الكلام مع الأولى خبر لا استفهام ، فلذا لا يستحق
جواباً ، أما الثانية فالكلام معها استفهام على حقيقته ، فلذا فهو يحتاج إلى
جواب . الثاني : أن الأولى لا تكون إلا بين جملتين في تأويل الفريدين ،

إذ التقدير في الآية : سولوا عليهم انفلواك وعدم انفلارك ، أما الثانية فمع
بين المفردين الصريحين - كما رأينا في المثال - ، ومع بين الجنتين ، لكن
لا على تأويلها بالمفردين ، وذلك نحو قوله تعالى : « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ
نَحْنُ الْخَالِقُونَ ؟ » . والنتيجة لكل ذلك أن « ام » التي بعد همزة التسوية
لا تطف إلا مصدرًا مؤولاً على مصدر مؤول ، وإن « ام » التي بعد
همزة الاستفهام الحقيقي تستطيع أن تطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة .

هذا ، وتسمى « ام » الماطقة بـ « ام » التصلة ، لأن ما قبلها
وما بعدها لا يستثنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معادلة ، لأنها
تبادل الهمزة في إفادة معنى التسوية ، إن كانت الهمزة للتسوية ، وفي
إفادة معنى الاستفهام ، إن كانت الهمزة للاستفهام ، بمعنى أنها تطف لمطونها
التي هو بعدها نفس المعنى الذي تطفه الهمزة لما دخلت عليه .

ويجوز حذف « ام » التصلة الماطقة مع مطونها إذا دل الكلام
عليها ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

عطاني إليها القلب ، إني لأمره

سبح ، فإندري : أرشدت طلابها

والقدير : أرشدت أم غني ؟

ب - (حرف إضراب) :

وهذه ليست طائفة ، بل هي إضراب واستثاف بمعنى « بل » ،
ولا تقع بعدها إلا جملة مستأنفة .

والحال التي تقع فيها ثلاثة :

١ - بعد الخبر المفض ، نحو : « جاء زيد » ، أم جاء عمرو ،

أي : بل جله عمرو . ومنه قوله تعالى : « تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ، أم يقولون افتراء » ، أي : بل يقولون افتراء .

٢ - بد همزة لا يقصد بها النسوة ، ولا الاستفهام الحقيقي ، بل يقصد بها الاستفهام الإنكاري أو الاجلبي أو غيرهما ، كقوله تعالى : « ألهم أرجلهم يمشون بها ، أم لهم أيدي يعطشون بها » ، إذ المعنى : ليست لهم أرجل يمشون بها ، بل لهم أيدي يعطشون بها .

٣ - بد استفهام ، ولكنه يشير بالهمزة ، كقوله تعالى : « هل يستوي الأعمى والبصير » ، أم هل تستوي الظلمات والنور ؟ . أي : بل هل تستوي الظلمات والنور ؟

وإذا وقع بد « أم » التي لمنى الاضراب مفرد ، فليس معنى ذلك أنها عاطفة له ، لأنها - كما قلنا - حرف استئناف لا عمل له ، وعند ذلك لا بد من تقدير ما يصير المفرد معه جملة استئنافية لا عمل لها من الاضراب ، وذلك كقولهم : « إنها لايل » ، أم شاء ؟ . والتقدير : بل أمي شاء ؟

هنا ، وتسمى « أم » التي لمنى الاضراب بـ « أم » المنقطعة ، وذلك لأن ما بعدها منقطع عما قبلها ، وليس مطوقاً عليه ، بل هو مستأنف .

والمنى التي تأتي له « أم » المنقطعة هو الاضراب وحده تارة ، بحيث يصح وضع « بل » وحدها مكانها ، نحو : « سأتيك غداً » ، أم قال أنت إلي ؟ ، إذ يمكن القول : « بل قال أنت إلي » ، ثم الاضراب ومعه استفهام إنكاري أو طلي ، بحيث لا يصح إحلال « بل » وحدها في محلها ، بل لا بد مع « بل » من حرف استفهام حتى يستقيم المعنى ،

فمن النوع الأول - أي الاضراب مع الاستفهام الانكاري - قوله تعالى :
 « أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ » ، إذ التقدير : بل له البنات ولکم
 البنون ؟ فلو حذفت من التقدير همزة الاستفهام قلت : بل له البنات
 ولکم البنون ، لاستحال المعنى . ومن الثاني - أي الاضراب مع الاستفهام
 الطلي (١) - قولك : « هل جاء زيد أم جاء عمرو ؟ » ، إذ التقدير :
 بل هل جاء عمرو ؟ فلو حذفت من التقدير كلمة « هل » لقلب الكلام
 إلى غير مناه ، أي لأصبح خبراً بعد أن كان استفهاماً .

ج - (حرف تعريف) :

وهذه خاصة بلمة اليمين ، ومنه الحديث الشريف : « ليس من
 أميرٍ أمّصائمٍ في أمّصقر » ، أي : ليس من البر الصائم في السفر .

[أما]

حرف افتتاح بمنزلة « إلا » ، وتكرر قبل القسم ، نحو : « أما
 والله لأكرمَنَّكَ » . ومنه قول أبي صخر الهذلي :

أما والقي أبكى وأصحك ، والقي

أمانت وأجيا ، والقي أمره الأمر

لقد تركتي أحصد الوحش أن أرى

ألفين منها لا يروعا القمر

(١) الاستفهام الطلي : هو الذي يطلب به العلم ، أي يطلب به الانخبار

عما هو مستفهم عنه .

[أمّا]

حرف شرط وتفصيل وتوكيد لا عمل له ، نحو : « خذ هذين الكتابين : فأما الأول ، فأعله زيدا ، وأما الثاني فأعله عمرا » .

وقد تبدل ميمها الأولى ياءً للتخفيف ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
رأت رجلا أبيا إذا الشمس كُرَّضَتْ
فَيَمْنَحُنِي ، وأبيا بالشيء فَيَمْنَحُرُ

فأما تسميتها بحرف شرط ، فللزوم الفاء جوابها ، وأما كونها للتفصيل ، فلأن غالب أحوالها أن تكون له ، وأما كونها للتوكيد فلأن الجملة معها أقوى منها بغيرها ، تقول : « زيد ذاهب » ، فإذا أردت كلاماً أقوى من ذلك قلت : « أما زيد فذاهب » .

فلذا جاءت التفصيل لم يكن من الضروري تكرارها ، بل قد يستغنى بذكر أحد القسمين عن الآخر ، كقوله تعالى : « هو الذي أزل عليك الكتاب منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أَلَمُ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ » ، فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ . أي : وأما غيرهم فيؤمنون به ويكونون متناه إلى وجههم .

ولا بد لـ « أمّا » من فاصل بينها وبين الفاء . ويفضل بأحد ستة :

- ١ - بالتبداً ، نحو : « أمّا زيدٌ فذاهب » .
- ٢ - بالتعريف ، نحو : « أمّا في الدار فزيد » .
- ٣ - بجملة الشرط ، نحو : « أمّا إن جاء زيدٌ فأكرمه » .
- ٤ - بفعول الجواب ، نحو : « فأما اليتيم فلا قهر » .
- ٥ - بلم منصوب على الاشتغال بضم محذوف يضره ما بعد الفاء ، نحو : « أمّا زيدا فأضربه » . ويجب في هذه الصورة تقدير الفعل

المخوف بعد الفاء لا قبل النصب ، لأن « أما » تنبئ بحكم الفعل ، كما
سنرى بعد قليل ، ولا يدخل فعل على فعل .

٦ - ظرف معمول لـ « أما » ، نحو : « أما اليومَ فاني ذاهبٌ »
و « أما في الدار فان زيدا جالسٌ » . ولا يمكن اعتبار خبر « إن »
هو العامل في الظرف ، لأن خبر « ان » لا يقسم عليها ، فكذلك
معموله ، فلم يسبق غير أن يكون هذا الظرف معمولاً لـ « أما » .
وخالف في ذلك البرد والفراء وابن درستويه فأجزوا أن يكون الظرف
معمولاً لخبر « إن » .

قلنا : « أما » حرف شرط . فأين جلتا الشرط ؟ أليس الشرط
يحتاج إلى جلتين ؟ وفي الجواب عن هذا السؤال قيل : « أما » وحدها
بمثلة جملة الشرط ، لأنها على تأويل : مما يكن من شيء .

إنذن قولك : « أما زيد فذاهب » ، يساوي : مما يكن من
شيء فزيد ذاهب ، وعلى هذا تكون « اما » هي أداة الشرط وهي فعل
الشرط ، ولهذا السبب يتعلق بها الظرف كما رأينا قبل قليل .

[أما]

حرف ينقلب استعماله مكرراً نحو : « جله إما زيد وإما عمرو » .

وقد اختلف النحاة في أمر الثانية منها ، فذهب قوم إلى أنها حرف
عطف ، وإن الواو التي معها زائدة . وقال آخرون : بل العاطف هو
الواو ، و « اما » لا عمل لها .

واما « إنا » الأولى قد انتصوا على أنها غير عاطفة ، لأنها تأتي

في أول الكلام وليس قبلها ما يمكن اللفظ عليه ، ولأنها قد تتعرض بين
الفاعل ومفعوله ، كما اعترضت في المثال بين الفعل والفعل .

وعلى كل فإن المعاني التي تأتي لما « إما » خمسة ، وهي نفسها
المعاني التي تأتي لما « أو » . فأمريها إذن أن يقال فيها : إنها حرف
لكذا من المعاني الخمسة .

معانيها :

١ - الشك : نحو : « جلعتي إما زيدا وإما عمرو » . إذا لم
تلم الجاني منها .

٢ - الإيهام : نحو : « سيأتيك إما زيد وإما عمرو » . إذا
كنت تلم الآتي ولكنك لا زيد أن يلمه المخاطب .

٣ - التخيير : كقوله تعالى : « إما أن تعذب وإما أن تتخذ
فيهم حسنا » .

٤ - الإباحة : نحو : « اقرأ إما قصة وإما ديوانا » .

٥ - التفصيل : نحو : « الكلمة : إما اسم وإما فعل وإما
حرف » .

وقد يستغنى عن « إما » الثانية بذكر ما ينفي عنها ، نحو : « إما
أن تكلم بخير ، وإلا فسلكت » . ومنه قول النقيب البدي :
فأمرتك منك غشي من ميمني
وإلا فاطرحتني ولتخلفني
عدوا أنتعيتك وتعتني

وقد لا تصاحب « اما » الثانية الواو ، كقول مبيد بن قريط يدعو
على أمه بلوت :

يا ليتنا شاكنا شاكنا فامتها
أيتها إلى جنة أيتها إلى نر

وترى في البيت شاهداً آخر على إبدال ميمها الأولى ياء لتخفيف ،
ثم على فتح هزنتها .

[أمملك]

اسم فعل أمر بمعنى « تقدم » :

[آمي]

اسم فعل أمر بمعنى « استجب » .

[أنْ]

٢ - (ضمير منفصل) :

وهي تلك الوجودية في الفهار : « أنت - أنتي - أنا - أتم -
أنن » . وهذا أحد رأيين في السألة ، وعليه تكون الاء حرف خطاب .
والرأي الثاني أن الضمير هو كل الحروف المفعولة .

ب - (حرف معطوي) :

وهي الماخضة على الأفعال المتصرفة ، ماضية كانت ، أم مضارعة ،
أم أمرية ، فثال دخولها على الماضي : « سافرت بعد أن غربت الشمس » ،
ومثال دخولها على المضارع : « سأتيك بعد أن تقرب الشمس » ، ومثال
دخولها على فعل الأمر : « كتبت إليه بأن قم » .

وهي في كل ذلك مؤولة مع ما بعدها بالصدر ، والجملة بعدها صلة
لها لا محل لها من الاعراب . ثم إن مصدرها المؤول يقع مواقع إعرابية
غخلفة : فيكون مبتدأ ، كقوله تعالى : « وأن تصوموا خير لكم » ،
والفقدير : الضمائم خبر لكم ، ويكون فاعلاً ، نحو : « يبرني أن تتجح »

والتقدير يرني نجاحك ، ويكون مفعولاً به ، نحو : « أريد أن أسافر » ،
والتقدير : أريد السفر ، ويكون مجروراً بالإضافة ، نحو : « سأتيك بعد
أن تقرب الشمس » ، والتقدير : سأتيك بعد غروب الشمس ، ويأتي
مجروراً بالحرف ، نحو : « كتبت إليه بأن قم » ، والتقدير : كتبت إليه
بالتيسام .

وحذف الجار قبلها قبلي ، نحو : « عجبت أن تسافر » . أي :
عجبت من أن تسافر . واختطف النحاة في أعراب المصدر عند حذف
الجار ، فقال قوم : هو في محل نصب بترفع الخافض ، وقال آخرون :
بل هو في محل جر على تقدير الحرف الجار موجوداً ، ثم ينطق الجار
والمرور بما قبلها .

وإذا دخلت « أن » هذه على المضارع نسبته ، أما إن دخلت على
غيره فلا عمل لها . لكن سببها للجملة التي بعدها بالمصدر ملازم لها في
كل أحوالها .

والذي يميز « أن » هذه من « أن » المخففة هو أن الأولى لا
تكون إلا بعد لفظ دال على غير اليقين ، نحو : « أريد أن - أحب أن
- أمل أن ... الخ » ، أما الثانية فسرناها في الفقرة التالية :

ج - (مخففة من أن) :

وهذه لا تقع إلا بعد فعل دال على اليقين ، نحو : « علمت أن
منسافر » . وهي مثل ساجتها : أي حرف مصدري . ثم اختلفوا في
عملها ، فقال قوم : هي تاملة في حالة التخييف كما كانت تاملة في حالة
التشديد ، أي هي ناصبة للاسم راضة للتعبير ، ولكن اسمها وهي مخففة يجب
فيه أن يكون ضمير شأن مخفوفاً ، وربما ثبت كقول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق
كما يجب في خبرها أن يكون جملة .
وقال آخرون : بل هي مهمة ، ولا عمل لها إلا سبك الجملة
بعدها بمصدر . (أنظر بحث الحروف المشبهة بالفعل) .

د - (حرف تفسير) :

قال به بعضهم ، واشتروا لك ثلاثة شروط :

١ - أن تقع بين جملتين : فإن وقع قبلها المفرد فليست تفسيرية ،
كقوله تعالى : « وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين » ، فهذه
مصدرية ، والمصدر المؤول خبر للمبتدأ « آخر » .

٢ - أن يكون في الجملة السابقة معنى القول دون حروفه ، كقوله
تعالى : « وانطلق للأمر منهم أن امشوا » ، إذ معنى الانطلاق هنا انطلاق
اللسنة بالقول . فإن كان في الجملة السابقة حروف القول لم يصح مجيء
التفسيرية ، فلا يقال : « قلت أريد أن قم » .

٣ - ألا يدخل عليها حرف جر ، نحو : « كتبت إليه أن قم » ،
فإن أدخلت الجار ، قلقت : « كتبت إليه بأن قم » كانت مصدرية لا
تفسيرية .

هـ - (زائدة) :

ولها أربعة مواضع :

١ - بعد « لا » الجينية : نحو : « لا أن أشرق الشمس جاء زيد » .

٢ - بين القسم و « لو » ، نحو : « أقسم أن لو جاء زيد
لأكرمته » .

٣ - بين الكاف وغنوصها ، وهذا نادر ، كقول الشاعر :

ووماً توافيا بوجه مقسم
كأن طية تطو إلى ورق السلم

٤ - بعد « إنا » : كقول أوس بن حجر يصف سيداً :

قامته حتى إذا أن كانه

مطاطي يد في لجة اللؤلؤ غلف

[أن]

حرف مشبه بالفعل يدخل على الابتداء والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وهي معها في تأويل المصدر . والجملة المؤلفة من اسمها وخبرها صلة لها لا عمل لها من الأعراب .

وتقع مع سلتها مواقع إمراية مختلفة : فكون في محل رفع ، نحو : « سرتي أنك مجتهد » ، والتأويل : سرتي اجتهدك ، وفي محل نصب ، نحو : « علت أنك مسافر » ، والتأويل : علت سفرك ، وفي محل جر ، نحو : « عجبت من أنك راسب » ، والتأويل : عجبت من رسوبك .

وحذف الحار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أنك راسب » . والغلاف في أعراب المصدر عندئذ كالغلاف الذي عرّفه في « أن » .

[أن]

٦ - (حرف شرط جزم) :

وتدخل على المضارعين فتجزئهما لنفلا ، نحو : « إن تمتهت تنجح » ، وعلى الماضيين فتجزئهما عللاً ، نحو : « إن اجتهد زيد نجح » . وإذا

اقرن جولها بالناء أو « إذا » النجائية ، كان مجزومها الثاني هو جملة الجواب ، نحو : « إن تجتهد فانت ناجح » .

ب - (حرف نفي) :

وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى : « إن الكافرون إلا في غرور » ، أي : ليس الكافرون إلا في غرور ، وعلى الجملة الفعلية ، كقوله تعالى : « إن أردنا إلا الحسى » ، أي : ما أردنا إلا الحسى .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية فهي عند بعضهم علامة عمل « ليس » ، ولكن بشرط (أنظر هذه الشروط في مبحث الأفعال الناقصة) . وعند غيرهم : حرف عاطل لا عمل له .

ج - (غفقة من « إن ») :

وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : « إن زيداً لمطلق » . فثم من جعلها - كما رأيت في المثال - فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، ومنهم من جعلها ، نحو : « إن زيداً لمطلق » ، فتكون ناصبة للاسم رافعة للخبر .

وتدخل على الجملة الفعلية فلا تكون إلا مهمة . والأكثر عندنا أن يكون الفعل بعدها ماضياً مسخاً ، كقوله تعالى : « وإن كادوا لَيَنفِثْنَ نَفْسَكَ عَنِ الَّذِي أُوتِيتَ بِهِ » ، وأقل من ذلك أن يكون مضارعاً مسخاً ، كقوله تعالى : « وإن يكاد الذين كفروا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » ، وأقل من الاثنين أن يكون ماضياً غير مسخ ، كقول زوجة الزبير تخاطب قاتل زوجها :

سَلِّتْ بِمَنِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِحْمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُحْتَمِدِ

وأقل من الثلاثة أن يكون الفعل مضارعاً غير مسخ ، كقولهم : « إن يزيتك لتفتسك » .

هذا ، ولا بد في « إن » الخففة من الضمة ، من لام مفتوحة بعدها تسمى اللام الفارقة ، لأنها ترقبها وتميزها من « إنا » النافية .
وتدخل هذه اللام على عجز الجملة أياً يكن شكلها : فتدخل على الخبر إن تأخر ، نحو : « إن زيدا لنطلق » ، وعلى الاسم إن تأخر ، نحو : « إن في البار زيدا » ، وعلى خبر الفعل الناقص ، وعلى فاعل الفعل التام . وذلك ظاهراً في الأمثلة السابقة .

وهذه اللام هي اللام الزلقة نفسها ، إلا أنها في الخففة لازمة لفرقتها وتميزها من « إنا » النافية .

د - (زائدة) :

وزاد في عدة محال :

١ - بعد « ما » النافية ، كقول التابنة يشترقنهن :

ما إن أتيت جيه أنت تكرهه

إن فلا رقت سوطي إلي يدي

٢ - بعد « ما » للوصول ، كقول الشاعر :

بُرجي الرء ما إن لا يراه وتعرض دون أداه انطوب

٣ - بعد « ما » للصدرة الزمانية ، كقول الملقوط :

ورجى الفتى لخير ما إن وأيته

على السيئر خيراً لا يزال يزيد

٤ - بعد « ألا » الاستفاحية ، كقول الشاعر يتنزل بميتيه

« غضوب » :

ألا إن سرى ليلى فبت كنياً حلزير أن غاي النوى بضوباً

٥ - وقبل مدة الانكار ، كقول أحد الأعراب وقد سئل :
 أخرج إن أخصبت البادية : « آنا إني » ، منكر أن يكون رأيه على
 خلاف ذلك (١) .

[إن]

آ - (حرف مشبه بالفعل) :

تدخل على البتداء وتلحق فتصحب الأول ، ويسمى اسمها ، وترفع
 الثاني ، ويسمى خبرها ، نحو : « إن زيدا قائم » .

وقد تصبها في لغة ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا أسود جنى الليل فلتأت وكنتن

خطاك خيفاً ، إن حراسنا أسدا

وقد يرتفع بعدها الاسم فيكون مبتدأ ، وهو وخبره خبر لها ،

أما اسمها فيكون ضمير شأن محنوقاً ، كقول الأخطل :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاكراً وطلباء

أي : إنه من يدخل ...

(١) مدة الانكار هي ألف على الكلمة للفصحى ، أو ياء على الكلمة
 للكسوة ، أو واو على الكلمة للنسوة . وهي في حقيقتها إشباع لهذه الحركات
 بآية الهمزة عندما يريد استكمال سؤال وجه إليه ، أو خبر ألقى إليه ، فنقول
 منكراً سفر زيد وقد أجروك : « أسأله » - أسأله إلى الأخيرين !! -
 أسأله زعمه !! ، ولله في كل ذلك الحكمة .

وفي اللال أملاء : الهمزة الأولى للاستفهام الإنكاري . و « آنا » مبتدأ
 محذوف الخبر . والخبر : « آنا لا أخرج » ، و « إن » زائدة ، و « ي »
 مدة إنكار ، والله أعلم .

ولا يجوز اعتبار « من » اسماً لها ، لأنه اسم شرط جازم ،
بدليل جزمه للفعلين بعده ، واسم الشرط له الصدارة في الكلام فلا يعمل
فيه ما قبله ، فحين أن يكون مبتدأ ، وأن يكون اسم « إن » ضمير
شأن عنوقاً .
ب - (حرف جواب) :

بني وسم ، ولا عمل له حيثذ ، كقول عبيد الله بن قيس الرقيبات :
وَيَقْلَنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ ، وَقَدْ كَثُرَتْ ، قَلَّتْ : إِنَّهُ
أَي : قَلَّتْ : سَم . . . والماء للسكت .

[إنما]

مكتوفة كافة لا عمل لها كقوله تعالى : « إِنَّمَا لِلزُّمُنُونَ إِنْخِرَةٌ » ،
ومثلها أيضاً : « إِنَّمَا ، الْمُتَوَحَّةُ الْمَرْوَةُ .

[أو]

حرف عطف ، له ثلاثة معانٍ :

- ١ - أن يكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، نحو : « خذ الكتاب ، أو القلم ، أو القتر » ، أي : خذ أحد هذه الأشياء .
- ٢ - أن يكون لطلق الجمع ، كقوله : « نحو قول حميد بن ثور :

قَوْمٌ إِذَا سَمَوْا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ

مَا بَيْنَ مَلْجِمٍ مُهَرَّرٍ أَوْ - صَاحِرٍ ^(١)

أي : رأيتهم بين هذا وذلك .

- ٣ - أن يكون للاضراب ، مثل « بل » ، كقوله تعالى :
« وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثْرَ آفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » ، أي : بل يزيدون .

(١) الصاح : الآخذ بنامية القوس بلا بلام .

وقد ذكر له المتأخرون معاني كثيرة ، كالشك ، والابهام ،
والتخيير ، والالحة ، والتقسيم ، ومرادفة « إلا » ومرادفة « إلى » ،
والقريب ، والوسط ، والتبويض . وكلها مستفاد من ملاسات الكلام ،
وليست معاني حقيقية للحرف .

[أَوْتُ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أوجع » .
وفيه ثلاث كثيرة : أَوْتُ - أَوْتُ - أَوْتُ .

[أَوْه]

اسم فعل مضارع بمعنى « أوجع » . ولثانته كلثات « أوت » ،
فانظرها .

[أَيْ]

أ - (حرف فداء) :

وينادى به البعيد ، أو القريب ، أو المتوسط ، على خلاف في
ذلك ، نحو : « أَيْ عِدَّةَ اللَّهِ » .

ب - (حرف تفسير) :

ويقع بين الفردين ، فيكون الثاني عطف ميلان على الأول ، نحو :
« رأيت ليثاً ، أَيْ أسداً » . ويقع بين الجملتين ، فيكون الثانية تفسيرية
لا محل لها من الأعراب ، كقول الشاعر :

وترميّتي بالطرفِ أي أنتَ منخبٌ وهليّتي لكنّك لا أقلي

[أي]

أ - (اسم استفهام) :

فيستفهم بها عن كل شيء : عن الزمان ، نحو : « في أي يوم جئت ؟ » ، وعن المكان ، نحو : « في أي مكان جلست ؟ ... » وإنشأ تأخذ منها ما يضاف إليه .

ب - (اسم شرط) :

هي نفسها الاستفهامية ، تضمنت معنى الشرط فصارت تجزم ضايفين ، نحو : « أيّا قرأ تستفيد » .

ج - (اسم لمضئ الكمال) :

وتسمى « أي » ، الكألية ، وهي المألة على كمال موصوفها ، نحو : « زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ » أي : كاملٌ في صفات الرجال .
وإذا وقعت بعد نكرة كانت صفة له - كما في المثال السابق - ، وإن وقعت بعد معرفة نصبت على الحال منه ، نحو : « أقبل زيد أيُّ رجلٍ » ، أي : أقبل زيد كاملاً في الرجولية .

د - (اسم موصول) :

وهي تلك التي في قوله تعالى : « ثم لنزعهن من كلٍّ شيمةٍ أيهن أشدهن على الرحمن عتيباً » .

وهذه مبنية على الضم لاساقها وحذف صدر صلتها ، إذ التقدير : أيهن هو أشدهن . أي : لنزعهن التي هو أشدهن . هذا ما يقوله سيويه . وقد خالفه نحاة كثيرون ناهين إلى أن الإضافة والبناء لا يجتمعان .

هـ - (وصلة النداء) :

وهي التي يتوصل بها إلى نداء ما فيه « ال » نحو : « يا أيُّهَا الرجل » . وهذه مبنية على الضم في محل نصب على النداء . ويكثر حذف الأداة قبلها ، فيقال : « أيُّهَا الرجل » .

و - (في محل نصب على الاختصاص) :

وهي التي تستعمل في الاختصاص الذي يبيح على شكل النداء ، نحو : « أنا - أيُّهَا الصديق - أجبك » . وهي مبنية أيضاً على الضم في محل نصب على الاختصاص .

[إي]

حرف جواب بمعنى « نعم » ، إلا أنه لا يستعمل إلا والقسم بعده ، كقوله تعالى : « ويستنبئونك أحقُّ هو ؟ قل : إي وربي إنه لحق » .

[أيّا]

حرف نداء للبعد ، نحو : « أيّا عبد الله » .

[يغ]

اسم صوت يزجر به الجمل لانتخته ، لا محل له من الاعراب .

[أيها]

انتظر « أمّا » و « إنّا » .

[أَيْمَنَ]

اسم مشتق من « اليمين » يستعمل لقسم مضافاً إلى لفظ الجلالة
فقط ، نحو « وإيّن الله لآسافرن » . وهو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً .
والقدير : إيّن الله قسمي . وأجاز ابن عصفور أن يكون هو الخبر ،
والمبتدأ محذوف ، والقدير حذفت : قسمي إيّن الله .

[أَيْسَرَ]

اسم فعل أمر بمعنى « إمض فإنا أنت فيه من حديث أو فعل » .
وذلك كأن يكون أحدهم يحدثك ، ثم يسكت لسبب من الأسباب ، تقول
له : « إيسر » . أي : تابع حديثك ، أو إمض في حديثك .

[أَيْسَرُ]

هو مؤنث « أي » ، . انظر « أي » .

[أَيْسَرَا]

انظر « هيات » .

[أَيْسَرَا]

انظر « أي » .

[أَيْسَرَا]

اسم فعل أمر بمعنى « اكفف » .

[أَيْسَرَات]

انظر « هيات » .

[أَيْسَرَات]

انظر « هيات » .

حرف الباء

[ب]

آ - (حرف جر أصلي) :

وله ثلاثة عشر معنى :

١ - الاتصال : نحو : « أمسكت بزيد » .

٢ - التندية : وهي التي تجعل اللازم تندياً ، مثل همزة التندية ، وذلك نحو قوله تعالى : « ذهب الله بنورم » ، أي : أذهب الله نورم . وقد قرئت الآية كذلك .

٣ - الاستعانة : وهي الماخضة على آلة الفصل ، محو : « كتبت بالقلم » .

٤ - السببية : نحو : « عاقبت زيدا بإعماله » ، أي : بسبب إعماله .

٥ - المصاحبة : نحو : « انذهب بأمان الله » ، أي : مع أمان الله .

٦ - مرادفة « في » : نحو قوله تعالى : « ولقد نصرتكم الله مبصر » ، أي : في بصر .

٧ - البدل : كقول قُرَيْشٍ بنِ كِنَانٍ :

فليت لي يومٌ قوماً إذا ركبوا

شئتوا الاغرة فرساناً وركباناً

أي : ليت لي بدلاً منهم .

٨ - القابلة : وهي الماخقة على الأعولس ، نحو : « اشتريت الكتاب بـعوم » .

٩ - مرادفة « عن » : كقوله تعالى : « فسال به خيراً » ، أي : اسأل عنه خيراً .

١٠ - مرادفة « على » : نحو قوله تعالى : « ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بضلئل يؤذيك » ، أي : تأمنه على ضللل .

١١ - التبعيض : أي مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « عينا يهرب بها عباده الله » ، أي : يهرب منها .

١٢ - القسم : نحو : « أقسم بالله » .

١٣ - مرادفة « إلى » : كقوله تعالى : « وقد أحسن بي إذ أخرجتني من السجن » ، أي : أحسن إليّ .

ب - (حرف جر زائد) :

ومناسها التوكيد أبدأ . ومواضع زياتها ستة :

١ - تزداد في الفاعل : وزياتها فيه على ثلاثة أقسام : واجبة ، وغالبة ، وضرورة .

فأما الواجبة فهي في فعل صيغة التجب الثانية « أفل به » ، نحو : « أكرم زيد » .

وأما النالبة فهي في فعل « كفى » ، إذا كان بمعنى « إكف » ، نحو قوله تعالى : « وكفى بالله شيدا » ، إذ اللئ : إكف بالله شيدا . فلفظ الجلالة مجرور لفظا مرفوع عملا على أنه فعل « كفى » . فلف لم

يكن الفعل بمنزلة الأمر لم يزد الياء في فعله ، نحو : « يكفيني منك دينار » ،
إذ لا يقال : « يكفيني منك بدينار » .

وأما الضرورة ففي قول عمرو بن ملقط :

مها لي اليلة مها ليله ؟ أودى بعلي وسريته

أي : ماذا أصابني اليلة ، لقد هلك نلالي وسرالي .

٢ - وزاد في الضول : كقوله تعالى : « وهزي اليك مجذم
الضلة شاسقاً عليك رطباً جتيئاً » ، أي : وهزي جذع الضلة .
وكررت زيادتها في مفعول « حرف » ونحوه ، مثل « حرف بالأمر » ،
وعلت به . كما زيدت في مفعول « كفى » ، كقول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبه النبي محمد إيتانا

أي : فكفانا فضلاً حبه النبي .

٣ - وزاد في البتداء : نحو : « بحسبك درهم » - خرجت فلذا
زيد - كيف بك إذا كان كذا وكذا . وأصل ذلك كله : حسبك
درهم - خرجت فلذا زيد - كيف أنت إذا كان كذا وكذا .

وقد زيدت في أصله المتبداً وهو اسم « ليس » جرطاً أن يأخر إلى
موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : « ليس البرء بأن قولوا وجوهكم قبل
الشرق والغرب » .

٤ - وزاد في الخبر النفي : نحو : « ما زيد بقاتم » - وليس زيد
بقاتم .

٥ - وزاد في الحال النفي طلباً : كقول التميمي القيلي يمدح
حكيم بن السائب :

لما رجعت بجاجة ركابه حكيم بن السائب منهاها

٦ - وُزِدَ في « النفس والعين » مستعملين في التوكيد : نحو :
« جاء زيد بنفسه » ، و « رأيت زيدا بينه » .

[بَجَلْ]

٢ - (حرف جواب) :

بمضى نعم ، فتقول لمن سألك : هل جاء زيد ؟ : « بجل » .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمضى « يكتفي » ، نحو : « بجلي » ، أي يكتفني . وهو نادر الاستعمال .

ج - (اسم بمعنى « حسب ») :

فيضاف إلى ياء التكلم ، كقول طرفة بن العبد :

ألا إني شربتْ أسودَ حالكاً

ألا بجلي من ذا الخراب ألا بجلي

يقول : شربت من كأس المنية فحسي من ذلك الخراب .

[بَخْ]

اسم فعل ملحق بمضى « عَطَمَ وَفَتَمَ » .

وفيه لثلاث : بَخَرٌ - بَخَرٌ بَخَرٌ - بَخَرٌ بَخَرٌ - بَخَرٌ بَخَرٌ -
بَخَرٌ بَخَرٌ .

[بَسْ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكف » .

[بَطَّانَ]

اسم فعل أمر بمعنى « ابطئي » .

[بَعَّرَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تَأَخَّرْ » ، أو « إِحْذَرْ » شيئاً خطفك » .

[بَلَّ]

آ - (حرف مكف وإضراب) :

وذلك إذا تلاها مفرد ، لأنها لا تنطق إلا المفردات ، نحو :
« جاء زيدٌ بل عمرو » .

ثم إن جاء قبلها أمر أو إيجاب ، نحو : « إضرِبْ زيداً بل عمراً » ،
ونحو اللتال التي قبله ، فهي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه ، فلا يحكم عليه
بشيء ، ويكون الحكم في حقيقته لما بعدها . أما إن تقدمها نهي أو نفي ،
نحو : « لا تضربْ زيداً بل عمراً » - وما قام زيدٌ بل عمرو » ، فهي
لتقرير ما قبلها على حاله ، وجعل ضده لما بعدها .

ب - (حرف إضراب واستئناف) :

وذلك إذا تلتها الجملة ، نحو : « جاء زيد ، بل جاء عمرو » .

ولما جئتُ مثنياً : الأضراب الايطالي : ومعناه الناء الحكم
التي قبلها وتقرير الحكم الذي بعدها ، كما في اللتال السابق ، والأضراب
الانتقالي : وهذا لا يعني الناء الحكم التي قبلها ، بل يعني تقريره ،

والانتقال منه إلى حكم آخر بعدها ، كقوله تعالى : « قد أفلح من
زكى ، وذكرَ اسمَ رَبِّهِ فصلى ، بل تؤثرون الحياة الدنيا » .

وهي في كلا المنين حرف ابتداء ، والجملة بعدها مستأنفة لا عمل
لها من الأعراب .

[بَلَّةَ]

١ - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « دع » ، وذلك إذا كان الاسم بعدها منصوباً ، نحو :
« بَلِّغْ زيداً » . فيكون المنصوب مفعولاً به .

٢ - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا جر الاسم الذي بعدها ، نحو : « بَلِّغْ زيدٌ » ،
ف تكون هي مصدرًا منصوباً على المفعولية المطلقة ، ويكون ما بعدها
مضافاً إليه .

٣ - (اسم استفهام) :

وذلك إذا رفعت الاسم لواقع بعدها ، نحو : « بَلِّغْ زيدٌ ؟ » ،
ف تكون هي اسم استفهام بمعنى « كيف » مبنية على الفتح في محل رفع
خبراً مقدماً ، ويكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

وهي في جميع استعمالاتها ذات معنى واحد ، وهو يان أن الاسم
الذي بعدها أولى بالحكم مما قبلها ، نحو : « لقد أكرمت عبدي بله
صديقي » ، أي : إذا كنت قد أكرمت عبدي فمن باب أولى أن أكون
قد أكرمت صديقي .

[بلى]

حرف جواب مختص بالنفي ، وفيه إطلاء ، كتوله تعالى : « اجْزِبْ
الْأَنسَانَ إِنَّا لَنَنجِمُ ظُلُمَاتُهُ » بلى ، ، وقوله : « أَلَمْ يَأْتِكُمْ
نَذِيرٌ » قالوا : بلى .

[بريم]

مركبة من كلمتين : الباء الجارة ، و « ما » الاستفهامية التي
حطفت ألها فتحول الجار عليها .

[بر]

اسم فعل مرادف لـ « يخ » ، وهو منه يستعمل مكرراً :
« يه يه » .

[برهول]

هو مقلوب « بكه » ، إلا أنه لا يستعمل إلا منصوباً على المدح
مضافاً إلى ما بعده ، فهو : « بهل زيد » .

[بير]

ويقال فيه : « مَيَّدة » . وهو اسم ملازم للتعب على الاستثناء
للقطع ، وللإضافة إلى « أن » وصلتها ، فهو : « زيد كثير المال يد
أنه بجيلة » (١) .

(١) « يد » : اسم منصوب على الاستثناء ، وهو منقاف ، و « أن »
وما دخلت عليه في تأويل صدر في محل جر بالإضافة .

حرف الراء

[ت]

آ - (حرف جر) :

وهي المتصلة بحرف لفظ الجلالة في القسم ، كقوله تعالى : « وَتَقَرَّبْ
لَا كَيْدَ اسْتَأْذَنُكُمْ مِنْ أَنْ تَأْتِيَهُمْ مِنْكُمْ يَوْمَ يَأْتِيَهُمُ الْمَوْتُ مِنْ أَنْ لَا يَنْصُرُوا
الْجَلَالَهَ ، كقولهم : « تَرَبَّيْتُ - تَرَبَّيْتُ الْكِبَرِ - تَرَحُّمِنَ » .

ب - (حرف خطاب) :

وهي الوجود في سلسلة ضمائر المخاطبة : « أَنْتَ - أَنْتِ - أَنْتَا -
أَنْتُمْ - أَنْتُنَّ » . وهذا على مذهب من يرى أن الضمير هو « أَنْ »
وحدها . ومنهم من يخالف ، فيرى أن الحروف كلها هي الضمير . وعلى
هذا ، لا يكون هناك تاء خطاب .

ج - (تانيث) :

وهي الساكنة الناقصة على القمل ، نحو : « قَامَتْ هُنْدٌ - وَجَلَسَتْ
فَاعِلَةٌ .. الخ » . وهذه حرف لا عمل له من الأعراب خلافاً للبطوني
الذي زعم أنها ضمير وأنها في محل رفع .

[تَشْوِ]

اسم صوت لوجر الحمار لكي يشرب . لا عمل له من الأعراب .

[تَيْدَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أَتَيْدُ » ، نحو : « تَيْدَ زَيْدًا » . وقد
تصل به كاف الخطاب ، فيقال : « تَيْدَكَ زَيْدًا » .

حرف الناء

[نْ]

اسم صوت لا عمل له من الهمزات ، يشتمل لواء التيس عند
المقاد .

[نَمْ]

اسم إشارة المكان البعيد ، نحو : « جلس زيد نَمْ » ، أي :
جلس هناك . ولكنه لا يقبل « ها » التنيه في أوله ، ولا كاف الخطاب
في آخره ، كما تفعل أسماء الإشارة كلها . وهو ملازم للنصب على الظرفية
المكانية . وقد يؤنث لفظه فيقال « نَمَّة » .

[نُمْ]

ويقال فيها : « نُمْ » أيضاً . وهي حرف عطف يشفي التشريك
والترتيب والتراخي ، نحو : « جاء زيد ، ثم عمرو ، ثم خالد » .

وقد تفقد معنى التراخي فيقال : « أخذت القلم ثم كتبت » ، إذ
ليس بين أخذ القلم والكتابة مهلة ، وإنما هما عملان يتبع ثانيهما الأول .

حرف الجيم

[ج]

فعل أمر للفرد المخاطب الذكر من « وجى - يجي » بمعنى « قطع » - « يقطع » ، نحو : « جر رقة السفور » ، أي : إقطعها .

[جيم]

اسم صوت لا محل له من الأعراب ، يستعمل لجر الأبل لكي تكرب .

[جَاه]

اسم صوت لجر السح ، لا محل له من الأعراب .

[جَلَل]

أ - (اسم بمعنى « عظيم ») :

وذلك نحو قولك : « أسأني أمرٌ جَلَلٌ » ، أي : عظيمٌ .

ب - (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، وذلك نحو قولك : « جَلَلٌ » جواباً عن سؤال : « هل جاء زيد ؟ » .

ج - (اسم بمعنى « أجعل ») :

وذلك في نحو قولك : « فعلت ذلك من جلتك » ، أي : من أجلك .

[جَهْ]

اسم صوت لوجر الأبل ، لا عمل له من الأعراب .

[جَوْهْ]

اسم صوت لوجر الأبل لكي تكرب ، لا عمل له من الأعراب .

[جَيْبَر]

حرف جواب بمعنى « نعم » .

حرف الحاء

[حاء]

اسم صوت الضأن كي يأكل ، لا محل له من الاعراب .

[حاش]

انظر د حشا ، .

[حاشا]

أ - (فعل ماضٍ متصرف) :

وهذه تكتب ألتها الأخيرة ياء لوقوعها راجعة ، نحو : « شَتَمَ زيد رفاقه وما حاشى أحداً منهم » ، أي : ولم يستن أحدًا منهم . وهو فعل ماضٍ متصرف ، فيأتي منه المضارع « يحاشي » ، وفعل الأمر « حاش » .

ب - (فعل ماضٍ جلد) :

وهو الذي يستعمل في الاستثناء ، نحو : « سكر القوم حشا زيدا » . وفاعله في هذه المصوغة هو ضمير مستتر تقديره « هو » ، يعود على مصدر الفعل المقسم عليه ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض للفهم من الاسم الملم . فلذا قيل : « سكر القوم حشا زيدا » قالني : جانب هو - أي سكرهم ، أو السكران منهم ، أو بعضهم - زيدا . وعلى هذا يكون زيدا مقولاً به منصوباً .

ج - (حرف شبيه بواو) :

وهو المستعمل في الاستثناء إذا كان ما بعده مجروراً ، نحو :
 « سكر القوم حلماً زيد » . فزيد مجرور لفظاً بحاشا ، منصوب محلاً
 على الاستثناء .

د - (متمول مطلق) :

وذلك إذا استعملت في التثنية متونة ، كقراءة بعضهم : « وَكُنْ
 حَلْماً » ، ما هذا جرراً ، إنَّ هذا إِلا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ، أو مضافاً
 كقراءة آخرين : « حَلِّىْ » ، أو مبنيةً على التثنية لشيء باخترها
 « حَلِّىْ » الحرفية ، كقراءة آخرين : « حَلِّىْ » . وهي في كل ذلك
 اسم منصوب ، أو في محل نصب على التفعولية المطلقة ، والتقدير : تزيه
 الله ، تزيهاً لله .

[عاي]

اسم صوت لزجر الأبل ، لا محل له من الأعراب .

[عيب]

اسم صوت لزجر الجمل ، لا محل له من الأعراب .

[حق]آ - (حرف جر) :

وذلك إذا ولها الفرد المجرور ، كقوله تعالى : « سلام هي حق »

مطلع النجر ، ، أو المضارع التصوب ، نحو : « اجتهدتُ حتى ألتجح » ،
وجرورها في هذه الصورة هو المصدر المؤول من « أن » المضرة بعدها
ومن جملة للضارع .

و « حتى » الجارة لا تجر إلا الاسم الظاهر ، أو المصدر المؤول ،
كما رأيت ، أما الضمير فلا يجربها ، فلا يقال : « حاه .. حاهها ..
حاهم ... إلخ » .

وجرورها داخل في حكم ما قبلها إن لم يكن هناك قرينة تقتضي
خلاف ذلك ، فلما قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصل الخامس » فهم
السامع الربيع أن الفصل الخامس مقروء . وفي هذا الأمر تختلف عن
« إلى » ، فهذه إما لم توجد القرينة التي تبين النى الراد ، كان جرورها
غير داخل فيما قبله ، فلما قلت : « قرأتُ الكتابَ إلى الفصل الخامس » ،
فهم السامع الربيع أنك توقفت عند الفصل الخامس فلم تقرأه .

هذا ، ولحق الجارة الفاعلة على الضارع التصوب مبيان : مرادفة
« إلى » ، كقوله تعالى : « قالوا : لن نبرحَ عليه ما كفيين حتى يرجع
إلينا موسى » ، أي : إلى أن يرجع إلينا موسى ، ثم مرادفة « كي »
التعليلية ، نحو : « أسلمتُ حتى تدخل الجنة » ، أي : كي تدخل الجنة .

ب - (حرف شرط) :

وذلك في نحو قولك : « أحبُّ الفاكهة حتى التفاح » ،

ويشترط في جرورها شروط :

١ - أن يكون مفرداً ، إذ لا تصطب « حتى » الجمل .

٢ - أن يكون ظاهراً لا مضمراً .

٣ - أن يكون بضعاً مما قبلها ، نحو : « قدسّم اللّجّاجُ حتى الشّاةُ » ، أو جزءاً مما قبلها ، نحو : « قرأت الكتابَ حتى خاتّمه » ، أو كجزء منه ، نحو : « أعجبتني القصة حتى منزلها » .

٤ - أن يكون غيّةً لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ، فأقول : « مات الناس حتى الانبياء » ، والثاني نحو : « نجح الطلابُ حتى الكسالى » .

هذا ، والمعنى الذي تحمله « حتى » العاطفة هو معنى الناية دائماً . وفيه آخر ، وهو أن مطوّفها داخل في حكم المطوف عليه قبلها دائماً ، فلذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصل الخامس » ، كان الفصل الخامس مقروءاً بلا شك ، لأنّ اللفظ - كما نعلم - حريك في الحكم .

ج - (حرف ابتداء) :

وهي الفاعلة على الجمل لا على المفردات ، وتدخل على الجملة الفعلية كقول حسان بن ثابت يمدح النسيئة :

يُثْشَوْنَ حتى ما تهرّ كلابهم

لا يَسْأَلُونَ عن السواد الثقيلِ

وعلى الجملة الاسمية ، كقول الفرزدق يهجو جريراً :

فواعبها حتى كليبٌ تحبّي كأنه أبها نهشلٌ أو مجلشٌ

وهي في الحالين حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها استئنافية لا عمل لها من الأعراب .

[مَعْجَم]

اسم صوت لوجر الضأن .

[مجرأ مجبوراً]

حجرأ : مفعول مطلق لفعل محذوف ، ومججوراً : صفة له .
والنقى : امتنع قضي منأ ممنوعاً . وهي عبارة تستعمل في مقام التمود ،
وذلك كأن يقال لك : أكسرب الحجر ؟ فنقول : حجرأ مجبوراً !!

[عزربك]

مفعول مطلق منصوب بإياء لأنه متى . والثنية فيه لا يقصد منها
المدد اثنان على سبيل الحصر ، بل القصود بها التكثير ، فالنقى : حذراً
بمدح حذّر . والكاف التي فيه في محل جر بالإضافة .

[عسر]

ويقال : عسر ، بالسكون والتخفيف . وهو اسم فعل مضارع
بمعنى « أتألم » .

[عسى]

لنة في « حلشا » . (انظر « حلشا ») .

[عفاً]

اسم منصوب على الظرفية المجازية ، وذلك في مثل قولك : « دحاً
أفك صادقاً » . ولا يليها إلا « أن » ، الفتوحة الهزئة ، فيكون المصدر
المؤول منها ومن سلتها في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وتكون حقاً متعلقة
بأنغير المفعول المقدم . التقدير : في الحق صدقك . أي : صدقك كائن
في الحق . هذا مذهب سيوييه . وبعض النحاة يرى أنه منصوب على
المصدرية . بمعنى أنه مفعول مطلق ثاب عن فعله ويجعل المصدر المؤول فاعلاً
له . والتقدير : حتى صدقك ، أي : ثبت صدقك .

[مَلْ]

اسم صوت لرجل الناقة .

[حَنَابِكْ]

مفعول مطلق . احكامه كاحكام « حناريك » . (راجع « حناريك ») .

[مَرْبْ]

اسم صوت لرجل الابل .

[مَيَّ]

اسم فصل امر بيني « أَقِيلْ » ، نحو : « حيَّ على الصلاة ،
حيَّ على الفلاح » ، أي : أَقِيلْ على الصلاة ، أَقِيلْ على الفلاح .

[مَيْثْ]

وفيها مسائل كثيرة :

١ - قلقتها : الرب تقول : « حيث » ، وطمي من يمينها تقول :
« حَوْنٌ » .

٢ - بناؤها : المشهور فيها البناء على الضم ، وقد بنى على الفتح ،
وعلى الكسر .

٣ - إضافتها : المشهور أنها تضاف إلى الجملة ، اسمية كانت أو
فعلية ، نحو : « جلست حيث زيدٌ جالس - وحيث جلسَ زيدٌ » .
وقد سمعت مضافة إلى المفرد ، كقول أحد الرجز :

أما ترى حيثَ سيلٍ طالماً نجباً يضيء كالشهاب لا معا

٤ - إمرأها : المشهور أنها مبنية غير معرفة ، وسُمِّيتَ مربية
مجرورة في قرأة : « والذين كذبوا بآياتنا سنستدرجهم من حيث لا
يملكون » . كما وردت في البيت السابق منصوبة على أنها مفعول به لفعل
« ترى » .

٥ - استعملها : التائب فيها أن تكون في محل نصب على الترفية ،
وقد تغير بـ « من » ، نحو : « انطلقت من حيث وقف زيد » . وقد
سمت مجرورة بالاضافة ، وذلك في قول زهير بن أبي سلمى :

فشد^١ ولم يفرج يوتئاً كبيرة^٢

لحي حيث ألفت رحلتها لم تشتم^(١)

وقد تقع « حيث » مفعولاً به . ومن ذلك البيت السابق « أما
ترى حيث سيل طالما » .

٦ - معناها : المشهور أنها اسم للكان . وقد تأتي للزمان قليلاً ،
ومنه قول أحدم :

حيثا تستقم يقدر^٣ لك الد^٤ نجاحاً في غبر الأزمان^٥
إذ للمنى : متى تستقم .

هذا ، وإذا دخلت عليها « ما » كفتها عن الاضافة ، وضمتها معنى
الشرط فوصلتها بجزم ضلين . وهذا ظاهر في البيت السابق .

[ميسرل]

اسم فعل أمر بمعنى « أقبل » . وقد ينون : « حيثلا » . أو
قد يكون بألف من غير تنوين : « حيثلا » .

(١) فاعل « شد » يود على حين بن ضمضم أحد مؤرثي حرب دحس
والنبراء . و « أم نفس » : هي اللية .

حرف الخاء

[فخر]

أ - (فعل ماضٍ متصرف) :

وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، من نحو قولك : « خلا البيت من السكان » وهو في هذه الحالة فعل لازم لا يمتد إلى المفعول به .

ب - (فعل ماضٍ جليد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . وهو في هذه الحالة فعل متعدي ، ومفعوله هو الاسم المستثنى به . أما فاعله فضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل السابق ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم مما قبله ، والتقدير : خلا القيام زيدا ، أو خلا القائم زيدا ، أو خلا البعض منهم زيدا .

ج - (حرف جر شبه بقرائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجررت الاسم المستثنى به ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . فزيد مجرور انطافاً منصوب محلاً على الاستثناء .

حرف الدال

[دَج]

اسم سوت للدجاج لكي يأكل .

[دَع]

أ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « دَع الكتاب » .

ب - (اسم فعل) :

اسم فعل أمر بمعنى « اتمش » . ويقال فلان ، أو لن أصابه
حادثه .

[دَعَا]

اسم منصوب على التفعولية المعلقة ، نحو : « دَعَاكَ » . والجار
والمرور متعلقان بغير عنفون مبتدأ عنفون . والتقدير : دعائي لك ، أو
لرافقي لك . فهذا التركيب مثل تراكيب : « سَقَاكَ » - « رَحِمَاكَ » -
وبدأ لك ... إلخ . ولا يقال : « دَعَاكَ » إلا للماضي أو لمن أصابه
مصيبة ، ومنه : « اتسألك » . وقد يقال : « دَعَمَاكَ » .

[دَعَرَا]

انظر « دَعَا » .

[ده]

اسم صوت لـجر الـيل .

[دوايك]

مفعول مطلق منصوب بإيـاء لأنه متى ، والكاف مضاف اليه .
والثنية فيه على معنى التكثير ، لا على معنى التثنية حصرأ . ومناه :
مداولة بدّ مداولة .

[دونك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « دونك الكتاب » .
والكاف فيه للخطاب وليست ضميراً .

[دوه]

اسم صوت ، دهاء لفعليل ، أي الجبل الصغير .

حرف الذال

[ذَا]

أ - (اسم إشارة) :

اسم إشارة للفرد المذكر ، وذلك في نحو قولك : « إختار بين ذا و ذا » . وتصل به « ها » التنبيه فيصير « هذا » ، كما تصل به لام البدل وكلف الخطاب فيقال « ذلك » و « ذلك » .

ب - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا كان منصوباً ، نحو : « رأيت ذا الفضل » .
ومنه : رأيت صاحب الفضل .

ج - (اسم موصول) :

وذلك إذا سبق بمن أو ما استفهاميتين ولم يؤلف معها كلمة واحدة ولم يرد به الإشارة ، نحو : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

[ذه]

اسم إشارة للفرد المؤنث ، نحو : « هلأت ذه الهواة » . وتصل به « ها » التنبيه فيقال « هذه » .

[ذو]

أ - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الرفع ، نحو : « جاء ذو الفضل » .

ب - (اسم موصول) :

وذلك في لنة « طى » ، كقولهم : « جاء ذو فلز » ، أي :
جاء الذي فلز .

[فني]

آ - (اسم إشارة) :

اسم إشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « ذي أفضل من ذي » .

ب - (من الاسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في موقع الجر : « مررت بسني
القضل » .

[زبنا]

هو مصغر « ذا » الإشارة . وتتصل به كلف الخطاب فيقال
« ذبناك » .

حرف الراء

[رَ]

فعل أمر من « رأى » ، نحو « رَ الرأي » ، أي : ليكن لك في الأمر رأيٌ .

[رُبَّ]

حرف جر شيه بوائد . وله معنيان : التكسير ، نحو : « رب كتابٍ فافع قرائته » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب النافعة ، والتقليل ، نحو : « رجا قرأ زيد قصة » ، أي : كان زيد يقرأ القصص قليلاً .
أشكالها :

١ - لا تحجر « رب » ، إلا للفرد النكرة ، فلا يقال : « رب رجالٍ » - ولا : « رب زيدٍ » .

٢ - ويجب في مجرورها الظاهر أن يوصف ، كما رأيت في المثال أعلاه .

٣ - إننا جرت « رب » الضمير - وهذا قليل - وجب افراد الضمير وتذكيره وتمييزه ، نحو : « رُبُّهُ رجلاً صالحاً صادقاً » .

٤ - يجب تصدير « رب » .

٥ - تصل « ربُّ » مذكورة ومخنوقة . ويكثر حذفها بعد الواو ، كقول الفرزدق يصف ذئباً :

هذا ، ويجزوها في محل رفع على الابتداء في نحو : « رب كتابٍ
 فافهم عندي » ، وفي محل نصب على المفعولية التقدمية في نحو : « رب
 كتابٍ فافهم قرأتُ » ، وفي محل رفع على الابتداء ، أو نصب على الاشتغال
 في نحو : « رب كتابٍ فافهم قرأته » . وإذا قدرنا الاشتغال فيجب تقدير
 الفعل بعد « رب » ويجزوها ، لأن لها الصدارة في الكلام ، فيكون
 التقدير : رب كتابٍ فافهم قرأت قرأته .

ولما كان مجزور « رب » مرفوع المثل أو منصوبه ، جاز في تأنيه
 مراعاة المثل ، فنقول : « رب كتابٍ فافهم قرأتُ » - و« رب كتابٍ فافهم
 عندي » ، إلا أن مراعاة المثل في التاج المطوف قليلة ، نحو : « رب
 كتابٍ فافهم ورسالة قرأتُ » .

[رَغَمًا]

مفعول مطلق منصوب ، نحو : « خرجت رَغَمَ المطرِ الثَّزِيرِ » .

[رَهًا]

فعل أمر من « رأى » والماء فيه للسكت .

[رُوَيْدًا]

هو تصنيف ترخيبي للسند « لإرواد » بمعنى « إمهال » . وله
 أربعة استعمالات :

١ - فيستعمل اسم فعل أمر بمعنى « أمهل » ، وذلك إذا بنيت
 على التثنية ، نحو : « رويدًا زيدًا » أي : أمهلته . وقد اتصل به كاف
 الخطاب فيقال : « رويدك زيدًا » .

٢ - وقد يستعمل للسبب نفسه ، وهو على شكل مفعول مطلق

منسوب ، ويكون ذلك إذا فُتِحَتْهُ أو أضعته ، نحو : « رويداً زيداً » -
و رويداً زيداً » .

٣ - وقد يستعمل نشأ ، على حد التثنية بالصدر ، نحو : « سلروا سيرا رويداً » . وفي هذه الصورة قد يأتي صفة لمصدر محذوف ، فيكون أيضاً منصوباً مطلقاً ، ولكن على انتباه عن المصدر ، لا على الإضافة كما رأينا سابقاً ، ويكون ذلك إذا رأيت انساناً يستعجل في عمله ، وأجبت أن يبالغ عمله في تَوَدُّع ، فتقول له : « رويداً » . والتقدير : عالج عملك علاجاً رويداً .

٤ - وقد يستعمل حالاً ، نحو : « سلروا رويداً » . وهذا على رأي البصريين الذين يميزون في مثل هذه المصادر أن تكون منصوبة على الحالية ، وقد رأينا سابقاً أن هذه المصادر منصوبة على الضميمة العطفية ، لا على الحالية ، لأنها دالة على هيئة الحدث ، لا على هيئة الحدث .

[رَيْثٌ]

ظرف للزمان منقول عن المصدر ، وهو مصدر « راث ريث ريثاً » ، إذا أجلاً . ثم ضُمِّنَ معنى الزمان ، ويراد به التقدير منه ، نحو : « انتظر ريثاً على » .

استعمالاته :

١ - يستعمل مضافاً إلى الجملة ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً اتصلح الطر - وسأبقى في البيت ريثاً يقطع الطر » . ويشير في المثال الأول مبنياً على الفتح في محل نصب ، وذلك لأن الجملة التي أنشيف إليها

مبنية الصدر ، فصدرها فعل ماض ، أما في المثال الثاني فيعتبر مبرباً منصوباً ، لأن صدر الجملة هنا مبرب ، وهو الفعل المتنازع .

٢ - ويستعمل مضافاً إلى الصدر المؤول من « ما » الصدرية وما بعدها ، نحو : « بقيت في الحار ريثاً انقطع الطر » ، التفسير : ريثَ انقطاع الطر ، أو مضافاً إلى الصدر المؤول من « أن » وما بعدها ، نحو : « سأبقى ريثَ أن ينقطع الطر » . لكن إضافته إلى « ما » وسلتها أكثر .

٣ - ويكثر استعماله في الاستثناء المفرغ ، نحو : « ما قصد عندي إلا ريثاً قرأ القاصة » . ومنه الحديث : « لم يلبث إلا ريثاً قلت » .

وهو في كل حالاته هذه منصوب على الظرفية الزمانية .

حرف الزاي

[زِهْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « استحسن » . واكثر ما يستعمل مكرراً ،
 فهو : « زِهْ زِهْ » .

حرف السين

[س]

حرف استقبال يمتص بالضارِع ويملصه للاستقبال ، نحو : « سيأتي زيد » . وزعم الكوفيون أنه يختصر من « سوف » .

[سَاء]

اسم صوت لرجل الحمار كي يهرب .

[سِعْلَان]

اسم ملازم للاضافة ، ولتنصب على المفعولية الطالقة ، نحو : « سِعْلَانِ أَفْعَ » . وهو يستعمل لمتين : لتسييح ، ولتنجب .

[سِرْعَان]

اسم فعل ملص بجنى « اشترَح » ، نحو : « سِرْعَانِ زَيْدٌ سَفَرًا » ، فزيد فاعله ، وسفراً تمييز محوّل عن فاعل ، والأصل : سِرْعَانِ سَفَرٌ زَيْدٌ . وقد يكون فاعله مصدراً مؤوّلًا ، نحو : « سِرْعَانِ مَا جَاءَ زَيْدٌ » ، الأوّل : سِرْعَانِ جِيءَ زَيْدٌ .

وسيته مثلكة : سُرْعَان - سَرْعَان - سِرْعَان .

[سَع]

اسم صوت لرجل الأبل .

[سَعْرِيك]

مفعول مطلق منصوب بإياه لأنه متى . وشأنه كشأن و حناريك وحناريك ، فافترجا . إلا أنه لا يستعمل إلا مع « ليك » ، يقال : « ليك وسعديك » .

[سَوَاء]

هو اسم أصله المصدر « استواء » ، لكنه يستعمل اسماً بمعنى « مستو » ، وبسبب أصله المصدرى ، فإنه لا يثنى ولا يجمع عند الوصف به ، كقوله تعالى : « ليسوا سواءً من أهل » .

وله استعمالات كثيرة :

١ - فيستعمل نقياً للكان ، نحو : « هذا مكان سوى » ، والأحسن فيه حيثنذر أن بقصر وتكرر سينه ، كما رأيت في المثال .

٢ - ويستعمل اسماً بمعنى « الوسط » ، كقوله تعالى : « فطلع فرأه في سوادٍ الجبير » أي : في وسط الجسيم .

٣ - ويستعمل وصفاً بمعنى « التام » ، كقوله : « هذا درهم سواء » ، أي : تامٌ كاملٌ .

٤ - ويستعمل في الاستثناء ، فيكون بمنزلة « غير » في معناها وأحكامها ، نحو : « جاء القوم سوى زيد » . وهو في هذا مقصور مكسور السين .

[سوف]

حرف استقبال يخص بالضارع . فهو مثل السين إلا أنه يخالفه في جواز اتصاله باللام ، كقوله تعالى : « ولسوف يطيق ربك قدرى » ، وفي جواز الفصل بينه وبين مضارعه بالتمل اللنى ، كقول زهير :
وما أدري ، وسوف - إخلأ - إدري

أقوم آل حصن لم نساء
وفيه لنان : سوف - سَفَ - سَوَ - سَيَ .

[سوي]

انظر « سواء » .

[سي]

اسم بمعنى « مثل » ، وأصله : « سيوي » انقلبت ولوه ياءً وأدغمت في الياء ، وذلك لاجتماعها مع الياء وهي السابعة بالمكون .

ويشئ فيقال : « هناك الأمران سيان » ، أي : متماثلان لا فرق بينهما .

وقد يتركب مع « لا » النافية للجنس و « ما » ليفيد أن ما بعدها له نصيب أكبر في الحكم الذي لا قبلها ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيا السباحة » . ويموز في الاسم الذي يليها في هذا التركيب ثلاث أحوال : الرفع والنصب والجر . وأمراب هذا الأسلوب وأحكامه مختلفة . انظر تفصيلها في باب « الأساليب - أسلوب ولا سيا » .

[لا سيها]

انظر « سي » .

حرف السين

[سُر]

فصل أمر من « وئى جي » ، نحو : « سُر الشوب » ، أي :
اجعل له شيئاً وتزيناً .

[سَلَنَ]

لسم فعل ماضٍ بمعنى « اقترق » ، نحو : « سَلَنَ زيدٌ وهرمُو في
الكرم » ، أي : اختلعا واقتراعا في الكرم .

حرف الصاد

[ص]

لسم فعل أمر بمعنى « اسكت » . ويؤن ف يقال : « صر » بمعنى :
اسكت عن كل حديث .

حرف العين

[ع]

فعل أمر من « وعى يوعى » بمعنى : حفظ يحفظ .

[عاج]

اسم صوت زجر الثاقب .

[ها ها]

اسم صوت زجر المزلكي يأكل .

[عام]

اسم صوت زجر الأبل .

[هاي]

اسم صوت زجر الأبل .

[هرا]

١ - (فعل ملحق متصرف) :

فيأتي منه المضارع « يهوى » ، وفعل الأمر « اَهْوى » . وذلك
إنما استعملته في غير الاستثناء ، نحو : « هذا التزالُ عموماً سريماً » .

٢ - (فعل ماض جلد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ونصب ما بعده ، نحو : د جلد
القوم عدا زيدا ، ، فيكون « زيدا » مفعولاً به ، أما الفاعل فيعود على
المصدر للقوم من الفصل السابق ، أو على اسم الفاعل منه ، أو على
الضم . والتقدير : عدا المحيى زيدا - أو عدا الجاني زيدا - أو عدا
الضم زيدا .

٣ - (حرف جر شبه بقرائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجرت ما بعده ، نحو : د جاء
القوم عدا زيد ، ، فيكون « زيد » مجروراً لفظاً منصوباً عملاً على
الاستثناء .

[عَرَسَ]

اسم صوت لرجل البغل .

[عَرَزَ]

اسم صوت لرجل الضأن .

[عَسَى]

كلمة تنفي الرجاء . ولها استعمالات كثيرة ، وفي كل استعمال اختلف
النحاة في إعرابها :

أ - (عسى زيد أن يقوم) :

ولهذا الاستعمال إعرابات مختلفة :

١ - عسى : فعل ماض ناقص . زيد : اسمها مرفوع بها . أن :

يقوم : فاعل ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر اللّوّل في محل نصب خبر
عسى . والتقدير : عسى زيد قياماً .

ولما كان المصدر ، وهو حدث ، لا يقع خبراً عن القات « زيد » ،
تأولوا هذه البارة التأويلات الآتية : هي على تقدير مضاف محذوف قبل
الاسم : عسى أمرٌ زيد القيام - أو هي على تقدير مضاف محذوف قبل
التقدير : عسى زيد صاحب قيام - أو هي على تأويل المصدر بسم فاعل :
عسى زيد قائماً - أو هي على تقدير « أن » زائدة : عسى زيد يقوم .
وفي هذا الاعتبار الأخير تكون الجملة في محل نصب خبراً لسى . (وهذا
أمراب الجمهور) .

٢ - عسى : فعل ماض تام متعدي . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : فاعل ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر اللّوّل في محل نصب
مفعول به . التقدير : عسى زيد القيام ، أي : قرب زيد القيام .
(وهذا أمراب سيويه والبرد) .

٣ - عسى : فعل ماض تام لازم . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : فاعل ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر اللّوّل في محل جر بحرف
جر محذوف تقديره « من » . والجار والمجرور متعلقان بسى . والتقدير :
عسى زيد من القيام ، أي : قرب زيد من القيام . (وهذا الأمراب
لسيويه والبرد أيضاً) .

٤ - عسى : فعل تام لازم . زيد : فاعله . أن يقوم : فاعل
ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر اللّوّل بدل من الفاعل . التقدير :
عسى زيد قيامه ، أي : قرب زيد قيامه . (وهذا الأمراب للكوفيين) .

٥ - عسى : فعل ناقص . زيد : اسمه . أن يقوم : فاعل ومنصوب

وفاعل مستتر . والمصدر للزول بدل من الاسم سدة مسدة الاسم والتجبر لسى . (واختار هذا الأعراب ابن مالك) .

ب - (عسى أن يقوم زيد) :

وفي هذا الاستعمال امرأان :

١ - عسى : فعل تام . أن يقوم زيد : فاعل ومنصوب وفاعل .
والمصدر للزول فاعل لسى . التقدير : عسى قيامُ زيدٍ ، أي : قَرَبَ قيامُ زيد . (وهذا هو أعراب الجمهور) .

٢ - عسى : فعل ناقص . أن يقوم زيد : فاعل ومنصوب وفاعل .
والمصدر للزول سدة مسدة اسم عسى وخبرها . (وهذا أعراب ابن مالك) .

ج - (عسى زيد يقوم) :

هنا اتفق النحاة على أن « عسى » فعل ناقص ، وأن المرفوع بعدها اسم لها ، وأن جملة المضارع غير القترن بـ « أن » في محل نصب خبراً لها .

د - (عسى زيد سيقوم) :

وأعراب هذا الاستعمال كما مر سابقه باتفاق . إلا أن هذا الأسلوب نادر الاستعمال . ومنه قول قاسم بن ربيعة :

عسى طيرى ، من طيرى بعد هذه ،

ستطير غلات الكلى والجوانح (١)

(١) من البيت : عسى أن يتصر بسن طيرى على بسن الباغى بد هذه
الملة التي وصلوا إليها .

ه - عسى زيد قائماً :

وهذا الاستعمال نادر أيضاً ، ومنه قول أحد الرجاز :
أكثرَ في العلم ملحاً دائماً لا تكثرونَ إني عسى قائماً
وفيه امرأان :

- ١ - عسى : فاعلة . زيد : اسمها . قائماً : خبرها .
- ٢ - عسى : فاعلة . زيد : اسمها . قائماً : خبر لـ « يكون »
محفوفة ، القصير : عسى زيد يكون قائماً . والجملة من « يكون المحفوفة »
واسمها وخبرها خبر لـ « عسى » .

و - عساه يقوم :

وفيه امرأت ثلاثة :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . والماء اسمه . وجملة « يقوم »
خبره . (وهذا امرأاب سبويه) .
- ٢ - عسى : فعل ناقص ، والماء ضمير نصب تاب عن ضمير الرفع ،
وهو في محل رفع اسماً لـ « يقوم » . وجملة « يقوم » في محل نصب خبراً لها .
(وهذا امرأاب الأنخفش) .
- ٣ - عسى : فعل ناقص . والماء خبره المقسم . وجملة « يقوم »
اسمه المؤخر . (وهذا الامرأاب البرد والقراسي) .

ز - عسى زيدا قائماً :

وفيه امرأان :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . زيدا : اسمه . قائماً : خبره .
(هذا الامرأاب لسبويه) .

٢ - عسى : فعل ناقص . زيداً : خبره القسم . قائم : اسمه المؤخر (وهذا الاعراب للبهر والفارسي) .

ح - (عسى زيد قائم) :

واتفقوا هنا على أن « عسى » فعل ناقص ، واسمه ضمير الشأن المضاف ، و « زيد قائم » مبتدأ وخبر ، والجملة منها في محل نصب خبراً لـ « عسى » .

[عل]

اسم بمعنى « فوق » . ولا يستعمل إلا مجروراً بـ « من » . كما لا يستعمل مضافاً مطلقاً ، فلا يقال : « أخذته من عل السطح » .

وإذا أريد تنكيره ، بمعنى أن يدل على فوقية غير محددة ، أعرب ، كقول امرئ القيس يصف فرسه :

يكر ، مفر ، متبلر ، ملبر مأ
كبطودٍ صخر حطه السيل من عل

أي : من فوق غير محدد .

وإن أريد تعريفه ، أي أن يدل على علو مخصوص معروف لدى السامع ، يني على الضم كالنظروف المتقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنى . ومن ذلك قول أبي التيجم الجبلي يصف فرسه :

أقب من تحت ، عريض من عل

[عل]

لنة في « لعل » . (انظر « لعل ») .

[على]

أ - (اسم بمعنى « فوق ») :

وذلك إذا جرت بـ « من » ، نحو : « زلت من على النبر » .
تكون « على » اسماً في عمل جرين ، وهي مضافة ، والنبر مضاف إليه .

وزعم بعضهم أنها لا تكون إلا اسماً ، سواء أجرت بين أم لم
تجر ، ففي قولك : « وقتت على النبر » تكون « على » عندم اسماً مبنياً على
المسكون في عمل نصب على الترفئة الكافية متعلقة بوقت ، وهي مضافة ،
والنبر مضاف إليه . ونسبوا هذا القول لسيويه .

ورد ابن هشام هذا للنصب بأمرين : يجوز حذفها ، كما في قول
عروة بن حزام :

نحن قبيدي ما بها من سباب

وأخفي الذي لولا الأُمى لقضائي

أي : لولا الأُسوة لقضى عليّ ، فحذف حرف الجر « على »
واكتسب المجرور بعدها . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لاجاز ذلك ، إذ لا
قول : « جلست النبر » وأنت تريد : « جلست فوق النبر » . والأمر
الثاني : أن المالك يجوز حذفه من جملة الصلة إذا كان الوصول مجروراً
بصل ، نحو : « جلست على التي جلست » ، أي : على التي جلست
عليه . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لاجاز ذلك ، إذ لا يقال : « جلست
فوق التي جلست » إلا أن قول : « جلست فوق التي جلست فوقه » .

ب - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك ثمانية معانٍ :

١ - الاستلاء الحقيقي ، نحو : « جلست على القصد » ، أو المنوي ، كقوله تعالى : « فضلنا بعضهم على بعض » .

٢ - مرادفة « مع » ، كقوله تعالى : « وآتى المال على حية » ، أي : مع حية له .

٣ - مرادفة « عن » ، كقولهم : « رضي الله عليه » ، أي : عنه .

٤ - التعليل ، نحو قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » ، أي ، لهدايته إليكم .

٥ - مرادفة « في » ، كقوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلة » ، أي : في حين غفلة .

٦ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « الذين إذا اکتالوا على الناس يستوفون » ، أي : اکتالوا من الناس .

٧ - مرادفة الباء ، كقولهم : « اركب على اسم الله » ، أي : باسم الله .

٨ - الاستدراك والاضراب ، نحو : « زيد كثير المال » ، على أنه بخيل ، أي : لكنه بخيل . وفي هذه الصورة تكون هي وجرورها - وهو المصدر المؤول من « أن » واسمها وخبرها - متعلقين بجزء محذوف لبدأ عنوب تقليده « التحقيق » . أي : زيد كثير المال ، والتحقيق كائن على أنه بخيل .

ج - (زائفة) :

وزائفتها قليلة ، وأكثر ما يكون ذلك أن تكون تويضاً من « على » ، أخرى محذوفة ، وذلك كقول أحد الرجاز :

إِنْ الْكَرِيمَ - وَأَيْكَ - يَمْثَلِينَ

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَشْكِلْ

أي : إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَشْكِلْ عَلَيْهِ ، فَحُذِفَ « عَلَيْهِ » ثُمَّ عَوِضَ مِنْهَا « عَلَى » قَبْلَ « مِنْ » . فَتَكُونُ « مِنْ » عَلَى هَذَا الْإِعْتِبَارِ مَفْعُولًا بِهِ لَفِعْلِ « يَجِدْ » ، وَتَكُونُ « عَلَى » زَائِلَةً .

وَقَالَ ابْنُ جَنِي : بَلْ هِيَ أَسْلِيَّةٌ ، وَ « مِنْ » مَجْرُودٌ بِهَا ، وَهِيَ تَحْلُقَانِ بِفِعْلِ « يَشْكِلْ » . أَمَّا فِعْلُ « يَجِدْ » فَلَيْسَ لَهُ مَفْعُولٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ أَتَاهُ عِنْدَهُ ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الشَّاعِرُ مَتَاعًا . وَالْقَصِيرُ : إِنْ الْكَرِيمَ يَمْثَلُ إِذَا لَمْ يَجِدْ شَيْئًا ... عَلَى مَنْ يَشْكِلُ ؟

[عَلِيٌّ]

اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ بِمَنْ ، « أَوَّلِيهِ » ، نَحْوُ : « عَلِيٌّ بِالْكِتَابِ » ، أَيْ : تَرَكْتُ أَمْرَهُ لِي . وَيُقَالُ « عَلِيٌّ بِزَيْدٍ » بِمَنْ : أَرْسَلُوهُ إِلَيْهِ .

[عَلَيْكَ]

اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ بِمَنْ « الزَّمَهُ » ، نَحْوُ : « عَلَيْكَ بِزَيْدٍ » .

[آهَمُّ]

مَرْكَبَةٌ مِنْ ثَلَاثِينَ : « عَنْ » حَرْفُ الْجَرِّ ، وَ « مَا » الِاسْتِفْهَامِيَّةُ الَّتِي نَحَضَتْ أَلْفَهَا لِنَحْوِلِ الْجَارِ عَلَيْهَا ، قَالَ تَمَالُ : « دَعْمٌ يُسَاوِلُونَ ؟ عَنْ النَّبَأِ الْعَظِيمِ ؟ » .

[عَسَى]

٢ - (حَرْفُ جَرِّ أَصْلِي) :

ولما في ذلك نسمة معان :

- ١ - المجاوزة ، نحو : « خرجت عن الطريق » .
- ٢ - البدل ، كقوله يُخَيَّرُ : « سومي عن أمك » ، أي : بدلاً منها .
- ٣ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ومن يَبْتَخُلْ فانْصَحْهُ عَنْ نَفْسِهِ » ، أي ، يَبْتَخُلْ عليها .
- ٤ - التليل ، كقوله تعالى : « وما نحن بباركي الملتنا عن قواك » ، أي : بسبب قواك .
- ٥ - مرادفة « بد » ، كقوله تعالى : « عما قليل لِيُصْبِحُنَّ ناديين » ، أي : بد قليل .
- ٦ - مرادفة « في » ، نحو : « ضف زيدٌ عن حملِ الرسالة » ، أي : ضف في حملها .
- ٧ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » ، أي : يقبلها من عباده .
- ٨ - مرادفة الباء ، كقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » . والظاهر أنها في هذه الآية على حقيقتها ، أي هي للمجاوزة ، وأن المعنى : وما يصدر قوله عن هوى .
- ٩ - الاستعانة ، كقولهم « رميت عن القوس » ، أي : رميت بالقوس . والظاهر أنها هنا للمجاوزة أيضاً ، إذ المعنى : رميت السهام عن القوس .

ب - (حرف جر زائد لتعويض) :

ويكون ذلك إذا حذفت من مكان ، فذكر في مكان آخر لتعويض ، وذلك كقول الشاعر زيد بن رزين :

أَجْزَعُ أَنْ قَسْرُ أَتَاهَا جَمَاهَا

فَلاَ الّتي عن يَن جَنِيكَ تَدْفَعُ ؟

أراد : فَلاَ تَدْفَعُ عن الّتي يَن جَنِيكَ ؟ فَحَذَفَتْ «عَن» من أول
الموصول ، ثم زِيدَتْ بِهِ .

ج - (حرف مصلوي) :

وذلك في لُنة بَنِي نَعِيم اللّذين يَجُولُونَ المين في مكان المِزَّة ، يقولون :
« أُرِيدُ عن أَسَافَر » أي : أُرِيدُ أَنْ أَسَافِر .

د - (اسم بمعنى « جَلْب ») :

وذلك حين تَجِرُ بَنِ أَوْ عَلِي . فَمِنَ الْأَوَّلِ قول قَطْرِي بِنِ النِّجَاجَةِ :
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيْشَةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي
وَمِنَ الثَّانِي قول أَحْمَد :

عَلَى عَن يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُبْحًا
وَكَيْفَ مَنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيمٌ ؟

[عَمَد]

اسم لِمَكَانِ الحَضُور ، نَحْوُ : « جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ » ، أَيْ فِي الْمَكَانِ
الَّذِي هُوَ بِحَضْرَتِهِ ، أَوْ لِمَكَانِ الحَضُور ، نَحْوُ : « عِنْدَ الْإِمْتِحَانِ ، يَكْرُمُ
الرَّءُ أَوْ يَهَانَ » ، أَيْ وَقْتُ حَضُورِ الْإِمْتِحَانِ . وَهُوَ فِي الْحَالِائِنِ ظَرْفُ
مَنْصُوبٍ ، فَانْ دَلَّ عَلَى الْمَكَانِ فَهُوَ ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى الزَّمَانِ فَهُوَ
ظَرْفُ زَمَانٍ . وَقَدْ يَجْرُ بَيْنُ ، فَيَقَالُ : « ذَهَبْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ » . وَلَا
يَجْرُ بِتَبَرِهَا . أَمَّا قَوْلُهُمْ : « ذَهَبْتُ إِلَى عِنْدِهِ » فَهُوَ غَلَطٌ وَلَحْنٌ .

[عَرَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى «خذ» نحو : «عندك زيداً» ، أي : خذنه .

[عَهَّ]

اسم صوت يزجر به الضأن .

[عَوْضٌ]

ظرف زمان لاستتراق المستقبل مثل «أبداً» ، إلا أنه غنّ عن
بالتني . وهو محرب إن أضيف ، كقولهم : «لا أفله عوض المائضين» ،
فلان لم يضاف كان مبنياً إما على الضم ، وإما على الفتح ، وإما على الكسر ،
نحو : «لن يأتي زيدٌ عوضٌ» - أو : عوضٌ - أو : عوضٍ .

[عَيْبَرٌ]

اسم صوت تزجر الضأن .

[عَيْبَرٌ]

اسم صوت تزجر الابل .

حرف الفين

[غير]

اسم يعني خلاف ما يضاف اليه ، نحو : « زيدٌ غيرٌ كسولٍ » ،
أي زيد مجتهد .

وهو اسم ملازم للاضافة ، فإن لم تكن في اللفظ ، فهي في المعنى ،
نحو : « قبضت عشرةً ليس غيرٌ » ، أي : ليس غيرها مقبوضاً .

وهو اسم موعّل في الابهام ، فلا يفيد الاضافة ترفيلاً ، فلذا
قلت : « جاء غيرٌ زيدٍ » لم يُعرف بالضبط مَنْ الجائي ، بل كل الذي
يعرف أن الجائي ليس زيداً ، ولهذا يصح وقوعه صفةً للنكرة رغم
إضافته ، فنقول : « جاء رجلٌ غيرٌ زيدٍ » ، كما يجوز نصبه على الحال ،
فنقول : « جاء زيدٌ غيرٌ واكبرٍ » .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة :

١ - فيستعمل اسماً عادياً ، فيقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو فاعل
في نحو : « جاء غيرٌ زيدٍ » ، ومفعول في نحو : « رأيت غيرَ زيدٍ » ،
ومجرور في نحو : « سررت بنيرَ زيدٍ » ، ومبتدأ في نحو : « غيرُك لا
يعرفني » .

وإذا أضيف إلى متبثق اكتسب منه حكمه في العمل ، ففي قولك :
« غيرُ قادمٍ الزيدان » يكون « غيرُ » مبتدأ ، و « الزيدان » فاعل له

سده مسده الخبر عنه ، فكأنك قلت : و ما قدم الزيدان ، (١) .

وهذا هو شأن « غير » دائماً ، فكما أضيفت إلى اسم سلبه جميع أحكامه ، وظلت مقامه في الجملة جاعلة إياه مضافاً إليه . وسنرى ذلك واضحاً عند الكلام على استعمالها في الاستثناء .

٢ - ويشتمل وسماً فيقع مواقع الوصف ، أي يكون خبراً ، نحو : « أنت غير طرفي » ، ويكون حالاً ، نحو : « جاء زيدٌ غيرَ راكب » ، ويكون نعتاً نحو : « جاء رجلٌ غيرٌ عاقل » . إلا أنه لا يمت إلا النكرة ، كما رأيت في المثال ، أو المرفوع بـ « ال » الجنسية ، لأن المرفوع بها قريبٌ من النكرة ، وذلك كقوله تعالى : « إهدنا الصراط المستقيم » ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين ، حيث جاءت « غير » نعتاً للذين . وسبب ذلك أن « غير » موعَّل في التكثير ، فلا يتعرف عند إضافته .

٣ - ويشتمل مع كلفة « ليس » في نحو : « قبضت عشرةً ليس غير » ، فيجوز فيه عدة أمور :

أ - ليس خبرٌ : بأرفع والتثنية ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف ، تقديره : مقبوضاً .

ب - ليس خبراً : بالنصب والتثنية ، فيكون خبراً لها ، والاسم ضمير مستتر ، تقديره : ليس المقبوض غيراً .

(١) ولما كانت « غير » في حكم حرف التثنية . وعليه فلانقتها في فظي لا يندب ، ولما يجوز لمسؤل اللغاف إليه أن يهضم عليه ، هول : أنا زيدا غير ضارب ، لأنه في معنى : أنا زيدا لا أضرب . ولو كان اسماً حقيقياً لما جاز لمسؤل اللغاف إليه أن يهضم ، لأن اللغاف إليه لا يهضم على اللغاف ، وكذا مسووه .

ج - ليس غير : بضمه بلا تنون ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف . ثم اختلفوا في هذه الضمة : فقال بعضهم : هي ضمة اعراب ، وحذف التنون بسبب نية المضاف اليه ، إذ النية : ليس غيرها مقبوضاً . وقال آخرون : بل هي ضمة بناء لاختطاعه عن الاضافة لفتلاً لا معنى ، على حديث « قد الأمر من قبل ومن بعد » . وعلى هذا يكون مبنياً على الضم في محل رفع اسماً لها . كما يجوز اعتباره خبراً لها والاسم ضمير مستتر .

د - ليس غير : بفتحة بغير تنون ، فيكون خبراً لها منصوباً باتفاق ، وحذف التنون لأن المضاف اليه منوي لفظه ، والاسم ضمير مستتر قديره « هو » .

وعلى كل الحالات فالجمله من « ليس » واسمها وخبرها نسب للتركه قلمها .

هـ - وتستعمل « غير » في الاستثناء فيكون لها حكم المسمى الواقع بعدها على شكل مضاف اليه :

آ - فيجب نصبها إذا كان الكلام تاماً مثبتاً ، نحو : « جاء القوم غير زيد » (١) .

ب - ويجوز الاتباع والنصب إذا كان الكلام تاماً منفيّاً ، نحو : « ما جاء القوم غير زيد » وغير زيد .

(١) هنا هو رأي للفرقة التي اخطره ابن مسعود . أما الفارسي فاعتبرها في هذه الحالة - أي في اتصالها عند تمام الكلام وثبوته - منصوبة على الحال ، واخطر ذلك ابن مالك . ويرى آخرون أنها منصوبة على التثنية بطرف المكان . واخطرنا الوجه ابن الباقى .

ج - وتكون بحسب الموامل إذا كان الكلام مفرغاً ، نحو : « ما جاء غير زيدٍ - وما رأيت غير زيدٍ - وما مررت بنير زيدٍ » .

هـ - وإذا أضيفت « غير » إلى مبني ، كالضائر مثلاً ، جاز الابقاء على أمرائها ، فنقول : « جاء غيرك » بالرفع ، وجاز بناؤها على الفتح شأن كل المبهات إذا أضيفت إلى مبني ، فنقول : « جاء غيرك » بالبناء على الفتح في محل رفع .

حرف الفاء

[ف]

٢- (حرف صفت) :

وذلك في نحو قولك : « جاء زيد فقلت عليه » . وهذه تفيد
ثلاثة أمور :

١ .. الترتيب : وهو فعلان : ترتيب منوي ، يعني أن ما بعدها
يأتي في الزمن بعد الذي قبلها ، كما هو ظاهر في المثال ، وترتيب ذكرى ،
وهو عطف مفعول على مجمل ، نحو : قوماً زيد : فتسأل وجهه ويديه ،
ومسح رأسه ورجليه ، ، ونحو : « كنت زيدا : فقلت له كذا وكذا » ،
فواضح من هذين المثالين أن غسل الوجه قد سبق الموضوء ، وأن القول
قد سبق الكلام .

ومن الناحية من قال : إن معنى الترتيب ليس لازماً لها ، بدليل
قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها ، فجاءها بأسنا » ، إذ مجيء
الأس قبل الإهلاك لا يبدل ، وبدليل قول لمرى القيس :

فما نبك من ذكره حبيب ومسنل

بسيط الهوى بين المذخور فمؤمل

إذ ليس بين « المذخور وحومل » (١) أي نوع من أنواع الترتيب .

٢ - التعقيب : ومضاه أن الذي بعدها واقع عقب الذي قبلها بنير فاصل بينها ، سواء أكان بين الاثنين وقت قصير ، أم طويل ، فالأول نحو : « جاء زيد فسرور » ، إذ الوقت بين مجيئها قصير ، لأن مجيء الثاني لا يحتاج إلى مهلة طويلة ، والثاني نحو : « تزوج زيد فولد له ولد » ، إذ الوقت بين ميلاد الولد وزواج أبيه طويل ، لأن الحدث الثاني يحتاج إلى مهلة تسعة أشهر على الأقل :

٣ - السببية : وهذا المنى لازم لها إذا كانت « أن » مضمرة بعدها ، نحو قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبرته بما فعل المشيب

وهذا المنى طالب فيها إذا عطفت جملة على جملة ، كقوله تعالى : « فذكره موسى ، فقضى عليه » ، أو إذا عطفت صفة على صفة ، كقوله تعالى : « ثم إنكم أيها الضالّون المكذّبون لآكلون من شجر من زقوم فثابثون منها البطون » ، فوضح من هذه النواهد أن إخبار الشباب سبب لتعني عودته ، وأن القضاء على الرجل نتيجة وكر موسى إياه ، وإن امتلاء البطون نتيجة الأكل من شجر الزقوم .

ب - (رابطة الجواب) :

وهي الواقعة في جواب الشرط ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » ، والواقعة في شبه جواب لشبه شرط ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » . وهذه حرف عطل لا عمل له .

ج - (زائفة) :

وهي التي ترى حيث لا يصح وقوعها ، وذلك كالواقعة في الخبر في

نحو قواك : « زيد فاضربه » ، والواقعة في جواب لما ، نحو قواك :
« لما جاء زيد فملت عليه » ، إذ لا تقع الفاء في مثل هذه المواضع .

د - (حرف استئناف) :

وذلك إذا وقعت بين جملتين لا يصح الحذف بينها لاختلافها خبراً
وانشاءً ، نحو : « إئتني فاني أكرمك » ، وقوله تعالى : « إنا أعطيناك
الكوثر ، فصل لربك وانحر » .

ومن الناحية من أنكر مجيء الفاء للاستئناف . واعتبرها في مثل
هذه المواضع حرفاً للسببية المحضة .

هـ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قواك : « ف بوعضك يا فتى » ، فالفاء فعل أمر
من « وفى بى » .

و - (تزيينية) :

وهي التي لا يراد بها عطف ولا غيره . ولا توجد إلا في كلمة
« فصاعداً » وما أشبهها . (انظر « فصاعداً ») .

[فاعل]

اسم صوت لرجل القم .

[فرطك]

اسم فعل أمر بمعنى « احذر ما أمالك » .

[فصاعداً]

في نحو قولك : « جع الكتاب بخمس ليرات فصاعداً » : الفاء
تزيينية . صاعداً : حال منصوبة ، وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير :
جع الكتاب بخمس ليرات فليذهب المبدد صاعداً . هكذا يقدر النحاة ،
وفيه زلر ، لأنها بذلك تكون عاطفة لجملة على جملة ، وليست زائدة لاتزين .

[فَقَطْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « يكفي » .

[فُسْمٌ]

انظر « نُسْمٌ » .

[في]

٢ - (حرف جر أصلي) :

ولها ثمانية معانٍ :

١ - الظرفية ، وهي إما مكانية ، نحو : « جلست في الحمار » ،
أو زمانية ، نحو : « سافرت في الساء » ، أو مجازية ، نحو قوله تعالى :
« ولكم في القصاص حياة » .

٢ - الصاحبة ، كقوله تعالى : « فخرج على قومه في زينته » ،
والظاهر أنها للظرفية .

٣ - التعليل ، كقول الرسول ﷺ : « دخلت امرأة النار في
هرة » ، أي : بسبب هرة .

٥ - الاستلاء ، كقوله تعالى : « وَلَا تَلِيْكُمُ » في جنوع
التخل ، أي : على جنوع التخل .

٥ - مرادفة الباء ، نحو : « أنت خير في هذا الأمر » ، أي :
خير به .

٦ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « فَرِّدُوا أَيْدِيَهُمْ فِي
أَوَاهِيمَ » ، أي : إلى أَوَاهِيم .

٧ - مرادفة « من » ، كقولك : « اخذت كتاباً في خمسة كتب » ،
أي : من خمسة كتب .

٨ - القايمة ، وهي الماخلة بين مفعول سابق ، وفاعل لاحق ،
كقوله تعالى : « لَمَّا مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » ، أي : لما
متاع الحياة الدنيا بالقياس إلى الآخرة إلا قليل .

ب - (حرف جر زائد) :

وهي نوعان :

١ - زائدة لتعويض ، وهي التي تأتي عيوضاً من أخرى محذوفة ،
كقولك : « أَكَلْتُ فَيَا رَغِبْتُ » ، إذ الأصل : أَكَلْتُ مَا رَغِبْتُ فِيهِ .
فمحذفت « في » من جملة الصلة ، فوض منها أخرى جارة للوصول .
وعلى هذا يكون الوصول مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على أنه مفعول به
لفعل « أَكَلْتُ » .

٢ - زائدة لتوكيد ، وهي الماخلة على مفعول فعل متعد قادر
على الوصول إلى مفعوله بنفسه ، كقوله تعالى : « وَقَالَ لِرُكْبَوَا فِيهَا » ،
أي : لركبوها . والظاهر أنها الأصلية الظرفية ، وأن الفعل لم يأخذ
مفعوله لعدم تعلق الترض به .

حرف القاف

[قِ]

فعل أمر من « وقى قى » ، نحو : « قِ قَمَّكَ من البرد » ،
أي : احفظها .

[قَد]

٢ - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه تستعمل على وجهين :

١ - مبنية على السكون ، نحو : « قَدُ زيدٍ درم » ، و « قَدني درم » ، فتراد نون الوقاية بينها وبين ياء التكلم للمحافظة على سكونها .

٢ - وممرية ، نحو : « قَدُ زيدٍ درم » ، و « قَدني درم » ،
بشير نون وقاية .

وهي في كل ذلك اسم مرفوع على الابتداء ، أو في محل رفع على
الابتداء ، ودرم : خبر عنه . وللمنى : حسي درم ، وحسبُ
زيدٍ درم .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمضى « يكفى » . وذلك في نحو قولك : « قَدُ زيداً درم » ،
فيكون « زداً » مفعولاً به ، و « درم » فاعلاً لاسم الفعل .

ج - (حرف) :

وهذه لا تدخل إلا على الفعل للتصرف الطبري الثبت المجرد من النواصب والجوازم وحروف الاستقبال ، فلا يقال : « قد نيمَ الرجل زيد - ولا : قد » « كُتِبَ » - ولا : قد ما جاء زيد - ولا : قد أن أسافر - ولا : قد سوف أسافر » . ومثال ما توفرت فيه الشروط : « قد جاء زيد » .

هذا ، وتعتبر « قد » مع الفعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز الفصل بينها إلا بالقسم ، نحو : « قد - والله - جاء زيد » . وقد يحذف الفعل بسما قليل ، كقول النابتة :

أَنْدَ الثَّرَجُ لُغَيْرِ أَنْ رَكَابَا

لَمَّا تَزَلَّ بِرَحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْ

أي : وكأن قد زالت .

ولها خمسة معانٍ :

١ - التوقع ، نحو : « قد يقدم النائب » ، أي : أن قدمه متوقع بين وقت وآخر . وهذا المعنى لا يكون لها إلا مع المضارع .

٢ - تعريب الماضي من الحال ، نحو : « قد قام زيد » . تقول ذلك إذا كان قيامه قد جرى قبل كلامك بقليل . فأما إن كان مبدءاً في الماضي فلا يجوز ذلك ، وكذلك إذا كان الفعل بما لا يدل على الزمان ، وتلك هي الأفعال الجامدة مثل « ليس - عسى - نعم - بشئ .. الخ » .

٣ - التقليل ، ولا يكون لها هذا المعنى إلا وهي دالحة على السماع ، نحو : « قد يصدق الكذوب » ، أي : ربما يصدق .

ء - التثنية ، نحو : « قد أقرأ في اليوم كتابين » ، أي : كثيراً ما أقرأ في اليوم كتابين .
 • - التثنية ، نحو : « قد جاء زيد » .

[فَرَك]

اسم فعل أمر بمعنى « اكشف » .

[قَط]

٢ - (ظرف زمان) :

لاستفراق ما مضى ، ولا تكون إلا بعد نفي ، نحو : « ما ضلته قط » . وهي مبنية على الضم أو الكسر أو السكون . وفيها لفات : قطه - قطه - قطه - قطه - قطه - قطه .

ب - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه مخففة الطاء ساكنة ، نحو : « قطه زيد درهم » ، فتكون مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، ودرهم : خبر .

ج - (اسم فعل مضارع) :

وهذه تدخل فون الوقاية بينها وبين ياء التكلم ، نحو : « قطني درهم » ، فتكون الياء مفتوحة به ، و« درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

[قَطَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكشف » أو « إته » .

[قوس]

اسم صوت للدجاج لحقه على الأكل .

حرف الطاف

[ك]

أ - (حرف جر) :

ومناه التشبيه ، نحو : « زيد كالأمجد » . وقد لفتق له النجاة
سماني أخرى لا كتبت عند التحقيق .

ب - (حرف جر زائد) :

وهو الذي في قوله تعالى : « ليس كعليه شيء » . وقد نأوله
بمنهم على الأمالة ، فجعله اسماً مؤكداً بكلمة « مثله » .

ج - (اسم بمعنى « مثل ») :

ولم يسلم بذلك سيويه إلا في الضرورة ، كقول الججاج :

يضحك عن كالبَرَدِ التهم^(١)

حيث الكاف اسم مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر « عن » ،
وهو مضاف ، والبرد : مضاف إليه .

وقال كثير ، منهم الأخفش والفارسي : يجوز اعتبار كل كاف جرة

(١) التهم : القاب .

اسماً ، فجوّزوا في نحو : « زيد كالأسد » أن تكون الكاف في موضع رفع خبراً للابتداء ، والأسد مخفوضاً بالاضافة .

ورد ابن هشام هذا الذهب بدعوى أن الكاف غير سالمة للجر بحروف الجر ، إذ لم يسمع « مررت بكالأسد » . وليس بشيء ، لأن الاسمية لا يقرها صلاحية الكلمة للجر بالحرف ، لما أكثر الكلمات التي لا خلاف في اسميتها ، ومع ذلك لا يمكن إدخال الجار عليها (١) .

د - (ضمير متصل) :

وذلك في نحو : « زيد أكرمك » .

هـ - (حرف خطاب) :

ولا محل لهذا من الأعراب لأنه حرف . وهو يوجد في أسماء الإشارة مثل « ذلك - تلك - أولئك » ، وفي الضمير المنفصل المنصوب مثل « إياك - إياكما ... » ، على منذهب من يرى أن « إيا » وحده هو الضمير ، وفي بعض أسماء الأفعال مثل « دونك - عليك - رويدك ... » .

[طائفة]

انظر « كائن » .

[كلٌّ]

حرف بسيط يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وله معنيان :

(١) من ذلك مثلاً كلمة « لى » ، قائمة بمحور على اسميتها ، وعلى أنها ليست تابعة للجر بالحرف ، إذ لا يقال : من فيه - أو : في فيه ...

١ - التشبيه ، وهو التاب عليه ، والتفق عليه ، نحو : « كان زيدا أسد » .

٢ - الشك والظن ، ولا يكون هذا إلا إذا كان الخبر مشتقا ، نحو : « كان زيدا مقبل » .

هذا ، وتح « كان » في تركيب غريب اختلف النحاة في امرائه ، وهو مثل فوق : « كأنك بالنيا لم تكن » .

قال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة ، فيكون أصل البارة : « كأن النيا لم تكن » . وهذا أسهل الأعراب وأكثرها محافظة على المعنى .

وقال غيره : الكاف اسم كان ، والباء بمعنى « في » ، وهي متعلقة بتكن ، وتكن تامة فاعلها ضمير المخاطب المستتر . والتقدير : كأنك لم توجد في النيا .

وقال ابن عصفور : الكاف زائدة كافة ، والباء زائدة ، فالتقدير : كأنما النيا لم تكن .

وقال ابن عمرون : الكاف اسم كان ، والجار والمجرور خبرها ، وجملة لم تكن حال . والتقدير : كأنك موجود في النيا ولم تكن !

وقال الطرزي : الأصل : كأنك تبصر النيا لم تكن ، ثم حذف الفصل وزيدت الباء (١) .

[كأنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها .

(١) كان قصدا من مريض هذه الأعراب الكثيرة عليك أن ترى سلامة أعراب الفارسي وقوله على غيره .

[كَائِن]

وقال فيه « كائن » . كما أن نونه تكتب نوناً مرة ، وتنويناً مرة أخرى ، هكذا « كائي » .

وهو اسم مبهم يكنى به عن السدد الكثير ، نحو : « كائِن من كتاب قرأت » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب .

أحكامه :

١ - هو مبني على السكون .

٢ - واجب التصدير .

٣ - مفتقر إلى التمييز بسبب إبهامه .

٤ - التالِب على تمييزه أن يكون مجروراً بـن ، كقوله تعالى : « وكائِن من آية في السموات والأرض يرون عليها وهم عنها معرضون » ، وقوله : « وكائِن من حابة - وكائِن من نير - وكائِن من قرية ... الخ » .

وقد يأتي تمييزه منصوباً ، على قلة ، ومنه قول الشاعر :

أطرد اليأس بالرجاء فكائِن آملاً حم يسرُّه بدَّ عُسْر

٥ - لا يجوز جره بحرف ، فلا يقال : « بكائِن تبع هذا الثوب » .

٦ - إذا وقع مبتدأ فلا يكون خبره إلا جملة .

٧ - ويقع مواقع إعرابية مختلفة : فهو مبتدأ في نحو : « كائِن من كتاب لم أقرأه » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول به في نحو : « كائِن من كتاب لم أقرأ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأ ، وهو مفعول مطلق في نحو : « كائِن من مرة سافرت » ، أي : سافرت عدة مرات ...

[كَفَّ]

يفتح الكاف وكسرها : اسم صوت لجر العقل عما يُستَغْدَرُ منه .

[كَزَا]

٢ - (كناية عن شيء) :

وذلك في نحو قولك : « قلت لفلان كذا وكذا » و « قلت به كذا وكذا » و « هل تذكر يوم كذا وكذا ؟ » ... إلخ . وأمراب هذه كأمراب التي تليها .

ب - (كناية عن عدد) :

وذلك في نحو قولك : « اشتريت كذا كتاباً » ، أي اشتريت عدداً غير معلوم من الكتب .

وهذه لا تختلف عن « كَأَنَّ » إلا في شيئين : أولهما أنها ليست واجبة التصدر ، والثاني أن تمييزها لا يكون إلا منصوباً . كما أن التاليف عليها أن تستعمل مكررةً بالطف ، نحو : « قرأت كذا وكذا كتاباً » .

وهي والتي قبلها تسمان مواقع إعرابية مختلفة ، فهي مبتدأ في نحو : « كذا رجلاً رجلاً » ، أي : عددٌ من الرجال رجلاً ، وفاعل في نحو : « جاءها كذا رجلاً » ، أي : رجلاً عددٌ من الرجال ، ومفعول به في نحو : « اشتريت كذا وكذا كتاباً » ... إلخ .

ج - (مركبة) :

من كاف التشبيه ، و « دا » الاشارة ، نحو قولك : « كسنا كرمي » ، أي : كرمي مثل هذا .

ويدخل على « كذا » منه ما يدخل على أسماء الإشارة ، فتدخلها « ها » التثنية ، فيقال : « هكذا كرمي » ، وحرف الطلب ، فيقال : « كذلك كرمي » ، ولام البدع حرف الطلب ، فيقال : « كذلك كرمي » .

ويطلب على « كذا » أنه أن تستعمل مفعولاً مطلقاً ، نحو : « كذلك فاعملوا » ، أي : اعملوا عملاً كهذا العمل . فإذا اعتبرنا الكاف التشبيعية حرف جر كانت هي وبحرورها متعلقين بصفة عذوبة لمفعول مطلق عذوف ، والتقدير : اعملوا عملاً كائناً كذلك العمل ، وإن اعتبرناها اسماً بمعنى مثل - وهذا جزئ خلافاً لابن هشام - كانت هي في محل نصب على المفعولية المطلقة ثابتة عن المصدر ، والتقدير : اعملوا مثل هذا العمل . وكان اسم الإشارة بعدها مضافاً إليه .

[كذلك]

انظر « كذا » الركبة .

[كلٌّ]

اسم موضوع للاستتراق . فلان أضيف إلى المفرد الفكرة ، نحو : « كل رجل يعرف ذلك » ، أو إلى الجمع المرفوع ، نحو : « كل الرجال يعرفون ذلك » ، كان مناه استتراق الأفراد ، وإن أضيف إلى المفرد المرفة ، نحو : « كل الرجل صالح » ، كان مناه استتراق أجزاء المفرد الواحد .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة وفي كل استعمال له أحكام :

١ - فإذا أريد استعماله نعتاً لنكرة أو معرفة من أجل الدلالة على كماله ، وجب أن يضاف إلى اسم ظاهر يماثل الموصوف لفظاً ومعنى ، نحو : « رأيت رجلاً كلَّ الرجل » ، وكقول الشاعر :

وإن الألف حانت يفتح دماؤهم
 م القوم كل القوم يا لم خالد
 وفي هذا الاستعمال لا يكون معناها إلا بيان حال الوصف ، وأنه
 يشتمل على جميع صفات جنسه .

٢ - وإذا أريد استعمالها لتوكيد ، وجب إضافتها إلى ضمير يسود
 على المؤكد ، كقوله تعالى : « فمجد للآلثة كهم » .

٣ - فإن لم تستعمل لتت أو توكيد ، بل كانت بحسب العوازل ،
 جاز إضافتها إلى الظاهر ، كقوله تعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة » ،
 وجاز إفرادها ، كقوله تعالى : « وكلاً ضربنا له الأمثال » .

٤ - وإذا أضيفت إلى ضمير لا يسود على مؤكد قبلها ، فالنائب
 إلا تع إلا مبتدأ ، نحو : « كلهم يرف زيداً » ، ولا يقال : « جاء
 كلهم » ، بإيقاعها فاعلاً ، ولا : « رأيت كلهم » ، بإيقاعها مفعولاً ، ...
 الخ » .

ويترب على هذا أنها إذا أضيفت إلى اسم عاقل لاسم قبلها كانت
 نعتاً ، وإذا أضيفت إلى ضمير يسود على اسم قبلها كانت توكيداً ، فإن لم
 يكن هذا ولا ذاك كانت بحسب العوازل .

٥ - ولفظ « كل » مفرد مذكر ، أما معناها فيحسب ما تضاف
 إليه . فإن أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة النفي ، فعول : « كل رجل
 يرف زيداً » - كل امرأة تعرف زيداً - كل قوم يعرفون زيداً » .

٦ - وإن أضيفت إلى المرفة ، أو قطعت عن الإضافات لنتاً ،
 جازت مراعاة اللفظ ومراعاة النفي ، قول : « كل الرجل يرف زيداً » -

أو : يعرفون زيداً ، وكلٌ يعرف زيداً - أو : يعرفون زيداً ، ، فمن
مرادة اللفظ قوله ~~كل~~ : « كلٌّ راجعٌ ، وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته ، ،
وقوله تعالى : « كلٌ يعمل على شاكلته » ، ومن مرادة النفي قوله :
« كلٌ له قاتلون - وكلٌ في فلكك يسبحون » .

[كذا - كذا]

احسان موضوعان لاستنراق الامتين ، كما وضعت « كل » لاستنراق
الجميع .

ويختلفان هنا في أمور ، كما يختلفان في أمور :

١ - لا يستعملان مثلاً لبيان كمال النعوت .

٢ - يستعملان مثلاً في التوكيد ، فيقال : « جاء الرجلان كلاهما -
ورأيت اثنتان كلتيهما » .

٣ - إضاعتها إلى ضمير لا يعود على مؤكد قبلها لا توجب إضاعتها
موقعاً المبتدأ دائماً ، كما هو الشأن مع « كل » ، بل يجوز أن يقعا مواقع
إعرابية مختلفة ، فهما مبتدآن في نحو : « كلاهما يعرفني - كلتا كاترتي » ،
وفاعلان في نحو : « جاء كلاهما - جاءت كلتاها » ، ومفعولان في نحو « رأيت
كليهما - رأيت كلتيهما » .

٤ - خلافاً لـ « كل » ، يجب إضاعتها دائماً لفظاً ومعنى إلى كلمة
واحدة مرفقة دالة على اثنين ، فيقال : « كلاهما - كلا الرجلين - كلاهما -
كلا الرجلين » ، ولا يقال : « كلا رجلين - كلا زيد وعمرو » .

٥ - يجوز دائماً مراعاة لفظها للفرد ، ومراعاة معناها التي ، فتقول :
« كلاهما يعرف زيداً - أو : كلاهما تعرفان زيداً » ، إلا إذا كان الحديث

متبادلاً بينها ، فتدثّر يجب مراعاة اللفظ ، فنقول : « كلاهما يجب صاحبه » ، ولا يجوز أن نقول : « كلاهما يجبان صاحبها » ، لأن المعنى المراد أن كلاهما واحد منها يجب الآخر ، فلم نزاع اللفظ لاقلب المعنى وصار أن لهما صاحباً مشتركاً ، وإن كل واحد منها يجب هذا الصاحب .

٦ - إذا أضيفت « كلا وكلتا » إلى الاسم الظاهر كانتا في الأعراب كالنفر المقصور ، فتأزمان الألف مقصورةً عليها الحركات الثلاث ، تقول : « جاء كلا الرجلين - رأيت كلا الرجلين - مررت بكلا الرجلين » ، أما إن أضيفتا إلى الضمير ، فهما ملحقتان بالتثنية في إعرابه ، فلتحقها الألف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجزم ، تقول : « جاء كلاهما - رأيت كليهما - مررت بكليهما » .

[كهل]

حرف ردع وزجر لا عمل له ، قال تعالى : « ألتلّع النّيب » ، أم اتلّخت عند الرحمن عهداً ؟ كلا . منكتب ما يقول .
وقد تأتي في أوائل السور لمنى الاستفتاح فقط ، كقوله تعالى :
« وما هي إلا ذكرى للجر . كلا والقمر » .

[كلاها]

كلمة مركبة من « كل » و « ما » المصدرية ، ولا يلحقها إلا جملتان ، ولهذا اشتهت أدوات الشرط ، بل لقد رأى بعضهم عدها في أدوات الشرط تسيلاً واختصاراً . ومثلها : « كلا جاء زيدٌ أكرمته » . وتغرب على الشكل التالي :

كل : منصوبة على الظرفية الزمانية ، متعلقة بالفعل « أكرمته » ،

التي هو جواب في النفي . وهي مضافة إلى المصدر للزول بعدها . (وانما اكتسبت الظرفية من هذا المصدر النائب عن الظرف كما سنرى) .

ما : مصدرية زمانية .

جاء زيد : فعل وفاعل . والمصدر للزول من « ما » والجملة في محل جر بالإضافة . (وهذا المصدر فيه معنى الظرف ، لأنه على تقدير مضاف محذوف : كل وقت مجيء زيد . فتكون نيابته عن الظرف كنيابة المصدر عنه في نحو قولك : « جئت صلاة العصر » ، أي : وقت صلاة العصر . وهذا المعنى قد انتقل منه إلى كلمة « كل » ، لأن هذه الكلمة تأخذ معناها عما تنضاف إليه) .

أكرمته : فعل وفاعل مفعول به .

جملة : « جاء زيد » : صلة « ما » لا محل لها من الاعراب .

جملة « أكرمته » : ابتدائية مؤخره من تقديم لا محل لها من الاعراب ، إذ الأصل : أكرمت زيدا كلاً جاء ، أو هي شبه جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

وعلى هذا الاعراب يكون تقدير التركيب كله : « أكرم زيدا في كل مجيء له » .

وهناك إعراب آخر يحصل « ما » اسماً فكرةً بمعنى « وقت » ، فتكون الجملة بعدها متناً لها ، لكن هذا يوجب إلى تقدير عائد في الجملة يعود على « ما » ، كي تربط الجملة الصفة بموصوفها ، فيكون التقدير : كل وقت مجيء فيه زيد أكرمه . والاعراب الأول أقرب إلى المعنى وأبسط .

١ - (خبرية) :

وهذه يتميز بها عن المدد الكثير ، نحو : « كم كتاب قرأت ؟ » ،
أي : قرأت كثيراً من الكتب . وميمت خبرية لأن الكلام معها ليس على
جهة الاستفهام ، وإنما هو على جهة الاخبار .

٢ - (استفهامية) :

وهذه يطلب بها تعيين المدد ، نحو : « كم كتاباً قرأت ؟ » .

وتشتركان في أمور وتختلفان في أخرى :

١ - فتشتركان في أن كليهما : اسم ، مبهم ، كناية عن عدد ،
مفتقر الى التمييز ، مبني على السكون ، واجب التصدير .

أما اختلافهما ففي شيئين : في المعنى ، وفي التمييز : فعنى الأولي
الاخبار بالكثرة ، ومعنى الثانية الاستفهام عن المدد . وتمييز الأولي بمرور
دائماً بالاضافة (١) أو بمن ، وتمييز الثانية منصوب أبداً (٢) . وذلك ظاهر
في التاليين السالفين .

ثم إن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، أما تمييز الخبرية ،

(١) ولكن يجب نصبه إذا فصل بينه وبين « كم » فصل ، نحو « كم
عندي كتاباً ؟ » . إذ لا يجوز الاضافة عند وجود الفاصل .

(٢) ويجوز جره بين إذا جرت « كم » الاستفهامية بحرف جر ، نحو :
« بكم من قرش اشتريت الكتاب ؟ » . وقد جحف الجار فقال : « بكم قرش
اشتريت الكتاب ؟ » والأفضل نصبه على كل حال ، فعقول : « بكم قرشاً اشتريت
الكتاب ؟ » .

فيجوز إفراده ، نحو : « كم كتاب قرأت ؟ » ، كما يجوز جمعه ،
نحو : « كم كتب قرأت ؟ » .

هذا ، والكلمتين مواقف إعرابية غخلفة :

١ - فإن ميّزاً بالثات وولها اسم مرفوع ، كاتنا في موقع الخبر
القدم ، نحو : « كم رجلاً عدوكم ؟ - كم رجلاً أتم ؟ » .

٢ - وإن ميّزاً بالثات وولها الظرف ، أو الفصل الذي استوفى
مفعوله ، كاتنا في موقع المبتدأ ، نحو : « كم رجلاً عندك ؟ ، وكم رجلاً
رأيتك ؟ - وكم رجلاً عندي ؟ ، وكم رجلاً رأيته ؟ » .

٣ - وإن ميّزاً بالثات وكان بعدها فعل لم يستوف مفعوله ، كاتنا
في موقع المفعول به القدم ، نحو : « كم كتاباً قرأت ؟ - كم كتاب
قرأت ؟ » .

٤ - وإن ميّزاً بالظرف ، كاتنا في موقع الظرف ، نحو : « كم
ساعةً اشتغلت ؟ - كم ساعةً اشتغلت ؟ » .

٥ - وإن ميّزاً بالصدر ، كاتنا في موقع المفعول المطلق ، نحو :
« كم مرةً سافرت ؟ - كم مرةً سافرت ؟ » .

وقد يحدف التمييز للعلم به ، فلا يتنير إعرابها ، نحو : « كم
سافرت ؟ » ، فك هنا مفعول مطلق لأنها سؤال عن عدد مرات وقوع السفر .

[كما]

مركبة من كاف التشبيه ، و « ما » المصدرية ، أو الموصولة ، أو
الزائدة غير الكافّة بحسب التركيب الذي هي فيه .

فإن وقع بعد « كما » مفرد مجرور ، كانت « ما » زائدة غير كافّة ،

كقول عمرو بن براقة :

وتصر مولانا وتسلم أنه كما الناس ، مجرؤم عليه وجرم
فالكاف جلة ، و « ما » زائنة ، و « الناس » مجرور بالكاف ،
والجار والمجرور متعلقان بنجر أن المهنوف .
وإن وقع بعدها الجلة الاسمية ، كانت « ما » زائنة كافة ، كقول
نهشل بن حري :

أع ما جد لم يتخزني يوم متهد
كما سيف عمرو لم تحته مضاربة

فـ « كما » هنا مكشوفة كافة ، و « سيف » مبتدأ ، وجلة
« تحته مضاربة » في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، والجلة الكبرى مستأنفة
لا محل لها من الأعراب .

وإن وقع بعدها الجلة الفعلية ، كانت « ما » مصدرية ، وكانت
للمصدر المؤول مجروراً بالكاف ، ثم كان للجار والمجرور أعراباً ما بحسب
موقعه من الكلام :

ففي مثل قول أبي سحر الهذلي :

والتي لتروني لذكراك هزيم
كما اتفض الصغور بلله اقطر

تكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها ، متعلقين بصفة محذوفة
لـ « هزيمة » . والتقدير : هزيمة كاتفة كاتفاضة الصغور .

وفي مثل قولك : « بكى زيد » كما يبكي الأطفال ، تكون
الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة محذوفة لفصول مطلق
محذوف . والتقدير : بكى زيد بكاء ككاء الأطفال .

وفي مثل قوله تعالى : « كما بدأنا أول خلقٍ نبيه » ، يجوز

اعتبار « ما » مصدرية ، فتكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة المفعول المطلق المذنوف ، والتقدير : نبيد أولَ خلقٍ إطاعةً كائنةً كبدننا له ، ويمجوز اعتبار « ما » اسماً موصولاً ، فتكون الكاف جرة للوصول ، وهي ومجرورها متعلقان بحالٍ محذوفة من الضمير في « نبيده » ، والتقدير : نبيده كائناً كالذي بدأناه .

هذا ، واختلف النحاة في اعراب قولهم : « كنْ كما أنت » ، قال بعضهم :

١ - ما : موصولة ، و « أنت » مبتدأ حذف خبره ، والجملة صلة « ما » ، والكاف ومجرورها متعلقان بخبر « كن » المذنوف . والتقدير : كن كائناً كالذي أنت هو .

٢ - وقال غيرهم : ما : موصولة ، وأنت : خبر حذف مبتدؤه . وسائر الاعراب مماثل ما قبله . والتقدير : كن كائناً كالذي هو أنت . وبهذا أعربوا قوله تعالى : « إجلل لنا إلهنا كما لهم آلهة » أي : كالذي هو لهم آلهة .

٣ - وقال غيرهم : ما : زائدة غير كافة ، والكاف جرة للضمير « أنت » ، والجار والمجرور متعلقان بخبر « كن » . والتقدير : كن كائناً كائنت .

٤ - وقال غيرهم : ما : زائدة كافة ، وأنت مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر « كن » ، والتقدير : كن (كما) أنت عليه (١) .

(١) يلاحظ القارىء أننا اعتبرنا الكلف جرة في كل الأمثلة ، لكن هنا لا يبيى عدم جواز اعتبارها اسماً يبنى مثل في كل الأمثلة أيضاً . وعليه تكون الكاف هي الصفة ، أو هي الحال ، أو هي لقول المطلق ، أو هي الخبر ، ←

[ك]

أ - (اسم استفهام) :

وذلك في قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سيلم وما تثيرن

تلاكم ولظى الميجاء تضطرم ؟

أراد : كيف ؟ فحذف الفاء ، كما قال بعضهم : « سَوَ أَفَل »
يريد : سوف أَفَل .

ب - (حرف جر) :

وفي الماخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم : « كَيْمَ فُلْتَ
ذلك ؟ » ، أي : لِمَ فُلْتَ ؟ ، والماخلة على « ما » المصدرية ، كقول
الشاعر :

إذا أنت لم تنفع ففرا ، فلما

يُرجى التقي كيا يضر^(١) ويضع

أي : يُرجى التقي للضرر والنفع .

ج - (حرف مصدرة ونصب) :

وذلك في نحو قولك : « ذهبت إلى المدرسة لكي أَسَلِّم » ، أي :
لتسليم .

→ يجب الوجه الأخرى المخطئة ، ثم يكون ما بعدها مجروراً بالاضافة . وفي
حال احبار « ما » كافة ، تكون الكاف مكشوفة عن الاضافة .
(١) ويرى بعضهم أن « ما » هنا كافة كفت « كي » من عمل النصب .

واختطف النحاة في « كي » غير المسبوقة باللام التليلية ، كما في قواك : « ذهبت إلى المدرسة كي أتم » ، قال بعضهم : هي المصدرية النامية ، ومعناها في محل جر بلام التليل المنوطة ، وقال آخرون : بل هي حرف جر ، والنائب للمضارع هو « أن » للضمرة بسدها . ويحتمل الوجهين قول الشاعر :

لرئتُ لكيا أن تطيرَ بقرقي فتركها شتاً ببيداءٍ بلقسح

فهنا اجتمعت لام التليل ، و « كي » ، و « أن » ، فيجوز اعتبار « كي » حرف جر للتليل مؤكداً للام التليل ، ويكون النصب بـ « أن » ، كما يجوز اعتبار « كي » هي الناصب ، فتكون « أن » توكيداً لها .

[كيت]

اسم يكنى به من الجملة ، قولاً كانت أو فعلاً ، وقال بعضهم : بل لا يكنى بها إلا عن جملة القول ، نحو : « قلت لزيد كيت وكيت » . وهو مبني على المفتح في محل نصب على أنه مفعول به . ولا يستعمل إلا مكرراً بالعطف ، كما رأيت في المثال .

[كيف]

T - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قواك : « كيف حال زيد ؟ » (١) .

(١) ويرى سيويه أنها ظرف ، ولها منصوبة أيذاً على الظرفية ، وذلك لأن جوابها عنه أن يقال : زيد على أحسن حال ، أو حز في أحسن حال . ومن المعلوم أن أدوات الاستفهام كلها تحرب لإمراء ما يجاب به عنها ، كما سترى بدليل .

وتقع هذه مواقع إعرابية مختلفة ، وإنما يحدد هذا الوقع معرفة جوابها : فإن قلت : « كيف زيد ؟ » كانت خيراً ، لأن الجواب عنها يأتي خبراً : « زيدٌ عليلٌ » . وإن قلت : « كيف كان زيد ؟ » كانت خيراً لكان ، لأن الجواب عنها : « كان زيدٌ عليلًا » ، وإن قلت : « كيف وجدت زيداً ؟ » كانت مفعولاً ثانياً لوجد ، لأن الجواب عنها : « وجدت زيداً كريماً » ، وإن قلت : « كيف قام زيد ؟ » كانت حالاً من زيد ، لأن الجواب عنها : « قام زيدٌ مستلقياً » ، لو كانت مفعولاً مطلقاً إذا كنت تسأل بها عن هيئة النوم ، لا عن هيئة الثائم ، ويكون الجواب عنها متداولاً : « قام زيد قوماً هادئاً » .

فإن أجبت عنها دائماً بالجوار والمجرور ، قلت : « زيد على خير ، قام زيد على أحسن حال ... الخ » ، كما يقول سيويه ، فلا بد من اعتبارها ظرفاً كما فعل هو .

ب - (اسم شرط) :

إذا تضمنت « كيف » معنى الشرط صارت واحدةً من أدواته ، نحو : « كيف تجلس أجلس » . ثم اختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : بل يجوز الجزم بها ، وعدم الجزم بها مطلقاً ، وقال غيرهم : بل لا يجوز الجزم بها إلا إذا اقترنت بـ « ما » الزائدة ، نحو : « كيفها تجلس أجلس » .

ثم قالوا : لا يكون شرطها وجوابها إلا فطين متقن الفن والمضى ، كما ترى في التالين السالطين .

وهذا الذي قاله يتناقض مع تسليمهم بشرطيتها في قوله تعالى : « ينفق كيف يشاء » ، وقوله : « يصوركم في الأرحام كيف يشاء » ،

وقوله : « فيسقطه في الهاء كيف يشاء » ، إذ الجواب في هذه الآيات كلها محذوف دل عليه الكلام السابق ، وليس في الكلام السابق فعل متفق مع فعل الشرط لفظاً ومعنى^(١) .

وإذا تضمنت « كيف » معنى الشرط لم تقع إلا مفعولاً مطلقاً ، لأنها تكون عندئذ لربط الحدين بكيفية واحدة ، لأن قوله : « كيف تجلس أجلس » يعني : اجلس الجالس الذي تجلسه .

[كيفها]

انظر « كيف الشرطية » .

(١) سبق أن قلنا في بحث الشرط عند الكلام على « كيف » : إن اشتراط النجاة أن يضيق شرط « كيف » وجوبها في اللفظ والمعنى ، أمر لا لزوم له ، وقلنا على ذلك بما يفتح ، وهذه الآيات حجة على النجاة . (راجع بحث الشرط) .

حرف اللام

[ل]

٢- (حروف جر أصلي) :

ومما فيها كثيرة ، هي :

- ١ - الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنى وذلک ، نحو : « الحمد لله » .
- ٢ - الاختصاص ، نحو : « السرج للفرس » .
- ٣ - الملك ، نحو : « الكتاب لزيد » .
- ٤ - التملك ، نحو : « وهبت لزيد كتاباً » .
- ٥ - شبه التملك ، كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً » .
- ٦ - التليل ، نحو : « هيئات قسي السفر » .
- ٧ - توكيد النفي ، وهي التي تسمى بلام الجحود ، نحو : « ما كنت لأخون الهدى » .
- ٨ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « كلٌّ يجري لأجلٍ مسمى » ، أي : إلى أجل .
- ٩ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ويخرون الأنثى » ، أي : عليها .
- ١٠ - مرادفة « في » ، نحو : « مضى لسيّله » ، أي : في سيّله .

١١ - مرادفة « عند » ، نحو : « كُتِبَتْهُ لِحُسْ خُلُونِ مِنْ رَمَضَانَ » ،
أي : عند خمس .

١٢ - مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِمُلُوكِ
الشَّمْسِ » ، أي : بعد غروبها .

١٣ - مرادفة « مع » ، كقول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكاً :
فَلَا تَفْرَقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَنَيْتْ لَيْلَةً مَعَا
أي : مع طول اجتماعنا .

١٤ - مرادفة « من » ، كقول جرير :

لَا أَفْضَلَ فِي الدُّنْيَا وَاقْتِكَ رَاغِبٌ
وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ
أي : ونحن أفضل منكم يوم القيامة .

١٥ - التلخيص ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه ،
نحو : « قُلْتُ لَهُ » .

١٦ - مرادفة « عن » ، كقول الشاعر :

كَضَائِرِ الْحَسَنَاءِ قَلْنَ لَوَجْهَهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَهَمِيمٌ
أي : قلن عن وجهها .

١٧ - الصبورة ، وتسمى لام المابقة ، ولام المكال ، كقوله
تعالى : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَمًا » . الشاهد في
اللام الماخضة على « يكون » .

١٨ - التلجب مع القسم ، وتختص هذه بلسان الله تعالى ، نحو :
« هَـ ، لَقَدْ أَصْبَحَ زَيْدٌ شَاعِرًا » ، أي : والله لقد أصبح زيد شاعراً .
وإنما قول ذلك إنما كنت في عجب من سيورته شاعراً .

١٩ - التجب وحده ، نحو : « يا تجالِ الرّيح » (١) ، ونحو :
« قدِ دره فارساً » .

٢٠ - التّبين ، وهي ثلاثة أنواع :

(أ) - لام تّبين المفعول من الفاعل في أسلوب تمجّي فله دال
على الحب أو البغض ، نحو : « ما أحبني ا - ما أبغضني ا » ، فلان قلت :
« ما أحبني زيد » ، كان المعنى أنك أنت الحب ، وزيداً محبوباً . وانما
بين ذلك دخول اللام على « زيد » ، فلو أدخلت عليه « إلى » ، فقلت :
« ما أحبني إلى زيد » ، لانتقض المعنى وصار زيد محباً ، وصرت أنت محبوباً .

(ب) - لام تّبين المفعول في أسلوب دعائي مثل « سقياً زيد » ،
زيد هو المدعو له بأن يسقيه الله تعالى . وهذه اللام لا تتلاقى بالمصدر
المذكور للدعاء ، لأنّ فله متعدٍ لا يحتاج إلى اللام ، ولو علقناها به لصار
تقدير الكلام : اللهم اسق زيد . وليس هنا أسلوباً عربياً . وانما تقدير
الكلام : اللهم اسق ... ودعائي زيد ، أو ... لرادني زيد . وعلى هذا
تكون اللام وجوباً متعلقين بخبر مبتدأ محذوف .

(ج) - لام تّبين الفاعل في أسلوب دعائي ، نحو : « تباً زيد » .
وهذه كسابتها في التأويل والتطبيق ، سوى أنها دخلت على ما هو فاعل في
المعنى ، إذ التقدير : ليتهلك ... لرادني زيد .

ب - (حرف جر زائد) :

ولها مواضع ، وكلها مختلف في :

(١) وقد مرّ منا في أسلوب تاء الصّب وتاء الاستعانة أنّ منهم من يد
هذه اللام زائفة .

١ - (اللام بين الفعل المتعدي ومفعوله) : كقول كثير :

أريدُ لأنى ذكرها فكأنما تمثّلُ لي ليلي بكل سبيلٍ

قال بعضهم : هي زائدة ، لأن الفعل « أريد » متعدٍ بنفسه فلا يحتاج إلى اللام ، يقال : « أريد أن أنى » بنير لام .

وقال آخرون : هي أصلية للتبديل ، وليست داخلة على مفعول الفعل ، لأن مفعوله محذوف تقديره : أريد السلوان لأنى ذكرها .

وقال الخليل وسيبويه : الفعل في مثل هذا التركيب مقدرٌ بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام ومجرورها خبر . والتقدير : الإرادة لئيبان التذكر . وعليه يكون الفعل غير ذي مفعول ، وتكون اللام أصلية للتبديل .

٢ - (اللام بين المضاف والمضاف إليه) : ويسمونها بالحقمة ،

ومثالها قول زهير :

سُمْتُ تكاليفَ الحياةِ ومن يَحْيِي

ثماني حولاً لا أباك يأس

قال بعضهم : اللام زائدة بين « أبأ » والكاف . لأن « أبأ » اسم للا نافية للجنس ، ولو لم يكن مضافاً ، ويكن الكاف مضافاً إليه ، لكان مبنياً على الفتح في محل نصب ، لأن هذا هو حكم اسم « لا » إذا لم يكن مضافاً . فلما كان منصوباً باللام لأنه من الإسماء الخمسة ، دل ذلك على إضافته ، وإذا تكون اللام زائدة بينه وبين المضاف إليه .

وقال آخرون : بل اللام أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بالخير المضاف ، والتقدير : لا أبأ كائن لك . أما الخلاف في « أبأ » فليست للأعراب ، بل هي حرف أصلي من حروف الكلمة ، فلا سم على ذلك مقصور ، وهو مبني على الفتح المقدر على الألف للتميز ، لأنه اسم « لا » النافية للجنس . وهذه لغة سريفة ، ومنها قول الرازي :

إن أبها وأبا أبها قد بلغنا في الجهد غايتها

وقال غيرهم : اللام أصلية وهي وبجروها صفة لـ «أبا» ، والتجبر عنوف ، وعليه تكون «أبا» مربة منصوبة بالآلف لأنها شبيهة بالضاف ، لأن الوصف يدخل في زمرة الشبيه بالضاف . والتقدير إذن : لا أبأ كائناً لك ممنوم .

٣ - (اللام في المفعول به لعلل ضعيف) : ويسمونها لام القوة . وإنما يضاف العامل إذا كان متأخراً عن معموله ، كقوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون » ، فلو كان الفعل « تعبرون » متقدماً على « للرؤيا » لوصل إليها بشير اللام ، فقول في غير القرآن : « إن كنتم تعبرون الرؤيا » . وكذلك يضاف إذا كان مشتقاً ، كقوله تعالى : « فقال لما يريد » ، إذ لو كان العامل هنا متلاً بدلاً من مبالغة اسم الفاعل ، لما احتاج إلى اللام ، تقول في غير القرآن : « الله يفعل ما يريد » .

واختطف النجاة هنا :

قال بعضهم : اللام هنا زائدة بدليل صحة سقوطها على الرغم من ضعف العامل ، فقول في غير القرآن : « فقال ما يريد » - إن كنتم الرؤيا تعبرون . ولا يمكن اعتبارها أصلية لأن العامل متصدر بنفسه .

وقال آخرون : ليست اللام هنا زائدة ، لأن الزائد لا يأتي إلا لمنى التوكيد ، وهذه آتت لقوة العامل للوصول إلى معموله ، وهذه الوظيفة هي وظيفة حرف الجر الأصلي لا الزائد . ولكن لما كان العامل متدياً هنا بنفسه ، فلا نسميها أصلية تماماً ، ولكن نسميها شبيهة بالأصلية . وعليه تكون اللام وبجروها متعلقين بالعامل ، وأبست كالأزائد التي لا يعلق .

٤ - (لام المستثناة والمتعجب منه) : في نحو قواك : « يا
لزيد الضيف السكين » ، وقواك : « يا للجب » :
قال المبرد : اللام هنا زائدة ، والاسم بعدها مجرور لنظراً منصوب
معللاً على النداء .

وقال ابن جني : اللام هنا أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بمحرف
النداء لينابته عن فعل النداء .

وقال آخرون : اللام هنا أصلية وهي ومجرورها متعلقان بفعل
النداء المنفوف ، ولكن لما كان فعل « أفادي أو أدمو » يندى بنفسه لا
باللام ، فثمهم يضمونه في الاستثناة معنى الالتجاء ، وفي التعجب معنى
التعجب ، فيكون التقدير في الاستثناة : التحيي لزيد من أجل الضيف ،
وفي التعجب : أعجب للجب .

ج - (حرف جزم) :

وهي الهمزة علة بلام الأمر ، نحو : « لينهب زيدٌ إلى النار » .
ولها أحكام :

- ١ - هي مكسورة في اللفظ المشهورة . ويؤو سُلَيْمٌ يفتحونها .
- ٢ - يكثر أن تسكن إذا جاءت بعد الفاء والواو ، كقوله تعالى :
« فليستحيوا لي ، وليؤمنوا بي » .
- ٣ - وتسكنها بعد « ثم » قليل ، ومنه قراءة الكوفيين : « ثم
ليؤمنوا فقههم ، وليؤمنوا نذورهم » .
- ٤ - يجب استعمالها للطلب في موضعين : الأول إذا كان الفعل مبنيّاً
للجهول ، نحو : « ليتؤمنَ يا زيدُ بحاجتي » ، إذ ليس للبيني للجهول
صفة أمرية ، والثاني إذا كان الطلب موجهاً لغائب ، نحو : « ليكتبَ زيد
درسه » ، إذ ليس للغائب أيضاً صفة أمرية .

٥ - استعمالها للطلب من المخاطب قليل ، لأن للمخاطب هيئة أمرية تنفي عنها ، فنقول : « اكتب يا زيد » بدلاً من « لكتب يا زيد » . ومع ذلك فقد استعملت للمخاطب ، كقوله تعالى : « فبذلك فليفرحوا » .

٦ - واستعمالها لأمر التكلم نفسه قليل أيضاً ، لأنه لا حاجة لأن يأمر الإنسان نفسه ، ومنه قوله تعالى : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا انتبهوا سيلنا ولنحمل خطاياكم » .

٧ - قد تحذف لام الأمر في الشر ويقتى عملها ، كقول الشاعر :

عمدٌ قد نَفَسَكَ كل نفسٍ إذا ما خَفَت من شيءٍ تبالا
أي : لتفدي .

د - (حرف لا حمل له) :

ولها أنواع :

١ - (لام الابتداء) : وتسمى لام التوكيد ، لأن هذا هو معناها . وهي لام مفتوحة تدخل على المبتدأ ، نحو : « زيد قائم » ، أو على الخبر إذا قسم ، نحو : « لقائم زيد » ، أو على الفعل الجامد ، نحو : « لنم الرجل زيد » ، أو على الماضي المقرون بـ « قد » ، نحو : « لقد جاء زيد » ، وعلى المضارع ، نحو : « يقوم زيد » ، وعلى الماضي المجرد من « قد » ، نحو : « لقام زيد » (١) .

٢ - (اللام المزحلقة) : هي نفسها لام الإبداء زحلت إلى عجز الجملة بدخول « إن » للشدة عليها ، نحو : « إن زيدا قائم » . وإذا زحلقوها عن صدر الجملة كراهية البدء بمؤكدين .

(١) وقال بعضهم : لام الإبداء لا تكون إلا في الجداء ، أما بية الامتداد فهي وائبة في جواب قسم صدر . وهذا تصف ظاهر .

٣ - (الام القارة) : هي الام الزلخقة قسما ، وانما دعت
طرفة لأنها تأتي بعد « إن » المنخفضة من الضمة ، تفرقها عن « ان »
النافية ، نحو : « إن زيد قادم » .

٤ - (الام الواحدة) :

قالوا : هي الواحدة في خبر البدأ ، كقول الراجز :

أم المثلثين لجوؤ شتر به

رضى من الشعر بظلم الرقبة

وفي خبر « إن » الفتوحة الممزة ، كقراءة سعيد بن جبير :
« ألا أنهم لياكلون العلم » .

وفي خبر « لكن » ، كقول الشاعر :

يلوموني في حبٍ ليلى عولني ولكنني من حبها لمسيد

وفي خبر « ما » كقول الشاعر :

أسى أبلًا ذليلاً بعد عزيزي وما أبلًا لمن أعلاج سودان

وفي خبر « ما زال » ، كقول كثير :

وما زلت من ليلى لئن أن عرقها

لكلهم الثماني بكل سيل

وفي المنقول الثاني لـ « لرى » ، كما في قولهم : « لراك لشارقي »

... الخ .

ولكن أن كل هذه الامات هي لامات ابتداء ، إذ التي فيها جميعاً
واحد ، وهو التوكيد ، وانما حمل النحلة على جعلها قسماً خاصاً أنها
ليست صمراً في جعلها ، وقد قرروا أن لام الابتداء لها الصدارة في الجملة

وهو تقرير لا لزوم له ، أما كون لام الابتداء تطلق « ظن » عن العمل ، وتمنع التمسك على الاشتغال ، فلا يلزمنا بإدعاء الصدقية لها ، بل يقال : إن المربة علمت لام الابتداء معاملة أدوات الصدرة ، ولو لم تكن لها صدرة .

٥ - (اللام الواقعة في جواب لو ولولا) : نحو قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدت » ، وقوله : « ولولا دفع الله الناس بعضهم بعضاً لفسدت الأرض » .

٦ - (اللام الواقعة في جواب القسم) : كقوله تعالى : « وتلقه لأكيدن أسنمكم » .

٧ - (اللام الموطئة لقسم) : وهي الفاعلة على أداة شرط للايذان بأن الجواب بينما هو جواب قسم مقدر قبلها ، وليس جواباً للشرط ، كقوله تعالى : « ولئن أخرجوا لا يخرجون معهم ، ولئن قتلوا لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليؤنسن الأبطال ثم لا ينصرون » .

وقد تدخل هذه اللام على « إذ » ، لتبنيها بـ « إن » الشرطية ، ومنه قول الشاعر الذي باع جزء الصوف واشترى بشمها خمرأ فأنضب زوجته :

غضبت عليّ لأنّي شربتُ بجمرةٍ

فكأنّ غضبتُ لأشربنُ بخروفٍ

وقد تدخل هذه اللام على أداة الشرط ، والجواب له لا للقسم ، كقول ذي الرمة :

لئن كانت الدنيا عليّ كما أرى

تلبّح من ليلى فلتكلموتُ أروحُ

فأنت ترى أن الجواب اقترن بالفاء ، وهذا دليل على أنه جواب
لشروط لا للقسام . إلا أن بعض النحاة يسمي اللام هنا زائدة ، لأن الوطئة
لا تكون عندهم إلا إذا كان الجواب للقسام .

٨ - (اللام البعد) : وهي اللاحقة لأسماء الاشارة ، نحو :
ذلك - تلك .

٥ - (فعل أمر) :

تكون اللام فعل أمر من « ولي يلي » ، نحو : « لـ امرؤ زيد » ،
أي : قول شأنه .

[د]

٦ - (نافية تعمل عمل « ان ») :

وتسمى نافية للجنس ، أو تسمى نبرئة ، لأنها تنفي الحكم عن
جميع أفراد جنس اسمها ، نحو : « لا رجل في القار » .

وهي تعمل عمل الأحرف المشبهة بالفعل ، فتدخل على المبتدأ والخبر
فتنصب الأول وترفع الثاني . لكن عملها مشروط بشروط :

١ - أن تنص على نفي الجنس ، وإلا وجب إعمالها وتكرارها ،
نحو : « لا رجل في القار ولا امرأة » .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وإلا وجب الإعمال
والتكرار ، نحو : « لا زيدٌ عندي ولا عمرو » .

٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم وجب الإعمال
والتكرار ، نحو : « لا في القار رجلٌ ولا امرأة » .

ع - أن لا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل وجب إعمالها ،
نحو : « سافرت بلا زاد » .

وإذا كررت « لا » النافية للجنس جز إعمالها ، وجز الناقصة ،
نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » - أو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » .
ومن الجائز أيضاً إعمال إحداهما ، وإهمال الأخرى .

ويكثر حذف خبر « لا » النافية للجنس ، نحو : « لا خير - لا
شك - لا رب - لا محالة - لا مشاحة - لا بأس - ... إلخ » .

وقل حذف اسمها ، نحو : « لا عليك » ، أي : لا بأس عليك .

وقد مر معنا أن اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به إن كان
مفرداً ، وأنه ينصب إذا كان مضافاً أو شيئاً للضاف (راجع بحث
الأحرف المشبهة بالفعل) .

ب - (نافية تعمل عمل « ليس ») :

وهذه لا يشترط لها إلا تأخر خبرها ، وعدم انتفاض ضمها إلا ،
أما تكثير معمولها ، فقد اشترطه بعضهم ، وفاء آخرون لمجيء اسمها معرفة
في قول النابتة الجندي :

وحلت سواء القلب لا أنا بغياً

سولها ولا عن حبها مثرانيا

وأما ضمها فيكون للوحدة ، كما هو ظاهر في البيت ، ويكون

للجنس ، كقول الشاعر :

تمزّ فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزّر مما قضى الله وإيا

وعملها مع ذلك قليل حتى قال بعضهم إنها غير عاملة .

ج - (نافية مطلقة) :

ويشترط في هذه أن يسبقها إثبات أو أمر ، نحو : « جاء زيدٌ لا عمرو » - واضرب زيداً لا عمراً ، ، ثم إن لا تقتصر بالمطاف ، فإن قيل : « جلاني زيد لا بل عمرو » فالمطاف « بل » ، و « لا » ردٌ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت : « ما جلاني زيد ولا عمرو » ، فالمطاف الواو ، أما « لا » فتوكيد لآتي ، وليست عاطفة لسيين : لوجود عاطف معها ، ولتقدم التي عليها . ثم يشترط فيها أن يتساند متعاطفاتها ، فلا يقال : « جلاني رجل لا زيد » ، بل يقال : « جلاني رجلٌ لا امرأة » .

د - (نافية لا حمل لها) :

وهذه تدخل الجمل الفعلية والاسمية ، كما تدخل على الاخبار والأحوال والنسب ، وتعرض بين الجار والمجرور ، والناسب والنسب ، والمجازم والميزوم ، والمطاف والمطوف .

فإن كانت مترضة ، أو داخلة على فعل مضارع ، أو على فعل ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى ، فسلا يجب فيها شيءٌ ، نحو : « سافرت بلا زادٍ وغضبتُ من لا شيء » - اجتهدت كثيراً لكي لا أرسب - إن لا تجتهد راسب - ما جاء زيدٌ ولا عمرو - زيد لا يجب القراءة - لا رحم الله الأعمى .

أما إن دخلت على الجمل الاسمية ، أو على الفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو دخلت على الاخبار والنسب والأحوال ، فيجب عندئذٍ تكرارها ، نحو : « لا جلٌ في النار ولا امرأة - زيد لا جاء ولا أرسل رسالة - زيد لا شاعرٌ ولا كاتبٌ - جلنا رجل لا طويلٌ ولا قصيرٌ - جاء زيد لا ضاحكاً ولا طامساً » .

هـ - (فافية جوابية) :

وهذه تحذف بعدها الجمل كثيراً ، يقال لك : « أجهأ زيد ؟ »
فجيب : « لا ... » ، والأصل : « لا . لم يجي » .

و - (فاهية جزمة) :

وتختص بالخول على المضارع ، وتختفي جزمه واستقباله ، سوله
كان النبي غاطباً ، كقوله تعالى : « لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء » ،
أو عائلاً ، كقوله تعالى : « لا يصخذ المؤمنون الكافرين أولياء » ، أو
متكلماً ، نحو : « لا أريئك هنا » .

ز - (زائفة لا عمل لها) :

كذا قال النحاة في « لا » من قوله تعالى : « ما منكم أول لا
تسجد ؟ » ، وقوله : « ما منكم - إذ رأيتمهم شئتوا - ألا تبنوا ؟ » ،
وقول الأخوس :

وتدحيتني في الهو أن لا أجه

والهو داهم فائب غير عاقل

وغير ذلك من التراكيب للشبهة ...

وإنما حلهم على ذلك أنهم لو اعتبروها فافية ، ثم فهموا من كل لفظ
معناه السجوي ، لفسد المعنى المراد ، إذ يصبح المعنى في الآيتين : ما منكم
من عدم اتباعي ؟ - و : ما منكم من عدم السجود ؟ - فكأن الله
سبحانه يأمر هارون في الآية الأولى بعدم اتباعه ، ويأمر إيليس في الآية
الثانية بعدم السجود لآدم ، وهو خلاف المقصود من الآيتين . وكذلك في
البيت ، إذ يصبح المعنى : تلوميتني على عدم حب الهو ، وهو خلاف
المقصود ، إذ المقصود أنها تلومه على حب الهو لا على عدم حبه .

ولكن الرمية تعامل الجمل أحياناً بحسب معناها العام ، لا بحسب المعاني المفردة المجمية لكل مفرد على حدة ، فتراها تطي الجمل حكا قد لا ينسجم مع معانيها المفردة ، ولكنه ينسجم كل الانسجام مع معناها الكلي . وهذه التراكيب التي زعم النحاة أن « لا » زائدة فيها ، هي من هذا القبيل ، فقوله تعالى في الآيتين : « ما منكم » ، يساوي في المعنى « من أمرك » ، وعلى هذا تكون « لا » على أصلها ، أي نافية ، ويقى المعنى سليماً ، وهو : من أمرك بـ « من أتباعي » - و : من أمرك بـ « السجود »^(١) . وكذلك يقال في البيت ، فإن قوله « تلجيتي » يساوي في المعنى « تطلين مني » ، وعليه تكون « لا » نافية . ويكون المعنى : وتطلين مني عند الله . وهو المقطوع .

من هذا زى أن هذا القسم في « لا » وهو كونها زائدة ، لا داعي له على الإطلاق .

[لوت]

اختلفت النحاة في حقيقتها ، وفي عملها :

ففي حقيقتها قال بعضهم : هي فصل ماض بمعنى « قص » ، ثم استعمل في النبي كما استعملوا فصل « قل » كذلك في قولهم : « قل رجله يضل ذلك » ، إذ المعنى : ما رجله يضل ذلك . وقال آخرون : هي « ليس » فضا قلبت ياؤها ألفاً ، وسيناً تاء . وقال غيرهم : بل هي مركبة من كلمتين : من « لا » النافية ، وتاء التأنيت .

(١) وقد قال بهذا جماعة من النحاة . انظر معني اللبيب ، الباب الثامن ، القاعدة الأولى ، السورة الثالثة .

وفي عملها قال بعضهم : هي لا تعمل شيئاً ، فإن رقت الاسم
ببداها قلت : لات حين مناس ، فهو مبتدأ محذوف الخبر ، وإن نصبته ،
فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره : لا أرى حين مناس .

وقال آخرون : بل هي عاملة عمل « إن » ، فالاسم المنصوب
ببداها اسم لها ، وخبرها عندئذ محذوف ، وإن كان الاسم ببداها مرفوعاً
فهو خبرها ، والاسم عندئذ محذوف .

وقال غيرهم : بل هي عاملة عمل « ليس » ، فإن رفع ما ببداها
فهو اسمها والخبر محذوف وإن نصب ما ببداها فهو خبرها والاسم محذوف .

والفقيه المتفق عليه أن « لات » لا تدخل إلا على أسماء الزمان ،
نحو : « لات حين مناس » و « لات ساعة مندم » ، وإن اسم الزمان هذا
يكون وحده في الجملة ، فليس معه فعل ولا مبتدأ ولا خبر ، وأنه يجوز
رضه ويجوز نصبه ، والنصب هو التائب عليه .

[لَبَّيْكَ]

مفعول مطلق منصوب بإياء لأنه متق ، والكاف في محل جر
بالإضافة .

[لَرٌ]

أقتر « لرن » .

[لَرُونٌ]

اسم لايتاء الناية المكانية ، نحو : « جئت من لرن زيد » ،
وكقوله تعالى : « وعلناه من لرننا علماً » . أو لايتاء الناية الزمانية ،
نحو : « جلست أقرأ من لرن تركتي إلى الصبح » .

وفيا أحكام :

١ - انها مبنية على السكون .

٢ - أن نونها قد تحذف ، كقول الراجز :

من لدّ شولاً ظلى إلتلتها (١)

٣ - أن جرّها بـ « من » أكثر من نصبها على الظرفية ، ولم تأت في القرآن الكريم إلا مجرورة بن .

٤ - أنها لا تقع إلا فضلة ، بمعنى أنها لا تكون خبراً مطلقاً ، فلا يقال : « زيدٌ لفي » أو : « زيد من لفي » على أساس أنها متعلقة بالظير المضاف ، أو هي وجعلها متعلقان بالظير المضاف . وهذا يختلف عن « عند » و « لى » اللتين هما بمنّاها ، فهاتان تمان خبراً ، فيقال : « زيد عندي » و « زيد لى الباب » . أما « لدن » فلا تكون إلا بعد تمام الجملة ، فيقال : « ذهب زيد من لفي » .

٥ - أنها تضاف إلى المفرد ، نحو : « أخسنت من لدنّ زيدٍ كتاباً » ، وإلى الجملة ، نحو : « سافرت من لدن طلعت الشمس » . وهذا يختلف عن « عند » و « لى » اللتين لا تضافان إلا إلى المفرد ، فلا يقال : « سافرت عند طلعت الشمس » ولا : « سافرت لى طلعت

(١) هذا كلام هؤلاء العرب ، ويجري بينها مجرى اللز ، وهو يبدل في صاته قولنا اليوم : « عرحت له الأمر من الألف الى الياء » ، أي شرحه له برمت . والقول : جمع شاة ، وهي الناقة التي خب لبنا ، أو هو مصدر « شالت الناقة » إذا رقت ذنبها لضراب ، والاملاء : هو أن يكون للناقاة ولد يلوحها ، أي يقيها . فيكون المعنى : من لدن أن رقت الناقة ذنبها للقاد الى أن جلت ثم ولدت فكان لها ولد يقيها . أي : من أول الأمر إلى آخره .

الشمس ، بل يقال : « سافرت عندما طلعت الشمس ، أو عند طلوع الشمس - و : « سافرت لدى طلوع الشمس » .

٦ - أنها قد لا تضاف مطلقاً ، نحو : « ذهبت من لدن غدوة » ، ينصب الغدوة على التمييز ، فيكون اللفظ : ذهبت من وقتٍ هو غدوة .

[لدى]

اسم بمعنى « عند » ، وله جميع أحكامه . (انظر « عند ») .

[لعل]

اسم فعل أمر بمعنى « اتمنى » . يقال لامر ، أو لمن أصابه مصاب .

[لعل]

حرف مشبه بالفعل يدخل على البدأ والخبر ، فينصب الأول ، ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره . ومن العرب من ينصب بها البدأ والخبر ، وحكى يونس عنهم قولهم : « لعل أباك مطلقاً » .

وقد مر معنا أن بني عقيل ياملونها معاملة حرف الجر الشبه بآرائهم . ومن ذلك قول كعب بن سعد يرثي أخاه أبا النول :

قلْتُ ادعُ أخرى وادعِ الصوتَ جرة

لعلَّ لي التَّوارثَ منك قريبُ

وعليه يكون المجرور بعدها مبتدأ مجرور اللفظ مرفوع المعنى .

وقد تصل « ما » الزائدة بـ « لعل » حكمتها عن العمل ، وتلحق اختصاصها بالجلد الاسمية ، كقول الفرزدق :

أعيدَ ظراً يا جد قيس لطلبها

أضاعت لك النارُ الحمارَ القبيحاً

وقد يقرن خبرها بـ « أن » لشبهها بـ « كقول متم بن نيرة :

لعلك يوماً أن تليماً مليمَةً

عليك من اللاتي يدعنك أجدا

ومعناها ثلاثة :

١ - التوقع ، وهو زجي المحبوب ، نحو : « لعل زيدا طليحاً » ،
والاشفاق من المكروه ، نحو : « لعل المريض ميت » ، أي : أخشى
أن يموت .

٢ - التعليل ، وعليه حملوا نهايات الآيات من مثل : « لعلكم
تتقون - لعلكم تذكرون » .

٣ - الاستفهام ، أثبت الكوفيون ، ولها علق بها النمل في نحو :
« لا تدري لعل الله يُحدثُ بعد ذلك أمراً » .

[لكن]

أ - (حرف استدراك لا عمل له) :

وذلك إذا وقت بين مفردين وكانت مسبقة بـ « أو » ، ولم
يكن معها واو ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن عمرو » .

ب - (حرف حذف واستدراك) :

وذلك إذا وقت بين مفردين وكانت مسبقة بـ « أو » ، ولم
يكن معها واو ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن عمرو » . فإن ذكرت الواو
مهما ، فهو : « ما جاء زيدٌ ولكن عمرو » ، كان الحذف للواو ، و
« لكن » حرف استدراك لا عمل له .

[لَكْ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . ومناه الاستدراك .

وقد يحذف اسمه ، كقول الفرزدق :

فلو كنتَ شيئاً عرفتَ قرابتي

ولكن زنجي عظيم الشافر

أي : ولكك زنجي .

وتصل بها « ما » فتكفي عن العمل ، كقول امرئ القيس :

ولكننا أسمى الجبد مؤثلاً وقد يُدرك الجبد المؤثلاً أمثالي

[لَمْ]

حرف نفي يجزم المضارع ويقلب زمنه إلى الماضي ، كقوله تعالى :

« لم يلد » ولم يولد » .

وزعم ابن مالك أن من الرب من لا يجزم المضارع بها ، كقول

الشاعر :

لولا فولس من نهم وأسرتهم

يوم السيفاء لم يوفون بالجار

كما زعم اللحياني أن بعض الرب ينصب بها ، كقراءة بعضهم :

« ألم يحسبك صدرك » .

[لَمَّا]

أ - (حرف نفي وجزم وقلب) :

أي : هي مثل « لم » ، تنفي المضارع وتجزمه ، وتقلب زمنه إلى

الماضي ، نحو : « لما يأت زيد » .

لكنها تختلف عن « لم » في خمسة أمور :

١ - أنها لا تجزم فعل شرط ، فلا يقال : « إن لما تأت فلن أكرمك » ، في حين أنه يقال : « إن لم تأت فلن أكرمك » .

٢ - أن نفيها مستمر إلى الحال ، فتقول : « لما يأت زيد ، معناه : حتى الآن زيد غير آتٍ . أما « لم » فيحتمل نفيها الاتصال كقوله تعالى : « ولم أكن بدعا لك - رب - شقياً » ، أي : لم أكن شقياً ، ولا أزال كذلك ، ويحتمل الانقطاع ، كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أي : لم يكن شيئاً مذكوراً ، ثم كان .

٣ - يطلب على منفي « لما » أن يكون قريباً من الحال ، وعلى منفي « لم » أن يكون بعيداً في الماضي . وعبروا عن ذلك بقولهم : « لما » تنفي « قد فعل » ، و « لم » تنفي « فعل » . لأن « قد فعل » ماض قريب ، و « فعل » ماض بعيد .

٤ - أن منفي « لما » متوقع بثبوته ، بخلاف منفي « لم » ، فلذا قلت : « لما يجر » بستاننا ، فمعناه أن إقامته متوقع بين يوم وآخر . أما إذا قلت : « لم يجر بستاننا » ، فليس معناه أنه سيثمر في المستقبل القريب .

٥ - أن منفي « لما » جائز الحذف لدليل ، نحو : « اشترت الكتاب لأخراه ولما » ، أي : ولما أقرأه بعد .

ب - (حرف وجود لوجود) :

وذلك كقولك : « لما جاء زيدٌ سلمت عليه » . ويرى بعضهم أنها في هذا التركيب وأمثلة ظرف بمعنى « حين » ، فيسمونها لذلك : « لما » الحينية . وقد فصلنا الكلام عليها في مبحث الشرط ، فارجع إليه .

ج - (حرف استثناء) :

ولا تستعمل إلا في الاستثناء المفرغ ، ولا يكون بعدها إلا جملة ، كقوله تعالى : « إن كلَّ نفسٍ لما عليها حافظٌ » ، أي : ما كل نفسٍ إلا عليها حافظٌ ، وكقولهم : « أنشدك الله لما قلتَ » ، أي : ما أسألك إلا فضلك . وقد حكمتنا هذه العبارة الأخيرة في مبحث الاستثناء ، فارجع إليه .

[لم]

حرف نفي ينصب المضارع ويحمله للاستقبال ، نحو : « لن يأتيَ زيدُ اليومَ » . وقد يجزم المضارع بها في الضرورة ، كقول أمراء بني ملح الحسين بن علي رضي الله عنها :

لن يخيبَ الآنَ من رجائك مَنْ
حرَّلاً مِنْ دُونِ بِإِيكَ الحلفه

[لو]

حرف شرط غير جازم . وقد فصلنا القول فيه في مبحث الشرط . وقد تخرج من معنى الشرط إلى معنى الرض ، نحو : « لو تزودنا » .

[لو لا]

حرف شرط غير جازم . انظر تفصيل الكلام عليه في مبحث الشرط .

[لوما]

حرف شرط غير جزم مثل « لولا » .

[لَيْتَ]

حرف مشبه بالفتل ينصب الاسم ويرفع المجرر . وقد ينصبها ، كقول
الجباج :

يا لَيْتَ أَيْمَ السَّبا رواجيا

ومعناه التمني ، وهو : طلب التمسر ، كقول أبي الناهية :

ألا لَيْتَ الشَّبابَ يَسُودُ يوماً فَأَنْخِرَهُ بِمَا قَمَلَ الشَّيْبُ

وإذا اقترنت به « ما » الزائدة لم تلغ اختصاصه بالأسماء ، فلا يقال :
« ليتا جاء زيد » . ولهذا يجوز كقوله عن الملل : وإبقاء عمله . وقد
روي بيت النابغة بالوجهين :

« قالت ألا ليتا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا لو نصفه قد »

ينصب الحمام ورفعه .

[ليس]

T - (فعل ملش نفى) :

يرفع مبتدأ وينصب المجرر ، نحو : « ليس زيد قائما » . وينوعم
يلتون عمله إذا انتقض نفيه بـ « إلا » ، ومنه قولهم : « ليس الطبيب
إلا المسك » . وقد يطل عمله بنير ذلك ، كقول هشام بن عتبة :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها

وليس منها شفاء النفس مبذول

وتأوله بعضهم على أن اسمها ضمير شأن محذوف ، وأن البدأ والخبر
 المرفوعين في محل نصب خبراً لها . وكذلك فعلوا بها إذا رأوها داخلة على
 الجملة الفعلية ، نحو : « ليس يدري زيدٌ شيئاً » . وهذا تكلف لا لزوم
 له ، والخبر أن تنبئ في مثل ذلك حرفاً لا فعلاً . بل لقد ذهب ابن
 الراج والقيسي وابن شقير وجماعة إلى حرفيتها ، سواءً أكانت ظاهرة ،
 أم كانت مهمة . ولا يبيح هذا الرأي إلا شيء واحد لا أرى له أهمية
 كبيرة ، وهو أن « ليس » متصل بها ضمائر الرفع كالإفعال ، فيقال :
 « لستُ - لستُ - لستم ... الخ » .

لذا ، فالقول بحرفيتها عند دخولها على الجملة الفعلية قطع ، نحو :
 « ليس يعلمُ زيدٌ شيئاً » يبدو رأياً سديداً لا يبيح شيء ، لأن ضمائر
 الرفع لا تتصل بها في هذه الحالة .

ب - (حرف حذف) :

بمنزلة حرف اللفظ « لا » معنىً وعملاً . أثبت ذلك الكوفيون ،
 واستشهدوا عليه بقول ثعلب بن حبيب يذكر الأثرم أبرهة الحبشي صاحب
 القيسل :

إن الفرس والاله الطالبُ والأثرم المطلوبُ ليس الغالبُ

حرف الميم

[م]

أ - (علامة جمع الذكور) :

وهي التصلة بضمير جمع الذكور المقلاء ، نحو : « هُمْ - أَنْتُمْ - كُمْ » . وهي في اللغة المشهورة ساكنة ، نحو : « أَنْتُمْ خَيْرُ مِنْهُمْ » ، ولا تضم إلا عند الثاقبا بساكن آخر ، نحو : « أَنْتُمْ الْقَوْمُ الْكَرَامُ » . ويكثر ضمها في الشعر للضرورة ، كقول الفرزدق :

هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِي
هذا التقيُّ النقيُّ الطاهرُ السلمُ

ويجوز كسرهما إذا كانت متصلة بالماء المكسورة ، كما في البيت السابق ، إذ يمكن أن ينشد : هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِي ... وبمض العرب يضمها مطلقاً ، فيقول : « أتمو - هو - كتابكو ... » .

ب - (عوض عن حرف النداء) :

وهي ميم مشددة مفتوحة تصل بلفظ الجلالة عند حذف حرف النداء قبله ، نحو : « اللهم اغفر لي » . وشذ وجودها مع مبوت حرف النداء كقول الشاعر :

لني إذا ما حدثُ أَلَمًا أقولُ يا اللهم يا اللهم

ج - (اسم استفهام) :

وهي « ما » الاستفهامية نفسها ، حذفت ألفها عند دخول الجار عليها ، كقوله تعالى : « عمٌ يتساءلون ؟ » ، أي : عن أي شيء يتساءلون . وهي ميم يجب ضحها إشارة إلى ألفها المحذوفة ، نحو : « لم - إلام - عم - بم - علام - مم ؟ ... إلخ » . وقد تسكن لضرورة شعرية ، كقول الشاعر :

يا أبا الإسمودِ لمَ خلقتي لمومر طارقتِ وذِكرٌ ؟

[ما]

آ - (اسم موصول) :

وأكثر استعمالها أن تكون نبر المائل ، كقوله تعالى : « ما عندكم ينفذ » ، وما عند الله باقي » . وقد تستعمل للمائل ، كقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » ، وكقولهم : « سبحان ما سخر كن لنا » ، وقولهم : « سبحان ما يسيح الرعد بحمده » ، ولكن هذا قليل وأكثر ما تكون ما للمائل ، إنا اقترنت المائل بنبر المائل في حكم واحد ، كقوله تعالى : « يسيح فيه ما في البياض وما في الأرض » .

ب - (معرفة تامة طعة) :

وسميت « معرفة » ، لأنها تعبر بلفظ « التي » ، و « تامة » ، لأنها لا تحتاج إلى صفة أو صلة تتم معناها ، و « عامة » ، لأنها لا تقع مع عاملها صفة لما قبلها ، كقوله تعالى : « إن ثبوتوا الصلوات فمما هي » ، أي : ضم التي هي .

وهذا النوع من « ما » لا يقع إلا في عبارات اللحن والقلم ، كما رأيت في الآفة .

ج - (معرفة ثلثة خاصة) :

وسميت هذه « خاصة » ، لأنها تكون هي وطالها صفة لا قبلها ، نحو : « غسلته غسلًا ناعمًا » ، أي : غسلًا نعيمًا التسلُّ . وهذه مثل سابقتها : لا تقع إلا في عبارات اللحن والقلم .

د - (نكرة ثلثة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، وتحتاج إلى صفة تكم معناها ، نحو : « عندي ما سارُّ لك » ، أي : عندي شيء سارُّ لك . ومنه قول الشاعر :

لما ظفّر يسمي اللبيبُ فلا تكفُّ

لشيءٍ بيده قفصُ المحرِّ ساعيا

أي : لشيءٍ ظفّر يسمي اللبيب .

هـ - (نكرة ثلثة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، ولا تحتاج إلى صفة تكم معناها . وتقع في ثلاثة أساليب : أسلوب التجب ، نحو : « ما أجملَ الريحَ ! » ، أي : شيءٌ جميلُ الريحَ ، وأسلوب اللحن والقلم ، نحو : « غسلته غسلًا ناعمًا » ، أي : نعم شيئًا (١) ، وأسلوب مخصوص من أساليب المبالغة هو الذي مثل قولهم : « إنَّ زيدا نَمَّا أن يكتب » ، أي : إن زيدا مخلوق

(١) ويعبرها بعضهم معرفة ثلثة ، كما رأيت في القفزة « ج » . انظر عميل أغريبا في محب اللحن والقلم .

من شيء كتابة فـ « ما » بمعنى « شيء » مجرور بـ « من » ، وللصدر المؤول من « أن » وصلتها في موضع جر بدل منها .

و - (اسم لستفهام) :

ومناها « أي شيء ؟ » ، كقوله تعالى : « وما تلكَ يمينك يا موسى ؟ » .

ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جرئت ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقول الشاعر الكيت بن زيد :

فلك ولأله السود قد طال مكثهم

فحطام حاتم العناء الطول ؟

وربما ثبت الفتحة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسود لم خلقتي لموم طارقات وذكر ؟

وقد ثبت الألف للضرورة الشعرية ، كقول حسان :

على ما قام يشتمني لئيم كخزير تمرغ في رماد ؟

ز - (شرطية غير زمانية) :

وتستعمل هذه لنبر الماقل ، كقوله تعالى : « وما فعلوا من خير يلهو الله » .

ح - (شرطية زمانية) :

وهذه معناها الزمان ، وهي في محل نصب على الظرفية الزمانية ، ومنها قوله تعالى : « لما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » ، أي : استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، وقول الشاعر :

لما تك يا بن عبد الله فينا فلا ظلّاً نخاف ولا افتقاراً

ط - (حرف نني) :

وتدخل هذه على الجمل الفعلية والاسمية ، فلما دخلت على الفعلية لم
تعمل شيئاً ، نحو : « ما جاء زيد » ، وإن دخلت على الاسمية أعملها
الحجازيون والتهاميون والتجديون عمل « ليس » بحروط معروقة ، كقوله
تعالى : « ما هذا جراً » ، وأعملها التميميون ، نحو : « ما زيد قائم » .
وقد تستعمل « ما » تافهةً للجنس ، فعمل عمل « إن » ،
وهذا ظاهر ، ومنه قول الشاعر :

وما بأسنّ لو ردتّ عطينا نجفة

قليل على من يعرف الحق عابها

ي - (حرف مصدري) :

وهذه تؤول مع ما بعدها بمصدر يقع مواقع إمراية مختلفة ، فهو
مبتدأ مؤخر في قوله تعالى : « عزّزْ عليه ما عتشم » ، أي : عتّشكم
عزّزْ عليه ، ومفعول به في قوله تعالى : « ودّوا ما عتشم » ، أي :
ودّوا عتّشكم ، ومجرور بالحرف في قوله تعالى : « لهم عذابٌ شديدٌ بما
نسوا يومَ الحسابِ » ، أي : بنسيتهم يومَ الحساب ، ومجرور بالإنشافة
في قوله تعالى : « ليجزيك أجرَ ما سقيت لنا » ، أي : أجرَ سقيك .

ك - (حرف مصدري زماني) :

وإنما سمي بالزماني لأن المصدر المؤول منه ومن صلته لا يقع إلا في
موضع نصب على نية الظرفية الزمانية ، كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاة
والزكاة ما دمت حياً » ، أي : دوامي حياً ، والأصل : مدة دوامي

جياً ، فحذف المضاف الذي هو الطرف ، خاب المضاف اليه - الذي هو المصدر - منابه .

والفرق بين « ما » المصدرية الزمانية هذه ، و « ما » الصربية الزمانية التي سبقت ، أن هذه حرف ، وتلك اسم ، وإنَّ النصب على الظرفية أو على قياتها هو المصدر المؤول هنا ، وهو « ما » نفسها هناك .

ل - (زائدة كافة) :

وهذه أنواع :

١ - كافة من عمل الرفع ، ولا تصل إلا بثلاثة أفعال ، هي : قل - كر - طال . وأضاف بعضهم : شد ، ولا يدخلن عندئذٍ إلا على جملة فعلية صرّح بفعلها ، كقول الشاعر :

قلنا يـبرحُ اليبـُ إلى ما يورثُ المجدَ داعياً أو مجيئاً

ونفر دخولن على الجملة الاسمية ، كقول المرار :

صدتِ فأموتتِ الصدودَ وقتلاً

وصالٌ على طول الصدود ينومُ

٢ - كافة من عمل التصب والرفع ، وهي المتصلة بـ « إن » ، وأخوتها ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » . وإذا اتصلت بـ « ما » ، الكافة بالأنحرف للمشبهة أنت اختصاصها بالأسماء ، وجعلتها صالحة للدخول على الجمل الفعلية ، كقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموت » ، ما عدا « ليت » ، فإن اختصاصها بالأسماء لا يزول ، فلا يقال : « ليتنا جله زيد » ، ولهذا جاز كنهها عن العمل عند اقترانها بـ « ما » ، وجاز عدمه ، وقد روي بالوجهين قول النابغة الذبياني :

قالَتْ ألا ليتنا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه قَدَر

يرفع الحلق على الالقاء ، وينصبه على الاعمال .

٣ - كافة من عمل الجبر ، وهذه تشمل بأحرف وظروف واسماء .
فالأحرف المكفوفة بها هي : « رب - ب - ك - من » . فلأول كقول
جذبة بن مالك الأبرش :

ربما أوفيت في حكمي ترفقمن قومي شمالات

والثاني كقول الشاعر :

ظنن صرت لا شجير جواباً لها قد ثرى وانت خطيب

والثالث كقولهم : « كن كما أنت » .

والرابع كقول أبي حية :

واننا لما نضرب الكبش ضربة

على رأسيه تقي اللسان من النم

والظروف والأسماء المكفوفة بها عن الاضافة هي : « بد - ين -
حيث - إذ - مي » ، نحو : « جئت بعدما جاء زيد - بينا أنا عند زيد
إذ أقبل خالد - حينما تجلس ترجع - إذما تجهد تصيح » . « أحب القراءة
ولا سباً قراءة موجهة » .

م - (زائدة لتعويض) :

فيومض بها عن « كان » المحذوفة وحدها ، كقول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا قرر فإن قومي لم تأكلهم الضبيح

إذ الأصل : لأن كنت ذا قرر ، فحذفت « كان » فاقتمل
الضمير ، ثم زيدت « ما » لتعويض ، فأدغمت بأن ، فصار « أما » .
أو تكون عوضاً من جملة « كان » المحذوفة كلها ، كقولهم :

« إضلّ هذا إمّا لا » ، أي : إضلّ هذا إن كنت لا تفعل غيره ،
 فضحفت « كنت تفعل غيره » وعوض من المضاف « ما » ، فأدغمت
 « إن » بها ، فصارت « إمّا لا » .

ن - (زائفة) :

وزاد هذه في موطن كثيرة :

- ١ - بين الفعل ومرفوعه ، نحو : « شتان ما زيدٌ وعمرُو » .
- ٢ - بين الجار ومجروره ، نحو : « سأخرج عمّا قليل » .
- ٣ - بين المضاف والمضاف إليه ، نحو : « تبتُّ من غير ما عمل » .
- ٤ - بعد أدوات الشرط ، كقوله تعالى : « فإمّا ترين من
 البشر أحداً فقولي إني نذرتُ للرحمن صوماً » .
- ٥ - قبل « خلا - عدا - حلشا » ، نحو : « جاء القوم ما خلا
 زيد » .

ملاحظة :

إعلم أن النحاة اختلفوا اختلافاً كبيراً في أقسام « ما » وفي مواضع
 كل قسم . فمنهم من أثبت بعض الأقسام ومنهم من قاعها ، ومنهم من ردّها
 « ما » في أحد التراكيب إلى قسم ، ومنهم من ردّها إلى قسم آخر .
 واليك غلّاج من هذه الخلافات :

- ١ - « إن تبوا الصلوات ضمّاً هي » : قيل : « ما » معرفة
 تامة ، وقيل : « ما » نكرة تامة . فعلى الأولى تكون فاعلاً لنعم ، وعلى
 الثاني تكون تمييزاً لفاعل نعم المستتر .
- ٢ - « ما أجل الريح » : قيل : هي نكرة تامة ، وقيل : بل

هي اسم موصول ، والجملة بعدها صلة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير :
التي جعل الربيع شيء عظيم . وقيل : بل هي نكرة موسوقة ، والجملة
بعدها مفتحة ، والخبر محذوف ، والتقدير : شيء جعل الربيع شيء عظيم .

٣ - « غسلته غسلًا ناعمًا » : قيل : هي نكرة تامة ، فتكون
تمييزاً لفاعل ضم المحذوف ، وقيل : بل هي مرفقة تامة ، فتكون فاعلاً لنعم .

٤ - « ما دمت حيا » : قيل : هي حرف موصول ، وقيل :
بل هي اسم موصول .

٥ - « قلنا - طلالا - شديما » : قيل : هي كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية .

٦ - « إننا للؤمنون إخوة » : قال البيانيون : إن « ما » هنا
نافية ، وقال النحويون : بل هي زائدة كافة .

٧ - « كن كما أنت » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : هي
اسم موصول ، والتقدير : كن كالذي هو أنت ، وقيل غير ذلك .

٨ - « بدلما - مينا » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية . الخ .. الخ .

[ما واصل]

مركبة من كلمتين : « ما » مصدرية زمانية ، و « دام » فعل
ماض ناقص .

[ماؤا]

كلمة يختلف تحليلها باختلاف التراكيب التي توجد فيها :

١ - في قولك : « ماؤا الكتاب ؟ » لا بد من اعتبارها كلمتين :

« ما » اسم استفهام ، و « ذا » اسم إشارة ، واللى : ما هذا الكتاب ؟
٢ - وفي قولك : « لماذا سافرت ؟ » لا بد من اعتبارها كلمة واحدة للاستفهام ، واللى : لأي شيء سافرت ؟

٣ - وفي قولك : « لماذا اشتريت ؟ » يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، تكون اسم استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم ، والتقدير : أي شيء اشتريت ؟ ويمكن اعتبارها كلمتين : « ما » اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، و « ذا » اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وجملة « اشتريت » صلة لذا ، والتقدير : ما الذي اشتريت ؟ .

٤ - وفي قول الشاعر القصب البدي :

دعي ماذا طعت سائعيه ولكن بالنيب نبيتي

لا بد من اعتبارها كلمة واحدة ، فلما أن نجعل اسماً موصولاً ، والجملة بعدها صلة لها ، والتقدير : دعي التي علمته ، وإنما أن نجعل اسم جنس بمعنى « شيء » ، والجملة بعدها صفة لها ، والتقدير : دعي شيئاً علمته .

[متى]

أ - (اسم استفهام) :

يستفهم به عن الزمان ، نحو : « متى جاء زيد ؟ » .

ب - (اسم شرط جازم) :

ويستعمل لربط الشرط والجواب بمن واحد ، نحو : « متى تأتي أكرمك » .

ج - (اسم بمعنى « وسط ») :

واستهله بهذا التي قادر جداً ، وعليه خرج بعضهم قول أبي ذؤيب
الهذلي يصف السحب الساعة من البحر :

شربن بلاء البحر ثم ترققت
مق لشجر خضر لمن شيج

فقالوا : أراد : وسط البحر .

د - (حرف جر) :

بمعنى « من » أو بمعنى « في » ، وهذا خاص بلغة هذيل ،
يقولون : د وسته مق كي ، أي : في كي ، و : د أخرجا مق
كبي ، أي : من كبه . وعلى هذا المعنى الأخير خرج بعضهم قول أبي
ذؤيب السابق .

[مر]

آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها اسم مجرور ، نحو : د ما رأيته مذ يوم الخميس .
ومناها « من » إن كان مجرورها يدل على الزمان الماضي ، كما في المثال
السابق ، فإن دل المجرور على الحاضر ، كان معناها « في » ، نحو :
د ما رأيته مذ يومنا هذا ، أي : في يومنا هذا .

ب - (ظرف) :

وذلك إذا وليها اسم مرفوع ، نحو : د ما رأيته مذ يومنا ،
أو جملة فعلية ، نحو : د ما رأيته مذ سافر ، أو جملة اسمية ، نحو :
د ما رأيته مذ هو صغير .

ثم اختلف النحاة في إعرابها والاسم بعدها مرفوع ، فقال قوم :
 هي مبتدأ والمرفوع بعدها خبر ، ومنها « الأمد » ، والتقدير : ما رأيت ..
 أمدُ انتفاء الرؤية يومان ، وقال آخرون : بل هي ظرف في محل نصب
 مضافة إلى الجملة بعدها ، والمرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف ، والتقدير :
 ما رأيت مذكراً يومان ، وقيل غير هذا وذلك مما لا ينحصر من تصف .
 وكذلك اختلفوا فيها إذا كان بعدها جملة ، وللشهور من المذهب
 أنها عندئذ ظرف مضاف إلى الجملة .

[مضي]

اسم فعل أمر بمعنى « اعثر » .

[مع]

اسم موضوع للمضي المصاحبة . ويختلف إعرابه باختلاف استعملاته :

١ - فلان أضعته منصوباً ، كان ظرف مكان دالاً على موضع
 الاجتماع في نحو : « جلست مع زيد » ، أو ظرف زمان دالاً على زمان
 الاجتماع في نحو : « جئت مع الصبر » .

٢ - وإن جرته بـ « من » ، وهذا نادر ، كان اسم مكنى
 بمعنى « عند » مجروراً ، نحو : « فبت من معه » ، أي : من عنده .

٣ - وإن لم تضفه ، فهو منصوب على الحال في نحو : « جاء زيد
 وعمره مائة » ، أو هو ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف في مثل :
 « زيد وعمره مائة » ، وقال قوم : بل هي منصوبة على الحال دائماً ،
 والخبر في مثل هذا المثال الأخير محذوف ، والتقدير : زيد وعمره
 مائة .

[معاذ الله]

مفعول مطلق منصوب ، ولفظ الجلالة مضاف إليه .

[مطلقك]

اسم فعل أمر مجنى « أثبت » .

[من]

أ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « من جاء ؟ » ، وقوله تعالى : « مَنْ يَشَاءُ مِنْكُمْ ؟ » ، وقوله : « مَنْ رَبُّكَ يَا مُوسَى ؟ » .

ب - (اسم شرط جازم) :

وذلك في نحو قولك : « مَنْ يَجِدْهُ يَصِحْ » .

ج - (اسم موصول) :

وذلك في نحو قولك : « جاء من تعرفه » .

د - (فكرة موسوفة) :

ومعناها عند ذلك « شخص » ، كقول شويد بن أبي كاهل :

رب من أنضجت غيظاً قلبه قد تنى لي موتاً لم يُطع

أي : رب شخص أنضجت قلبه غيظاً قد تنى لي الموت . فن
مجرور برب في محل رفع مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وجملة « تنى » خبر
له . وإنما تميّن اعتبارها فكرة ، لأن « رب » لا تدخل إلا على الفكرات .

[ميم]

٢ - (حرف جر أصلي) :

ولها عدة معانٍ :

١ - ابتداء الفاعلية ، مكانية كانت كقوله تعالى : « سبحان الذي أرى بعده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » ، أم زمانية ، كقول رسول الله ﷺ : « شطيرنا من الجمعة إلى الجمعة » .

٢ - التبعيض ، أي أن تكون بمعنى « بعض » ، كقوله تعالى : « لن تبالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون » ، أي : حتى تنفقوا بعض ما تحبون . وعلى هذا المعنى تأتي « من » في مثل : « هذا الرجل من قريش » ، أي : هو بعض قريش .

٣ - بيان الجنس ، وهي الجارة لتسييز ، نحو : « كم من بطل زرت » . وأكثر ما يكون ذلك بعد المبهات ، ولا سيما « ما » و « منها » لأفراط إيهامها ، كقوله تعالى « ما تمنع من آيةٍ أو تُنسبها نأتٍ بجبرٍ منها أو مثليها » ، وقوله : « وقالوا : ما تأتينا به من آيةٍ لتسحرنا بها فإنا نَحْنُ لك بؤمنين » . وتكون هي وبجروها متعلقين بصفة محذوفة للمبشر إن كان نكرة ، نحو : « قرأت خمسةً من الكتب » ، وبحال محذوفة منه إن كان معرفةً ، نحو : « إن الذي حفظت من الشعر لا يكفي » .

٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « بما خيلتكم أغرقوا » ، أي : بسبب خيلتكم .

٥ - البدل ، كقوله تعالى : « أُرْسِيتُمْ بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ » ، أي : بدل الآخرة .

٦ - مرادفة « عن » ، كقوله تعالى : « يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا » ، أي : عنه .

ب - (حرف جر زائد) :

ومناها التخصيص على الموم ، نحو : « ما جاني من رجل » ، أو تأكيد الموم ، إن كان في الكلام ما يشير إلى الموم بدونها ، نحو : « ما جاني من أحد » ، إذ لو قلت : « ما جاني أحد » ، لكان الموم مفهوماً من كلمة « أحد » .

ولا زاد « من » إلا في مواضع مخصوصة ، وجرى شرط مخصوصة ، فزاد في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ ، وشرط أن يتقدمها نفي ، أو نهي ، أو استفهام ، وإن يكون مجرورها نكرة ، نحو : « هل جاء من أحد ؟ » - « ما جاء من أحد » - « هل رأيت من أحد ؟ » - « ما رأيت من أحد » - « هل من كتاب عندك ؟ » - « ما من كتاب عندي » .

[ص٢]

مثل « مذ » في معناها وأقسامها وأحكامها . انظر « مذ » .

[ص٣]

يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، اسم استفهام للسائل ، ويمكن اعتبارها كلمتين : « من » اسم استفهام ، و « ذا » اسم موصول ، نحو : « من ذا جاء إليك ؟ » . فلي الاعتبار الأول يكون التقدير : من جاء إليك ؟ وبمعنى كتابتها متصلة ، وعلى الاعتبار الثاني يكون التقدير : من الذي جاء إليك ؟ وبمعنى كتابتها منفصلة ، هكذا : من ذا ؟

[ص٤]

اسم فعل أمر بمعنى « اكف » .

[مَهَا]

أ - (اسم شرط جزم) :

وتستعمل لما لا يقل ، كقوله تعالى : « وقالوا : مها تأتينا به من
آيةٍ لتسحرنا بها فإنا نحن لك بمؤمنين » .

ب - (اسم استفهام) :

ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقول عمرو بن ملقظ :
مها لي الليلة مها ليته ؟ لودي بتملي وسر باليته
أي : ما لي الليلة ؟

[مَبَرَّ]

انظر « يد » .

حرف النون

[ن]

آ - (نون التوكيد) :

وهي نونان : خفيفة ، وقيلة . وقد اجتمعا في قوله تعالى :
« ليمجنن » وليكونن من الصافرين . ويختصان بالفعل ، وأما قول
رؤبة :

الآنن أحضروا الشهودا

فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل . (انظر شروط استعمالها في
مبحث التوكيد بالنون) .

ب - (نون التنوين) :

وهي نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لنير توكيد . وقد
اختلف النحاة في اتسامها ، وجلة ما يلنوه في ذلك نسة :

١ - تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم العرب المنصرف ،
مثل : « رجل - يت - ملر » .

٢ - تنوين التشكيك : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين
معرفتها ونكرتها ، فقولك : « سه » بنير تنوين ، يعني « اسكت عن
الكلام الذي قوله قط » ، أما قولك : « سه » بالتنوين ، فيمضي :
« اسكت عن كل كلام » . وقولك : « جاء سيويه » بنير تنوين ، قصد

منه رجلاً بينه ، أما قولك : « جاء سيويه » بالتون فتقدم منه رجلاً ما بمن يسمون بهذا الاسم .

وهذا التون يلحق بعض أسماء الأفعال سماعاً ، مثل : « صه - مه - إيه » ، ويلحق قياساً الأعلام المضمومة بـ « ويه » ، مثل : « سيويه - قطويه - خلويه » .

٣ - تون المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، مثل : « مسلمات - قاتكات » . قالوا : هو في مقابلة التون التي في الجمع المذكر السالم ، مثل : « مسلمين - قاتقين » . ورده بعضهم إلى تون التمكين .

٤ - تون عوض : وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً من حرف أصلي ساقط ، مثل : « جولر - غولس » جمع جارية وظلّية ، والأصل : جولري - وغولسي ، فحذفت الياء لأنها من الأسماء المنقوصة ، وجاء التون عوضاً منها . ولم يقولوا إن التون للتمكين ، لأن جمع جولري وغولسي من صيغ منتهي الجوع ، فهي محرومة من تون التمكين ، فكان هذا التون إذن عوضاً من الياء المحذوفة . فأما « قلس - وعلي » فالتون فيها للتمكين لأنها من الأسماء المنصرفة للمتحركة لتون التمكين .

وقد يكون تون عوض عوضاً من كلمة محذوفة ، كالتون اللاحق لبعض الأسماء اللازمة للاضافة عوضاً من اللصاف إليه المحذوف ، مثل : « كلر - وبس » ، أو يكون عوضاً من جملة محذوفة ، وهو التون اللاحق لـ « إذ » في نحو قوله تعالى : « وانشقت البهاء في يومئذ واهية » ، إذ النى : فهي إذ انشقت واهية .

وقد رد بعض النحاة جميع أنواع تون عوض إلى قسم تون التمكين .

٥ - تنوين التثنية : وهو اللاحق للقوافي المتعلقة بدلاً من حرف
الاطلاق ، كقول جرير :

أقلى اللوم - عاذل - والثابن

وقولي - إن أصبت - : لقد أصابن

والأصل : عتابا ... أصابا

٦ - التنوين القالي : وهو اللاحق لآخر القافية القليلة ، كقول
رؤبة :

وقاتم الأعماق خلوي الحترقن

وسمي « غالباً » لتجاوزه حد الوزن .

وقال ابن مالك : إن تسمية اللاحق للقوافي المتعلقة والقوافي القليلة
تنويناً مجازاً . وإنما هو نون أخرى زائدة ، ولهذا لا يخص بالاسم ،
ويجاء الألف واللام ، ويثبت في الوقف . وكل ذلك لا يجوز مع التنوين
الحقيقي .

٧ - تنوين الضرورة : وهو اللاحق لما لا ينصرف ، كقول
أمرئ القيس :

ويوم دخلت الخيل خدر عينة

فقال : لك الولدان إنك مرجلي

وللننادي لبني على الضم ، كقول الأحموس :

سلام الله يا مطر عليها وليس طيك يا مطر السلام

ورده بعضهم إلى تنوين التثنية .

٨ - التنوين الشاذ : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ، كقولهم
« هؤلاء قومك » .

٩ - **توین الحکایة** : وهو اللاحق للأعلام النقولة عن أسماء أو صفات منونة ، كان تسمى رجلاً بكلمة « عاتلة » . فتحكيها كما كانت قبل الطية . وأكثر النحاة على أن هذا هو توین التمكن .

ج - (نون النسوة) :

وهي ضمير الاثنتي في نحو قواك : « النساء ينحن » .

د - (النون علامة النسوة) :

وهذه حرف لا محل له من الاعراب ، وذلك إذا اجتمعت مع التفاعل في لنة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « ينحن النسوة » .
وهي علامة أيضاً في نحو : « كتابكن » - « وكنهن » ، على منذهب من يرى أن الضمير هو الماء فقط ، والكاف فقط .

هـ - (نون الوفاية) :

وتسمى نون الهاء أيضاً ، وهذه مواضعها :

١ - بين الفعل وياء التكلم ، نحو : « ضربني - أكرمني » .
ووجودها هنا لازم لوقاية الفعل التصل به ياء التكلم من الكسر . فأما قول رؤية :

عندت قومي كمديدٍ الطيسر إذ ذهب القومُ الكرام ليبي
فضرورة ، والأسل أن يقول : ليسني .

وإذا كان الفعل من الأفعال الخمسة ، مثل : « يضربون - وتضربين - وتضربان » ، ثم اتصلت به ياء التكلم ، جاز اجتماع التوين : نون الرفع للأفعال الخمسة ، ونون الوفاية ، فقول : « يضربوني » ، وجاز الاكتفاء بنون واحدة ، فقول : « الرجال يضربوني » . واختلف النحاة

في التون المخنوقة : قال بعضهم : هي نون الرفع ، وقال آخرون : بل هي نون الوقاية .

٢ - بين اسم الفعل وياء التكلم ، نحو : « دراكتي - تراكتي » ، أي : أدركتني وأتركني .

٣ - بين الحرف الشبه بالفعل وياء التكلم ، نحو : « إتي - كأتي » . ووجودها هنا جائز . ويطلب حذفها مع « لعل » ، فيقال : « لعلني » ، ويقل مع « ليت » ، فيقال : « ليتني » .

٤ - بين حرفي الجر « من » - « عن » وياء التكلم ، نحو : « مني - عني » . ووجودها هنا لازم . فأما قول الشاعر :

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
فشاذ ، والأصل أن يقول : عني ومني .

٥ - بين « لذن وقد وقط » وبين ياء التكلم ، نحو : « لثني - قدني وقطني » (بمعنى حبسني) . ووجودها بين هذه الإضافات ، وبين ياء التكلم ، لازم . وما ورد من الكلام مخالفاً لذلك فهو قليل نادر .

٦ - بين المشتقات وياء التكلم ، نحو : « هل أنت مكرمني ؟ » . ووجودها في هذا الموضع شاذ .

و - (التون فعل أمر) :

وهي نون مكسورة تكون فعل أمر من « وني - يني » بمعنى قر وتعب .

ز - (التون علامة الرفع) :

وهي نون الأفعال الخمسة ، نحو : « يكتبان - يكتبون - تكتبين » .

ج - (التون عوض عن التونين) :

وهي الموجودة في التني ، مثل : « الولدان » ، وفي الجمع المذكر السالم ، مثل : « الملون » . وهذه التون تسقط في الاضافة كما يسقط التونين في الاسم المفرد ، فتقول : « جاء مطا للعرسة وموظفوها » .

[النهار]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » . وقد اتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « التجامك » .

[نبع]

اسم صوت لجر الابل كي تبيع .

[نعم]

حرف لتصديق ، أو للوعد ، أو للاعلام : فالتصديق بعد الخبر ، نحو :

- جاء زيد .

- نعم

والوعد بعد الأمر والنهي والطلب بصورة عامة ، نحو :

- أعط زيدا كتابه .

- نعم

والاعلام بعد الاستفهام ، نحو :

- هل جاء زيد ؟

- نعم

حرف الهاء

[ه]

آ - (ضمير الغائب) :

وتستعمل في موضعي الجر والنصب ، كقوله تعالى : « قال له صاحبه وهو مجاوره » .

ب - (حرف التثنية) :

وهي الهاء في « إيتا » ، على منذهب من يرى أن الضمير هو « إيتا » وحدها .

ج - (لمكت) :

وهي حرف ساكن يلحق بأواخر بعض الكلمات عند الوقف عليها ، نحو : « وا زينة » ^(١) . وربما وصلوها ، كقول التثني :

وا حره قلباه بمن قلبه شيم

وعند ذلك ، فلما أن يضموها تشبهاً لها بهاء الضمير ، وإما أن يكسروها على قاعدة التنظس من التقاء الساكنين .

[ها]

آ - (حرف التثنية) :

وهي الهاء على أسماء الإشارة ، نحو : « هذا - هؤلاء - ههنا » ،

(١) انظر قواعد الوقف في الجزء الأول من الكتاب .

ثم التمس بـ « أي » في النداء ، نحو : « يا أيها الرجل » . فأما في أسماء الإشارة ، فهي متممة فبا دلّ على بُعد ، فلا يقال : « ها تَم » - هنالك ... » ، وجزئة فبا سوى ذلك ، وأما في النداء فواجبة ، فلا يقال : « يا أي الرجل » . وقد نضم في النداء إتباعاً لحركة الياء ، فيقال : « يا أيُّه الرجل » .

ب - (اسم فعل أمر) :

ومثله « خذ » ، نحو : « ها الكتاب » ، أي : خذ . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاك الكتاب » - هاكُم الكتاب ... » . وقد تميز ألها فيقال : ها الكتاب » .

[هاء]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « ها الكتاب » ، أي : خذ . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاك الكتاب » . وقد يستثنى عن الكاف ، تصرف الممزة تصرف كاف الخطاب ، فيقال للفرد المذكر « ها » ، وللؤمئة المفردة « ها » ، وللتثني مذكراً أو مؤنثاً « هاؤما » ، وللمثلاث « هاؤن » ، وللمج الجمع الذكور « هاؤم » ، ومنه قوله تعالى : « هاؤم اقرؤوا كتابه » .

[هاء]

فعل أمر جامد بدليل قوله الضائر ، فيقال : « هاقي - هانيا - هاتوا » ، ومنه قوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . وزعم الزغندي وشارحه ابن يعيش أنها اسم فعل أمر ، وأن الضائر التي تلحقها إنما هي لقوة شبه هذا الاسم بالفعل ، وكأنها بدلها علامات وليست ضائراً .

[هَارِ]

اسم صوت زجر الابل .

[هَالِ]

اسم صوت زجر النمل .

[هَجْ]

اسم صوت زجر النمل والكلب .

[هَبَا]

اسم صوت زجر الكلب .

[هِرْعَ]

اسم صوت للابل كي تمكن .

[هُسْ]

وقد تكسر هاءه ، اسم صوت زجر النمل .

[هَكَزَا]

مركبة من ثلاث كلمات : و هـ ، حرف التثنية ، والكاف الجارة ،
و و ذ ، الاشارة .

[هَل]

٢ - (حرف استفهام) :

وهو حرف موضوع لطلب التصديق الایجابي ، دون التصور ،

ودون التصديق السلي (١) ، فلا يقال : « هل زيد ضربت ؟ » ، لأنه حيثئذ سؤال عن الضروب ، لا عن الضرب ، ولا : « هل زيد قائم ؟ » أم عمرو ؟ ، لأنه عندئذ سؤال عن القائم ، لا عن القيام ، ولا : « هل لم يتم زيد ؟ » ، لأنه سؤال عن القيام الثاني ، و « هل » لم توضح إلا السؤال عن الحدث الإيجابي .

وتفترق « هل » من الممزة من تمة أوجه :

١ - اختصاصها بالتصديق ، أي بالسؤال عن الحدث ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الممزة فهي للتصديق ، نحو : « أجاء زيد ؟ » ، وتصور ، أي السؤال عن الشيء ، نحو : « آتت فلت هذا ؟ » .

٢ - اختصاصها بالإيجاب ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الممزة فهي للإيجاب والسلب ، نحو : « أجاء زيد ؟ - لم يأت زيد ؟ » .

٣ - تخصيصها المضارع بالاستقبال ، نحو : « هل تسافر ؟ » ، أي : هل سيقع منك السفر في المستقبل ؟ بخلاف الممزة التي لا أثر لها في زمن المضارع ، كتأتي معه وزمنه المستقبل ، نحو : « أتسافر غدا ؟ » ، كما تأتي معه وزمنه الحاضر ، نحو : « أتظن الآن زيدا قائما ؟ » .

٤، ٥، ٦ - أنها لا تدخل على الشرط ، ولا على « إن » ، ولا

(١) مر هنا في حرف الممزة أن الصور هو السؤال عن الشيء ، زماناً كان أو مكاناً ، أو زماناً ، نحو : « من سافرت - أين جئت - من جاء ؟ » ، وأن التصديق هو السؤال عن الحدث ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » . فأما « هل » فهي لتصديق الإيجابي وحده ، وأما الممزة فهي لتصديق الإيجابي والسلي ، والصور أيضاً ، وأما سائر أدوات الاستفهام فهي لصور فقط .

على اسم بعده فضل ، فلا يقال : « هل إن جاء زيدٌ أكرمته ؟ » - ولا :
هل إن زيداً مسافرٌ ؟ - ولا : هل زيدٌ جاء ؟ ، والمهمزة بخلاف
ذلك كله ، قل تعالى : « أفلا ماتَ أو قُتِلَ اقلبتم على أعقابكم ؟ -
إنّك لأنت يوسفُ ؟ - أجزأ منّا واحداً نقيبُهُ ؟ » .

٧ - إنّها تقع بعد العاطف ، نحو : « هل جاء زيد ؟ وهل
سلّت عليه ؟ » ، والمهمزة تح قبله ، تقول : « أجاه زيد ؟ أو سلّت
عليه ؟ » .

٨ - إنّها تقع بعد « أم » ، كقوله تعالى : « قل هل يستوي
الاعمى والبصيرُ ، أم هل تستوي الظلمات والنور ؟ » .

٩ - إنّ الاستفهام معها على معنى التني ، ولهذا يجوز مجيء
« إلا » المحصورة بعدها ، كقوله تعالى : « هل جزاءُ الإحسان إلا
الإحسان ؟ » ، أي : ليس جزاء الإحسان إلا الإحسان . كما يجوز
دخول الباء الزائدة على الخبر بعدها ، كقول الفرزدق :

يقول إذا اقلّوْلى عليها وأقرّدَتْ

ألا هل أخو عيشِرٍ لقيذِرٍ بدائِمٌ ؟ (١)

أي : ليس أخو عيشِرٍ لقيذِرٍ بدائِمٌ .

كما صح عطف جملتها على جمل خبرية ، كقول امرئ القيس :

وإنّ شغائِي عَيْبَرَةً مُهْرَاقَةً

وهل عند رسمٍ دَارسٍ من مُمَوَّلٍ ؟

أي : وليس عند رسم دَارسٍ من مَمُولٍ . ولو كانت على معنى

(١) الأولى عليها : سيد ولزهم . أقردت : سكت .

الاستفهام الحقيقي ، لما جاز عطف جملتها على جملة خبرية ، لأن الاستفهام إنشاء ، والانشاء لا يطغى على الخبر .

ب - (حرف تحقيق) :

بمعنى « قد » . قاله بعضهم ، وبذلك فسروا قوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا » . أي : قد أتى ..

ج - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « أسرع » ، نحو : « هلّ يزيد » ، أي : أسرع .

[شعر]

اسم صوت لرجل الخليل والناقة . وقد أتى اسم فعل أمر في قول النابغة الجهمي يهجو ليل الأنخيلية :

ألا حينا ليل وقولا لها : هلا

أي : أتيلي وأسرعني .

[شعر]

حرف تحضيض ، أي حش على اتیان الفعل ، وذلك إذا ولها المضارع ، نحو : « هلا تزورنا » ، أي : زرنا . فإن ولها الماضي كان معناها التوبيخ في تركه المخاطب ، نحو : « هلا أكرمت زيدا » .

وهي كأدوات الشرط : لا يلها إلا الفعل ، فإن ولها الاسم فعل تقدير فعل عنوف قبله ، نحو : « هلا زيدا » ، تقول ذلك لمن أكرم خالداً ، والتقدير : هلا أكرمت زيدا ، ونحو : « هلا زيد » ، تقول ذلك لمن قال : « أكرم خالداً » ، والتقدير : هلا أكرم زيد .

[هَلَمٌ]

هي في لغة قريش اسم فعل أمر بمعنى « أَقِيلَ » ، نحو : « هَلَمْ »
يا زيد ، أي : تَمَالَ ، وبمعنى « أَحْضِرْ » ، نحو : « هَلَمْ زَيْدًا » ،
أي : أَحْضِرْهُ .

أما التميميون فيملون بها الضالَّ ، فيقولون : « هَلَمْ » - هَلَمِي -
هَلَا - هَلَمُوا - هَلَمْنِ ، « فَتَكُونُ فِي لَتَمِمْ فَعْلُ أَمْرٍ جَامِداً » .

[هَمَامٌ]

اسم فعل ملئ بمعنى « تَغَيَّرَ » .

[هَنَا]

اسم لشارة للسكان . تحصل بها كافة الطلاب فيقال : « هَنَّاكَ » ،
ولام البد فيقال : « هَنَّاكَ » . وقد تشدد نونها : « هَنَّا » ، فلا
تكون إلا للسكان البعيد ، وعندئذٍ يمتنع دخول « هَا » التثنية عليها ،
فلا يقال : « هَهْنًا » كما يقال : « هَهْنًا » .

[هَرٌ]

ضمير رفع منفصل ، وكذلك فروعه : هِي - هَا - هُ - هُنْ .

وإذا استعملته ، هو وفروعه ، في نحو : « زيد هو الفاضل » ،
كان لك فيه وجهان : أن تجعله مبتدأ ، وتجعل ما بعده خبراً عنه ،
فقول : « زيد هو الفاضل » - وكان زيدٌ هو الفاضلٌ - وظنفت زيداً
هو الفاضلُ ، برفع « الفاضل » في كلر ، لأنه خبر عن الضمير ؛ ولك
أن تجعله فعلاً ، وتجعل ما بعده بحسب العوامل التي قبله ، فقول : « زيدٌ
هو الفاضلُ » برفع « الفاضل » لأنه خبر عن « زيد » ، و : « كان

زيد هو الفاضل « بنصب » افاضل « على أنه خير لـ « كان » ، و :
 « ظننت زيدا هو الفاضل » بنصبه أيضاً على أنه مفعول ثانٍ لـ « ظننت » .
 والوجه الثاني هو الإنصاح ، وعليه جاء التزيل ، قال تعالى : « إن
 كان هذا هو الحق » بنصب الحق .

ثم اختلف النحاة فيه إن كان فصلاً : قال بعضهم : هو في هذه
 الحالة حرف لا محل له من الأعراب ، وإن كانت له صورة الضمير
 للنفصلة ، وقال آخرون : بل يبقى على اسميته ، ولكن لا يكون له محل
 من الأعراب ، فيكون شأنه كشأن أسماء الأفعال ، مثل : « سَ » ، و « مَ » :
 هي أسماء ، ولكن لا محل لها من الأعراب .

[هي]

انظر « هو » .

[هيا]

حرف نداء لجيد ، نحو : « هيا زيد » .

[هيا]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

[هَيَّئْ]

وكلت قائمه ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » ، قال الشاعر :
 أبلغ أمير المؤمنين _____ يا أبا الرقاء - إنا أتينا
 أن الرقاء وأهلته سلمك إليك ، فهَيَّئْ هَيَّئاً (١)

(١) للقي : يا أبا الرقاء بلغ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأن الرقاء
 وأهله متعادون لأمره ، فأمرع إليهم .

وإنما قلت : « هيت لك » ، كان الجار والمجرور متعلقين بمنسحب
محذوف ابتداءً محذوف ، والضمير : دعائي كائن لك ، فاللام تبيين للمخاطب
جاء به بعد استثناء الكلام عنه ، كما كان كذلك في « سقياً لك » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : « وقالت هيت لك » : هيت : اسم
فعل ماضٍ بمعنى « تهيأت » ، فلي هذا تكون اللام متعلقة به ، كما
تعلق بماء لو صُرِّحَ به ، وقال آخرون : بل هي اسم فعل أمر بمعنى
« اتبل » ، فلي هذا يكون اعراب اللام كاعرابها الأول .

[فَبَعْ]

اسم صوت لزجر الفاقة .

[هَيْغ]

اسم صوت لافاقة الأبل .

[هِير]

اسم صوت لزجر الأبل .

[هَبَكَ]

وقد تشدد باؤه وتفتح ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرّع » .

[هَيْبَهَا]

لغة في هيات .

[هِيَهَات]

اسم فعل ماضٍ بمعنى « يَمُدُّ » . وفيه لئان كبيرة ، هي :

حرف الواو

[و]

أ - (حرف صلف) :

نحو : « جاء زيدٌ وعمرو » . واختلف النحاة في إلفتها :
فأكثرهم على أنها لمطلق الجمع ، ولأنها لا تفيد ترتيباً ولا ميةً ، وخالفهم
في ذلك قطرب والربيع والفراء وطلب وأبو عمرو الزاهد وهشام
والشافعي ، فذهبوا إلى أنها تفيد الترتيب .

ب - (حرف استئفاف) :

كقوله تعالى : « واتقوا الله ، ويعلِّمُكم الله » . فهذه الواو
ليست للعلم ، ولو كانت كذلك لزم صلف التلويح على الأمر ، وهذا غير
جائز ، ضيق أن تكون للاستئفاف . وكذا قول في كل ولو لا يصح
صلف ما بعدها على ما قبلها .

ج - (الواو للعلم) :

وهي كل ولو على تقدير « إذ » ، نحو : « جاء زيد والشمس
طالمة » ، التقدير : جاء زيدٌ إذ الشمس طالمة .

د - (الواو للمية) :

وهذه نوعان : عاطفة ، وغير عاطفة :

فالماطفة هي التي يتصعب المضارع بعدها بـ « أَلَا » الضمرة ، نحو قول الشاعر :

لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مَطْفَةٌ

طَرَفٌ عَلَيْكَ إِذَا ضَلَّتْ ظُلُمٌ

ومطوقها هو الصدر للزول من « أَلَا » وصلتها .

وغير الماطفة هي الماخضة على الفصول منه ، نحو : « سَرَتْ وَالنَّهْرَ » .

هـ - (الواو تقسم) :

وهذه حرف جر أصلي ، وهي والتقسم به متعلقان بفعل القسم المنفوف وجوباً منها ، نحو : « وَلَقَدْ لَأَكْرَمُنَّ زَيْدًا » .

و - (الواو وب) :

وهي التي تفتح بها الحركات القصيرة في القصائد ، كقول امرئ القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَوْخَى سُدُودُهُ

عَلِيٌّ بِأَنْسَوَاعِ الْمَعُومِ لَيْسِي

واختطف النعاة فيها : فالكوفيون والبرد على أنها هي الجارة لما بعدها ، وعليه تكون حرف جر شيئاً بقرائن ، وما بعدها مجرور القفظ مرفوع المثل أو منصوبه بحسب الوامل التي بعده . والبصريون على أن الجار ليس بها ، بل بـ « رب » مخوفة بعدها ، وعليه ، تكون الواو حرف عطف ، وتكون الجلة بعدها معطوفة على شيء في نفس التكلم . وحجتهم في ذلك أنها لو كانت هي الجارة لجاز دخول الواو العطف عليها كما تدخل على الواو التقسم ، كقول الشاعر :

وواقع لولا تمره ما جيبته ولا كان أدنى من عيد ومشرق
فلما لم يجر دخول العاطف عليها ، دل ذلك على أنها هي العاطفة .

ز - (الواو ضمير متصل) :

وهو ضمير المذكور الغلاء ، نحو : « الرجال قاموا » . والمشهور
بين النحاة أنها اسم ، وأنها في محل رفع فاعلاً أو نائب فاعل ، بحسب
القول المتصلة به . ونذهب إلى أن حرف كفاء التانيث
الساكنة ، وإن الفاعل مستتر .

وقد تستعمل لنبر العقلاء إذا ثرثروا منزلتهم ، كقوله تعالى : « يا
أيها الملأ ادخلوا مساكنكم » .

ح - (الواو علامة الذكور) :

وذلك في لغة « أكلوني البراغيث » ، كقول الحبيشة الجلاح :
يلوموني في اشتراء النخيل أهل فكلهم يمسند

واختلف النحاة فيها : فهي عند سيبويه حرف دل على الجماعة كما
أن التاء في « قالت » حرف دل على التانيث ، وقيل : هي اسم مرفوع
على الفاعلية ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة
خبر مقدم .

ط - (ولو الانكار) :

وهي مثل ألف الانكار : إشباع للضمة الآتية في نهاية عبارة
ملفوظة في استنكار ، كما لو قال لك أحدم : « جاء أحمد » ، فنقول
مستكراً ذلك : « آحمد » . فلما إشباع لضمة « أحمد » ، والماء
للسكت .

ي - (ولو التذكر) :

كقول من أراد أن يقول : « يقوم زيد » ، فني « زيد » ،
فأراد مدّ الصوت ليتذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام ، : « يقومو » .
وحقيقة هذه الواو أنها كسابتها : اشباع للضمّة ، فهي ظاهرة صوتية
وليست أداة حقيقة .

[وا]

آ - (حرف نداء) :

وهو مختص ببناء الندبة ، نحو : « وا زيدا ! » . وأجاز بعضهم
استعماله في النداء الحقيقي .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بني « أعجب » ، كقول الراجز :
وا ، بأي أنتِ وفوكِ الأثنبُ كأنفا ذرّ عليه الزرّنبُ
أو زنجيلٌ وهو عسدي أطيبُ

[واهأ]

اسم فعل مضارع بني « أعجب » ، نحو : « واهأ له ما أطيبه ! » .

[وَحْ]

اسم صوت لرجل الضأن .

[وراوك]

اسم فعل أمر بني « تأخّر » .

[وَيَلِك]

وكلت واوه ، اسم فعل ملش بمعنى « اشرع » .

[وَي]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَيْلَكَ]

كقول عنترة :

ولقد شفى نفسي وأبرا سقمها

فيل القورس : وَيْلَكَ عنترة القديم

واخطف النعاة فيها : قال قوم : هي « وي » نفسها لحقتها كاف الخطاب ، وعليه ، تكون « وي » اسم فعل مضارع ، والكاف للخطاب ، وقال الكسائي : « أصل « ويك » « ويك » ، وعليه تكون « وي » مفعولاً مطلقاً مضافاً ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة .

[وَيَكُم]

هكذا وردت متصلة في رسم القرآن في قوله تعالى : « ويكاه لا يخلع الكافرون » . واخطف النعاة فيها على ثلاثة مذاهب :

١ - هي مركبة من « وي » الذي هو اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، و « كان » الحرف الشبه بالنقل ، ولكنه هنا ليس بمعنى التشبيه ، بل بمعنى التأكيد مثل « إنا » ، فيكون التفسير : « وَيْ إِنَّه لا يخلع الكافرون » . وهذا المذهب للخليل وسيويه .

٢ - هي مركبة من « وَيْلَكَ » التي هي اسم فعل مضارع مع

كأن الخطاب ، و « أُنْ » الحرف المشبه بالفعل ، وإنما فُتحت همزته لأنه معمول لاسم الفعل ، أو لفعل مخوف ، أو للام عنيفة ، والتعديرات : أعجب أنه لا يفلح الكافرون - أعجب .. أعلم أنه لا يفلح الكافرون - أعجب لأنه لا يفلح الكافرون . وهذا من باب الترادف .

٣ - هي كلمة واحدة اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَيَسْرُهَا]

اسم فعل أمر بمعنى « أسر » .

حرف اياء

[ي]

أ - (ياء المتكلم) :

وهي ضمير متصل للتعصب في نحو : « ضربي » ، « ولجرت في نحو :
« كتابي » .

ب - (ياء المخاطبة) :

وهي ضمير متعذر للمخاطبة ، لا يكون إلا للرفع ، فهي فاعل في
نحو : « قومين » ، « فاعل في نحو : « أنت تكلمين » .
وذهب الأخفش والملازمي إلى أنها حرف لتأنيث ، وأن الفاعل أو نائب
الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » . فمنحها فيها كمنحها في ولو الجماعة .

ج - (ياء الانكار وياه التذکر) :

هما كولو الانكار وولو التذکر : إشباع للكسرة ، وليستا أداتين
بالمعنى الصحيح للأداة .

[يا]

أداة فداء ، تصلح للبعد والقرب والتوسط ، ولا يستعمل غيرها
في الاستنائة والتعجب ، وهي وحدها التي يجوز حذفها قبل النداء .
(راجع أسلوب النداء) .

خاتمة في الاعراب

١ - حقيقة الأعراب

يدعو ضرورياً ، في صدر هذه الخاتمة ، أن نحدد بالضبط ما نريده من كلمة « إعراب » . ذلك لأن لهذه الكلمة معاني غنطفة في النسبة والاسطلاح .

فالاعراب لغةً : هو الإبانة والافصاح . قول : أعرّب فلان عن رأيه ، إذا إبان عنه وأفصح . وأما في الاسطلاح ، فلكلمة الأعراب أكثر من معنى واحد .

٢ - فالاعراب مرةً : هو ضد البناء ، أي هو قابلية الكلمة لأن يتغير آخرها بحسب الوامل الفاضلة عليها . فلكلمة « رجل » بهذا المعنى معربة ، لأنها تبدو مرفوعة مرةً ، ومنصوبةً أخرى ، ومجرورةً ثالثةً : تقول : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، أما كلمة « سيويه » فهي مبنية ، لأنها تظل على صورة واحدة مما يدخل عليها من الوامل : تقول : جاء سيويه ، ورأيت سيويه ، ومررت بسيويه .

ويتقسم الأعراب ، بهذا المعنى ، إلى ثلاثة أقسام :

١ - أعراب لفظي : وهو التغير اللفظي الظاهر في الكلمات المعربة غير الملتة الآخر ، مثل : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ .

٢ - أعراب تقديري : وهو تثير كان من للفروض أن يظهر على آخر الكلمة لولا موانع حالت دون ذلك . فمن هذه اللوائح أن تكون الكلمة متصلة بالآخر بالألف أو الزا أو الياء ، فبعض هذه الأحرف ،

لأسباب صوتية معروفة ، يمتنع ظهور الحركة عليه ، وذلك هو شأن الألف ، وبعضها الآخر لا يرفض رفضاً باتاً ظهور الحركات عليه ، إلا أن ظهور بعضها عليه يبدو تخيلاً ، وذلك هو شأن الواو والياء مع الكسرة والضمة . لهذا كله نقول : جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى ، مقدرين على الألف ضمة مرة ، وضمة أخرى ، وكسرة ثالثة ، لأن القوانين الصوتية تحكم بامتناع ظهور هذه الحركات على الألف ، ونقول : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، فقصد الضمة والكسرة على الياء ، ولا تظهرها ، لأن إظهارها يورث النقص قهراً ملحوظاً . ألا ترى أن قولنا : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، أهل منه في حال حذف هاتين الحركتين وجعلها مقدرتين على الياء ، أي ملحوظتين في القعر فقط ؟

ومن هذه الواضع أيضاً أن يكون آخر الكلمة ، وهو محل الإعراب والتخبر ، مشنولاً بحركة لازمة لا يستطيع مفارقها ، وذلك هو شأن المضاف إلى ياء التكلم التي يبدو آخره مشنولاً دائماً بكسرة لازمة لمناسبة ياء التكلم ، فنقول : هذا كتابي ، وقرأت كتابي ، ونظرت في كتابي ، مقدرًا الحركات الثلاث على الياء دون أن تظهرها بسبب اشتغال الهمل بحركة التناسية ، وهذا هو أيضاً شأن الهيء إن لم يكن جملة ، وشأن المسمى به من الكلمات البنية أو الجمل ، وشأن البنيات إذا تعرضت لبناء آخر غير بنائها الأصلي : فنقول في إعراب « يهرب » من قولك : « كتبت كلمة يهرب » : إن « يهرب » مضاف إليه مجرور بكسرة مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال الهمل بحركة الحكاية ، وقول في إعراب « كيف » من قولك : « جاء كيف » ، مسمى بها أحد الأشخاص : إن « كيف » فاعل مرفوع بضمة مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال الهمل بحركة البناء الأصلي ، وقول في إعراب « هذا » من قولك : « يا هذا » : إن « هذا » منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي .

٣ - اعراب محلي : وهو تثير اعتباري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً . ولا يكون هذا إلا في الكلمات البنية والجل .

ونسود ثانية إلى معاني كلمة « الاعراب » فتقول :

ب - والاعراب مرة ثانية : هو نظام ما من أنظمة التثني . فلما قلنا إن « إعراب المفرد » هو غير « إعراب الاسماء الخمسة » ، فلما قلنا أن نظام تثير المفرد القائم على الحركات ، هو غير نظام تثير الاسماء الخمسة القائم على الحروف . وفي كل كتاب من كتب النحو باب مخصوص يسمى « باب الاعراب » فيه تشرى الأنظمة المختلفة لتثير الزمر والفصائل المختلفة من الكلام .

ج - والاعراب ثالثة : هو النحو كله . ولا يكون للكلمة هذا المعنى إلا وكلمة « العلم » مضافة إليها ، فلما قلنا « علم الاعراب » ، فلما قلنا نفي بذلك هذا العلم الذي يبحث في أواخر الكلام من حيث قبولها للتثني وعدم قبولها له ، وفي القوانين التي تحكم هذا وذلك .

د - والاعراب أخيراً : هو فن تحليل الكلام ، ووصفه ، وبيان تأثير بعضه في بعض ، وذكر وظيفة كل جزء من أجزائه .

إن الاعراب ، بهذا المعنى الأخير ، هو موضوع خاتمتنا هذه . فما حقيقة هذا الاعراب ؟

١ - اعراب تحليل :

ومعنى بكلمة التحليل هنا ما نفيه بها في علم الكيمياء ، أي فك المادة المركبة ، ورمدها إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها . فنحن أن الكيمياء الذي يحلل الماء إلى عنصريه الأوكسجين والهيدروجين ، إنما

هو يقوم بعملية « اعراب » للماء . وفي الفرنسية يطلقون على كتبا المعلمين ، عملية اعراب الكلام ، وعملية تحليل المركبات الكيلوية ، كلمة واحدة هي كلمة « Analyse » . وعلى هذا فلان فك أجزاء الساعة ، أو جهاز الراديو ، أو السيارة ، أو غير ذلك من الآلات ، ليس سوى « اعراب » لها .

وقد تبدو عملية تحليل الكلام أمراً على جانب كبير من السهولة ، وهذا صحيح في أغلب الأحيان ، ولا سيما إذا كانت أجزاء الكلام مستقلة بعضها عن بعض ومعزولة عنه في اللفظ والكتابة ، وذلك نحو : « سافر زيد إلى دمشق صباحاً » ، إذ من الواضح أن تحليل هذه العبارة لن يكون على غير الشكل الآتي : سافر زيد إلى دمشق صباحاً ← سافر + زيد + إلى + دمشق + صباحاً . إلا أن الأمر يختلف عندما تلتصق بعض أجزاء الكلام في بعض ، ويصبح من الصعب على غير الخبير أن يفرق الأجزاء المكونة لما أمامه من كلام ، فعبارة « أكرمتي » تبدو لبن غير الخبير لفظاً مفرداً بسيطاً لا يمكن أن ينحل إلى ما هو أبسط منه ، أما الخبير بالكلام فيعلم أن هذه العبارة مؤلفة من أربع كلمات لا من كلمة واحدة ، وأنها تنحل على النحو التالي : أكرمتي ← أكرم + ت + ن + ي .

وزداد الأمر صعوبة عندما يوجد مركب كلامي يشبه في لفظه عنصراً كلامياً بسيطاً ، وذلك نحو « كرم » من قولك : « زيد كرم » ، فالعرب الناقل يظن اللفظ بسيطاً ، ويحكم متسرعاً بخطأ العبارة ، ويأمر برفع « كرم » لأنها خبر عن « زيد » ، أما العرب البقظ فهو يعلم أن اللفظ مركب وليس بسيطاً ، وأنه ينحل إلى كلمتين على النحو التالي : كرم ← كاف التشبيه + ريم بمعنى « غزال » ، وإن كان تكون العبارة صحيحة لأنها بمعنى : زيد مثل ريم . وفي الواقع فلان أغلب الإنجاز

النحوة مبني على هذا النوع من الجنس .

إن تشبيه الكلام بالركبات الكيلوية والآلات المقننة تشبيه صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً تماماً ؛ ذلك لأن هذه الركبات لا يجوز أن يسقط شيء من عناصرها الفاعلة في تركيبها ، وإلا استحدثت شيئاً آخر غير ما كانت ، فلهذا مثلاً بظل دائماً مشتقاً على عنصره السبيلين الأوكسيجين والهيدروجين ، وإذا حدث أن غلب أحدهما ، ظن يستطيع الآخر أن يشكل ماءً وحده ، وأما في الركبات الكلامية فالأمر يختلف تماماً ، فهنا يمكن أن يسقط جزء واحد أو عدة أجزاء ، لأسباب بلاغية أو صوتية أو غير ذلك ، وظل الكلام مع هذا كلاماً تاماً مفيداً لا يغير عليه من الناحية النحوية : ففي قولك « رَمَتْ فَاطِمَةُ الْكَرَّةَ » سقطت الألف من فعل « رمى » ، ثلاثا يلتقي ساكنان هما الألف فضاء واء التانيث الساكنة ، وفي قولك « والله لتكتبنَّ » ، سقطت عدة كلمات ، هي فـيـل القسم ، وفاعله ، ثم واو الجماعة من فعل « تكتبنَّ » ، التي كان سقوطها للسبب الصوتي نفسه الذي أدى إلى سقوط الألف من فعل « رمى » ، في المثال السابق . وفي مثل هذه الأحوال ، ظن على المحلل للكلام ، أي المرب ، أن يرد إلى الكلام ما سقط منه ، أو على الأقل ، أن يلحظ في أثناء تحليله هذا الذي سقط ، ويثير هذا الرد أو اللحظ الذي نسميه تقديراً ، تكون عملية التحليل ناقصة من الوجهة النحوية . ومن الواضح أن لحظ ما قد يسقط من الكلام وتقديره يزيدان عملية التحليل صعوبة فوق سوابقتها الأخرى ، ويحلمانها أمراً عميراً على غير العارف بأساليب اللغة العربية وقوانينها النحوية والصرفية والصوتية .

وأخيراً ، هناك صعوبة خطيرة تفرض المرب في أثناء تحليله للكلام . هذه الصعوبة تأتيه من جهة القوانين الصوتية خاصة ، ذلك أن هذه القوانين كثيراً ما تقضي بإبدال حروف بحروف أخرى في ظروف وأحوال

خصوصة ، فالياء الأولى من قولك « جاء مطي » ليست إلا الواو التي هي علامة الرفع في الجمع المذكر السالم ، والأصل هو « جاء مطوي » ، ولكنها - وقد سبقت الياء بالسكون - انقلبت إلى ياء ، ثم أذغمت في ياء التكلم ، كما قضى بذلك قوانين الاعلال المروقة . وعلى اللرب في مثل هذه الأحوال أن يكون على جانب كبير من اليقظة والاحاطة الشامة بالقوانين الصوتية حتى يرد كل جزء من أجزاء الكلام الذي يحمله إلى شكله الحقيقي .

ولا بد أخيراً من التنبيه على حالة شاذة في عملية التحليل الاعرابي ، تلك هي حالة الحرف « ال » والاسم الفاعل عليه ، فهذان المنصران يظلان في الاعراب كلمة واحدة ، وإن كانا في الحقيقة النسوة كلمتين مستقلتين ، ففي عبارة مثل « جاء الولد إلى المدرسة » لا يكون التحليل على هذا الشكل : « جاء + ال + ولد + إلى + ال + مدرسة » ، بل يكون على هذا الشكل : « جاء + الولد + إلى + المدرسة » ، وذلك لشدة لصوق هذا الحرف بالاسم الفاعل عليه ، من جهة ، ولكونه من العناصر النحوية العاطلة التي لا تتأثر بغيرها ولا يثر غيرها بها ، من جهة ثانية . ومع ذلك ، فالتنا في بعض الأحيان فنزل المنصر « ال » عما يدخل عليه وتعتبره في التحليل كلمة مستقلة ، ولا يكون هذا إلا في موضعين : الأول أن يكون الاعراب إعراب أدوات (١) ، والثاني أن تكون « ال » اسماً موصولاً لا حرفاً ، وذلك كقول أحدم :

من لا يزال شاكرًا على الله فهو حرٌّ بيشةٍ ذاتِ سَمَةٍ

فتحليل هذا الكلام لا بد أن يكون على الشكل الآتي : « على + ال + مع + هـ » ، لأن « ال » هنا اسم موصول بمعنى الذي في محل

(١) سنفد لهذا النوع من الاعراب فصلاً خالصاً .

جر بحرف الجر « على » ، (١) .

٢ - الاعراب وصف وتصنيف :

إن الوقوف - في عملية الاعراب - عند حد تحليل الكلام ورده إلى الأجزاء التي يتركب منها ، ليس وراءه كبير جدوى ، إذ ما الفائدة التي زجوها من وراء معرفتنا أن عبارة « أكرمتي » مؤلفة من أربع كلمات ، لا من كلمة واحدة ؟ لهذا ، وليكون الاعراب ذا جدوى ، وجب رد كل جزء إلى أحد الأصناف الثلاثة التي يتألف منها الكلام ، وهي الاسم والفعل والحرف ، ثم إن كان الجزء للعرب فعلاً ، وجب بيان ما يتسبب إليه من أصناف الفعل المختلفة ، فيذكر إن كان هذا الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، أو فعلاً أمر ، ويبين هل هو ثلاثي أو رباعي ؟ وهل هو مجرد أو مزيد ؟ وما حروف الزيادة فيه إن كان مزيداً ؟ وهل هو جامد أو متصرف ، أو ناقص التصرف ؟ وهل هو تام أو ناقص ؟ .. إلخ إلخ . ثم لا بد من وصف حالته أهو مبني أم معرب ؟ ولذا كان مبنياً فعلاً هو مبني ؟ .. إلخ . ومثل هذا يقال في الجزء للعرب إن كان اسماً ، أما إن كان حرفاً فلا بد من ذكر المعنى الذي أتى به هذا الحرف ، ذلك لأن الحرف في العربية يكون له في عبارة معنى ، ويكون له في عبارة أخرى معنى آخر . ويمكن بيان ذلك كله في إعراب العبارة التالية :

« جاء الولد إلى المدرسة » ، فيقال :

جاء : فعل ماض ، ثلاثي ، مجرد ، أجوف ، مبهوز اللام ، تام ، متصرف ، مبني على الفتح الظاهر على آخره .
الولد : اسم ثلاثي ، مجرد ، جامد ، اسم ذات ، مذكر ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب .

(١) راجع في قسم الأدوات أحكام وأحوال الأدلة « ال » .

. إلى : حرف ثلاثي لاتهاء الناية المكانية ، مبني على السكون الظاهر على آخره .

المعلومة : اسم ثلاثي مزيد بـ"الماء" ، مشتق من فعل درس ليلان مكان الدراسة ، مؤث ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب (١) .

٣ - الهمزات بيان تأثيرات :

بعد تحليل الكلام ، ووصف كل جزء من أجزائه وتصنيفها ، لا بد من ذكر ما إذا كان هذا الجزء أو ذلك مؤثراً في غيره ، أو متأثراً بغيره ، أو غير قابل للتأثير أو التأثير . ففي إعراب البقرة السابقة نضيف إلى ما سبق ما يأتي :

جاء : فعل لازم ، رافع للسند إليه ، فاصب لما قد يأتيه من تكلمات الفعل ، لا محل له من الإعراب (٢) ، غير صالح لنصب المفعول به بسبب لزومه .

الوجه : مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

إلى : حرف جر ، لا محل له من الإعراب (٣) .

المعلومة : مجرور بـ"إلى" ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

(١) لا شك أن الطالب القاري سيتخرب هذا النوع من الإعراب لاختلافه الكبير عما آله من طرائق الإعراب في الدراسة . والمحق منه في ذلك . غير أننا سنوضح له أسباب هذا الخلاف بد قليل . فارجو منه عدم الاستعجال .
(٢) لا محل له من الإعراب : أي لا أثر لتغيره فيه .

٢ - اعراب بيان وظائف :

بعد كل ما مضى لا بد - لكي يكون الاعراب كاملاً - من بيان الوظيفة التي يقوم بها كل جزء من أجزاء الكلام . فاعراب البارة السابقة لا يكون كاملاً إلا إذا أضفنا إليه ما يأتي :

جاء : مسند إلى الوجد .

الوجد : مسند إليه . وبيارة أخرى : فاعل .

إلى المدرسة : متعلقان بالفعل جاء . وبيارة أخرى : إلى : حرف لتدلية الفعل التاصر إلى مفعوله . المدرسة : مفعول به غير صريح للفعل « جاء » .



سيدهش القارئ - ولا شك - من هذا القتي عرضناه من أمر الاعراب ، وسيقول : ولكننا - فيما اعتدناه من أساليب الاعراب - لا قول أكثر هذا الكلام ، بل قد لا قول إلا ربه أو غيره . وهذا صحيح إلى حد بعيد . بل إن ابن هشام يوصي أن يقال في إعراب نحو « لم أتم » : جازم وعجزوم ، فقط (١) . وهو إعراب نعتبره كاملاً من وجهة النظر النحوية . فما الأسباب التي سمحت بهذا الاختصار الشديد ؟

١ - أول هذه الأسباب أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إعراب نحوي ، وإعراب صرفي ، وإعراب أدوات (٢) وما ذكرناه نحن

(١) انظر حقة الباب السادس من كتاب « مني للبيب » .

(٢) ستكون هذه الأقسام من الاعراب موضوع الفصل القادم .

من أمر الاعراب يشمل الأقسام الثلاثة ، في حين أننا في المدرسة ، كنا إذا أردنا إعراب بيت من الشعر مثلاً ، لم تكن تجري من أقسام الاعراب إلا القسم الأول فقط ، أي ما سميناه بالاعراب النحوي . وهذا القسم من الاعراب لا يهتم كثيراً بأمر التصنيف ، فهو لا يذكر من تصانيف الفعل والاسم إلا ما له مساس بأثر بعض الكلام في بعض : فكلمة مثل « جاء » يكتفيه من أمر تصنيفها أن يقول فيها : إنها فعل ، ولها فعل ماضٍ . فأما تصنيفه لها بأنها فعل ، فلنكتفي بنسبته على أنها هي عامل الرفع في المسند إليه ، وأما تصنيفه لها بأنها فعل ماضٍ ، فلنكتفي بشير إلى أنها مبنية ، وإلى أنها لا محل لها من الاعراب ، أي لا أثر لغيرها فيها . أما تصنيفاتها الأخرى من كونها فعلاً ثلاثياً مجرداً أجوف مبهوز اللام ... الخ ، فذلك أمور يتركها لتقسيمه الاعراب الصرفي ، لأننا في النحو - حيث ينصب كل اهتمامنا على العوامل والممولات - لا نجد فرقاً بين أن يكون الفعل ثلاثياً أوروباعياً ، وبين أن يكون مجرداً أو مزيداً ، وبين أن يكون مثلاً أو مبهوزاً . لأن كل هذه الأصناف من الفعل لها عمل واحد ، هو رفع المسند إليه ، ونصب المفعولات .

ثم إن الاعراب النحوي لا يذكر من أمر الحروف إلا ما له علاقة بقضية العمل ، فيقول في « إن » : حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفي « لم » : حرف جزم ، وفي « من » : حرف جر ، وفي « ما » من قولك « ما جاء زيد » : لا عمل لها . أما معاني هذه الحروف فلا يهتم بها كثيراً ، بل يتركها إلى قسميه الثاني الذي دعواته بأعراب الأدوات . نعم ، هو يذكر في بعض الأحيان معاني ما يمر به من حروف ، ولكنه لا يقل ذلك ، في الغالب ، إلا إذا كان لحرف الحرف مساس أو تلازم مع عمل نحوي معين : فلذا قال في « ما » : نافية ، فلنكتفي بشير إلى أنها تختلف عن « ما » الصدرية التي تسبك ما يسددها مصدراً ، وإذا قال في « لا » من قولك « لا رجل في الغار » : إنها

نافية للجنس ، فلأن هذا النون يحلها كالحروف للشبهة بالفعل ، أي نافية
للإسم رافعة الخبر ، وإذا قال في القاء من قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يسود يوماً فأخبره بما فصل الشيء :

إن القاء حرف عطف لبيان السبب ، فلكي يبينه على أن المضارع المنصوب
بدها إنما نصبت « أن » ، المضمة بعد فاء السببية ، لأننا فلم أن هذا
الحرف الناصب لا يضرر بعد القاء إلا إذا كانت القاء تنفي السببية ... الخ .

وهكذا ، فلذا استعطفنا من عبارات الاعراب العام كل ما ليس له
علاقة بالاعراب النحوي ، فإن الباقي لن يتجاوز في أي حال من الأحوال
الثلاث ، أو ما هو دون الثلاث .

٢ - السبب الثاني : هو أن العبارات الخاصة بالاعراب النحوي
قد بقيت ذكر بعضها عن ذكر الآخر ، فنسقط في هذه الحالة ما يمكن
الاستغناء بغيره عنه . مثال ذلك ما يأتي :

إن : حرف مشبه بالفعل ، يدخل على البتداء والخبر ، فينصب
الأول ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره .

زيد : اسمه منصوب به .

علم : خبره مرفوع به .

ففي هذه الحالة أستطيع أن أكتفي من إعراب « إن » بقولي : إنه
حرف مشبه بالفعل ، ذلك لأن قولي عن « زيد » إنه اسمه المنصوب به ،
وعن « علم » إنه خبره المرفوع به ، يتبي عن عبارة « يدخل على البتداء
والخبر فينصب .. » ، لأن القولين لا يؤيدان إلا إلى شيء واحد .

٣ - السبب الثالث : هو أن الاعراب النحوي لا يهتم إلا

بالحالات الخاصة لكلمة ما في تركيب لنوي ما . فلما إن كانت الحالة عامة في الكلمة العربية ، فإنه لا يبالي بالنص عليها ، لأن النص في هذه الحالة ليس فيه كبير غناء . ولهذا السبب نسقط من عبارات الاعراب التحوي كل عبارة لا تنص إلا على حالة عامة . مثال ذلك أننا في اعراب « إلى » من قولك « ذهب الولد إلى المدرسة » نسقط عبارة « إلى : لا محل لها من الاعراب » ، ذلك أن كون « إلى » لا محل لها من الاعراب ليس شيئاً طرأ عليها في هذا التركيب فقط ، بل هو حكم ملازم لها في كل التركيب وفي جميع أحوال استعمالها ، بل إنه نبيء علم في الحروف كلها ، فذكره مع كل حرف ، وفي كل تركيب ، أمر لا جدوى منه .

٤ - السبب الرابع الأخير : أننا عندما نرب كلاماً ما ، لا توجه بإعرابنا إلى إنسان يحيل كل شيء عن قواعد اللغة وإعرابها ، ولو فعلنا ذلك لكان عملنا في منتهى السفخ والحقاقة ، بل توجه به في المادة إلى من يداننا معرفة باللغة والاعراب ، وفي هذه الحالة ، أي عندما يجري الكلام بين متماطي فن واحد ، فإن التكلم يحيل عادة إلى أن يطرح من كلامه كل المبررات التي تمنى أشياء مبررة ومسلماً بها لدى أهل هذا الفن ، لأن السامع في هذه الحالة يعرف بنفسه كل الأمور التي لم يذكرها التكلم ، ويعرف في الوقت نفسه أن التكلم يعرفها هو أيضاً . من هنا يمكننا اختصار اعراب لمادة « لم أنم » إلى حشد القول : أنها جازم ومجزوم ، سواء أكان المرب استأذاً أمام تليذه ، أم كانت تليذاً أمام استأذه ، أم كان أحدهما أمام زميل له .

هذا إلى أن الاسانذه يوسون تلامذتهم دائماً أن تكون عباراتهم في الاعراب من نوع ما قل ودل . يقول ابن هتلم في ختمة الباب السادس من كتابه « مني اليب » : « ينبغي للمرب أن يتخير من المبررات أوجزها وأجملها للمنى المراد فيقول في نحو شرب : فعل ماض لم يُسمَّ

فاعله ، ولا يقول : مبني لما لم يُسمَّ فاعله ، لعل ذلك وخفاته ... وأن
يقول في الواو : حرف عطف لميرد الجمع ، أو لطلق الجمع ، ولا يقول
للجمع المطلق ، وفي -حق : حرف عطف للجمع والتأني ، وفي ثم : حرف
عطف للترتيب والمهلة ، وفي الفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا
استصرت فحين قل : عاطف ومعلوف ، وتامب ومنصوب ، وجازم
ومجزوم ، كما تقول : جاز ومجزور ، اهـ

٢ - اقسام الالعاب

رأينا في الفصل السابق أن الالعاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام :
اللعاب الحوي ، واللعاب صرفي ، واللعاب أدوات . والذي يزيد أن نبحثه
في هذا الفصل هو حدود كل قسم من هذه الأقسام ، ومحيط الدائرة التي
يتنحصر فيها اهتمامه .

١ - الالعاب الحوي :

وهو ما تصرف إليه كلمة « الالعاب » هنا أطلقت . وهو يتم
بكل ما تشتمل عليه البارة الثورية من عناصر . يستوي في ذلك الأفعال
والأسماء والحروف . بل إنه يتم أحياناً بما لا علاقة له باللغة مطلقاً ،
ونعني بذلك بعض الحروف التي تكتب ولا تلفظ ، كالآلف التي رسمها بمد
ولو الجماعة في نحو قولنا : « الرجال ذهبوا » .

وتنحصر اهتمامات هذا النوع من الالعاب فيما يأتي :

- ١ - هل التنصير للرب اسم أم فعل أم حرف ؟
- ٢ - فلذا كان فلان أين أنواع الفعل هو ؟ أم هو ما من أم
مضارع أم فعل أمر ؟
- ٣ - وإذا كان مبنياً فلام هو مبني ؟ أعلى الفتح أم على الضم أم
على السكون أم على حذف حرف اللة أم على حذف النون ؟ ولماذا ؟
- ٤ - وإذا كان مبنياً فأين حركة بنائه ؟ أي ظاهرة أم مقننة ؟
وإذا كانت مقننة لما اللامع من ظهورها ؟

٥ - وإذا كان مبنياً فهل هو لا عمل له من الاعراب أم هو في محل رفع أو جزم ؟

٦ - وإذا كان مربياً فما اعرابه ؟ أهو مرفوع أم منصوب أم مجزوم ؟ ولماذا ؟

٧ - وإذا كان مربياً فما علامة اعرابه ؟ وأين هي ؟ وإذا كانت مقصورة فما اللامع من ظهورها ؟

٨ - وإذا كان الفعل قائماً ، أو كان مبنياً للجبهول ، فيجب التنبيه على ذلك ، أما إن لم يكن هذا ولا ذلك فلا حاجة عندئذ إلى تنبيهه .

وقبل الذي في بيان حدود احتمالات الاعراب التصوي فيا ينص الاسم ، نرى من المفيد أن نورد بعض التطبيقات العملية لما قلناه فوق بما يختص بالفعل وحده :

جاءة الولد : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره . لا عمل له من الاعراب .

رمى الولد الكرة : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التنوين . لا عمل له من الاعراب .

ومت فاطمة كرة : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء ساكنة مع تاء التانيث الساكنة . لا عمل له من الاعراب .

وميتت الكرة : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . لا عمل له من الاعراب .

إن جاء زيدٌ جاء عمرو : فعلان ماضيان مبنيان على الفتح الظاهر ، ومعهما الجزم بـ « إن » ، لأن الأول فعل الفرض ، والثاني جوابه وجزاؤه .

يكتبُ زيدٌ رسالةً : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والمجازم (١) . علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

البنات يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الأناث ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والمجازم .

لا تكسبنَ : فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته نون التوكيد ، في محل جزم بلا .

البنات لن يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الأناث ، في محل نصب بـ « لن » .

إن لم يجتهدْ لم تنجحْ : فلان مضارعان مجزومان لم ، وعمل كلٍ منها الجزم بإن ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

فمَّ يا زيد : فعل أمر مبني السكون . لا عمل له من الاعراب . ونستأنف الآن ما كنا فيه من بيان حدود اهتمامات الاعراب النحوي ، فيقول :

٩ - وإذا كان المنصر العرب اسماً ، فلان كان ظاهراً فلا حاجة إلى النص على ذلك ، أما إن كان ضميراً ، أو اسم إشارة ، أو اسماً موصولاً ، أو اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو اسم كناية ، فيحتمل عندئذ النص .

١٠ - ثم يجب بيان موقع الاسم الاعرابي : أهو مبتدأ أم خبر ؟ أهو فاعل أم نائب فاعل ؟ أهو مفعول به أم مطلق أم منادى أم مستثنى أم مجرور بالحرف أم بالاضافة ... الخ الخ ؟

(١) ويضلل ابن هشام أن يقول كما يقول البصريون : لخلوله عمل الاسم (انظر الباب السادس من كتاب النحوي ، الأمر التاسع) .

١١ - وإذا كان الاسم في موقعه الطبيعي من الجملة سكنت عن ذلك ، أما إن كان متقدماً على هذا الموقع أو متأخراً عنه فالأفضل النص على ذلك .

١٢ - وإذا كانت علامة الاعراب أصلية سكنت عن بيان السبب ، أما إن كانت غير ذلك فالأفضل بيان السبب .

١٣ - وما أن جميع الأسماء معرضة ، لتأثير فيها ، إما فقط وإما إن كانت عربية ، وإما محلاً فقط إن كانت مبنية ، فإن عبارة « لا عمل له من الاعراب » لا مكان لها في أعراب الاسم .

واليك الآن تطبيقاً عملياً لما مر :

الهاء زوزاء : مبتدأ وخبر مرفوعان ، وعلامة رفعهما ضتان ظاهرتان .

جاء المفلون : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الـوـلـو لأنه جمع مذكر سالم .

قامم أخوك : خبر مقدم مرفوع ، علامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومبتدأ مؤخر مرفوع ، علامة رفعه الـوـلـو لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة .

ونسود إلى الحديث عن الاعراب التصوي ، فنذكر منه ما يتعلق بالحرف :

١٤ - وإن كان النصر للعرب حرفاً فهل هو أصلي أو زائد ؟ ثم هل هو عامل أو غير ذلك ؟

١٥ - وإذا كان الحرف عاملاً فما عمله ؟ أهو الرفع أم النصب أم الجر أم الجزم ؟

واليك تطبيقاً لما مر :

لم يقم زيد : حرف جزم .

ما قام زيد : حرف نفي لا عمل له .
لا رجل في الماء : « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن » ،
تكتسب الاسم وترفع الخبر .
ليس زيد بعالم : الباء حرف جر زائد .

٢ - اعراب الصربي :

وهذا النوع من الاعراب يقصر ٥٥ على الإفعال والإسماء المتصرفة ،
أما الحروف وما أشبهها من الموصولات وأسماء الإشارة والاستفهام والشرط
... الخ ، فلا يأتي إليها باءٌ ، وذلك لجودها وعدم قابليتها للتصرف .
والأمور التي يتم بيانها هي :

- ١ - يان كون النصر العرب ضلاً أو اسماً .
- ٢ - يان بابه إن كان ضلاً ثلاثياً مجرداً .
- ٣ - يان كونه مجرداً أو مزيداً .
- ٤ - يان الزيد فيه إن كان مزيداً .
- ٥ - يان المنى التي أتت له ازيادة .
- ٦ - يان مجردة إن كان مزيداً .
- ٧ - يان ماضيه إن كان مضارعاً أو أمرياً .
- ٨ - يان مفردة إن كان مثنىً أو جمعاً .
- ٩ - يان نوعه من المشتقات إن كان مشتقاً ، مع يان ما اشتق منه .
- ١٠ - يان مكسبته إن كان مضمراً .
- ١١ - يان للنسب اليه إن كان منسوباً .

- ١٢ - يان المنوف منه إن وجد .
 ١٣ - يان ما فيه من قلب إن وجد .
 ١٤ - يان ما فيه من إعلال أو ابدال إن وجدا .
 ١٥ - يان نوع الانغم إن وجد .
 ١٦ - يان نوع الممزة إن وجدت .
 ١٧ - يان الليزان الصرفي . وهذا أعظم الأشياء أهمية ، لأنه -
 بما يصور من واقع الكلمة - يشكل وحده ثلاثة أرباع التحليل الصرفي .
 واليك تطبيقاً لبعض ما مر :
- سَمِيعَ : فعل ماضٍ ثلاثي مجرد سالم . بابهُ « عَلِمَ » (١) .
 وزنه « قَمِيلَ » .
- قال : الوزن « قَمِيلَ » (٢) . فعل ماضٍ ثلاثي مجرد أجوف . فيه
 إعلال بالقلب ، وذلك أن أصله « قَوَّلَ » ، لأنه من « القول » ، تحركت
 واوهُ وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً .
- يُقَاتِلُ : الوزن « يُفَاعِلُ » . فصل مضارع ماضيه « قَاتَلَ » :
 ثلاثي زبدت فيه الألف بين الفاء والين لمنى للشاركة . ويجزوه « قَلَّ » .
- جَلَّه : الوزن « حَفَلَ » . اسم ثلاثي مجرد . فيه قلب ، جلت
 فاؤه مكان عينه ، وأصله « وَجَّه » . وفيه إعلال ، إذ الأصل « جَوَّه » ،
 تحركت واوهُ بعد فتحة فاقبلت ألفاً .
- أَوَّلَمَ : الوزن « أَعْفَلَ » . جمع مفرد « رَثِمَ » . فيه قلب ،

(١) أي هو مثل « علم يلم » : مكسور العين في الماضي ، مفتوحها في
 المضارع .
 (٢) وأجاز بعضهم وزنه بـ « قَال » .

والأصل فيه « أَرَامَ » لأن جمع « فِعْمَل » على أفعال ، فيكون جمع « رَمَ » هو « أَرَامَ » ، لكن عينه - وهي الهزة - تقدمت إلى مكان الفاء ، واجتمعت مع همزة « أفعال » فسهلت إلى الف لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة .

حلي : الوزن « فِعل » ، اسم ثلاثي زيلت فيه الياء بين المين واللام لمنى السفة المشبهة . مشتق من « علا » . فيه إعلال بالقلب ، إذ الأصل « عليتو » : اجتمعت فيه الياء والواو ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء انضماماً سنيراً .

صيلة : الوزن « عِلَّة » . اسم ثلاثي مجرد ، حذفت فاؤه من أوله وعوض عنها هاء في آخره ، وأصله « وصل » .

إزدهم : الوزن « اضل » (١) . فعل ماض ثلاثي مزيد فيه الهزة والثاء لمنى الطلوعة . فيه ابدال ، إذ الأصل « ازتهم » أبدلت التاء دالاً لأن فاء الفعل زاي .

يعود : الوزن « يَعمَل » . مضارع ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالنقل والتسكين ، إذ الأصل « يَعمُودُ » ، فحذفت حركة الواو إلى المين قبلها فصار « يَعمُودُ » .

هَدَّ : الوزن « قُلْ » . أمر ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالهذف ، إذ الأصل « عُوْدُ » ، فحذفت الواو هرباً من الساكنين .

إسم : الوزن « ائح » . اسم ثلاثي مجرد . حذفت لامه وعوض منها همزة في أوله ، والأصل « سيمُو » ، لأنه من السمو . والهمزة فيه همزة وصل .

(١) وأجوز بعضهم وزه به « اضمل » .

٣ - اعراب الأدوات :

ويختص اهتمام هذا النوع من الاعراب في دائرة الأدوات فقط ، ونفني بها الحروف كلها ، ثم بعض الأفعال والأسماء مما له أكثر من استعمل في اللغة . مثال ذلك من الأفعال « كان » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة تامة ، ومرة ناقصة ، ومرة تامة زائدة ، ومثال ذلك من الأسماء « ما » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة نكرة تامة ، وأخرى نكرة ناقصة ، وثالثة معرفة تامة ، ورابعة معرفة ناقصة ، وخامسة اسم استفهام ، وسادسة اسم شرط ... الخ .

والاستئلة التي يجيب عنها هذا الاعراب هي :

١ - هل الأداة العربية اسم أو فعل أو حرف ؟

٢ - أي علامة أم مهلة ؟

٣ - هل هي زائدة ؟

٤ - ما معناها ؟

واليك تطبيقاً لذلك :

الآن يأتي المسمى : « ال » في كلمة « الآن » للمهد المحضوري ، أما التي في كلمة « للبر » فهي للمهد التقني .

ما كان أحسن ما صنع زيد : « ما » الأولى نكرة تامة ، والثانية حرف مصدري لا عمل له ، أما « كان » فهي زائدة لا عمل لها .

قلت لك هذا المال لزيد : اللام الأولى حرف جر أصلي للتبليغ ، واللام التي في « لزيد » حرف جر أصلي للملك ، و « ال » التي في « المال » للمهد المحضوري .

إذا ما جاء زيد فإنا نجعل عليه : « ما » الأولى زائدة للتوكيد ،
و « ما » الثانية تافية عاملة عمل ليس ، و « إذا » ظرفية شرطية ، والباء
في « نجعل » زائدة للتوكيد ، و « على » حرف جر أصلي للاستعلاء المجازي .



وفي ختام هذا الفصل نرى من الفيد أن نورد بعض الآيات
الشعرية مبررة الأنواع الثلاثة من الأعراب ، ليتبين القارئ حدود كل
نوع ، وما يتنازع به عن قسميه :

قال بشر بن برد :

إذا الملك الجبار صرّ خذّه مشينا إليه بالسيوف فاثبته

١ - الأعراب النحوي :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (١) .
مشينا على السكون في محل نصب .

الملك : فاعل لقول عنفون يضره ما يمد ، مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة على آخره .

الجبار : نعت للملك مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

(١) أما أنها ظرف لما يستقبل من الزمان فيجب أن المس بعدها مشبها
الزمان وإن كان ماضي اللفظ ، وأما أنها خافضة لشرطها فيجب أنها مضافه وأن جملة
الشرط بعدها مضاف إليها عليها النصب ، أي الجبر ، وأما أنها منصوبة بجوابها فيجب
أن تسمى على الظرفية هو جوابها وأنها متعلقة به . هنا على منع من يقول إن
تسمى هو الجواب ، وأما على منع من يقول إن تسمى هو الشرط فلا تكون
خافضة لشرطها ، بل يكون شرطها جملة ابتدائية لا عمل لها من الأعراب .

صغر : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره لا عمل له
من الأعراب . والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

خذه : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على
آخره . والماء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة .

مشينا : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك .
و « نا » ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

اليه : جار ومجرور متعلقان بفعل مشينا .

بالسيف : جار ومجرور متعلقان بفعل نمائيه .

نمائه : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ،
والفاعل ضمير مستتر تقديره « نحن » ، والماء ضمير متصل مبني على الضم
في محل نصب مفعول به .

جملة الملك مع فعله المنفوف : مضاف اليها محلها الجر .

جملة صغر : تفسيرية للفعل المنفوف لا عمل لها من الأعراب .

جملة مشينا : جواب شرط غير جازم لا عمل لها من الأعراب .

جملة نمائه : حالية محلها النصب .

٢ - الأعراب الصرفي :

ملك : الوزن « قَمِيل » . اسم ثلاثي مجرد .

جبار : الوزن « فَعَال » . صيغة مبالة لاسم الفاعل « جابر » من

فعل « جبر » .

صغر : الوزن « فَعَّل » . فعل ماض ثلاثي زيد فيه تضييف الين .

خذه : الوزن « فَعَّل » . اسم ثلاثي مجرد .

مشينا : الوزن « قَمَلْنَا » . فل ماض ثلاثي مجرد ناقص .
 سيوف : الوزن « قَمُول » . جمع مفردة « سيف » : اسم ثلاثي مجرد .
 تعائب : الوزن « قَاعَل » . فل مضارع ماضيه « عَاب » : فل
 ثلاثي مزيد فيه الألف بين الفاء والين . ويجزوه « عَاب » .

٣ - اعراب الأدوات :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان ، متضمنة معنى الشرط .
 الملك : « ال » جنسية لاستتراف الأفراد .
 الجبار : « ال » جنسية لاستتراف الأفراد .
 إليه : « ال » حرف جر أصلي لانتهاى التاية الكانية .
 بالسوف : الباء حرف جر أصلي للاستماعة . و « ال » للمهد
 النعني ، إذ قلصه من « السيوف » هو « سيوفنا » .

وقال أبو حيثة التميمي :

وإثنا لمّا نظرب الكبيش ضربةً

على رأسه تلقى السان من القسم

١ - اعراب التحوي :

وإثنا : الواو بحسب ما قبلها . « إن » حرف مشبه بالفعل . « ثا »
 ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم « إن » .

لما : اللام مزحلقة . « من » حرف جر . « ما » مصدرية .

نضرب : مضارع مرفوع لتجرد . والقاعل ضمير مستتر تقديره
 « نحن » . « ما » المصدرية وما يصلحها بتأويل مصدر مجزور به « من » .
 والجبار والمجزور متعلقان بضمير « ان » المحذوف .

الكبش : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

ضربة : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة .

على رأسه : جار ومجرور متعلقان بفعل « ضرب » . والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة .

تلقى : مضارع مرفوع للتجريد ، وعلامة رفعه ضمة مقصورة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « هي » ، يود على الضربة .

السان : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

من القم : جار ومجرور متعلقان بالفعل « تلقى » .

جلة إن مع اسمها وخبرها : ابتدائية لا عمل لها من الأعراب .

جلة ضرب الكبش : صلة « ما » الصدية لا عمل لها من الأعراب .

جلة تلقى اللسان : نعت للضربة عليها النصب .

٢ - الأعراب الصرفي :

فَضَرَبَ : الوزن « قَعِيل » . فعل مضارع ماضيه « ضَرَبَ » :

ثلاثي مجرد سالم . باب « جَلَسَ يَجْلِسُ » .

كَبَشَ : الوزن « قَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

ضربة : الوزن « فَعْلَة » . مصدر مرة للفعل « ضَرَبَ » .

وَأَسَ : الوزن « قَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

تلقى : الوزن « ثَقِيل » . فيه إعلال بالتسكين ، إذ الأصل .

« تَلَقَّى » ، فلما طرقت الياء بعد حرف متحرك ، وكانت حركتها الضمة ، حذفت هذه الحركة للثقل . ماضيه « ألقى » : ثلاثي زبعت

المهزة في أوله . وقد سقطت هذه المهزة من المضارع ، إذ الأصل « تؤلّتي » ، وذلك لسقوطها من المضارع السند إلى التكلم « أولّتي » ، حيث سقطت الهرب من اجتماع همزتين .

لسان : الوزن « فعال » ، ثلاثي زيد ألفاً بين المين واللام .
قم : الوزن « قع » . اسم ثلاثي حذفت لامه ، والأصل « قعمو » .

٣ - أعراب الادوات :

وإن : الولاو بحسب ما قبلها . « ان » لتوكيد .
لما : اللام لتوكيد مهمة لا عمل لها . « من » حرف جر أصلي لابتداء الناية . « ما » حرف مصدري .
الكنى : « ال » جنسية لاستتراق الافراد .
على : حرف جر أصلي للاستعلاء الحقيقي .
السان : « ال » جنسية لاستتراق الافراد .
من : لابتداء الناية .
القم : « ال » جنسية لاستتراق الافراد .

٣ - شروط الاعراب

نبي شروط الاعراب الملوّات والأشياء التي يجب على العرب أن يتسلّح بها حتى يكون إعرابه صحيحاً جيداً .

١ - معرفة القواعد :

أقول ما قد يتبادر إلى ذهن القارئ أن معرفة القواعد النحوية والصرفية والصوتية هي المدة الكاملة لكل عرب جيد . وهذا صحيح إلى حد بعيد جداً ، فبغير المعرفة العميقة لقواعد اللغة يكون العرب عرضة للوم والخطأ . ولكن هل يتبنا لكل امرئ أن يحيط بقواعد اللغة دوساً وحفظاً ، وأن تكون هذه القواعد مائة كلها في ذاكرته بأسولها وفروعها في اللحظة التي يتصدى فيها للإعراب ؟ أعتقد أن هذا أمر عسير على أكثر الناس ، بل إنه عسير أيضاً على القلة المتخصصة التي لا عمل لها إلا الاشتغال بالحو وتدرسه . ولني لأميل إلى الاعتقاد أن كبلر النحاة أقصم لم يضموا مصنفاتهم الضخمة من الناحية وحدها ، وإنما استعانوا على ذلك بكية ضخمة من الذكريات النحوية التي دونوا فيها حصيلة ما أبدعته قرائح من سبقهم .

هل يعني هذا الكلام أن الاعراب الصحيح وقف على القلة المتخصصة المتبحرة المهيطة بكل قواعد اللغة ؟

أما هنا فنكتفي في الجواب عن هذا السؤال بقولنا : لا . وأما في الفقرات التالية فنسري التفصيل الوافي لهذا الجواب المجل .

٢ - معرفة الوظائف النحوية :

ليس الاعراب ترديداً يناوياً لباريات ومصطلحات قد يجهل أكثر الطلاب ما وراءها من معاني ، بل الاعراب هو - كما قلنا في صدر هذه الخاتمة - هو تحليل للكلام ويان لوظيفة كل جزء من أجزائه . الاعراب ليس حفظاً أعمى لقواعد ، بل هو فهم صحيح للدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصره . ولنتلم أن النحاة الأوائل ، أولئك الذين وضعوا أصول النحو وفروعه ، والذين كتبوا قواعد وقتوا قوانينه واخترعوا مصطلحاته - نتلم أن أولئك أعربوا الكلام العربي ولم يكن قبلهم قواعد ولا قوانين . بل إن هذه القواعد والقوانين نفسها لم تنشأ إلا نتيجة للاعراب القائم على الفهم الصحيح لوظائف أجزاء الكلام .

ولكن ماذا نفي بقولنا : وظائف أجزاء الكلام ... وأدولر عناصر الكلام ... ؟

نفي بذلك أن لكل كلمة من الكلمات وظيفة تؤديها في العبارة التي هي فيها . والاعراب إذاً هو - في الدرجة الأولى - يان لهذه الوظائف . فإذا قلنا عن كلمة إنها مفعول لأجله ، فالتا نفي بذلك أنها الكلمة المينة لسبب حدوث الفعل ، وإذا قلنا عن أخرى إنها مفعول معه ، فالتا نفي أنها المينة للطرف الذي حدث الفعل بمصاحته ، وإذا قلنا عن ثالثة إنها حال ، فالتا نفي أنها تقوم بوظيفة يان الوصف الذي تلبس أحد الشركاء في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، وإذا قلنا عن رابعة أنها نعت ، فهذا يعني أنها مينة لوصف ثابت في الاسم الذي قبلها ، وإذا قلنا عن خامسة أنها حرف جر زائد ، كان معنى ذلك أنها جزء يحمل معنى توكيدياً في الكلام لا تأميسياً ، بمعنى أنه يقوي أحد المعاني الموجودة في الكلام قبل دخوله ، وأنه لا يضيف إلى معاني العبارة معنى جديداً خلاصاً به ، بحيث

انه لو زرع من العبارة لما اختلفت بزعه ولا خسرت شيئاً من معانيها ...
الخ الخ .

المرب الجيد ، إذن ، هو من يقف همه على معرفة الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة ، ثم لا يهجم بد ذلك شكل الكلمة ولا نوعها ولا حركتها الاعرابية ، ذلك أن الوظيفة التحوية الواحدة قد تقوم بها أشكال وأنواع مختلفة من الكلمات ، مثل الضمير والظاهر والمصدر والشتق ، بل إن بعض الوظائف تصلح لكل من المفردات والجلد على حد سواء . ثم إن الحركة الاعرابية كثيراً ما تتلاعب بها عوامل شتى تجعلها على غير ما ينتظر أن تكون ، فقد تكون الكلمة مبنية على حركة غير الحركة المنتظرة ، أو تكون مرببة بحركة غير الحركة الأصلية كما هو الشأن في المنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم ، أو تكون مجرورة بحرف جر زائد أو بحرف جر شبيه بإرائد أو بإنذاة لاذية ... الخ الخ . فالمرب الذي يفتي بكل اعتياده على شكل الكلمة أو على حركتها الاعرابية يمرض نفسه إلى ضلال كبير .

ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة الموضحة :

١ - فالمرب الذي لا يعرف الفاعل إلا بالضممة الظاهرة على آخره سيخفي عليه أمر الفاعلين في الببارات الآتية :

ما جاء إلا آثم .

جاء أبي .

جاء القاضي .

ما جاء من أحد .

ضرب زيد خالداً مفيداً له .

لأن فاعل الأولى « أنم » مبني على السكون فلا يقبل ضمة ،
ولأن فاعل الثانية « أبي » متصل بباء التكلم فحله الاعرابي مشتتل
بكسرة التناسبة فلا يقبل ضمة ، ولأن فاعل الثالثة « التماضي » منقوص
لا يقبل على آخره سمّة ظاهرة ، ولأن فاعل الرابعة « أحد » مجرور
بحرف جر راند ، ولأن فاعل الخامسة « زيد » محرور بإصافة لفظية .
أما لو كان العرب يهتدي إلى الفاعل بوظيفته لا بحركته لurf أن الجميع
فاعلون ، لأن الجميع قاموا بالحدث المذكورة قبلهم .

٢ - والمرب الذي لا يعرف المفعول المطلق إلا إذا كان مصدراً
مذكوراً بعد فعل من جنسه سيضحي عليه أمر المفعولات المطلقة في
المبارات الآتية :

سرت الموضي .

سرت مثلاً سار زيد .

سرت كما علمتي .

لأن « الموضي » ومثله ، والكاف « ليست مصادر مذكورة بعد
أفعال من جنسها . أما لو كان العرب يهتدي إلى المفعول المطلق بوظيفته لا
بتبكه لurf أن الجميع مفعولات مطلقة ، لأن الجميع تؤدي وظيفة واحدة
هي وظيفة بيان هيئة الحدث ونوعه .

بل كثيراً ما تسيطر فكرة البكل على ذهن الطالب فتوقفه في
أخطاء فاحشة لا يجوز أن يقع فيها البتدئون أنفسهم . مثال ذلك أن يرب
أحدم « الشراب » من قولك : « شرب شراباً لذيذاً » مفعولاً مطلقاً ،
لجرد أنه لاحظ اشتراكاً في الحروف بين « شرب » وشراب » ، غير
منته إلى أن « الشراب » هو الشيء المشروب ، وليس هو الحدث المفعول ،
وأنه لذلك مفعول به وليس مفعولاً مطلقاً .

ولمطورة شأن الوظيفة النحوية ، في الاعراب كنت أود أن أعرض على الطلاب هنا وظائف كل عصر نحوي ، ولم يتعني من ذلك إلا كون هذه الوظائف قد عرضت بالتفصيل في أبواب وفصول الكتاب السابقة ، فيكون عرضها ثانية هنا تكراراً لا لزوم له . فالرجو من الطالب الذي يقرأ هذا الكتاب أن يسود إلى الأبواب النحوية كلها ، وأن يستخرج من كل باب نحوي وظيفته التي يؤديها إن لم يكن له غير وظيفة واحدة ، أو وظائفه الكثيرة إن كان يؤدي أكثر من وظيفة واحدة (١) ، ثم يدون ذلك في قائمة يحفظها ويحيل منها قانونه الأساسي في الاعراب ، ومرجه الذي يرجع إليه عندما تختلط عليه الأمور ، يلتبس باب نحوي باب آخر ، إذ كثيراً ما يحدث أن يلتبس التميز بالحال ، والحال بالمتحول ، وعطف البيان بالبدل ، وفي مثل هذه الحالة لا يجد الطالب من الوسائل للتمييز بين باب نحوي ولب آخر ملتبس به إلا الوظيفة النحوية وحدها .

وخاتماً لهذه الفقرة أرى من المفيد أن أسوف إلى القارئ هذه القصة القصيرة ليعلم منها مقدار الفائدة التي يستطيع أن يجنيها من اعتياده على « الوظيفة النحوية » في الاعراب .

عندما كنا سفاراً في أيام العتاب ، كان الواحد منا إذا عثر في قراءاته الخاصة على فائدة نحوية شاردة ، أو على معلومات لم تثق عليه بدئاً في القروس - كان يسرع بما عثر عليه إلى زملائه فيسألهم في أمره ، أو يطلب منهم إعراب آيات تتضمن المشكلة المتلقة بهذه الشاردة النحوية ، يريد من ذلك اعجازهم والتباهي أمامهم بما يعرفه ولا يعرفونه .

(١) وذلك كالقول للطلق ، فانه يؤدي إحدى وظائف أربع : التباية عن الفعل ، وبيان مجة الحدث ، وبيان عدد مرات الحدث ، وبتوكيد الحدث .

وعلى هذه الشاكلة أذكر أني مضيت مرة إلى أحد رفاقي طالباً منه
أن يعرب لي كلمة « نم » من قول أبي فراس :

أراك عَصِيَّ النَّمَحِ شَيْثُوكَ الصَّبْرُ
أما للهوى نَهْيٌ عليك ولا أمرٌ ؟
نم . أنا متنازِعٌ وعندي لَوْعَةٌ
ولكن مثلي لا يُنْجِئُ له سرٌّ

وكنت واثماً بأنه يجهل أمر حروف الجواب ، وأنه لن يلبث حتى
يسترف بجزء وجهه ، ولكن رفاقي الذكي خبّر ظلي حين سكت برهة
يتأمل الكلمة ثم قال :

نعم : حرف جواب لا عمل له .

فسأله بمحوشاً : أكنت تعرف ذلك من قبل ؟ فقال : لا ،
قللت : فكيف اعتديت إلى الاعراب الصحيح ؟ فقال : نظرت في الكلمة
فرايت أنها لا تأتي إلا ربّ الجواب فقلت أنها له ، ثم أشكل عليّ أمرها
أهي اسم أم حرف ؟ فجزيت أن أوقفها في موانع الاسم المروفة ، فلما لم
تصلح للاقتداء ولا للحبر ولا للعالية ولا للفعولية علمت أنها حرف ، ثم
تساءلت : ما عمله ؟ فنظرت إلى ما بعده فوجدت مبتدأ وخبراً مرفوعين
ولا أثر له فيها ، فقلت أنه حرف طائل ، قللت في إعرابه : هو حرف
جواب لا عمل له .

وهكذا ترى ، أنها القاريء العزيز ، أن هذا الطالب الذكي ،
لاضلاله في الاعراب من النطلق الصحيح ، استطاع أن جهدي إلى أمور
كثيرة لم يكن يعرفها ، قد صنف الكلمة تصنيفها الصحيح ، وعرف
حناها وعملها ودورها في الكلام ، فكان شأنه كشأن النحلة الأوائيل ،

فؤلاء لم يكن طريقهم ليختلف عن طريقه في شيء ، وعن هذا الطريق وحده
جاءت كل قواعدهم وقوانينهم .

٣ - فهم المضي :

ذكرنا في الفقرة السابقة أن اعراب كلمة ما لا يكون صحيحاً إلا
إذا عرفنا الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في العبارة . لكن هذه
الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نجهل المعنى المجسم للكلمة المعربة .
مثال ذلك كلمة « التَّعَمُّم » من قولنا : « أكلت التَّعَمُّم » ، فأول ما يبادر
إلى أذهاننا أنها مفعول به ، وهذا خطأ ، لأنَّ التَّعَمُّم يقول : « التَّعَمُّم :
سرعة الأكل » ، وعليه يكون الاعراب الصحيح لما أنها مفعول مطلق ،
لأنها لا تدل على الشيء المأكول ، بل تدل على نوع من أنواع حدث
الأكل ، ويان نوع الحدث هو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا
المفعول به .

ولهذا السبب قالوا : الاعراب فرع على المعنى ، أي أنه ممتد عليه
ولا ينبت إلا بمرقه ، ولهذا السبب أيضاً كان النحاة يوصون طلبتهم بالآ
يعربوا كلاماً قبل أن يعرفوا بالضبط معنى كل مفرد من مفرداته . يقول
ابن هشام (١) : « وأول ما يجب على العرب أن يفهم معنى ما يعربه ،
مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها
من التشابه الذي استأثر الله تعالى بطله » . اهـ

بل إن كبار النحاة أنفسهم لم يكونوا ينجحون من الاحجام عن
إعراب ما لا يعرفون مثله . يقول ابن هشام (٢) : « وسألني أبو

(١) انظر مطلع الباب الخامس من كتابه « اللقي » .

(٢) أول الباب الخامس من كتابه « اللقي » .

حيان (١) - وقد مرض اجتماعنا - علام عطف وبعقله من قول زهير :

تَنِي نَسِيٍّ لَمْ يَكْتَبِرْ غَنِيمَةً

بَنَهَكَ ذِي قَرْبَى وَلَا يَحْتَقِلْدِرُ (٢)

قلت : حتى أعرف ما « المحفلد » ، فنظراته ، فلما هو سبيء
الخلق ، قلت : هو مطوف على شيء مَنُوتَهْمَر ، إذ النسي : ليس بمكثِر
غَنِيمَةً (٣) ، فاستظم ذلك . . اهـ

وعلى العرب حين بحث في معنى كلام ليرف علاقات كل جزء
بنيده من الأجزاء أن يكون حذراً في هذا البحث حتى لا يكثر أصولاً
ثابتة في النحوي ، وإلا وقع في أخطاء فاحشة لا تتفر ، وتوهم أشياء لا
وجود لها . من ذلك ما حدث لأحد رفاقنا في الجامعة ، إذ وقف يقرأ
شيئاً في يده فقال : لا يمكنني عمل ذلك ، بنصب « العمل » ، قلت
له : لحن ، والوجه أن قول « لا يمكنني عمل ذلك » ، يرفع « العمل »
لأنه فاعل الفعل « يمكنني » ، فقال : بل أنت المخطئ ، لأن « العمل »

(١) هو أمير الدين محمد بن يوسف الترتلي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥
تليد أبي جسر بن الزبير وابن النافع في النحو . رجل عن موطنه وتغل في شمال
البرقية إلى أن ألقى عصا تركه في المصخرة سنة ٦٧٩ . قرأ عليه ابن هشام
ديوان زهير .

(٢) اللقي : أنه لا يكثر منه باتفاق ذي القربى وطبه .

(٣) الحطف على التوهم : هو أن يحطف التكلم شيئاً على شيء آخر فيطلي
المطوف حكماً أو شكلاً متغيراً لحكم أو شكل المطوف عليه . متوهماً أنه لفظ
المطوف عليه على هذا الشكل أو هذا الحكم . مثال ذلك أن يقول قائل : ليس
زيد طالماً ، ثم يحطف على « طالماً » ، فيقول : ولا شاعر ، فيبرر المطوف
متوهماً أنه قد أدخل الياء الزائدة على كلمة « عالم » ، أي طالماً فهو أنه قال :
ليس زيد عالم ولا شاعر . ومن هنا قول زهير :

←

مفعول به ، قلت : وكيف يكون ذلك ؟ ، قال : أليس « يمكنني »
 بمعنى « أستطيع » ؟ فيكون العمل مفعولاً به في عبارة « لا يمكنني عمل »
 ذلك ، كما هو مفعول به في عبارة « لا أستطيع عمل ذلك » ، لأنني أنا
 المستطيع فأنا الفاعل ، والعمل مستطاع فهو المفعول . قلت : ولكن هذا
 خطأ من وجين ، أولها أن فعل « يمكنني » ليس مسنداً إلى التكلم كما
 هو الشأن في فعل « أستطيع » بل هو مسند إلى النائب بدليل إياه
 المضارعة في أوله ، ففاعلها هو النائب ، أي « العمل » ، وليس للتكلم ،
 وثانها أن التكلم محل في العبارة ياء التكلم المتصلة بالفعل بعدنون الولاية ،
 ونحن نعلم أن هذه الياء لا تقع إلا في موقع نصب ، فلذا كانت هي
 المفعول به فليس للفعل « يمكن » غير فاعل واحد هو « العمل » ؟ ثم
 إن تفسيرك فعل « يمكنني » بفعل « أستطيع » ليس صحيحاً تماماً ، ذلك
 لأن المعنى الصحيح لقولنا : « أمكن الرجل غيره من نفسه » هو :
 جعل الرجل غيره يمكن منه ، وعلى ذلك تكون عبارة « لا يمكنني
 العمل » مساوية لقولنا : « لا يمكنني العمل » أمكن منه . . وهكذا ترى

— بنا لي ألي لت مذك ما ضي ولا سايقر شيقا إذا كان جاييا

ولا يجوز حذف على التوم إلا إذا كان اللطوف عليه مما يصح دخول
 العامل للتوم عليه ، كما هو ظاهر في المثال أعلاه وفي بيت زهير ، إذ أن دخول
 إليه الزائمة على الخبر الذي جاز وكثير . أما أن أقول : ما به زيد ولا غير ،
 خبر « غير » متوهماً أتى قد جرت « زيدا » بإليه الزائمة ، فهذا لا يجوز ،
 لأن اللطوف عليه فاعل ، والفاعل لا يمر هنا بإليه الزائمة .

وفي عطف التوم قد يأتي اللطوف على غير هيئة اللطوف عليه ، وهذا
 ظاهر في بيت زهير الأول ، حيث عطف « ولا يجلد » على « لم يكثر غيبة » ،
 أي أنه عطف اسماً بمروراً بإليه الزائمة على فعل مجزوم ، وقد يبدو هذا غير
 جائز ، لأننا علم أن التجانس بين الصائتين شرط لا بد منه ، لكن الذي يجوز
 ذلك أن الشاعر توم أنه قال : « ليس يكثر غيبة » بدلاً من « لم يكثر
 غيبة » ، والذي كما ترى واحد ، صنف ثالثاً : ولا يجلد .

أن « العمل » هو دائماً فاعل ، والتكلم هو المفعول .

لكن رفيقنا الذي ظل على عناده مصراً على خطئه القبيح المجيب .

ولا بد هنا من التنبيه على خطأ يكثر أن يقع فيه المربون ، وهو قولهم إن هذا البيت من الشعر يرب على وجين . ووجه الخطأ في هذا القول هو جعلهم البيت الواحد معنيين ، ذلك أننا نعلم أن النفي الواحد لا يكون له إلا إعراب واحد ، فإذا كان البيت إعراباً فهذا يقتضي أن يكون له معنيان ، ولا اعتد أن الشعراء أو عيرم من الناس يقولون الكلام الواحد ويقصدون منه معنيين مختلفين . وعلى ذلك ، فليس لكلام ما غير إعراب واحد ، وهو الإعراب الذي يلائم المعنى الذي أراد التكلم من كلامه . نعم ، إن النحاة قد ألفوا لبعض الأساليب العربية عدة أطرب ، وتنفى بذلك أساليب اللحن والتم والتعجب وما أشبهها ، لكن هذا ليس مما نحن فيه ، لأن هذه الأساليب لم ترب بحسب الوظائف الحقيقية لأجزائها ، لأن هذه الوظائف قد جهلت تماماً بعد أن انحطت هذه الأساليب على أشكالها المروفة لها ، فجهلت أطربها تحكية لا تعتمد على سوى الظن والتأويل الذي يخرجها في أكثر الأحيان عن معانيها الصحيحة .

وسنرى تفصيل ذلك في الفترة الآتية .

٤ - معرفة أو أطرب التكمية :

إن من يتنظر من اللثة أن تسير على قوانين ثابتة لا تحيد عنها ولا تصرف يشبه في حمايته من يتنظر من الشجرة أن تنمو وتصلف أوراقها على هيئة مخصوصة يكون قد رسمها لها من قبل زراعتها . وإن جيل من يظن أنه يستطيع حصر اللثة وتصرفاتها في بضعة قواعد لا يختلف عن جيل من يظن أنه يستطيع بضعة قوانين عامة أن يضر الحياة كلها بكل ما زخر

به من تقدم وتنوع . ذلك أن اللفظة كائن حي لا تختلف عن سائر الكائنات الحية في شيء . تنمو وتطور دون أن غلك شيئاً أسلم هذا النمو وذلك التطور ، ودون أن نستطيع التنبؤ بالشكل الذي ستكون عليه في المستقبل . وهي في نموها وتطورها الذين لا يبدو أنها محكومان بقوانين معروفة تخلق تغيرات مخصوصة لحال معينة بحيث تبدو هذه التغيرات ذات أشكال وتصاميم غريبة لا تتفق مع ما هو مألوف في هذه الفئة من طرائق التصميم . خذ على ذلك مثلاً أسلوب التجب في عبارة من نحو « ما أجلّ الريح » ، فهذه العبارة لا يمكن أن نغز فيها فاعلاً من مفعول ، ولا مبتدأ من خبر ، ولا شيئاً من الأبواب النحوية المعروفة ، وكل ما نستطيع أن نقوله في شأنها واثنين هو : إنها عبارة يقصد منها التجب من جمال الريح . أما أين الفاعل فيها وأين الفعل ؟ وأين المبتدأ وأين الخبر ؟ فذلك أسئلة لا يمكن الإجابة عنها إجابة دقيقة صحيحة ، لأن هذه العبارة مبنية على خلاف الأصول اللغوية في بناء العبارة العربية . وقل ، مثل هذا في أساليب التداء والملاح والمقم وغيرها .

أمثال هذه الأساليب الشاذة في بنائها ، الترمية في تصميمها ، موجودة في كل اللغات ، وهي أساليب قد دائماً عن كل تحليل أو إعراب . وقد حل نحاة اللغات الأخرى مشكلتها بالقول : إنها أساليب خاصة تحفظ وتحتذى ولا تحلل . ولو قد فعل نحائنا فعل غيرهم لاستراحوا وأراحوا ، ولكنهم أبوا إلا التنب لم ولنيرم من بدم ، فراحوا يبرون هذه الأساليب رادين كل جزء من أجزائها إلى باب نحوي معروف . ولما كان كل إعراب لا بد له من اعتماد على معنى تظهر فيه الوظيفة النحوية للجزء العرب ظهوراً واضحاً ، راحوا يتأولون هذه الأساليب تأويلات غريبة أخطأ التوفيق في أكثرها إن لم هل فيها كلها . مثال ذلك أنهم لما رأوا النادى منصوباً في بعض أشكاله قالوا إنه مفعول به ، فلما قيل لهم : فإن الفعل ، قالوا : انه معنوف قديره « أدعو » وقد نابت أفاء التداء منابه .

كذا قالوا . ولكننا نعلم أن عبارة « يا عبد الله » تختلف كل الاختلاف عن عبارة « ادعوا عبد الله » ، لأن الأولى انشائية وإلحائية خبرية . فانظر إلى مقدار التضبط الذي وقع فيه النحاة حين أصرّوا على إعراب ما لا يرب ، فأدى بهم ذلك إلى تحريف الكلام عن مواضعه . وأكبر دليل على تضبطهم أنك لا تجد خلافهم يمتدح إلا في مثل هذه المواطن الشائكة ، فعبارة « نعم الرجل زيد » فيها ثلاثة أطرِب ، أما عبارة « ما أجمل الربيع » ففيها أكثر من ذلك ، وقد تجد أسلوباً تبلغ فيه مذهب إعرابهم له ستة أو سبعة .

سر المشكلة يوضح إذا تذكرنا ما قلناه قبل قليل ، وهو أننا نعمل القوانين التي تتطور اللغة بوجوبها . وعلى ذلك ، فمن طاجزون عن أمرين : عن التنبؤ بما ستكون عليه أساليب اللغة في المستقبل ، وعن التضمين لما كانت عليه أساليب اللغة في الماضي . وعليه ، فإن كل تضمين لأصل أسلوب من هذه الأساليب المنطوية يدعو تخميناً تخميناً لا دليل عليه ، وإعرابه إذاً هو إعراب تخميني أيضاً ، وليس ملوماً ، لأنه لا يقوم على معانٍ متفق عليها .

ولكن ماذا يفصل الطالب في هذه الحالة ؟ هذا الطالب الذي أوصيناه في الفقرات السابقة ألا يقيم إعرابه إلا على النص الصحيح ، وعلى الوظائف النحوية الظاهرة ظهوراً تاماً لكل جزء من أجزاء الكلام . ماذا يفصل في أمر هذه الأساليب المبهمة الأصول ، النامضة الوظائف النحوية لتأصيلها ؟ أيحجم عن إعرابها ، كما يقضي بذلك المنهج الصحيح ؟ أم يبرها كما فعل ذلك النحاة السابقون ؟ وإذا أمرها لأنه مطالب بذلك ، فهل يكفي بوجه واحد يتقيه لأنه يراه أقرب إلى الصواب ، ويضرب صفحاً عما سواه ؟ أم هل عليه أن يحفظ كل الوجوه مع كل تعليلاتها وتأويلاتها ؟

أما نحن فنتمتع له بالثانية : أي بأن يكون على معرفة كاملة بكل

أوجه الاعراب التحكية لأساليب المربة الخاصة مع كل ما ينمى من
تليلات وتأويلات . وذلك لسيين : أولها أن الاختيار بينها أمر لا معنى
له ، فليس بعضها أقرب إلى الصواب من بعضها الآخر ، بل الجميع سواء
في البعد عن الصواب لا في القرب منه ، والثاني أنه إذا حفظ أعراباً
واحداً لأسلوب ما ، ثم رأى أحدهم يرب هذا الأسلوب غير الاعراب
الذي يعرفه هو له ، قد يخطئه بتفسير ما حق . أما إذا كان يعرف
الاعراب كلها ، فن يخطئ أحداً ولو طلع عليه بأعراب بدع لم يقل به
نحوي من قبل .

٥ - معرفة المحذوفات :

ذكرنا في صدر هذه المقالة أن التراكيب النسوبة كثيراً ما تسمع
بمقوط بعض أجزائها من غير أن يؤدي هذا المقوط إلى خلل فيها .
وذكرنا أيضاً أن على المرب أن يرد ، وهو يقوم بتجليل تركيب لنوي ما ،
كل ما يكون قد سقط منه . وقد سمينا هذا الرد بالتقدير . والذي يزيد
أن نبحثه هنا هو أنواع هذه الأجزاء الساقطة ، أي المحذوفات ، وبيان
ما يقدر منها ، وما لا يقدر .

والواقع أن المحذوف على لويمة أقسام : قسم لا تقتضيه الصناعة
الاعرابية ولا النى ، وقسم يقتضيه النى دون الصناعة ، وقسم تقتضيه
الصناعة دون النى ، وقسم تقتضيه الصناعة والنى جميعاً .

واليك بيان ذلك :

١ - قد يمدح أحد إلى طعام قرداً قائلاً : « شكرأ . لقد أكلت » .
هذه العبارة التي نطقت بها تشتمل على فعل متعدي هو فعل
« أكلت » ، ومع ذلك فليس له مفعول به ، فهل نستطيع أن نقول إن

القول به قد حذف ، وهل يجب علينا أن نقدره ؟ والجواب : لا . لأن الفعل على الرغم من كونه متدياً لا يحتاج هنا إلى مفعول به ، لأن التكلم لم يتعلق فرضه بهذا القول ، بعبارة أخرى : إن التكلم لا يريد ، أو لا يتم بذكر المفعول ، فكل من أن يفهم ناصبه إلى الطام أنه قد أكل ، أي أنه شبعان ولا حاجة به إلى طام ، أما ماذا أكل ؟ فذلك أمر لا مدخل له في الموضوع .

فهذا هو القسم الأول من المحذوفات ، أي القسم الذي لا تقتضيه الصناعة ولا المنى . والملق أن جله أحد أقسام المحذوفات إنما كان من باب الجواز ، لأن الشيء لا يسمى محذوفاً إلا إذا اقتضاه شيء من صناعة أو معنى ، فأما ما لا يقتضيه شيء فلا يسمى محذوفاً ، بل يقال فيه : إنه غير مذكور .

وواضح أن هذا النوع من المحذوفات لا يجوز تقديره بحال من الأحوال ، لأن هذا التقدير يخل بنرض التكلم ، ويخرج الكلام عن جته القصدية ، بالإضافة إلى أنه تقدير تحكي لا دليل عليه ، إذ نحن نجعل تماماً كل شيء عن هذا المحذوف ، ففي المثال السابق لا نستطيع أن نقدر القول خبزاً لأنه قد يكون قرأ ، ولا نستطيع أن نقدره قرأً لأنه قد يكون قاحاً ... وهكذا .

٢ - قال تعالى على لسان نبي موسى وهو بين موسى سبب خرقه السفينة التي ركبها : « أما السفينة فكانت لمساكين يملكون في البحر ، فأردت أن أعيشها ، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا » .

في الآية الكريمة صفة محذوفة ، والتقدير : يأخذ كل سفينة صالحة غصبا . وإنما قدرنا ذلك لأن المنى لا يستقيم إلا به ، إذ لو كان الملك يتسبب جميع السفن سالها وفلسها ، لما كان هناك سبب يدعو صاحب موسى إلى خرق السفينة .

فهذا هو القسم الثاني من المحذوفات ، أي القسم الذي يقتضيه
المنى دون الصناعة الاعرابية . وهو محذوف يقدره المفسر ، لأن المنى لا
يستقيم إلا بتقديره ، أما النحوي فلا يفعل ذلك ، لأن حرمان موصوف
من صفته لا يؤدي إلى الاختلال بالعبارة من الناحية النحوية .

ومن هذا النوع أن يحذف من الجملة جزء أساسي ، ولكن يقوم
غيره مقامه ، مثال ذلك قولك : « جاءنا ظلم » ، فواضح أن الجائي هو
« رجل » موصوف بأنه ظلم ، أي أن المحذوف هو الفاعل ، والفاعل
عمدة ، وحذفه يؤدي إلى الاختلال بالعبارة ، ومع كل ذلك لا تقدره ،
لماذا ؟ لأن صفة الفاعل قد قامت مقامه بعد حذفه ، فكلمة « ظلم » التي
كانت صفة للرجل في حالة عدم الحذف قد صارت هي الفاعل بعد الحذف .
وإن ، تكون العبارة ثمة من الناحية النحوية ، وبالتالي ، لا حاجة
بالعرب إلى تقدير شيء .

وحذف شيء وإثابة غيره منابه ، أو جعله ساداً مسدداً ، كثير في
المرية ، منها أن يحذف الفاعل فيتوب عنه ما نسميه بالثائب عن الفاعل ،
كالقول به أو المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور ، نحو : كسر الزجاج ،
وجلس المجلس ، وجلس وسط الحديقة ، وجلس في الحديقة ،
ومنها أن يحذف الموصوف فتتوب عنه صفته ، نحو : ركب الأدم ، أي
الحسان الأدم ، ومنها أن يحذف المضاف فيتوب المضاف إليه منابه ، نحو
قوله تعالى : « واسأل القرية » ، أي أهل القرية ، لأن القرية نفسها لا
يمكن أن تسأل .

٣ - قال طرفة بن العبد :

إذا القوم ظفروا : من قى ؟ خلت أتي
عُتبت فلم أكمل ولم أثبتد

في قوله « القوم » فاعل حذف ضله الذي تقديره « قال » . وهذا هو القسم الثالث من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة الامرية دون المعنى ، ذلك لأن المعنى مستغن عنه بفعل « قالوا » المذكور بسد « القوم » ، فتقدير فعل « قال » قبل « القوم » فضول لا لزوم له من حيث المعنى ، بل إن الأساليب المريبة في البيان لتأبى هذا التقدير كل الأبله ، إذ لم يسمح قط أن العرب تلفظت بثل هذه العبارة : « إن بلاء زيد بلاء فأذكره » . ومع ذلك فنحن مضطرون من الناحية النحوية إلى تقدير هذا الفعل . لماذا ؟ لأن بعض النحاة (١) قد أسألوا أسلاً يقول : لا تدخل أدوات الشرط إلا على الإفعال ، فلذا وجدت أداة شرط قد وليها اسم مرفوع علم أن قبل هذا الاسم ضلاً محذوفاً .

٤ - قال تعالى : « وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً » .

في قوله « خيراً » مفعول به حذف قبله الفعل والفاعل ، والتقدير : أنزل ربنا خيراً . وهذا هو القسم الرابع من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة والمعنى معاً . فأما من حيث المعنى فللحذف واضح بدليل قوله تعالى « ماذا أنزل ربكم ؟ » ، وأما من حيث الصناعة فإن تقدير فعل وفاعل محذوفين أمر ضروري حتى تكون العبارة كاملة ، لأن كلمة « خيراً » وحدها لا يمكن أن تؤلف عبارة تامة ، هذا بالإضافة إلى أنها منصوبة ، وإذن فلا بد لها من فاعل محذوف .

وهكذا ترى أن العرب لا يقدر من المحذوفات إلا ما تقتضيه صناعته النحوية فقط ، وذلك أن يجد خيراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ،

(١) نقلاً « بعض النحاة » لأن منهم من لم يأخذ بهذا الأصل ، واعتبر للزروع بد أداة الشرط مجعلاً خبره الجملة التي بعده .

أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالمكس ، أو مطوفاً بدون مطوف عليه ،
أو معمولاً بدون عامل ، أو موصولاً بدون صلة . . الخ .

٦ - التمرس بأساليب اليأس :

ومن شروط الاعراب الجيد أن يتمرس المرء بأساليب اليأس
الربّي منظومة ومتنوّدة ، وأن يضمن اللطافة في كتب الأدب بمحض النظر
في كل ما يقرأ . فانه إن فعل ذلك فسيري أن مقدره لا بأس به من
كلام الرب لا ينطبق عليه شيء مما عرفه من القواعد . بعض هذا القدر
سلم النجاة بشفوذه مملّين إياه بالضرورة الشعرية ، وبعضه الآخر عزوه
إلى اختلاف لسان الرب ولهجتها ، وبعضها الثالث لم يجدوا له تليلاً من
شيء فحاولوا رده إلى قواعدهم ، باللفظ مرء ، وبالاعتصاف مرات ، وما
هو في الواقع إلا مظهر من مظاهر تمرد اللغة على كل محاولة لحصرها في
قواعد ثابتة محدودة ، فاللغة هي دائماً أوسع من كل القواعد التي توضع
لضبطها . والمرء الجيد في رأيي هو من يعلم مبدأ التنوّذ ، ويوسع من
دائرة هذا المبدأ لتشمل كل ما ورد عن الرب غير منطبق على القواعد
العامّة المروفة ، سواء في ذلك ما ورد في الشعر وما ورد في النثر أيضاً .

٧ - النزوق السليم :

وأخيراً وليس آخراً ، فإن النزوق السليم هو من أهم شروط
الاعراب الجيد إن لم يكن أهمها على الإطلاق . وهذا الذي نسميه نزوقاً
لا يمكن تحديده ولا تمرّقه ، وإلا خرج عن كونه نزوقاً إلى كونه قاعدة
كسائر القواعد ، فإنا سنكتفي بتسميته نزوقاً فقط . كذلك لا نستطيع أن
نحدد للمرء مواطن استهله للنزوق ، فهو عدته في كل المواطن ، فيه

يرف المن السحيج لما يرب ، وبه يرب الاعراب التي لا يجوز على
المنى ، وبه يرف ما حنف وما لم يحنف ، وبه يرف كيف يفر
الحنوف وأين ، وبه يهتدي إلى كية ما يجب تقديره ، فلا ينقص إلى الحد
الذي تحتل معه البارة للمربة ، ولا يزيد إلى الحد الذي لا تهتنيه
الصناعة والمنى ... إلخ إلخ .

٤ - اعراب الجملة

من الأشياء التي يكثر أن يخطئ الطلاب في إعرابها الجمل وأشباعها ، وبعض البنيات كأسماء الشرط والاستفهام ، وذلك إما لانعدام الحركة الأعرابية التي يحذفها الطلبة هادياً لهم في الاعراب ، وإما لخفاء الوظيفة النحوية في هذه الأشياء . ولذا كله عقدنا هذا الفصل وما سيتلوه من القبول لبحث في هذه الأشياء ويإن طرائق اعرابها لتكون الفائدة أتم .

١ - عبر الجملة :

اخطف النحاة في حد الجملة ، قسم بعضهم قال : هي ما تألف من مسند ومسند إليه ، كالنقل والفاعل ، نحو : قام زيد ، أو النقل ونائب الفاعل ، نحو : ضرب الامس ، أو المبتدأ والخبر ، نحو : زيد قائم ، أو المبتدأ والفاعل السامد مسند الخبر ، نحو : أقام الزيدان ، أو اسم النقل وفاعله ، نحو : جهات السفر ، أو الظرف وفاعله ، نحو : أفي الدار أحد ؟ أو النقل الناسخ وما دخل عليه ، نحو : كان زيد قائماً ، أو الحرف الشبه بالنقل وما دخل عليه ، نحو : إن زيداً قائم .

إنن فالجملة عند هؤلاء هي ما تألف من مسند ومسند إليه فقط ، سواء أئت بها الفائدة كما في الأمثلة السابقة ، أم لم تم كما في قولك : إن جاء زيد ...

وخصص آخرون قالوا : الجملة هي العبارة المفيدة فائدة تامة يحسن السكون عليها ، فند هؤلاء لا تكون عبارة « إن جاء زيد .. »

جملة ، لسم فالتتها . وإذا الجملة عندهم في مثل هذا التركيب الشرطي أن يقال : « إن جاء زيد فأكرمه » ، أي إن الجملة الشرطية لا تكون عندهم تامة إلا بمجموع الشرط وجوابه ، وكذا الأمر في كل كلام لا تم الفائدة إلا بمجموعه لا يعضه .

والواقع أن هذا الحد الثاني هو حد ما يدعى في النحو « بالكلام » ، وليس حد الجملة ، لكن القائلين به لا يرون فرقاً بين « الكلام » و « الجملة » ، فيها عندهم اسمان لسمى واحد ، أما القائلون بالحد الأول فيرون أن « الكلام » و « الجملة » شيان مختلفان بينهما علاقة عموم وخصوص .

ونحن - معشر المرين - نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بالحدين معاً ، لأن هناك مواطن يصلح لها الأول وحده ، ومواطن أخرى لا يصلح لها إلا الثاني . خذ مثلاً على ذلك عبارة القسم ، فلو قلت : « أقسم بالله لأضربن زيداً » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الأول ، فتكون البارة مؤلفة من جملتين : جملة القسم التي تقوم بوظيفة الإبداء ، ثم جملة « لأضربن » التي هي جواب القسم . أما لو قلت : « زيد أقسم بالله لأضربه » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الثاني ، أي بمجمل القسم وجوابه كلاً واحداً لا يتجزأ واقعاً وموقع الخبر عن « زيد » ، لأنني لو جلت « أقسم » وحدها خبراً عن زيد لاختل الكلام ، لسم الفائدة من هذا الخبر ، والخبر كما يقولون هو عطف الفائدة ، ولو جلت « لأضربه » وحدها خبراً عن زيد لندا القسم بلا جواب . إذن لا بد هنا من اعتبار القسم وجوابه جملة واحدة واقعة خبراً عن البتداء .

وفي بعض الأحيان نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بكلا الحدين في البارة الواحدة ، مثال ذلك قولنا : « زيد إذا جاء فأكرمه » . فيها لا

بد من النظر إلى التركيب الشرطي مرتين : مرة على أنه جلتان أولاهما واقعة موقع الضاف إليه ، وثانيها واقعة موقع الجواب الذي لا محل له من الاعراب ، ومرة ثانية على أنه جملة واحدة واقعة موقع الخبر عن زيد . وبعض المربين يذهبون هذا المذهب في كل ما يكون مجموعه قائماً بوظيفة نحوية معينة ، فيقولون في مثل « زيد ولله لأضربنه » : جملة القسم ابتداء القسم لا محل لها من الاعراب ، وجملة « أضربنه » جواب القسم لا محل لها من الاعراب ، والمجموع القسمي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « زيد إن جاء فأكرمه » : جملة « جاء » ابتداء الشرط لا محل لها ، وجملة « أكرمه » جواب الشرط محلها الجزم ، والمجموع الشرطي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « قلت : سأسافر غداً وأحمل ممي متاعي » : جملة « أسافر » ابتداء القول لا محل لها ، وجملة « أحمل » مطبوعة على ابتداء القول فلا محل لها ، والمجموع مقول القول محله النصب . وهو للمذهب القوي جريئاً عليه فيما أعرينا من شواهد هذا الكتاب .

٢ - أقسام الجملة :

تنقسم الجملة ، بحسب ما تبدأ به ، إلى ثلاثة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية .

١ - فالاسمية : هي التي سدرها اسم ، سواء في ذلك أن يكون اسم ذات رافضاً الخبر ، نحو : الطر غزير ، وأن يكون اسماً مشتقاً رافضاً لفاعل سدة مسدء الخبر ، نحو : قائم أبوك ، وأن يكون اسم فعل رافضاً لفاعل ، نحو : هيات السفر . ولا حجة بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : إن الطر غزير ، وما قائم أبوك ، وليت زيداً قائم ، وإنما المؤمنون أخوة ، اسمية على الرغم من هذه الحروف التي سبقها .

٢ - والفتلية : هي التي صدرها فعل ، سواء أكان الفعل تاماً معلوماً ، نحو : جاء زيد ، أم كان تاماً مجهولاً ، نحو : ضُربَ الناس ، أم كان ناقصاً ، نحو : كان زيد قائماً . ولا عبرة ههنا أيضاً بما قد يقع على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : قد جاء زيد ، ولم يأت زيد ، وإن جاء زيد ، وما جاء زيد ، فليية على الرغم من هذه الحروف التقدمية ، ولا عبرة أيضاً بما قد يسبق الفعل من الاسماء التي حقا أن تكون متأخرة عنه ، فالجملة من نحو : مبتسماً أقبل زيد ، فليية ، لأن الحال التي في أولها مقدمة من تأخير ، إذ حقا أن تكون بعد الفعل لا قبله ، وكذلك الجملة من نحو : أيّ كتاب قرأت ؟ فليية ، لأن الاسم ههنا مفعول به مقدم ، وحق المفعول أن يكون بعد الفعل لا قبله .

وإذا كان في الجملة حذف فلا يعلم ما هي حتى يرد المهنوف ، فالجل من نحو : يا عبد الله ، وزيداً أكرمه ، وإذا القوم قالوا ، ووافقه لاجتهداً ، جل فليية على الرغم مما يبدو من ظاهر لفظها ، لأنها جيباً جل مخوفة الفعل ، والتقدير فيها : ادعو عبد الله ، وأكرم زيداً أكرمه ، وإذا قال القوم قالوا ، وأقسم وافقه لاجتهداً .

٣ - والطرفية : هي المصدرة بطرف أو بجار ومجرور ، نحو : عندك زيد ؟ وما في القار أحد .

وهذا القسم من الجمل لم يقل به إلا من يرب الرفوع الولرد بعد الطرف والمجرور فاعلاً بها ، وليس مبتداً مؤخراً حذف خبره للقسم كما هو الشهور في الاعراب . وتأويل ذلك فيما يأتي :

إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وليس قبلها نفي ولا استفهام ، وبعدها اسم مرفوع ، نحو : « عندك زيد ، وفي القار رجل » فلا خلاف في أن الرفوع مبتداً مؤخر ، وأن خبره اسم مقدم

عنون تقديره « مستقر » ، وأن الظرف والجار متعلقان بهذا الخبر
المعنون المقدم .

أما إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جر وجرور ، وقبلها نفي أو
أو استفهام ، وبسببها اسم مرفوع ، نحو : « أعندك زيد ، وما في الحار
أحد » ، فلا يمكن اعتبار الكلام مبتدأ مؤخرًا وخبرًا مقدّمًا ، وذلك
لأن النفي والاستفهام من خصائص الأفعال ، فوجودهما في صدر الكلام
يدل على أن هناك فعلًا تقديره « استقر » قد حذف ، ولكننا لا نقول
عن المرفوع الذي بعد الظرف والجار والمجرور انه فاعل لفعل المعنوف ،
بل نقول إنه فاعل للظرف نفسه ، أو للجار والمجرور أنفسهما ، لأن هذين
الشئين قد نالوا عن الفعل من بعد حذفه . وعلى هذا الاعتبار تكون الجملة
الظرفية مشبهة للجملة الكوينة من اسم فعل مع فاعل ، في كون كليهما
مؤلفة من شيء نال عن الفعل مع فاعل لهذا النائب . واليك ذلك موضحًا
في اعراب الجملتين الآتيتين :

« هيأت السفر »

هيأت : اسم بمعنى الفعل و بَعُدَ ، نال منابه فلا عمل له من
الاعراب .

السفر : فاعل الاسم و هيأت ، لنياجه عن الفعل .

« ما في الحار أحد »

ما : نافية لا عمل لها

في الحار : جر وجرور بمعنى الفعل « استقر » ، وقد نال منابه
فلا عمل لها من الاعراب .

أحد : فاعل للحار والمجرور لنياجه عن الفعل « استقر » .

وهنا أمر لا بد من التنبيه عليه ، وهو قولنا عن الجار والمجرور
 « لا عمل لها من الأعراب » ، وهو قول لا أعلن أن أحداً من النحاة
 قاله قبلنا ، بل الذي قالوه : أن الجار والمجرور معمولان للفعل « استقر »
 قبل حذفه (١) . وأرى أن قولنا أقرب إلى الصواب ، وذلك لأن الأصل
 فيما ناب عن شيء أن يأخذ حكمه ، ألا ترى كيف أننا زرع « اللص » في
 قولنا : « شَرِبَ اللص » ، لثباته عن الفاعل المرفوع ، مع أنه مفعول
 به في المنى ؟ أو لا ترى كيف أننا زرع « الجلوس » في قولنا : « جلسَ
 الجلوس » ، لثباته عن الفاعل ، مع أنه مفعول مطلق في المنى ؟ أو لا
 ترى كيف أننا نرب « البيت » في قولنا : « جلسَ في البيت » بأنه
 مجرور لفظاً مرفوع عملاً لثباته عن الفاعل ؟ فإذا كنا زرع ما ناب عن
 الفاعل لفظاً أو عملاً لأن النوب عنه مرفوع ، فكيف لا قول عما ناب
 عن الفعل الذي لا عمل له من الأعراب إنه لا عمل له من الأعراب ؟

أما قول النحاة إن الظرف والمجرور النائيين عن الفعل معمولان له
 فهو قول يوقع في تناقضات كثيرة . فلو سلمنا به للزمنا تقدير الفعل المحذوف ،
 لأن الأصل التعمد في التقدير أنه إذا وجد معمول في الكلام ولا عامل
 له ، فيجب تقدير العامل ، ومن المعلوم أن القائلين بالجملة الظرفية لا
 يقدرون فعل « استقر » المحذوف منها . ولو قدرنا الفصل المحذوف جرياً
 على الأصل الذي ذكرناه لوقفنا في تناقض آخر ، وهو أن الاسم المرفوع
 الولد بمد الظرف والمجرور يصبح فاعلاً لهذا الفعل المقدر ، مع أنهم
 يقولون أنه مرفوع بالظرف والمجرور لثباتها عن الفعل ، لا بالفعل نفسه .

إنن فلا سبيل إلى حل هذه التناقضات في إعراب الجملة الظرفية إلا

(١) انظر أول الباب الثاني من كتاب المنى لابن هشام ، فصل « انضمام
 الجملة إلى اسمية وصفية وظرفية » .

بالقول عن الظرف والجار والمجرور إنها لا محل لها من الاعراب لثباتها عن فعل لو كان ذكر لما كان له محل من الاعراب .

هذا ، وقد زاد بعضهم في أقسام الجملة قسماً رابعاً سموه الجملة الشرطية . وهو قسم لا حاجة اليه لأنه يتردد إلى الجملة الفعلية ، لما أسلفنا من أنه لا عبرة بما يتقسم على الفعل من أحرف أو أسماء هي في نية التأخير ، فعبارة « إن جاء زيد » جملة فعلية ، لأن السابق لفعل حرف لا عبرة به ، وكذا عبارة « متى جاء زيد ... » فلها جملة فعلية ، لأن الظرف السابق للفعل في نية التأخير عنه .

٣ - الجملة الصغرى والجملة الكبرى :

وتنقسم الجملة من جهة ثانية إلى قسمين : صغرى ، وكبرى .

١ - فالصغرى هي الجملة الواقعة خبراً في أبواب البتداء والأحرف الخمسة والأفعال الناقصة ، وذلك كقولك : « زيد ينظم الشعر » ، وإن زيدا ينظم الشعر ، وكان زيد ينظم الشعر » ، وكذلك الواقعة مفعولاً ثانياً في باب « علن » ، وثالثة في باب « أعلم » ، لأن أصل هذين المتولين هو الخبر كما فعل ، وذلك نحو قولك : « ظننت زيدا ينظم الشعر » ، وأعلنت بكرراً زيدا ينظم الشعر » .

٢ - والكبرى هي الجملة التي خبرها جملة ، أو التي مفعولها ذو الاسم الخبري جملة . وأمثلة في الأمثلة السابقة متبراً في كل مثال تمام الكلام . ويوضح ذلك فيما يأتي :

[زيد (ينظم الشعر)]

[إن زيدا (ينظم الشعر)]

[كان زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيدا (ينظم الشعر)]
 [أعلنت بكرة زيدا (ينظم الشعر)]

لما بين المقوفات جمل كبرى ، أما ما بين الاكثة فجمل سرى .

هنا ، وإنما كانت الكبرى متصلة الجنس بين صدرها وعجزها
 سميت بذات الوجه الواحد ، وذلك كان يكون صدرها وعجزها اسمين ،
 أو أن يكونا فليين ، نحو :

[زيد (أبوه مسافر)]
 [ظننت زيدا (ينظم الشعر)]

أما إن اختلف صدرها عن عجزها في الاسمية أو القلبية ، فانها
 تسمى عند ذلك بذات الوجهين ، نحو :

[زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيدا (أبوه مسافر)]

٤ - صفة قبل اهراب الجمل :

لم يختلف النحاة في شيء كاختلافهم في أمر اهراب الجمل . ويأتي
 ان هشام على رأس النحاة الذين اهتموا بهذا الخلاف وأولوا الجمل عناية
 خاصة ، فقد أفرد لها في كتابه « اللتي » باباً خاصاً بحث فيه حدودها
 وأقسامها وأحكامها وكل ما يتصل بها . وعلى الرغم من كثرة الشواهد التي
 أوردتها في هذا الباب ، وعلى الرغم من طول النقاش الذي أجراه حول
 كل شاهد مستعرضاً آراء النحاة فيه ، فإن القارئ لا يستطيع أن يشمر
 بعد قراءته للباب إلا أنه قد خرج منه صفر اليدين ، ذلك لأنه سيجد

نفسه أمام تناقضات غريبة ، لا بين النحاة المختلفين فحسب ، بل بين النحوي الواحد وبين نفسه أيضاً . ويمكن أن نأخذ ابن هشام نفسه غونجاً للنحوي المتناقض مع نفسه :

١ - فهو يرفض مرة أن تقع الجملة موقع السند اليه (١) ، ثم يقول بهذا الوقوع مرة أخرى : ففي مطلع كلامه على الجملة الواقعة مفعولاً تراه يقول : وعلمها النصب إن لم تقف عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول ، نحو (ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون) ، ثم تراه يقول في أواخر الباب : وأما قوله تعالى (وإنا قيل لهم : لا تعسوا في الأرض) ... فليس من باب الاستناد إلى الجملة .

ويقع في التناقض في هذه المسألة نفسها مرة أخرى ، وذلك عندما يقول في صدر كلامه على الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً :

د قيل : وقع أيضاً (٢) في الجملة القرونة بملتي ، نحو د عليم أقام زيد . وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً ، وحلوا عليه (وتبيين لكم كيف فعلنا بهم) ، (أولتم يهد لهم كم أهلكنا) ، (ثم بدا لهم من بدا ما رأوا الآيات ليسبحنّه) . والسواب خلاف ذلك . وعلى قول هؤلاء فيزداد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً . قال قلت : وبني زياتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفصل القلي الملحق بالاستفهام فقط نحو د ظهر لي أقام زيد ، قلت : إنما أجزت ذلك على أن السند اليه مضاف محذوف ، لا الجملة (٣) ، اهـ

(١) للسند اليه هو للبناء ، والفاعل ، وتائب الفاعل .

(٢) أي تقع نيابة الجملة عن الفاعل .

(٣) كان ابن هشام قد أجزأ قبل هذا الكلام (انظر المثال السادس) -

فهذا كلام واضح وصريح ، يُفهم منه أن صاحبه يرفض أن تكون
الجملة مستنداً إليها ، ويقول إن الصواب « خلاف ذلك » ، وعندما يُصور
أن قارئه قد يطلبه بأن يزيد في الجمل الجملة السند إليها لأنه أثر صحة أن
يقال « ظهر لي أظم زيد » ، ينبه هذا القارئ على أنه إنما أجاز ذلك على
أن السند إليه هو مضاف محذوف ، وليس الجملة . ومع كل هذا الرفض
تراه يقرر صحة الاسناد إلى الجملة ، وذلك في التتية التي ختم به باب
الجمل حيث يقول :

« هذا الذي ذكرته - من انحصار الجمل التي لها عمل في سبع -
جارٍ على ما قررنا ، والمحق لها تسع . والذي أهملوه : الجملة المستثناة ،
والجملة السند إليها (١) ، اهـ »

مرة ثالثة يقع في التناقض وهو يبحث هذه المسألة ، وذلك عندما
يقول إن عبارة « ظهر لي أظم زيد » هي على تقدير « ظهر لي جواب
أظم زيد » ، فهو إنما يقدر مضافاً محذوفاً لكي يسند إليه فعل « ظهر »
ذاهباً من وراء ذلك إلى عدم جواز الاسناد إلى الجملة ولو كان الفعل قليلاً
وكانت الجملة مصغرة مطلقاً ، ولكنه ينسى في الوقت نفسه أن هذا المضاف
محذوف ، وأن على الجملة الاستهامة التي كانت مضافاً إليها أن تنوب عن
المضاف بعد حذفه جرياً على القاعدة العامة للروفة ، وعلى هذا يصبح
فعل « ظهر » مستنداً إلى الجملة ، وهو عين ما يهرب منه بتقديره للمضاف
المحذوف .

— من أمثلة جملة المسرة (أن يقال « ظهر لي أظم زيد » أن يكون فاعل
« ظهر » مضافاً محذوفاً ، وأن تكون جملة « أظم زيد » مضافاً إليها والتقدير :
ظهر لي جواب: أظم زيد ، أي جواب قوله القائل ذلك .
(١) أنذكر أنه قال قبل قليل إن القول بوجوب الجملة مستنداً إليها خطأ
« والصواب : خلافه » .

٢ - وهناك مسألة أخرى يدو فيها ابن هشام متناقضاً مع نفسه أشد التناقض ، وهي مسألة وقوع الجلة بدلاً : ففي حين يقرره ، وفي حين آخر يرده . لستمع اليه في حديثه عن الجلة السادسة بما له محل من الاعراب حيث يقول :

« الجلة السادسة : الثابتة لفرد ، وهي ثلاثة أنواع : أحدها التثنية بها ... والثاني الملوقة بالحرف . . والثالث البدلة كقوله تعالى « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لغو منفرة وفو عقاب اليه » ف « إن » وما عملت فيه بدل من « ما » وسلبها ، اه

ويقول أيضاً في الجلة السابعة التي لها محل من الاعراب :

« الجلة السابعة : الجلة الثابتة لجلة لها محل . ويقع ذلك في باب النسق والبدل خاصة » اه

كل هذا مع قوله في مرض رده على الثالوثين (١) :

« وكان الجلة للفسرة عنده (٢) عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جلة » اه

٣ - وهناك مسألة ثالثة يضطرب فيها كلام ابن هشام اضطراباً عصبياً . ألا وهي مسألة القول أهو جلة ، أم هو شيء قصد لفظه فهو مفرد ؟ فأما حين يكون القول بعد قول مبني للمعلوم فالتك ترى ابن هشام لا يتردد في تقرير جلية القول (٣) . ولعله يشغل ذلك لأنه لا يجد من

(١) انظر المسألة الواردة في نهاية الجلة للفسرة من الباب الثاني من كتاب اللقي .

(٢) أي عند الثالوثين .

(٣) وقد اعترضه المحققين ذاعباً الى أن الكلام للقول فيه قصد —

القوانين النحوية ما يمنع وقوع الجملة مفعولاً بها . وإما حين يكون المقول
بعد قول مبني للمجهول فانك ترى كلامه يضطرب : ففي مثاله الساج للجملة
المفسرة يدل كلامه على اعتقاده بجملة المقول . يقول :

« الساج : (وإذا قيل لهم : لا تعبدوا في الأرض) زعم ابن
عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في « قيل » ضمير المصدر (١) ،
وجملة التي (٢) مفسرة لتلك الضمير ، وقيل : الظرف (٣) نائب عن
الفاعل ، فالجملة في محل نصب . ويُردّ بأنه لا تم القائمة بالظرف ،
وبدمه (٤) في (وإذا قيل : إن وعد الله حق) . والصواب أن النائب
الجملة ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلب
مفسرة ؟ والمقول به متعين لتبينة (٥) . »

وفي مواطن كثيرة يصرح بأن القول بعد قول مبني للمجهول إنشا
هو كلام يراد به لفظه ، وهذا يعني أنه مفرد لا جملة ، بل إنه يصرح
بعدم جليته ، وذلك في آخر الجمل التي لها محل من الأعراب حيث يقول :

جـ لفظه ، فهو مفرد ، أو قل هو في حكم المفرد . وعليه فالكلام الذي بعد
القول يجب ألا يد في الجمل التي لها محل من الأعراب ، لأنه خارج عن الجلية
ممدود في المفردات . (انظر حاشية الأمير على المتن ، الباب الثاني ، الجملة الثالثة
الواقعة مسوياً) .

(١) يعني أن نائب الفاعل فعل « قيل » ضمير مستتر فيه هديره « هو »
يود على المصدر المفهوم من فعل « قيل » ، التقدير : قيل هو ، أي قيل القول .

(٢) أي جملة لا هدا .

(٣) يعني الجار والمجرور « لهم » .

(٤) أي ورد هنا القول بعدم وجود الظرف في الآية المذكورة .

(٥) يعني أنه إذا حذف الفاعل وكان في الجملة مفعول به كان هنا القول
أول الأشياء بإنشائه من الفاعل . وقد سرفك في بحث النائب من الفاعل ، فراجع .

« وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تعسوا في الأرض) ..
فليس من باب الاسناد إلى الجملة » .

هذه بعض المسائل التي وقع فيها ابن هشام في التناقض وهو يبحث
أمر الجمل ، ولو ذهبنا نقصاها جميعاً لطال بنا الكلام ونخرجنا بتجسّعة
واحدة هي أن الباب الثاني من كتابه « المتي » إنما هو مجموعة تناقضات لا
سبيل إلى حلها . خذ على ذلك مثلاً كلامه في جملة الشرط : فهو يذهب
إلى أن « إن جاء » من قولنا « زيد إن جاء » فإنا أكرمه ، لا عمل لها
لأنها جزء من الشرط ، والجزء لا عمل له ، وإنما المحل للكل . ويرتب
على كلامه هذا أن تكون جملة الجواب « فإنا أكرمه » لا عمل لها أيضاً
لأنها جزء أيضاً ، وليست كلاً ، ولكننا نعلم أن هذه الجملة مقترنة بالقاء
وانها واقعة في جواب الشرط الجازم ، وابن هشام يقرر في هذه الحالة أن
تكون في محل جزم . فكيف يتأتى أن تكون الجملة الواحدة في محل
جزم وأن تكون لا عمل لها من الأعراب في آن واحد ؟ !!

وإذا تركنا أمر التناقض جانباً ، فإنا واجدون في باب الجمل
عند ابن هشام قاطلاً كثيرة ظلمة تحتاج إلى إيضاح ، لكن المؤلف تناهى
عنها طمداً لأنه ليس في حقيقته ما يقوله بشأنها . واليك على ذلك مثلاً :

قال في نهاية بحثه في الجملة المفردة :

« مسألة : قولنا إن الجملة المفردة لا عمل لها خالف فيه الشاويين ،
فرحم الله بحسب ما تقرر ، فهي في نحو (زيداً ضربته) لا عمل
لها (١) ، وفي نحو (إننا كل شيء خلقناه بقدر) ، ونحو (زيداً

(١) لأنها هي جملة إجابية مبنية لا عمل لها . والصدور : ضربت
زيداً ضربه .

الخبز يأكله) بنصب الخبز ، في محل رفع (١) ... وكان الجملة المفسرة عنه عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ، وقد بينت أن جملة الاشتغال (٢) ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المظوف عليه عطف بيان ، وأختلِف في البديل منه ، اهـ

هذا الكلام يشير مسألتي تهرب ابن هشام من الإجابة عنها :

أولهما : أن ابن هشام يرفض تفسيرية جملة الاشتغال ومطوفيتها بياناً وبدلياً . فأما تفسيريتها فيرفضها لأن حد الجملة المفسرة عنه هو أنها (النصلة الكاشفة لحقيقة ما عليه) . وجملة الاشتغال ليست فضلة ، بل هي عمدة لا غنى عنها ، لأنها تفسر فعلاً قبلها عنوناً ، وأما مطوفيتها بياناً فيرفضها لأنها تفسير لمخوف ، ولا يجوز في عطف البيان أن يحذف المظوف عليه ، ولأن الجمهور لم يثبت وقوع البيان جملة ، وأما بدليتها فيرفضها لأن الجمهور أيضاً لم يثبت وقوع الاشتغال جملة . فلماذا لم تكن جملة الاشتغال مفسرة ولا بياناً ولا بدلاً فلماذا تكون بين الجمل ؟

سؤال تهرب ابن هشام من الإجابة عنه .

الثانية : أن ابن هشام إذا كان يرد على الشاويين زعمه بنية جملة الاشتغال في محلها الاعرابي لحل ما تفسره بحجة أنها لا يمكن أن تكون عطف بيان ولا بدلاً ، فلا بد أن تكون في أحد قسمي الجمل ، إما في الجمل نوات المحل ، وإما في الجمل التي لا محل لها ، فإين هي من

(١) لأنها نصير جملة خبرية عنونة محلها الرفع . والصدور : زيد يأكل الخبز يأكله .

(٢) بني الجملة المفسرة لمحل عنون . (راجع أسلوب الاشتغال) .

هذين القسمين ؟ وإذا كان يدها في الجمل التي لا محل لها ، وهذا هو الظاهر من كلامه ، فلماذا لم يصحها مفردة ، بلغى الاصطلاح لمصلحة الكلمة ؟ ونحن نعلم أن الجمل التي لا محل لها ست ، في الابتدائية ، والمترتبة ، وصلة الموصول ، وجواب القسم ، وجواب الشرط غير الجائز ، والمفردة . فلماذا لم تكن جملة الاشتغال التي يفيد كلام ابن هشام أنها لا محل لها ابتدائية لأنها ليست في صدر الكلام ولا منقطعة عما قبلها ، ولا معترضة لأنها عمدة لا فضلة سالحة للمقوط ، ولا صلة لعدم وجود موصول قبلها ، ولا جواب قسم لعدم وجود قسم قبلها ، ولا جواباً لشرط لعدم وجود شرط قبلها ، فلم يبق إلا أن نقول إنها المفردة ، وإلا كان علينا أن نزيد في الجمل التي لا محل لها من الأعراب جملة الاشتغال . فهل يقول ابن هشام بهذا أم لا ؟

سؤال آخر تهرب ابن هشام من الإجابة عنه .



كل هذا الخلاف بين النحاة ، وكل هذا التناقض الذي يقع فيه التحوي الواحد بينه وبين نفسه ، وكل هذه النقاط الغامضة والمسائل التي لا جواب لها ، كل ذلك لا يدل إلا على شيء واحد ، هو فقدان التبحر ، وتضارب المبادئ ، واختلاط المطلقات التي انطلق منها النحاة في أعراب الجمل . وحتى نفهم السر في كل ذلك لا بد من معرفة هذه المبادئ وتلك المطلقات ، وما رفضوه منها وما اعتمدوه ، ومقدار إخلالهم بها اعتمادهم منها ومدى بدمع عنه . فلذا عرفنا كل هذا فهمنا جانباً كبيراً من خلاصهم وتناقضاتهم .

والواقع أنهم لم يصرحوا بهذه المبادئ إلا فيما ندر (١) ، وإنه ،

(١) وسنذكر ذلك في مواضع إن شاء الله .

فليس أمامنا - من أجل معرفة مبادئهم - إلا أن نطرح المبادئ الممكنة في الأعراب ، ثم ننظر في أطريهم ، فإن وجدنا شيئاً منها منطبقاً على هذا المبدأ أو ذلك قلنا إنه من مبادئهم الصاعدة ، وأمکننا بالتالي أن نعرف مدى تمسكهم به أو تخليهم عنه ، وإن وجدنا غير ذلك قلنا إنه مبدأ مرفوض برمتيه .

١ - المبدأ الأول :

« نرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني الصورية (١) : فكل جملة أدت معنى نحويّاً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد ، وأما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لها من الأعراب » .

هذا المبدأ يقتضينا أن نرب جملة « فانه مفيد » من قولنا « اطلب العلم فانه مفيد » على أنها في محل نصب مفعول لأجله ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه للمفعول لأجله ، وهذا المعنى هو بيان السبب للفعل السابق ، كما يقتضينا أن نرب جملة « صنع من حديد » من قولنا « لبست خاتماً صنع من حديد » على أنها في محل نصب على التمييز ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه التمييز ، وهذا المعنى هو بيان القات لاسم مبهم القات ، والاسم المبهم القات في مثالنا هو الخاتم .

إن أغرب النحاة تشير بوضوح إلى أن هذا المبدأ المنوي في الأعراب مرفوض البتة ، فهم يرون الجملة من نحو مثالنا الأول على أنها مستأخفة لا محل لها من الأعراب ، كما يرون الجملة من نحو مثالنا الثاني على أنها تمت يتبع في عمله الاعرابي منونه . بل لنهم صرحوا بهذا الرفض

(١) قصد بالمعنى الصوري ما يؤديه للفردات من بيان السبب والزمان والمكان والتوكيد وبيان الآلات ... الخ

حين قالوا : إن الارتباط معنى لا يستلزم عملية الأعراب (١) .

والظاهر أن النحاة قد تركوا هذا البدء الأعرابي إلى علمه الماني ،
ولذلك زى الصالحات الواحدة تأخذ مفاهيم غنطفة لدى الفريقين ،
فالاستثناى النحوي هو غير الاستثناى اليباني ، والاعتراض عند النحاة
يختلف كل الاختلاف عن الاعتراض عند اليبانيين . ونلم من ابن هشام
أن بعضهم ، كإخضري ، كان يخلط بين المفاهيم اليبانية والمفاهيم النحوية
في إعرابه ، فيأتي بما يظنه النحوي الجاهل بلم الماني ، كإبي حيان مثلاً ،
خلاً (٢) .

وللإصاف قول : إن ترك النحاة لهذا البدء في الأعراب وغلطهم
عنه ليبانيين كان في غاية الصواب ، إذ ليست مهمة النحوي دراسة معاني
الكلام ، بل مهمته تنحصر في بيان العلاقات البنيوية بين أجزاء الكلام ،
ولا تدخل الجملة في اعتباره إلا إذا كانت على علاقة ببنوة مع أجزاء
أخرى من الكلام . ولتوضيح ما نفيه بالعلاقات البنيوية نورد المثال الآتي :

« قتل قاعلاً ضلاً ضيلاً في القتلِ المفاعيلِ » .

فهذه الكلمات ليس لها عند اليباني إعراب ، لأنها لا تحمل أي
معنى على الإطلاق ، إنها مجرد رموز ، وهو لا يهم إلا بالمعاني ، أما
النحوي فيجد فيها كلاماً تاماً من حيث البنية اللغوية ، وهو يستطيع أن
يقول في إعرابه : الكلمة الأولى فعل مضارع ، والثانية فاعل مرفوع ،
والثالثة مفعول منصوب ، والرابعة صفة للمفعول تبعه في النصب ، والخامسة
حرف جر ، والسادسة مجرورة بحرف الجر ، والسابعة صفة للمجرور
مجرورة مثله .

(١) انظر لحية الأمير على اللغني عند الكلام على الجملة المتأخرة .

(٢) انظر التنبيه الذي ختم به ابن هشام بحث الجملة للترتبة .

التحوي إذن لا تهمة معاني المفردات ولا الجمل ، بل كل الذي
 به هو ما بين هذه المفردات أو هذه الجمل من علاقات تتصل بالبنية
 القوية ، إنه مثل علم الرياضة أمام معادلة من نحو :

$$س^٢ + س - ٣ = ٠$$

فهذا لا بهمة إلا علاقة الزائد بين $س^٢$ و $س$ ، أما ما وراء هذين
 الرمزين من أشياء حسية فأمر لا يأبه له على الإطلاق .

نعم ، إن التحوي لا يفتأ ينظر في معاني ما يرب ، بل انتبا
 قلنا في فصل سابق إن معرفة المعنى شرط من شروط الأعراب ، لكن
 التحوي لا ينظر في المعنى على أنه غاية في حد ذاته ، بل على أنه وسيلة
 للكشف عن العلاقة البنوية للنصر العرب ، أو عما سميناه هناك بالوظيفة
 الصورية .

٢ - المبدأ الثاني :

« تجرب الجمل بحسب ما يسلط عليها من عوامل : لما يسلط عليه
 رافع فهو في محل رفع ، وما يسلط عليه قاصب فهو في محل نصب ، وما
 يسلط عليه جار فهو في محل جر ، وما يسلط عليه جزم فهو في محل
 جزم ، وما لم يسلط عليه شيء فلا محل له من الأعراب » .

والذي يدعو للوهلة الأولى أن هذا هو المبدأ الأخير عند النحاة ،
 لأنه مشتق من مبدأ العامل والممول ، هذا الذي بنوا عليه كل نحوم ،
 ولكن الواقع يشير إلى أنهم تمسكوا به كل التمسك في مواضع ، ونخلوا
 عنه في مواضع أخرى ، وم في حالي تمسكهم وتنظيم لا يسمون الميل
 التي تدبرهم من تهمة التكرار لمبدئي الأول في العامل والممول . والبك
 أمثلة لذلك :

في جملة جواب الشرط الجازم للقرينة بالفاء أو بلذا للفجائية ، نحو
 « إن جاء زيد فأكرمه » ، تجدد يصرون على أن الجملة في محل جزم (١) .
 لماذا ؟ لأن الشرط الجازم لا بد له من جزوين ، ولما كانت جملة الجواب
 في حال اقترانها بالفاء مصدرية بما لا يقبل الجزم لفظاً ولا معنًى ، كان
 الجزم واقعاً على محل الجملة برمتها (٢) .

أما في الجملة الواقعة بعد « حتى » كما في قول جرير :

فما زالت القتل تمج دماءها
 بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فلهم جيماً - ما عدا الزجاج وابن درستويه - يرفضون تطبيق هذا
 البدأ ، فلا يقولون إن الجملة في محل جر بحرفي ، بل يقولون إنها ابتدائية
 لا محل لها من الاعراب ، ولا تحسب نفسك محرجاً بإمام إذا قلت لهم :
 « أين مجرور حتى ؟ لأنهم سرعان ما يردون قائلين : « إن « حتى » هنا
 ابتدائية وليست جارة . فإذا طالبتهم بالدليل لم تجد عندهم إلا أوهاماً لا

(١) واخضعوا للدليل فقال لنا لا محل لها من الاعراب ، منطلقاً من مبدأ
 آخر سنذكره بعد قليل .

(٢) كذا يقول ابن هشام ، وهو يعني بالصدر الذي لا يقبل الجزم لفظاً
 ولا معنًى - يعني الفاء - وهنا منه عيب ، لأنه يقول في مكان آخر إنه لا حيرة
 بما يعدم الجملة من أحرف . وعلى هذا يمكن إبطال الجزم على محل فعل الأمر
 للصدر في جملة الجواب ، وتصور الشككة متبذلة لما لو كانت الجملة اسمية نحو
 « إن جاء زيد فأنا مكرمه » حيث لا يؤثر فعل يقبل الجزم لفظاً ولا معنًى .
 وإلا لزمه أن يقول في جملة الشرط المجرور لم من نحو : « إن لم يحضر زيد فلن
 أكرمه » أنها في محل جزم لأنها مصدرية بحرف « لم » ، وهو مصدر لا يقبل
 الجزم لفظاً ولا معنًى . ولا نعلم أحداً قال بهذا ، لا هو ولا غيره ، بل الجبش
 يرددون أن الفعل مجزوم لفظاً لم ، وهو وحده مجزوم المحل بـ « إن » .

تقع أحداً غيرم : استمع مي إلى ابن هشام يقول في آخر بحثه في
 « حتى ، راداً على الزواج وابن درستويه : « ولا محل للجملة الواقعة بعد
 « حتى ، الابتدائية ، خلافاً للزجاج وابن درستويه ، زعماً أنها في محل
 جر مجي ، ويردّه أن حروف الجر لا تعلق عن العمل (١) ، وإنما
 تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، ولأنهم إذا أوفوا ببندها
 « ان ، كسروها فقالوا « مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، والقاعدة أن
 حرف الجر إذا دخل على « ان ، خضت حمزتها (٢) نحو « ذلك بأن الله
 هو الحق » . اهـ

وهو دليل كل من ذكره أن حروف الجر لم تثر إلا جرة للمفردات الصريحة ، أو داخلة على الجمل المصورة بحرف مصدري ، فلما علمنا - وهذا ما سنراه بعد قليل - أن الريبة ، في كثير من مظاهر سلوكها ، لا تأبه بهذا الحرف ، إظهار هذا الحرف دقة واحدة .

وقد يجد القارئ في النصوص العربية ما يثيره بمجادلة النحاة ومما اجتهدوا في أمر « حق » هذه ، ولكنني أنصح له بالأفضل ذلك ، لأنه سيخرج من جداله خلساً على كل حال ، فليس أحسد أربع من هؤلاء النحاة في التخلص من كل ما يمكن أن يخرجهم . وليكن له من حال ابن طاهر معهم عبرة : فهذا النحوي يقول (٢) : « ان » و « أن » ، الناسبة الفاعلة على المضارع في نحو « أريد أن أسافر » ، هي غير « أن » الفاعلة على الماضي في نحو « سافرت بعد أن ضربت الشمس » . لأنه إذا

(١) الصليق عن السل : أن ينجع العامل عن السل في اللفظ مع الاحتفاظ له بمعنى السل في محل السمول .

(٢) أي خصم حرفاً سديراً ، وصبح الصدر للأول منها ومن صلتها
بجوراً بالجار .

(٣) انظر في اللغوي حرف « أن » الممتوحة المبتزة الساكنة الثوب .

كانت هذه هي تلك فلان لا تقولون عن الماضي بعدها إنه في محل نصب بها كما تقولون عن الماضي بعد أداة شرط جزمة إنه في محل جزم بها ؟ » .
وهذا قياس وجه لا غبار عليه ، ولكن النحلة لا يسجزم أن يردوه فالتلين :

« إنا قلنا عن الماضي الواقع بعد أداة شرط جزمة انه في محل جزم لأن أداة الشرط تؤثر في معنى الماضي فتجعله مستقبلاً ، فهي لتأثيرها في معناه تعتبر مؤثرة في محله ، وأما « أن » ، الفاخلة على الماضي فلاها لا تؤثر في معناه ، قول إنها لا تؤثر في محله » .

بإله من كلام عجيب !!!

٣ - المبدأ الثالث :

« تعرب الجمل بحسب الواقع التي تحتها : فكل جملة احتلت موقفاً لفرد ، كان لها أعراب ذلك الفرد ، وكل جملة احتلت موقفاً لا يحتله إلا الجمل ، فليس لها محل من الأعراب » .

وظهر أن هذا هو المبدأ التمدد اليهم في أعراب الجمل ، فكثيراً ما نجد في كلامهم ما يلحق إليه طبيعياً ، أو يصرح به تصريحاً : يقول ابن هشام في منتجع كلامه على الجمل التي لا محل لها من الأعراب : « وهي سبع ، وبدأ بها لأنها لم تحمل محل الفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل » اه . ويقول اللغامي مصرياً في معرض رده على من جعل جملة جواب الشرط الخازم المتفرقة بإلقاء ذات محل من الأعراب - يقول : « التحقيق أن جملة الشرط (١) لا محل لها مطلقاً ، وذلك أن كل جملة

(١) يعمد جملة جواب الشرط .

لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل (١) ، اهـ .

فلذا كان الأمر كذلك ، فلما زى من الضروري أن نوضح ما نصبه بكلمة الواقع ، حتى يكون هذا البدأ الاعرابي القائم على الواقع ، والذي يعترف النحاة أنه مبدؤم الأساسي - حتى يكون واضحاً كل الوضوح في ذهن القارئ ، وحتى نستطيع ، بالتالي ، أن نقاش النحلة على أساس منه .

فلما في مكان آخر من هذه الخاتمة إن الاعراب يان وظائف نحوية ، وقلنا في مكان ثالث إن الاعراب يان علاقات بينوية ، والبارتان بمعنى واحد ، ولتقل الآن عبارة قائمة بلفظ نفسه ، وهي : إن الاعراب يان مواقع .

ولكن ما للواقع ؟

لنتنظر إلى البارة الآتية :

اشتريت خمسين [؟]

هذه عبارة ناقصة ، لأن فيها موقفاً شاغراً لم يحتله شيء ، وقد حسرتنا هذا الموقع بمقوفين ووضنا فيه علامة استفهام لشارة إلى خلوه . وبالبداية نستطيع أن نعرف أن هذا الموقع هو موقع التمييز ، لأنه يأتي بعد مبهم هو العدد خمسون الذي يحتاج إلى ما يفسر ذاته ويميزها .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد ، أم هو للجملة ، أم هو

لكلها ؟

(١) انظر حاشية الأمير على المتن ، الجملة الخاتمة بما لا محل له من الاعراب ، وكذا الجملة الخاتمة بما لا محل ، حيث نجد التعليل كلاً في معنى كلامه هنا مع شيء من الزيادة .

والجواب : إنه للفرد وحده ، فأنت تستطيع أن تتلأه بكل مفرد تشاء ، ولكذك لا تستطيع أن تتلأه بجملة مما يكن شكلها .
ولتجرب ذك بالتالين الآتين :

١ - اشترت حسين [كتاباً]

٢ - اشترت حسين [جاء الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن البارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالرمية البتة .

إنذن قول : إن وظيفة التميز وظيفة خاصة بالفرد ، ولا تستطيع الجملة أن تقوم بها ، وببارة أخرى : إن موقع التميز موقع محكر لحساب الفرد ، أما الجملة فلا تستطيع احتلاله . ولذك لا ترى بين الجمل ذوات المحل جملة تسمى الجملة التمييزية .

والمواقع الموقوفة على الفرد كثيرة ، منها موقع الفصول للعللق ، وموقع الطرف ، وموقع الفصول لأجله ، وموقع الفصول معه ... الخ .

ولنتظر الآن إلى هذه البارة :

أقسم بالله [؟]

واضح أن هذه البارة ناقصة لوجود موقع شاغر فيها ، وواضح أيضاً أن الموقع الشاغر هو موقع ما نسميه جواب القسم .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : انه للجملة وحدها ، فأنت تستطيع أن تتلأه بكل جملة تشاء ، ولكذك لا تستطيع مما حلوت أن تتلأه بفرد أياً يكن شكل هذا المفرد .

ولنعرب ذلك بالتالين الآتين :

١ - "قسم" بالله [لأسافرون]

٢ - "قسم" بالله [الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالرية البتة .

إذن قول : إن وظيفة الاجابة عن القسم وظيفة خاصة بالجملة ، ولا يتبأ للفرد أن يقوم بها . وبعبارة أخرى : إن موقع جواب القسم عتكر لحساب الجملة ، أما الفرد فلا يستطيع احتلاله . ولذا لا ترى بين الفردات مفرداً قول عنه انه جواب قسم مرغوع أو مجرور أو منصوب .
وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقعها انلحاس بها قلنا عنها : إنها لا عمل لها من الاصراب .

ومواقع الجمل كثيرة أيضاً ، منها موقع الاجابة عن القسم ، وموقع الاجابة عن الشرط ، وموقع افتتاح الكلام ، وموقع الاعتراض ... الخ .
ولنتظر الآن إلى هذه العبارة :

زيد [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة ، لأن فيها موقفاً شافراً لم يحمله شيء ، وواضح أن هذا الموقع هو موقع الخبر ، لأنه يأتي بعد مبتدأ ينتظر السامع أن يسمع خبراً عنه .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : إنه للفرد بالأسالة ، ويمكن للجملة أن تحمله أيضاً .

ولنعرب ذلك بالثلاثين الآتين :

زيدٌ [مسافر]

زيدٌ [سافر أبوه]

ها أنت ذا تلاحظ أن كلنا البارتين سليمة لا غبار عليها .

إذن نقول : إن وظيفة الاخبار وظيفة مشتركة بين المفرد والجملة ، فإن قام بها المفرد فمن طريق الأمثلة ، وإن قامت بها الجملة فمن طريق النبأية ، لأن هذه الوظيفة هي وظيفة المفرد في الأصل ، وليست وظيفة الجملة . وبعبارة أخرى : إن موقع الاخبار موقع خاص بالمفرد أصلاً ، ولكن يسمح للجملة أن تحتله في بعض الأحيان .

وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقع مفرد ما قلنا عنها إنها ذات عمل من الاعراب ، وحكنا عليها اعراباً بما كنا نحكم به على المفرد من رفع أو نصب أو جر أو جزم فيما لو كان هذا المفرد هو الذي يمثل للموقع .

والمواقع الخاصة بالفردات ، والتي يسمح للجملة أن تحتلها كثيرة أيضاً ، منها موقع الخبر ، وموقع المفعول به ، وموقع المضاف إليه ، وموقع الحال ، وموقع التثنية ... الخ .

★ ★ ★

وهنا تنبيه لا بد منه : وهو أن المواقع المسموح بها للجملة لتحتلها عن طريق النبأية عن المفردات ليست كلها على درجة واحدة من الترجيح بالجملة ، فموقع الخبر مثلاً ، يبدو أكثر المواقع ترجيحاً ، فهو مسموح الأبواب للجملة تحتله متى شئت ، وأياً يكن شكل الابتداء ، ولا يلزمها من أجل احتلاله إلا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالابتداء ، فتستطيع أن تقول : « زيدٌ [يجب القراءة] - العلم [يفيد صاحبه] - هذا

القديم [لا ينكسر] - من [جاء] (١) ... الخ ، ، فهذه العبارات مؤلفة من مبتدآت مختلفة الأنواع ، ومع ذلك فقد قبلت جميعاً أن تكون أخبارها جملاً ، أما موقع الحال فهو مقل في وجه الجملة ، ولا يفتح لها إلا بدروط مرفوعة ، منها أن يكون صاحب الحال معرفة ، وأن تشتمل على رابط يربطها به ، ، وألا تكون مصدرة بحرف استقبال ... الخ ، فأتت تستطيع أن تقول : « جاء زيد [يتيم] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « جاء زيد [سيتم] » ، ولو قلت لما كانت الجملة واقعة في موقع الحال ، بل لكانت في موقع الاستئناف ، وبالتالي تكون من الجمل التي لا عمل لها من الأعراب . ولما موقع المفعول به فيبدو أشد تزمناً ، فهو لا يفتح للجملة إلا في ثلاثة مواضع : أن يكون الفعل فعل قول ، أو يكون واحداً من أفعال « ظن وأعلم ، واخوتها » ، أو أن يكون واحداً من الإضمار للعلقة ، فأتت تستطيع أن تقول : « قال زيد : [أنا مسافر] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « سمعت [جاء زيد] » . ولما موقع المضاف إليه فيبدو أنه أكثر المواقع تشدداً مع الجملة ، فهو لا يفتح إلا إذا كان المضاف واحداً من أسماء الزمان ، أو واحداً من بضع كلمات قليلة أخرى ، فأتت تستطيع أن تقول : « وقعت حين [جاء زيد] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « قرأت كتاب [جاء زيد] » . وعلى كل فهذه أمور نكتفي الآن بالتبسيط عليها ، وسنبسطها بالتفصيل عند الكلام على كل جملة .



وهكذا نأتي إلى نهاية شرح المبدأ الذي اعتمدته النحاة في إعراب

(١) من الآن فصاعداً سنحصر الجمل التي هي مدار الحديث عن المفعولات لتبسيطها عما سولها . نرجو الانتباه إلى ذلك .

الجل ، والذي سئلهم قبل على الشكل الآتي : « ترب الجل بحسب مواضعها : فما وقع منها في موقع للفرد كان له امراب ذلك الفرد ، وما وقع منها في المواقع الموقوفة على الجل فليس له محل من الامراب » .

ولنتظر الآن : هل تمسك النحلة بهذا البدء على حرفيته ؟ أم أدخلوا عليه بعض التعديلات ؟ وإذا كانوا قد عدلوا فيه فهل تمسكوا به في شكله المعدل ؟ أم تكبروا له في بعض الأحيان ؟ وأين وقع هذا أو ذلك ؟

وسنجيب عن كل هذه الأمثلة فيما يأتي ، وذلك بأن نعرض المثال ، ثم نبين ما كان يجب على النحلة أن يفعله إذا تمسكوا بحرفية مبدئهم ، وما فعلوه ثم في الواقع . وعن طريق الموازنة بين الأمرين سيتبين القارئ مدى قرب النحلة من مبدئهم ، أو مدى بدم عنده .

١ - المثال الأول : جله [الذي نجح]

واضح من هذه السبلة أن كتلة الكلمات المصورة بين المقوفين واقعة في موقع الفاعل . فانطلاقاً من البدء الذي قرره كان يجب على النحلة أن يقولوا : « الذي نجح » جملة في محل رفع فاعل .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الذي نعلمه أنه لم يقل بهذا إلا شيخ واحد مجهول الاسم ذكره ابن هشام في أول كلامه على الجلة السادسة بما لا محل له فقال : « ولنتي عن بعضهم أنه كان يلحق أصحابه أن يقولوا : إن الوصول وصلته في موضع كنا ، عتجاً بأنها كلمة واحدة » اهـ .

أما سائر النحلة فيرفضون هذا كل الرفض . وزي ابن هشام ،

كعادته ، يعني فيمطرتا جوايل من الشواهد التي تدحض في رأيه زعم هذا الشيخ المجهول ، فاسمه يقول : « والحق ما قدمت لك (١) » ، بدليل ظهور الاعراب في نفس الوصول في نحو « ليقم أئيم في العار ، ولاؤمن أئيم عندك » وأمر بأئيم هو أفضل ، وفي التنزيل : « ربنا لربنا الذين أضلنا » وقرأ « أئيم أشد (٢) » بالنصب ، وروي :

..... فسلم على أئيم أفضل (٣)

بإلفض ، وقال الطائي :

..... فحبي من ذي عديم ما كافانيا (٤)

وقال القيلي :

نحن اللائون بسبحوا السبا (٥)

وقال الهذلي :

م اللائون فكوا التل عني . اه

وتنظر في هذه الشواهد كلها فلا تراها تشهد إلا بجيء واحد ، وهو ظهور الحركة الاعرابية على الاسم الوصول ، ولو كان الشيخ المجهول يقول بأن الأثر الاعرابي هو لجملة العلة وحدها دون الاسم الوصول لكان

(١) أي ما سبق أن ذكر من أن الجملة بعد الاسم الوصول مة لا عمل لها من الاعراب .

(٢) تمة البارة في الآية « ثم نتؤمن من كل شية أئيم أشد على الرحمن عجا » .

(٣) معناه : « إذا ما أليت بي مائة » .

(٤) معناه : « فاما كرام موسرون فئيم » .

(٥) معناه : « يوم التئيل غرة ملها » .

في هذه الشواهد ما يلحق زعمه ، ولكنه لا يقول إلا أن الوصول
وصلته كالكلمة الواحدة ، فيها يتخلل ما موقفاً إعرابياً واحداً . وهذا
كلام صحيح بدليل أننا لا نستطيع أن ننزل الوصول عن سلكه وأن نتركه
وحده في المثل الإعرابي ، فلو قلنا « جاء [الذي ...] » ، لما كان
لكلامنا معنى بشهادة جميع النحاة . أما الحركة الإعرابية ، وأما ظهورها
هنا أو هناك ، فأمر لا يثير من واقع البنية اللغوية شيئاً . ولقد قلنا
مراراً إن الحركة الإعرابية ليست دليلاً على شيء ، لما أكثر الأشياء التي
تلاعب بهذه الحركة فتجعلها على غير ما هو متوقع منها ، فهناك الجر
بالمجاورة (١) ، وهناك الجر بحرف الجر الزائد ، وهناك ما يسمى بتقارض
الأحكام (٢) ، وهناك تمدد الهجاء المرية التي يجعلك ترى الرفع في

(١) الجر بالمجاورة هو أن تجر اسماً لا يمتنع الجر بالمجاورة اسماً آخر
مجروراً . ومنه ما ورد من العرب من قولهم « هذا جبر ضب خرب » مجر
« خرب » رغم أنه خبر ، بالمجاورة للضاف إليه المجرور « ضب » . ومنه قول
الشاعر :

كأن إباناً في مرايين وبه كعب أقدم في بجادر منزل

حيث جر « منزل » لمجاورتها « بجادر » رغم أنها صفة لـ « كعب »
وكان حها الرفع . (انظر الباب الثامن من كتاب اللقي) .

(٢) تاراض الأحكام : أن يتبادل شيخان أحكامهما الإعرابية ، أو إعمالهما
الإعرابية . وله صور كثيرة ، منها أن يتبادل « لم » و « لن » إعمالهما ،
فتصبح « لم » نصباً ، وتصبح « لن » جرّة ، فن الأول قراءة بعضهم
« ألم نخرجك صدوك » نصب « نخرج » ، ومن الثاني قول الشاعر :

لن يخب الآن من وجهك من حرك من دون إليك الخلق

يُجر « يب » مع تحريكه بالكسر نقضاً لاقراء الساكنين . ومن صوره أيضاً أن
يتبادل الفاعل والمفعول حركاتهما ، فيصبح الفاعل منصوباً ، ويصبح المفعول مرفوعاً ،
ومنهم قولهم : « خرق الثوب للشار » يرفع الثوب مع أنه المفعول ، ونصب للشار
مع أنه الفاعل . (انظر الباب الثامن من كتاب اللقي) .

لمجة ما منصوباً في لمجة أخرى (١) ، وهناك غير هذا وذلك مما يجعل العلاقة بين الوظيفة النحوية والحركة الاعرابية على درجة من الضعف لا تشمل ، وبميت نستطيع أن نقرر ، ونحن على شيء من الاطمئنان ، أن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، وإنما لا علاقة بينها وبين الوظيفة النحوية للكلمة (٢) .

ومما يمكن قول الشيخ المجهول غريباً فليس بأغرب من قول النحاة في إعرابهم لنحو « جاء الضارب زيداً » . هم يقولون : إن « ال » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل لفاعل « جاء » ، و « ضارب » صلة « ال » لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة التي على آخره فهي الضمة التي كان يجب أن تظهر على الموصول « ال » ، ولكنه لما كان مبنياً لا يقبل الحركة ألقاها على صلتها بعده .

يا عجبا . يرمون اسماً صريحاً من الاعراب ويدعون أنه صلة لا محل لها مع أن الضمة ظاهرة عليه ، ويقولون عن اسم آخر إنه هو الفاعل رغم أن له شكلاً لا يختلف عن شكل الحرف ، ويقولون عن الضمة إنها ضمة الموصول قد اتيت على صلتها التي تستلزم أن تحملها . أفلا ينبغي للشيخ المجهول أن يقول الآن : وأنا قلت بطل هذا أيضاً ، ولكي عكست ، فالضمة التي كانت مستحقة لمجموع الموصول مع صلتها قد اتيت على الموصول وحده لقلوته على تحملها ؟

(١) من ذلك ما ورد من أن بعضهم كان ينصب الاسم والمجرى بد الحروف العية ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا أسود جلع الليل ظلمات وتكن خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسدا

(٢) كان الخليل ممن يقولون بهذا (انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » فصل « حكاية الاعراب ») .

بلى والله . يحق له ذلك . ولكن اليوم ليس عليه ، بل على النحاة الذين يمنحون أنفسهم من الحقوق ما يتكرونها على غيرهم .

ومع كل ذلك فسنسلم النحاة بفعل الوصول عن صلتة وجمله صالحاً لأن يحتل الموقع الأعرابي وحده . ونحن لا نفعل ذلك اعتناءً بمحبتهم القائمة على ظهور الحركة الأعرابية ، بل قهله لاعتقادنا أن الاسم الوصول ، وإن كان ناقصاً من الوجهة السنوية ومحتاجاً دائماً إلى جملة تم معناه ، فإنه من وجهة النظر البنوية اسم صحيح الاسمية ، ويستطيع أن يملأ فراغ ما يحتله من المواقع الأعرابية ، ثم لا تكون الجملة بعده إلا مجرد ذيل له يتم معناه .

ولكن هذا يقتضي تعديلاً في صيغة البدأ الأعرابي . فنصنعه الآن على الشكل الآتي :

« كل جملة تحتل موقع مفرد ظاهراً أعراب ذلك المفرد ، شريطة ألا تكون صلة لاسم موصول ، فإن كانت كذلك ، فالواقع لموصولها ، والأعراب له ، أما هي فتبقى صلة لا محل لها من الأعراب » .

٢ - المثال الثاني : أريد [إن أسافر]

واضح من هذه العبارة أن كلمة الكلمات المضمورة بين القوسين واقفة في موقع المفعول به . فإطلاقاً من البدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « أن أسافر » جملة في محل نصب مفعول به .

فهل ضلوا ذلك حقاً ؟

والجواب : لا . بل الذي ضلوه أنهم قالوا : « أن » حرف موصول لا محل له من الأعراب ، وجملة « أسافر » صلة له لا محل لها من الأعراب .

قلنا : إذا كان كل من الحرف والجملة لا محل له من الاعراب ،
لئن الذي احتل موقع المقول به إذن ؟

قلوا : المصدر المؤول .

قلنا : وما هذا المصدر المؤول ؟

قلوا : هو المصدر المنسبك من الحرف الصدري « أن » مع جملة
الصلة . فتقدير قولكم « أريد [أن أسافر] » هو « أريد [السفر] » .

قلنا : وهل هذا المصدر للمؤول شيء حقيقي تشبهونه ؟ أم هو
مجرد أمر اعتباري الجائزكم إليه الصنعة ؟

قلوا : بل هو شيء حقيقي ، وإلا ما جعلنا الموقع الاعرابي له
وحكنا على الجملة بأنها لا محل لها .

هذا ما قاله النحاة . أما نحن فنقول شيئاً آخر ، قول : إن هذا
الحرف الذي يدعونه موصولاً ليس إلا أداة تستعملها العريضة في بعض
الاحيان للوصول بها إلى الجملة الممولة ، وتستغني عنها في أحيان أخرى
فتباشر جعلها الممولة مباشرة . وعلى التحوي الأمين نهجه أن يكتفي
بستقراء الأساليب الرمية ليصل من ذلك إلى تحديد اللواضع التي يستعمل
فيها هذا الحرف ، واللواضع التي لا يستعمل فيها . أما أن يدعي بأن هذا
الحرف يسبك مصدر أو شيئاً غير المصدر فهو انطه بلبل لا دليل عليه .

وحجبتنا في ذلك من عدة وجوه :

١ - قلنا يبدو من سلوك الرمية أنها لا تبالي كثيراً هذا الذي
يسمونه بالحرف الصدري ، بدليل أنها في الوطن الواحد تستعمله مرة ،
وتستغني عنه مرة . خذ على ذلك مثالا أسماء الزمان ، فأنت تستطيع دائما

أن تصنيفها إلى الجمل مباشرة ، وأن تصنيفها إليها يتوسط هذا الحرف ،
 فنقول مرة : « دخلت المدرسة يوم [دخلها زيد] » ، ونقول أخرى :
 « دخلت المدرسة يوم [أن دخلها زيد] » . وكذلك الشأن في خبر
 « كاد » وأخواتها ، فلك أن تأتي بهذا الخبر جملة طرية من هذا الحرف ،
 ولك أن تأتي به جملة مقترنة به ، فنقول مرة : « كاد الولد [يسقط] » ،
 ونقول أخرى : « كاد الولد [أن يسقط] » . فلما كانت وجوده في
 هذه المواطن كعدمه ، دل ذلك على عدم أهميته من الناحية البنيوية .

٢ - بل إن الحرية كثيراً ما تستغني عن هذا الحرف في المواطن
 التي عودتنا أن نراه فيها ، فقد جاء في المثل « [نسمع] بالمعدي خير »
 من أن نراه ، والشكل المألوف في مثل هذه العبارة أن يقال « [أن
 نسمع] بالمعدي خير » من أن نراه ، وقال الشاعر :

ألا إيهذا الزاجري [أحضر] الوغى
 وإن أشهد اللذات هل أنت غلبي ؟

والشكل المألوف أن يقال : « ألا إيهذا الزاجري [أن أحضر]
 الوغى » ، وقال آخر :

وما راعي إلا [يسير] بشرطة
 وعندي به قيناً يسير بكبير

والشكل المألوف أن يقال : « وما راعي إلا [أن يسير]
 بشرطة » ، وقال آخر :

أريد [لأنسى] ذكرها فكأنسا
 تمثّل لي ليل بكل سليل

والشكل المألوف أن يقال : « أريد [أن أنسى] ذكرها » ،

وسمح عن العرب قولهم : « أريد [قوم] » ، والمألوف كثيراً أن يقال :
« أريد [أن قوم] » ... الخ .

فالذا كانت الرية تتخلى عن هذا الحرف في المواطن التي ينتقد أنها فيه
أشد ما تكون تمسكاً به ، فهل يعني هذا شيئاً غير كونها يحلو لها كثيراً
أن تباشر جعلها الممولة مباشرة بنير توسط حرف مساعد ؟

٣ - ثم إن قول النحاة إن هذا الحرف مصدر يربك مصدراً
مفرداً من الجملة الواقعة بعده ليكون هذا المصدر واقعاً في الموقع الاعرابي -
هذا القول غير صحيح ولا يثبت للامتحان . وسنرى حقيقة ذلك فيما يأتي :

خذ البارة الآتية : « أريد [أن يسافر زيد] » .

سيقول النحاة : إن موقع المفعول به ليس الجملة ، بل هو المفرد ،
أي هو المصدر المذلول من « أن » وسلبها . والتأويل : « أريد
[السفر] » .

سنقول : ولكن بين البارة وتأويلها فرقاً في المعنى ، فالسارة تفهمنا
أننا زيد سفرأ واقعاً من زيد ، أما التأويل فيفهمنا أننا زيد سفرأ فقط ،
هذا إلى أن التأويل يحلو من فكرة الزمن التي تظهر واضحة في البارة
الأصلية .

سيقول النحاة : إذن سنجعل التأويل على الشكل التالي : « أريد
[سفر زيد] » .

فنقول : ولكن هذا التأويل الجديد ليس مفرداً كما ادعيت أول
مرة ، بل هو مركب إضافي ، والاضافة فيه لفظية كما نعلم جيداً ، لأنها
إضافة مصدر إلى فاعله ، وإذن فين الكلمتين استناد ، والاستناد يعني جملة ،

وإن تركيب [سفر زيد] جملة لا مفرد ، وإن كانت هذه الجملة ذات تصميم مختلف . وهكذا فإن تأويلكم لم يزد على كونه هريماً من جملة الوقوع في جملة أخرى ذات بناء مختلف . إذن فمضى أن الموقع الاعرابي لمفرد دعوى باطلة ، بل هو للجملة برمتها . ومما تحاولوا أن تضعوا في هذا الموقع مفرداً فإن تستطيعوا إلى ذلك سبيلاً .

٤ - وأخيراً انظر مي إلى العبارة التالية :

« [إن تصافر] أفضل »

هذه العبارة طسنة باتفاق ، ولكن النحاة القائلين بالتأويل بالمصدر لا يملكون ما يطلون به فسادها ، بل إن نظريتهم تجبرهم على القول بصحتها رغم فسادها البادي لكل فائق بالريية ، فإن التأويل بقول : « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع بالإبتداء ، وجملة « أفضل » خبر عنه ، والتقدير : [سفرك] أفضل .

وهكذا ترى أن عبارة لا يختلف اثنان في فسادها قد انتهت بالتأويل إلى عبارة لا يختلف اثنان في سلامتها .

أما نحن الذين لا نقول بالتأويل فسنحدا ما نطل به فساد العبارة ، فنقول : إن الأصل في الريية أن يكون الاستناد بين مفردين ، نحو « زيد ظم » ، ولكن الريية تتسامح في أن يكون أحد طرفي الاستناد جملة شريطة أن يظل الطرف الآخر مفرداً ، فمن سماحها بأن يكون الخبر وحده جملة فوق « زيد » ينظم [الشعر (١)] ، ومن سماحها بأن يكون البتداء وحده جملة قولهم « [تسمع] بالبيدي خير من أن تراه (٢) » ،

(١) زيد : مبتدأ ، وجملة ينظم : خبر .

(٢) جملة تسمع : مبتدأ ، وخبر : خبر .

وقوله تعالى « سواء عليهم [أن أنزلهم] أم لم تنزلهم » (١) ، أما أن يكون كلا طرفي الاستناد جملة فهذا غير جائز لأنه يبعد الاستناد كثيراً عن شكله الأصلي ، إذن ففساد عبارة « [أن تسافر] أفضله » متأثرة من كون كلا طرفي الاستناد جملة ، ونتيجة ذلك كله أن « [أن تسافر] جملة وليس في تأويل للفرد .

قد يقول النحاة : ونحن أيضاً عندنا ما نطلق به فساد هذه العبارة .

فقول لهم : وما هو ؟

فيقولون : هو الماء في جملة « أفضله » ، ذلك أننا لو ائتمناه ليكون راجعاً لربط جملة الخبر بالابتداء لماد على لا شيء ، لأن المود عليه هو المصدر الأول ، وهو شيء تقديري وليس صريحاً حتى يعود عليه ضمير ، ولو زعمنا هذا الضمير لقيت جملة الخبر بضمير رابط . فلما بطل الأمران ، أي زعم الضمير وإثباته ، بطل كون العبارة صحيحة .

وقد يبدو هذا التعليل مقبولاً لأول وهلة ، ولكن إذا تذكرنا ما يقوله النحاة في موطن آخر بدا لنا أن تعليلهم هذا ليس إلا واحدة من من حيلهم المروفة للتخلص من كل عجز يصادفهم . واليك توضيح ذلك :

سنقول للنحاة : ما تقولون في قوله تعالى « وأن تصوموا خير لكم » ، أم صحيح هو أم طلسد ؟

سيقولون : بل إنه لصحيح .

صعوب : ولكن هذه الآية تشتمل على مثل الضمير الوجود في

(١) جملة أن أنزلهم : مبدأ مؤخر ، وسوله : خبر مقدم .

مثالنا الفاسد ، قائم ، لا نحن ، من يدعي بأن في اسم التفضيل «خير»
 خيراً مستكناً ، فإن لم يد هذا الضمير المستكن على مصدركم المؤول
 ضلام يود إذن ؟ قائم الآن أمام أمرين فاختاروا ، فلما أن ترجعوا عن
 دعواكم بـ«تستكان الضمير في اسم التفضيل ، وإما أن تميذوه إلى مصدركم
 المؤول الذي رفضتم قبل قليل أن يود عليه شيء .



لم يأن للنعاة ، بعد كل الذي سقناه من الأدلة ، أن يضطروا عن
 نظرية التأويل بالمصدر ، وأن يقولوا : إن [أن أسافر] جملة وليست
 مفرداً ؟

إلى أعضدهم ، إن ضلوا ذلك ، بحل في غلبة البساطة لكثير من
 مشكلاتهم التي ورطتهم فيها نظرية التأويل . ولا أريد أن أعدد لهم هذه
 المشكلات ، فهم أدرى مني بها ، ولكنني أعرض على القارئ نماذج منها
 ليرى مقدار ما نجينه من الخبث إذا نحن تخطينا عن هذه النظرية :

خذ مثلاً البارة : كاد الولد [أن يسقط]

يأتي النحلة فيؤولون « أن يسقط » بالمصدر « السقوط » ، فتصبح
 البارة : كاد الولد سقوطاً ، فيرون أنها فلسفة بهذا التأويل ، لأن فيها
 اسناد مصدر إلى اسم ذات ، وهو أمر لا يميزه الرمية ، إذ لا يقال فيها
 « الولد سقوط » ، فيلجؤون إلى تأويل ثان ، فيؤولون المصدر بمشتق ،
 فتصبح البارة : كاد الولد ساقطاً ، وهي أيضاً حليلة فلسفة لم تلتفت
 الرمية بطلها .

وهكذا ترى النحاة قد عجزوا ، بعد تأويلين اثنين ، عن أن

يصلوا إلى مفرد يستطيع أن يقوم مقام الجملة . والنظام أنهم يحتاجون إلى تأويل ثالث ، أو إلى رابع ، أو إلى سلسلة لا نهاية لها من التأويلات .

خذ مثلاً آخر قول الشاعر :

إلا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيبُ

يأتي النحاة فيؤولون « أخيره » بالمصدر « إخبار » ، ثم ينظرون فيجدون قبل هذا المصدر المؤول فاء سببية ملغاة ، فلما أرادوا حذف المصدر المؤول على مصدر سابق لم يجدوا في الكلام الذي قبل الفاء مصدراً صريحاً يمكن اللفظ عليه ، ولا مصدراً مسؤولاً غلو الكلام من حرف مصدري سابق ، وعندئذ يقولون : نطفه على مصدر متصير ، أو متخيل ، أو منزع ، أو متوهم من الكلام السابق .

فانظر إليهم كيف وصل بهم الأمر إلى حشد الوقوع في الأوهام والتخيلات والتصيغات وفسر الكلام العربي لينزعوا منه بالقوة ما يشاؤون . وما ذلك كله إلا بسبب التأويل بالمصدر .

★ ★ ★

ومع كل هذا وذاك فسنسلم للنحاة جدلاً بنظرية التأويل بالمصدر ، لأننا زهد أن نسير معهم إلى آخر الذي لئزى حل كانوا آمناء على مبدئهم الامرابي الذي لارتضوه لأنفسهم رغم بعض نظرياتهم الفاسدة ، أم لا ؟

غير أن التسليم بنظرية المصدر المؤول يقتضي إدخال تعديل جديد على البداء الوقفي في امرباب الجمل ليصير على الهيئة الآتية :

« تربب الجمل بحسب مواقعها : فكل جملة وقعت في موقع المفرد ظها امربابه ، شريطة ألا تكون مصدرة باسم موصول ، فإن كانت كذلك

فالواقع الاعرابي للاسم الوصول ، وشرطة ألا تكون مصدرة بحرف مصدري ، فإن كانت كذلك فالواقع الاعرابي للمصدر المذلول . وكل جملة وقعت في الواقع الموقوفة على الجمل فهي إما لا عمل له من الاعراب . ويتبرر الموقفان الآن بعد الاسم الوصول والحرف الوصول من مواقع الجمل ، فالجملة في هذين الموقفين لا عمل لها من الاعراب .

هل تمسك النحاة بهذا المبدأ بعد هذين التبدلين عليه ؟ لننظر :

٣ - المثال الثالث : ظلت واقفاً حتى [جاء زيد]

واضح من هذا المثال أن الذي بين الموقوفين جملة ، ولا يستطيع النحاة ادعاء وجود مفرد ، لأن الكلام ينحرف من حرف مصدري سابق ، وواضح أيضاً أن الموقع موقع للفرد المبرور بحتى ، بدليل محبة وقوع المفرد فيه ، فكل حسب تأويل النحاة يمكن أن يقال : ظلت واقفاً حتى [مجيء زيد] . فاصلاً من المبدأ الاعرابي بعد تبدلاته يجب أن يقال : جملة « جاء زيد » في محل جر بحتى .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

• الواقع أنه لم يفعل ذلك إلا اثنان فقط منهم ، هما الزجاج وابن درستويه ، أما الباقيون فرضوا ، ولكي يخلصوا من اتهامهم بالخروج على المبدأ طمخوا علينا بقسم جديد حتى قالوا : « حتى » هذه ابتدائية وليست جولة ، والجملة بعدها مستأنفة لا عمل لها من الاعراب .

٤ - المثال الرابع : إن جاء زيد [فأكرمه]

واضح من هذا المثال أن الموقع الذي بين الموقوفين هو موقع الإجابة عن الشرط ، ونحن نعلم أن الشرط لا يجاب إلا بجملة ، وإذن فإن الجملة

التي بين المقوفين واقعة في موقع هو وقف على الجبل وحدهما ، فاضطلحا
من المبدأ الامرائي يجب أن يقال : جملة « فأكرمه » جواب شرط لا محل
لها من الاعراب .

فهل ضلوا ذلك حقاً ؟

الواقع أنهم رفضوا ذلك وقالوا : هي في محل جزم لأن الشرط
جزم ولأنها اقترنت بالقاء . وهو تليل لا معنى له ولا يبرهنهم من تهمة
الخروج على البدء ، ولذلك زى العماني يقف أمامهم بجزم متمسكاً بالبدأ
فالأل : جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً لأنها واقعة في مواقع الجمل ،
لا في مواقع الفرملت .

ونكتفي من الموضوع بهذا القدر تركين للقارىء ، إذا أحب ، أن
يتناقش النحاة بنفسه على هذه الشاكلة .

★ ★ ★

وبعد ، فهذا زيد من هذه المقدمة الطويلة ؟

سؤال لا بد أنه خطر على قلب القارىء . وأحب قبل الاجابة عنه
أن يكون واضحاً تماماً أنني لم أسع فيما قلت إلى النيل من النحاة ولا إلى
التشجيع على مناهجهم . ولقد سبق أن بينت في مقدمة الكتاب أنني أحب
النحاة القدماء وأحترمهم وأعجب كل الاعجاب بهم ، ولكن كل أولئك لا
يجمع أنهم جبر يصيون ومضطرون ، كما لا يجمع من أن قبه على خطئهم إن
أخطؤوا ، وإن نشير إلى الموالن التي خرجوا فيها عن النهج الصحيح في
البحث والفكر .

أما ما أردته من هذه المقدمة فيمكن تلخيصه فيما يأتي :

١ - أولاً : لقد وعدت قارئ في مقدمة الكتاب أن أكون حافظاً ، أي أن أقدم له النحو العربي كما وضعه القدماء . ولقد ظلت خلال أقسام الكتاب الأربعة حافظاً على وعدي هذا قدر المستطاع ، ولم أتدخل بأرائي الخاصة إلا في أضيق الحدود ، ولقد حرصت أن يكون ذلك في الحواشي ما أمكن ، أما الآن فقد حاولت أن يكون خلاصاً لقواعد النحاة وحدهم . فلما انتهى الكتاب بأقسامه المذكورة على هذا الوجه ، شرت في هذه الخاتمة التي أصبحت في حل من وعدي ، وأن باستطاعتي أن أمرض على قارئ آرائي الخاصة ، ولا سيما أنه أصبح ، بعد أن قطع معي هذا الشوط الطويل ، على قدر لا بأس به من التمكن من أصول النحو وفروعه ، بحيث لم يبق هناك داع للخوف عليه من البلبلة إذا هو اطلع على وجهات نظر تختلف عما عرفه في السابق . لهذا كله انتهزت فرصة إعراب الجمل فرضت عليه وجهة نظري في الموضوع . وبالطبع ، فلم يكن التبحر هو فرضي من هذا العرض ، بل كنت أرمي منه إلى أمرين : أولهما أن أبين للقارئ أن الأسس القديمة التي أقيم النحو العربي عليها ليست على قدر كاف من الثبات والصلابة ، بل فيها ثغرات واسعة سمحت لعدد كبير من المشككين أن ينفذ إلى هذا النحو ، والثاني أن أبين له أن هذه الأسس القديمة ليست قدراً مقدوراً على النحو العربي فلا يمكنه الفكاك منها ، بل يمكن لهذا النحو أن يقوم على أسس أخرى قد تكون أمتن من الأولى وأشد منها صلابة .

٢ - ثانياً : لما كنت سأعرض على القارئ بعد قليل إعراب الجمل كما ارتآه النحاة ، وجدت من واجبي أن أقدم له مقدمة طويلة أشرح له فيها البدأ التي اعتمدوا في إعرابهم ، ليكون له من ذلك أساس يقف عليه كلما أراد أن يظم أسباب خلافهم ، أو كلما بدا له أن يختار بين مناهجهم .

هذا ما أردته بالضبط ، فلان كنت قد وثقت اليه ، فالحمد والشكر
له وحده ، وإن كان غير ذلك ، فلاقارئ الحرة في أن يترك من صفحات
هذه القسمة ما يشاء .

والآن إلى اعراب الجمل . ونبدأ بالجمل التي لها عمل من الاعراب .

٥ - الجمل التي لها محل من الاعراب :

وهي سبع عند بعضهم ، وأكثر من سبع عند آخرين . واليك بينها :

١ - الجملة الواقعة ضمراً

وعلمها الرغ إن كانت خبراً عن مبتدأ ، نحو : زيد [ينظم
الشعر] ، أو كانت خبراً لأحد الحروف المشبهة بالفتحة ، نحو : إن زيداً
[ينظم الشعر] ، وعلمها النصب إن كانت خبراً لفتحة ناقصة ، نحو :
كان زيد [ينظم الشعر] .

ولذا وقت الجملة خبراً عن مبتدأ فلا يشترط في هذا المبتدأ إلا أن
يكون مفرداً صريحاً ، أما إن كان جملة ، نحو : جاء زيد ، أو جملة
مصدرة بحرف مسددي نحو : أن تسافر ، فلا يجوز له أن يأتي خبره
جملة ، فلا يقال : جاء زيد [أرغب فيه] ، على تقدير « مجيء زيد
[أرغب فيه] » ، ولا : أن تسافر [أفضله] ، على تقدير « سفره
أفضله » ، بل لا يأتي الخبر في هاتين الحالتين إلا مفرداً صريحاً أيضاً ،
فأما المبتدأ الجملة التي خبره مفرد فكقولهم : [نسمع بالبيدي] خيرٌ من
أن تراه ، وأما المبتدأ الذي هو جملة مصدرة بالحرف المسددي وخبره مفرد
فكقوله تعالى : [وإن تصوموا] خيرٌ لكم . وقد مر شرح ذلك
مستوفى في مقدمة اعراب الجمل ، وعليه اعتمدت في إثبات أن الجملة

المصلة بالحرف الذي يدعونه مصدرياً هي جملة في الاعتبار التحوي وليست في تأويل للفرد كما يزعمون . وهذا الشرط أهمله النحاة ، ولم أجد ، في حدود ما قرأت من كتبهم ، من نص عليه .

وأما الجملة الواقعة خبراً فلا يشترط فيها سوى اشتغالها على رابط يربطها بالبدا (١) . واشترط بعضهم شرطاً آخر وهو أن تكون خبرية لا إنشائية .

وهذه أمثلة للجملة الخبرية مع ذكر ما دلر حول بعضها من خلاف :

١ - زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر عن الابتداء . ولا خلاف .

٢ - إن زيداً [ينظم الشعر]

الجملة خبر د إن ، . ولا خلاف .

٣ - كان زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر د كان ، . ولا خلاف .

٤ - زيدٌ [سلم عليه]

قال بعضهم : الجملة خبر عن زيد ، وقال آخرون : الجملة انشائية ، فلا تكون خبراً ، وإنما هي مفعول به لقول عذوف هو خبر عن زيد ، والتقدير : زيدٌ مقولٌ فيه : سلم عليه .

(١) راجع أنواع الرباط في ص ٣٦٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

٥ - صى زيد أن [يقوم]

قال بعضهم : الجملة خبر « صى » ، و « أن » زائدة . وقال آخرون : لو كانت « أن » زائدة لما نضبت ، والمصحيح أنها مضمرة والجملة بعدها صلة لها ، أما الخبر فهو المصدر المؤول .

٦ - [نعم الرجل] زيد

قال بعضهم : الجملة خبر مقدم لزيد . وقال آخرون : بل هي اجتنائية لا عمل لها ، وأما خبر زيد فمشتوف مقدره : زيد المدوح .

٧ - من [جاء بالحسنة] فله عشر أمثالها

قال بعضهم : الجملة خبر « من » ، لأنها تشتمل على ضميره العائد عليه ، ولأن أصل « من » الشرطية هي « من » الاستئنافية ، ونحن نعلم أن خبر الاستئنافية هو الجملة الواقعة بعدها ، نحو : من [جاء ؟] . فلذا تضمنت « من » الاستئنافية معنى الشرط فصارت شرطية ، فإن الأعراب يقي على ما كان عليه ، وأما أنت الفائدة لا تم بحيلة الشرط وحدها ، فلأنها بد تضمنها معنى الشرط صارت محتاجة للجزاء من حيث اللفظ فقط لا من حيث الأعراب ، وذلك لأن التركيب الشرطي لا يكون إلا بجملتين . وقال آخرون : الجملة صلة « من » ، أو فائدة عن سلتها فلا عمل لها ، وذلك لأن أصل « من » الشرطية هو « من » الوصلية ، لأن قولك « من يجتهد ينجح » هو كقولك « الذي يجتهد ينجح » . وقال غيرهم : الجملة جزء الخبر فلا عمل لها ، لأن المحل للكل لا للجزء ، وإنما الخبر هو مجموع جملتي الشرط والجزاء . وقال غيرهم : الجملة ابتداء الشرط فلا عمل لها ، والخبر هو مجموع ابتداء الشرط مع جزائه ، قولك « من يجتهد ينجح » يساوي قولك « زيد إن يجتهد ينجح » . فلو أن الشرط

وجوابه مبنيان على البدأ فكانت جملة « ان يجتهد » ابتدائية لا عمل لها من الأعراب ، ولكانت جملة « ينجح » جواب الشرط لا عمل لها من الأعراب ، فلما بني مجموع الجملتين على البدأ صار مجموعها خبراً عن هذا البدأ ، وبقي لكل جملة بمنزلة أعرابها السابق .

٨ - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها [

قال بعضهم : الجملة خبر عن البدأ « من » ، لأنها محط الفائدة أولاً ، ولوجوب أن تشتمل على ضميره ثانياً . وقال آخرون : بـل هي جواب شرط جازم مقترنة بالقاء لفظها الجزم ، ولو اعتبرناها خبراً لكان لها إعلان : محل جزم باعتبارها جواب شرط ، ومحل رفع باعتبارها خبراً عن مبتدأ ، وهذا لا يكون ، لأن الشيء الواحد لا يكون له إعلان من الأعراب .

٩ - من [جاء بالحسنة فله عشر أمثالها]

قال بعضهم : مجموع الجملتين هو الخبر . وقال غيرهم غير ذلك . وقد مضى .

وهذا الخلاف جدير في كل اسم شرط وقع مبتدأ .

١٠ - ما [أحسن زيداً]

قال البصريون : الجملة خبر « ما » . وقال الأنخس : يجوز هذا ، ويجوز أن تكون صلة لما . أو صفة لما ، وعليها قاله جبر محنوف ، والتقدير : الذي حسن زيداً شيء عظيم ، أو : شيء عظيم زيداً شيء عظيم . وهذا كله مبني على خلافهم في « ما » التمجية : أي فكرة تامة ،

أم نكرة ناقصة ، أم معرفة ناقصة (١) .

٢ - المحرر الحالية

وعملها النسب دلالة ، نحو : جاء زيد [يضحك] .

وقد اشترطوا في هذه شروطاً :

١ - أن تكون جملة خبرية ، فإن كانت انشائية نحو : جاء زيد
[سليم عليه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٢ - ألا تكون مصدرية بديل استقبال ، أي بكلمة دلالة على
الاستقبال ، فإن كانت كذلك نحو : جاء زيد [سوف أكرمه] ، فهي
مستأنفة لا حالية .

٣ - أن تقع بعد معرفة محضة ، فإن وقعت بعد معرفة غير محضة
مثل المرفع الجنسي في قوله تعالى : كمثل الجوار [يحمل أسفلاً] ، فهي
غير متينة للحالية ، بل يصح اعتبارها حالاً ، ويصح اعتبارها متناً ، لأن
المرفع الجنسي كالنكرة في اللفظ . وكذا الأمر إذا وقعت بعد نكرة غير
محضة مثل النكرة الموصوفة في قوله تعالى : وهذا ذكر مبارك [أنزلناه] ،
فهذه صالحة للحالية والوصفية .

وقد تقع الجملة الحالية بعد النكرة المحضة ، ومنه قوله تعالى :
وعسى أن نكرهوا شيئاً [وهو خير لكم] ، وقوله : أو كآلتي مر على
قربة [وهي خلوة] . وإنما تميز في هذه أن تكون حالاً على الرغم من
كونها بعد نكرة ، لأنها مصدرية بالولو ، والولو لا يفترض بين الموصوف

(١) انظر ص ٢٢١ وما بعدها من الجزء الثالث من هذا الكتاب .

وصفته ، خلافاً للزخري ومن واقفه . كذا يقول ابن هشام . وعندني أن الحالية متميزة لا بسبب الولو ، بل لأن تنوُّق الجملة يشمر بمجاليته ، إذ قد تأتي الجملة حالية بعد التكررة المحضة وليست مصدرية بالولو ، وذلك كقوله تعالى : وجاء من أقصى المدينة رجل [يسمى] ، فليس القسوي يشمر أن المقام هنا مقام بيان حال تلبس القاعل أثناء قيامه بفعله ، لا مقام بيان وصف ثابت .

٤ - أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها . وربطها إما الضمير وجنسه ، وأما الولو وحدها ، وإما كلاهما معاً .

٥ - ألا يكون ما تلتقت به مبتدأ أو موصولاً ، فإن كان الأول فهي خبر عنه لا حال ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، وإن كان الثاني فهي صلة له ، نحو : جاء القي [أكرمه] .

وقد تلبس الحالية بالمتروكة . وعندئذ يفرضها هذه تميزها منها . وهذه أمثلة للجملة الحالية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - جاء زيد [يضحك]

الجملة حالية عليها النصب . ولا خلاف .

٢ - وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خير لكم]

قال بعضهم : الجملة حالية بدليل تصدرها بواو الحال . وقال آخرون : الجملة صفة لتلقبها بكرة محضة ، أما الولو فزائدة . وقد مرّ .

٣ - نحن [معاشر الأنبياء] لا نورث

قال بعضهم : جملة الاختصاص حالية . وقال آخرون : بسل هي متروكة لا محل لها .

٣ - الجملة الواقعة مفعولاً

وعلمها التنب ، نحو قوله تعالى : قال : [إني عبدُ الله] .

وليس كل فعل متعدي بقادر على أن يأخذ مفعوله جملة ، فالأفعال من نحو « ضرب وأكل وشرب » وما شابهها لا يقع مفعولها إلا مفرداً . أما الأفعال التي يأتي مفعولها جملة لمحصورة فيها يأتي :

١ - فعل القول : نحو : قال [إني عبد الله] .

٢ - الفعل المرادف القول : ونحوي به كل فعل بمعنى « قال » ، نحو قول الشاعر :

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا : [إِنَّا وَإِنَّا رَجُلَانِ عُرَيْنَا]

وفي هذين خلاف سنذكره عند سرد الأمثلة .

٣ - « ظن وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثانياً ، نحو : ظننت زيداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر كما نعلم .

٤ - « أعلم وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثالثاً ، نحو : أخبرت زيداً خالداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر أيضاً .

٥ - الفعل القلي المعلق : ونحوي به كل فعل قلي علق ، أي منع من العمل في لفظ مفعوله أو مفعوليّه ، فالأول نحو : عرفت [من زيد ؟] ، والثاني نحو : علت [أي الرجل زيد ؟] . والجملة مع الأول سادة مسد المفعول الواحد ، ومع الثاني سادة مسد المفعولين .

وهذه أمثلة للجملة المفعول بها مع ذكر ما دار حول بعضها من

خلاف :

١ - ظلت زيدا [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثان لفعل « ظن » . ولا خلاف .

٢ - أخبرتك بكرة زيدا [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثالث لفعل « أخبر » . ولا خلاف .

٣ - عرفت [من أبوك ؟]

الجملة مفعول بها لفعل « عرف » المطلق بالاستفهام . ولا خلاف .

٤ - قال : [إني عبد الله]

قال بعضهم : الجملة مفعول بها لفعل « قال » ، لأنه يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » ، أي إنك تستطيع أن تقول فيها ما تقول في كل مفعول به عندهما تخبر عنه باسم مفعول مشتق من الفعل الواقع به . واليك شرح ذلك : إذا أخبرتك عن المفعول به من قولك « أكلت الخبز » قلت : الخبز مأكول ، وإذا أخبرتك عن المفعول به من قولك « شربت الماء » قلت : الماء مشروب ، وإذا أخبرتك عن المفعول به من قولك « ضربت زيدا » قلت : زيد مضروب ، وإذا أخبرتك عن جملة « إني عبد الله » من قوله تعالى و قال : [إني عبد الله] ، قلت : الجملة مقولة . فلذا كان المأكول مفعولاً به لفعل الأكل ، والمشروب مفعولاً به لفعل الشرب ، والمضروب مفعولاً به لفعل الضرب ، فإن لقولة أيضاً مفعول بها لفعل القول . وقال آخرون : بل الجملة مفعول مطلق ، لأن جملة القول هي حدث القول نفسه ، فكما أن « القرفصاء » مفعول مطلق في قولك : جلست القرفصاء ، لأنها نفس الجلوس ، وكما أن « الموضي » مفعول مطلق

في قواك : سرت المويبي ، لأنها نفس السر ، فكذلك جملة « اني عبد الله » ، لأنها نفس حدث القول .

٥ - صالح زيد : [أنا مسافر]

قال الكوفيون : الجملة مفعول بها لفعل « صالح » لأنه بمعنى « قال » . والقاعدة العامة أن الشيء إذا كان بمعنى شيء آخر أخذ حكمه . وقال البصريون : الجملة مفعول بها لقول محذوف هو حال من زيد ، والتقدير : صالح زيد قائلاً : [أنا مسافر] ، وإنما قلنا ذلك لأن الجملة يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » فتكون مفعولاً بها لفعل القول فقط ، ولكن لا يمكن الاخبار عنها بأنها « موصية » حتى تكون مفعولاً بها لفعل الصياح . وقال الزغشري : الجملة المحكية بمرادف القول تفسر له وليست مقولة لشيء ، وإذن فلا محل لها من الاعراب . وتأبه ابن هشام في ذلك فقال : وهو الظاهر .

٤ - الجملة المضاف اليها

وعملها الجر ، نحو : دخلت المدرسة يوم [دخلها زيد] .

ولا يشترط في الجملة المضاف اليها شرط ، أما مضافها فاشتراطوا أن يكون واحداً من ثمانية .

١ - أسماء الزمان : ونفي بها كل اسم موضوع لقطعة من الزمان مثل : اليوم ، والساعة ، والحقيقة ، والحين ، والاحتضنة ، وما شابه ذلك . فكل هذه الأسماء يصح إضافتها إلى الجمل سواء كانت منصوبة على الظرفية نحو : جئت يوم [جاء زيد] ، أم كانت غير ذلك نحو : جئت

في يومٍ [جاء زيد] ، و : يومٌ [يجيء زيدٌ] أحبُّ الأيامِ إلى ، و :
عرفت يومٌ [يجيء زيدٌ] ...

٢ - « حيث » : وتخص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها
إلى الجملة لازمة . وإذا خرجت عن الظرفية في إضافتها إلى الجملة خلاف
سنذكره عند عرض الأمثلة .

- ٣ - « آية » : بمعنى علامة . وفيها خلاف سنذكره في الأمثلة .
 - ٤ - « ذو » : وفيها خلاف .
 - ٥ - « لئن » : وفيها خلاف .
 - ٦ - « وريث » : وفيها خلاف .
 - ٧ - « قول » : وفيها خلاف .
 - ٨ - « قائل » : وفيها خلاف .
- وهذه أمثلة للجملة المضاف إليها مع ذكر ما دلر حولها من خلاف .

١ - جئت حينَ [جاء زيد]

قال الأكثرون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال الفلاسني :
الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وطى رأيه فلا يضاف شيء إلى
الجملة إطلاقاً .

٢ - جلست في حيثُ [جلس زيد]

قال الأكثرون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال الهذوي شارح
للبريدية : إذا خرجت « حيث » عن الظرفية بأن جرئت بالحرف خرجت

عن الاضافة إلى الجمل ، وصارت الجمل بمعناها لها ، والتقدير : جلست في مكانٍ [جلس فيه زيد] .

٣ - أعطني كتاب زيد بآية [زارك البارحة]

قال سيويه : الجملة مضاف إليها عليها الجر . وقال ابن جني : الجملة صلة لحرف مصدري عنف ، والتقدير : بآية ما زارك البارحة . وعلى ذلك فالضائف إليه مفرد لا جملة ، وهو المصدر المؤول .

٤ - إنهب بذني [نسل]

هذه عبارة مأثومة في الكلام العربي ، ومعناها العام : انهب في وقت نسل فيه . واختلف النحاة في تحليلها على وجهين ، قال بعضهم : هي على تقدير : إنهب بوقتٍ صاحب سلامة ، وعليه تكون « ذو » اسماً من الاسماء الخمسة ، واقعة موقع النعت لتتبع منكر عنف ثابت هي عنه بد حذفه ، وتكون مضافة ، والجملة بمعناها مضاف إليها . وقال آخرون : هي على تقدير : إنهب بالوقت الذي نسل فيه ، وعليه تكون « ذو » اسماً موصولاً ، واقعة موقع النعت لتتبع معرف عنف ثابت هي عنه بد حذفه ، وتكون الجملة بمعناها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

٥ - جئت لندن [جاء زيد]

قال الأكرتون : الجملة مضاف إليها عليها الجر . وقال ابن مالك في بعض كُتبه : الجملة صلة لحرف مصدري عنف ، والتقدير : جئت لندن [جاء زيد] . والضائف إليه هو المصدر المؤول من الجملة ، وذلك لأن « لندن » ليست خالصة للزمان ، بل هي لبدا النيات مطلقاً ، زمانية

كانت هذه التيات أو مكانية ، فلهذا لا تضاف إلا إلى المفرد ، فمثلاً
 كشأن د قبل ، و د بد ، ، فكما أن هاتين لا تضافان إلى الجملة فلا
 يقال : جئت قبل [جاء زيد] ، ولا : جئت بعد [جاء زيد] ، حتى
 تقول : جئت قبل أن [جاء زيد] ، و : جئت بعد أن [جاء زيد] ،
 فكذلك د لذن . ولذا فلحرف الصدري بعدها لا بد منه مذكوراً أو
 مقدرًا . قال ابن الجحان : وهذا هو مذهب سيويه .

٦ - [جس رث] [يأتي زيد]

والخلاف هنا كالتلاف في د لذن .

٧ - قول [وُلِدَ لك غلام] يسعدني

قال الآكرون : الجملة مضاف إليها عليها الجبر . وقال الفعاسيني :
 الجملة مقصود لفعلها فهي مفرد لا جملة ، وإذن فهي خالصة عما نحن فيه .

٨ - قائل [وُلِدَ لك غلام] سينال مني مكافأة

والخلاف هنا كالتلاف في المسألة السابقة .

٩ - الجملة الجزوز بالشرط

وعلمها الجزم نحو : إن يجتهد زيد [فهو ناجح] .
 وشرط هذه أن تكون أداة الشرط لازمة ، ثم أن تقترب بالفاء
 أو بـ د إنا ، التفجائية . وقد تحذف الفاء أحياناً فتقصر ، ومنه
 قول الشاعر :

من يفعل الحسنات [الله يشكرها]
 والشر بالشر عند الله مثلاً

والتقدير : من فعل الحسنات [فله يشكرها] .
وهذه أمثلة للجملة الواقعة في جواب الشرط الجازم مع ذكر الخلاف
الذي دار حولها .

١ - إن يجتهد زيد [فهو ناجح]

قال الأكتون : الجملة في محل جزم . وقال القمامني : بل لا
عمل لها ، تمسكاً بمبدأ أن الجملة إذا حلت في الواقع المخصصة للجميل فلا
عمل لها ، وموقع الإجابة عن الشرط هو للجميل وليس للفردات .

٢ - إن اجتهد زيد [ينجح]

رفع « ينجح » . وهذا جائز إذا كان فعل الشرط ماضياً . ولا
خلاف في أن هذه الجملة ليست هي جواب الشرط ، ولكن الخلاف في
كونها جزءاً من جواب الشرط أو ابتدائية مؤخرة من تقديم : قال اللرد :
الجملة هنا خبر عن مبتدأ عذوف قبله فاء جزاء محذوفة ، والتقدير : إن
إن يجتهد زيد فهو [ينجح] ، وعليه فالجملة صغرى محلها الرفع ،
والجملة الكبرى جواب شرط محلها الجزم . وقال سيويه : يجوز هذا ،
ويجوز أمر آخر ، وهو : أن تكون مؤخرة من تقديم ، والتقدير :
[ينجح زيد] إن اجتهد ، وعليه فالجملة ليست صغرى ولا كبرى ،
وهي ابتدائية لا عمل لها من الأمراب « اختيرت » من تقديم ، وهي دليل
الجواب المحذوف ، وليست هي الجواب ولا جزءاً منه .

٦ - الجملة التابعة لفرد

وهي ثلاثة أنواع :

١ - الوصفية : وشرطها أن تكون مشتتة على ضمير يربطها بوصفها ، ثم أن يكون موسوفاً نكرة محضة ، فإن لم يكن كذلك ، كأن يكون نكرة خصصة بوصف أو إضافة ، فهي سالحة لأن تكون فتاً له أو حالاً منه ، وذلك نحو : « عندنا تليذٌ نشيطٌ » [يجب الطالبة] . « فجملة « يجب الطالبة » يمكن اعتبارها فتاً لتليذ ، ويمكن اعتبارها حالاً منه لأنه تخصص بوصفه بالنشاط .

ويعتبر أن الجملة الوصفية جملة تابعة ، فإن عملها في الأعراب تابع لأعراب موسوفاً ، فهي في مثل قولا : جاء رجل [يحمل كتاباً] ، عملها الرفع ، وفي مثل قولا : رأيت رجلاً [يحمل كتاباً] ، عملها النصب ، وفي مثل قولا : مررت برجلٍ [يحمل كتاباً] ، عملها الجر .

٢ - المصروفة على مفرد : وعملها بحسب ما عطف عليه ، فهي في مثل : زيد كاتبٌ [وينظم الشعر] عملها الرفع لطفها على خبر مرفوع ، وفي مثل : كان زيد كاتباً [وينظم الشعر] عملها النصب لطفها على خبر منصوب ، وفي مثل : مررت برجلٍ كاتبٍ [وينظم الشعر] عملها الجر لطفها على اسم مجرور .

٣ - الجملة من مفرد : وهذه اختلف النحاة فيها : فمنهم من أثبتها ، ومثلوا لها بقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا : [هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] ، فالجملة عند هؤلاء بدل من « النجوى » ، ومنهم من نقاها وردت ما ورد منها مثليها للآية إلى نوع الجملة الفسرة .

٧ - الجملة المستأنة

وهي الواقعة بعد « إلا » ، وعملها النصب على الاستثناء ، نحو : جاء الطلاب إلا [زيدٌ لم يأت] ، فزيد مبتدأ ، والجملة الصغرى « لم

يأت ، خبره ، والجملة الكبرى في محل نصب على الاستثناء .

ولا بد في هذه الجملة من أن يكون الكلام قبل « إلا » تاماً ،
فلان كان مفرغاً كانت الجملة التي بعد « إلا » بحسب الوامل التي قبلها ،
ففي مثل : « ما جاء زيد إلا [كتابته منه] » محلها النصب على الحالية
لا على الاستثناء ، لأنها حال مفرغة من أحوال طعة لزيد لم تذكر قبل
« إلا » ، وفي مثل : « ما علت زيدا إلا [يصل الخير] » ، محلها
النصب على المنولية لا على الاستثناء ، لأن فعل « علم » لم يستوف غير
مفعوله الأول قبل « إلا » ، فتكون الجملة التي بعدها مفعولاً ثانياً له .

٨ - الجملة الواقعة خبراً

ومحلها الرفع . واختلف النحاة فيها ، فمنهم من أثبتوا واحتج لها
بالثلث المربي : [تسمع بالمتدي] خير من أن تراه ، ومنهم من نقاها
وحمل ما ورد منها على إضمار « أن » ، فملى قول هؤلاء يكون مبتدأ
هو الصدر المؤول من الجملة والحرف المصدرى المقدر ، لا الجملة نفسها .

٩ - الجملة الواقعة فاعلاً

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة مبتدأ ، فاما
المتبتون لها فاحتجوا بقول الشاعر :

وما راغني إلا [يسيرٌ بصرقة]
وعندي به قيناً يسيرٌ بكير

على اعتبار جملة « يسير » فاعلاً لفعل « راغني » ، وأما النافون لها ،
فأولوا ذلك وأمثلة على إضمار الحرف المصدرى .

ومهم من فصل فقال : إن كان الفصل المستقليا ، وكانت الجملة
بمده مقترنة بملق ، جاز إسناد الفعل إلى الجملة ، نحو : ظهر لي [أجاء
زيد ؟] ، وإلا فلا .

٩٠ - الجملة النائية هم الفاعل

وعلمها الرمح . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة فاعلا ، فمنهم
من أجازها مطلقا ، وعلى رأي هؤلاء تكون عبارة : عليم [جاء زيد] ،
صحيحة ، على اعتبار جملة « جاء زيد » نائية عن الفاعل ، ومنهم من
أنكرها مطلقا ، وعلى رأي هؤلاء تكون العبارة السابقة طيبة ، ومنهم
من أجازها بالشرطين السابقين ، وما كون الفصل المستقليا ، وكون
الجملة مقترنة بملق ، وعلى رأي هؤلاء لا تصح العبارة السابقة إلا بمد
إضافة ملق إليها ، أي أن تصير هكذا : عليم [أجاء زيد ؟] .

وأما الجملة المحكية بقول لم يسم فاعله ، كقوله تعالى : « وإذا قيل
لهم : [لا تقسوا في الأرض] ، فقد اختلف فيها النحاة : فأما النامون
لأن تكون الجملة نائية عن الفاعل ، فقد اعتبروا نائب الفاعل في مثل
هذه العبارة ضميراً مستتراً عائداً على المصدر المفهوم من الفعل « قيل » ،
والتقدير : قيل هو ، أي قيل القول ، واعتبروا الجملة الواقعة بعد القول
مفسرة لهذا الضمير المستتر ، ولا محل لها من الأعراب . وأما ابن هشام
فضطرب كلامه في شأن هذه الجملة ، مرة يقول : والصواب أن النائب
هو الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت
مفسرة (١) ؟ ، ومرة أخرى يقول : وأما قوله تعالى « وإذا قيل لهم :

(١) انظر المثال السابع من أمثلة الجملة المفسرة ، من الباب الثاني ، من
كتاب للمي .

[لا تقسدا في الأرض] ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة (١) ،
ومرة ثالثة يقول : « وهذه الثيابة مختصة باب القول » ، ويعل ذلك
بقوله : « إن الجملة التي يراد بها لنظها تنزل منزلة الاسماء المفردة (٢) » .
وهذا خلط عجيب ، لأن الجملة إذا أريد لنظها جاز الاسناد اليها مطلقاً ،
وليس ذلك مختصاً باب القول .

١١ - الجملة التابعة لجملة ذات محل

ومحليها بحسب محل ما تتبعه . ولها نوعان :

١ - المصروفة على جملة ذات محل : ومثالها : زيد [ينظم الشعر]
و [يكتب القصة] ، فالجملة الثانية محلها الرض لفظها على الجملة الأولى
التي محلها الرض لوقوعها خبراً عن زيد .

٢ - المبدلة من جملة ذات محل : وهذه تختلف فيها ، فمنهم من
أثبتها مشروطاً لها أن تكون أوفى مما تبدل منه بجأية للنسب المراد ،
واحتجوا لها بقول الشاعر :

أقول له : [ارحل] [لا تيمين^١ عندنا]
وإلا فكنت في السر والجهر مسلماً

فالجملة الثانية محلها النصب لكونها بدلاً من جملة « ارحل » التي
محلها النصب لوقوعها عكبة بالقول ، والشرط المذكور متوفر فيها ، لأن
اظهار الكراهية ، وهو المعنى الذي أراده الشاعر من يحه ، ظاهر في

(١) انظر التذييل الذي ختم به الجمل ذات المحل من الامراب .

(٢) انظر الجملة الثالثة الواقعة مسولاً من كتابه التي .

الجملة الثانية أكثر من طوره في الجملة الأولى ، لأن عبارة « لرحل » لا تدل دلالة قاطنة على الكراهية ، لأنك قد تقولها لمن تريد رحيله لا بداعي الكراهية ، بل بدواع أخرى ، أما عبارة « لا تقيم عندنا » فدلتها على الكراهية ظاهرة واضحة ، لما فيها من الطباق السلي مع عبارة « اقم عندنا (١) » .

وأما التكرور لوقوع الجملة بدلاً فردوا ما ورد مما يوجهها إلى التفسيرية مرة ، وإلى المتأنفة مرة أخرى .

٦ - الجمل التي لا محل لها من الاعراب :

وقد حصرها النحاة في سبع ، وهي :

١ - الجملة المستأنفة

وتسمى الابتدائية أيضاً ، وذلك لأن الكلام يبدأ بها . ولها نوعان :

١ - المفتحة بها التعلق : كالجملة الأولى من قولك : [جاء زيد] يحمل كنهه .

٢ - المتقطعة عما قبلها : كالجملة الثانية من قولك : مات فلان [رحمه الله] .

وقولنا « النقطة » نفي به عدم التعلق بإتياع أو إخبار أو نعت

(١) الطباق السلي ، كما هو معروف في علم البديع : هو الاتيان بكلمتين أو عبارتين متضادين في المعنى بواسطة أداة نفي ، مثل : جه - ما جه ، جميل - غير جميل ... وهكذا .

أو حالية ... الخ ، أما الارتباط المنوي بنير ذلك فلا يضر ، فالجملة الثانية من قولك : أكرمك زيد [فأكرمه] ، مستأنفة على الرغم من ارتباطها بما قبلها برابط السلة .

وهذه أمثلة لجمال اختطف النحاة في استئنافها :

١ - إن قامَ زيدٌ [أقومُ]

قال سيويه (١) : الجملة مستأنفة ، مؤخره من تقديم ، والأصل : [أقومُ] إن قام زيد ، وهي إذن دليل الجواب ، لا الجواب نفسه . وقال البرد : الجملة خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : إن قام زيد فأنا [أقومُ] .

وأما حملها على ذلك رؤيتها للمضارع مرفوعاً بعد الشرط الجازم (٢) .

٢ - جاء القوم [خلا زيدا]

قال ابن عصفور : الجملة مستأنفة . وقال السيرافي : يجوز هذا ويجوز اعتبارها حالية ، على تقدير : جاء القوم خالين عن زيد .

٣ - جاء القوم حتى [زيدٌ جاء]

قال الجمهور : الجمل بعد و حتى ، مستأنفة . وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جر مجئ . وقد تقدم .

(١) هنا أحد قولين له في هذه الجملة .

(٢) مر معنا في بحث جزم المضارع أنه إذا وقع في جواب جزم وكان فعل الشرط ملغياً لجزمه وجزم جزمه .

٢ - الجملة المترسة

وهي الواقعة بين شيئين متطالين ، كالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، والجار والمجرور ، والمضاف والمضاف إليه ... إلخ . وضابطها أن تصلح للاستقوط دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في علاقات الكلام بضمه يعض ، وذلك نحو : نجح [أظن] زيد ، ونحو : زيد [والله] فاجح ، ونحو : ترك زيد بعد وفاته [رحمه الله] ثروة طائلة .

هذا ، وقد اختطف في جملة الاختصاص من نحو : نحن [معانرَ الأنبياء] لا نورث ، فقال قوم هي مترسة ، وقال آخرون هي حالية . وقد قسم .

٣ - الجملة المقسرة

واختلاف النحاة في أمر هذه الجملة كثير ، واضطراب أقوالهم فيها أكثر . ويمكن تلخيص ما قالوه بالآتي :

فأما ابن هشام فيضبطها بأنها : النضلة الكاشفة لحقيقة ما عليه . ويقول في هذا الضابط « النضلة » يحرز عن نوعين من الجمل يكشفان حقيقة ما يليان : فأما النوع الأول فهو الجملة المقسرة لضمير الشأن ، كما في قولا : إنه [لا يفلح الظالمون] ، فهذه الجملة عمدة لا فضلة ، ولها محل من الأعراب باتفاق . وأما النوع الثاني فهو الجملة المقسرة في باب الاشتغال ، كما في قولا : زيداً [ضربته] ، فهذه عمدة أيضاً لا فضلة ، لكن إسقاطها يحل بالكلام .

ولا غري لماذا يحرز ابن هشام بضابطه عن هذا النوع الثاني من

الجل رغم أنه يسميه بالجملة المفردة ، ورغم أنه ينهب إلى كونه لا محل له من الاعراب خلافاً للشاويين .

ومما يمكن من شيء فالظاهر أن ابن هشام شر بنموض مناجله وعدم كفايته فمقب عليه قالاً : وسأذكر لها أمثلة توضحها (١) .

وبدلاً من أن يأتي بأمثلة توضح الجملة المفردة - كما ادعى - وتبين بشكل حسم حدودها التي تميزها عن غيرها ، نجده يأتي بثانية أمثلة كان خمسة منها مما جرى فيه خلاف ، أو مما هو محتمل للتفسير وغيره على رأي ابن هشام نفسه . وأغرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من المتكلمين موقف الحياء فلم يرجع رأياً على آخر . وكل هذا جعل من أمثله طاملاً في زيادة غموض الجملة المفردة لا في وضوح حدودها .

وإذا رجعنا نحن إلى أمثله الثانية الأساسية ، وإلى ما جاء في تناسيف تنبياته واستطراداته من أمثلة أخرى ، أمكننا أن نستخلص رأيه في الجملة المفردة على الشكل التالي :

١ - كل جملة مصدرية بحرف التفسير « أي » ، فهي جملة مفردة ، وذلك كقول الشاعر :

ورمينني بالطرفِ أي [أنت منقب]
وتقلبنني لكنك لا أنلي

٢ - كل جملة أت بعد لفظ فيه معنى القول وليس فيه حروفه (٢) ،

(١) يحدد الجملة المفردة .

(٢) يعني كل فعل يعني « قال » ، مثل : صاح ، نادى ، حلف ، أمر ، ... الخ .

فهي جملة مفعلة ، ولكن يشترط في هذه شرطان : الشرط الأول أن تكون مقترنة بـ « أن » التفسيرية ، كقوله تعالى : فأوحينا إليه أن [اصنع الفلأك] ، فإن لم تكن مقترنة بها ، نحو : فإدى زيد [تعالى يا خالد] ، فهي إما محكية ^(١) لما فيه معنى القول على منحن الكوفيين ، وإما محكية لقول محذوف على منحن البصريين الذين يقدرونه : فإدى زيد قائلاً : [تعالى يا خالد] . والشرط الثاني ألا تقرر الباء الجارة قبل « أن » ، فإن قدرتها كانت « أن » مصدرية لا تفسيرية ، وكانت الجملة صلة للمعرف المصدرى لا مفعلة .

٣ - كل جملة أنت مفرد مفرد يؤدي منهاها في مفعلة فلذلك الفرد ، وذلك كقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظفوا [هل هذا إلا جر مثلكم ؟] ، فجملة الاستفهام تفسير للنجوى لأن النجوى التي أسروها الذين ظفوا هي جملة الاستفهام نفسها .

٤ - كل جملة أنت تفصيلاً لفرد يحمل في مفعلة له ، وذلك كقوله تعالى : إنا منل عيسى عند آفة كشد آدم : [خلقه من ثراب ثم قال له كن فيكون] ، فواضح أن « مثل آدم » كلمة جملة ، وإن الجملة التي بين الموقوفين تفصيل لهذا الأجمال .

٥ - كلما وقعت جملة موقع مفرد لا تميز القواعد النحوية إقطاعها موقعه ، اعتبر المفرد صاحب الوقع محذوفاً ، أو مضمراً ، واعتبرت الجملة تفسيراً له . ومن هذا النوع الجملة الثانية من نحو قولك : أحسن إلى زيد [أعطيه ألف دينار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الفصول المطلق ، لأنها مبنية لنوع الاحسان التي تطلبه زيد ، ولكن لما كانت

القواعد النحوية لا تميز عند النحاة أن يأتي الفاعل المطلق جملة ، اعتبر
 الفاعل المطلق محنوقاً ، واعتبرت هذه الجملة المؤدية لوظيفته تفسيراً له .
 ومنه أيضاً جملة « لهم مغفرة » من قوله تعالى : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا
 وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ [لهم مغفرة وأجرٌ عظيم] ، فواضح أن هذه الجملة
 واقعة موقع الفاعل الثاني لفعل « وعد » ، ولكن لما كانت قوانين التحويلين
 لا تميز لفعل « أعطى » وإخوته - فضل « وعد » واحد منها - أن
 يكون مفعوله الثاني جملة ، اعتبر هذا الفاعل الثاني محنوقاً ، واعتبرت
 الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له ، والتقدير عند النحاة : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ
 آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ شيئاً هو : [لهم مغفرة وأجرٌ عظيم] . ومنه
 أيضاً جملة « لا تقسوا » من قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : لا تقسوا
 في الأرض [، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع النائب عن الفاعل
 لفعل « قيل » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز الاستناد إلى
 الجملة ، اعتبر نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يسود على
 « القول » الفهوم من فعل « قيل » ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته
 تفسيراً له . والتقدير : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ قَوْلٌ هُوَ : [لا تقسوا في
 الأرض] . ومنه أيضاً جملة « ليسجنته » من قوله تعالى : ثم بدا لهم
 من بدا ما رَأَوْا الآيَاتِ [لَيْسَ سَجُنُّهُ حَتَّى حِينَ] ، فواضح أن هذه
 الجملة واقعة موقع الفاعل لفعل « بدا » ، ولكن لما كانت قواعد بعض
 النحاة لا تميز مجيء الفاعل جملة ، اعتبر الفاعل ضميراً مستتراً تقديره
 « هو » يسود على « البداء » الفهوم من فعل « بدا » ، واعتبرت الجملة
 تفسيراً له ، والتقدير : ثم بدا لهم بداءٌ هُوَ : [ليسجنته] (١) .

ويمكن أن نجمع الأنواع الثلاثة الأخيرة : ٣ ، ٤ ، ٥ ، تحت

(١) وابن هشام يرى أن هذه الجملة جواب قسم مطلق ، وإن لمصر أنها
 هو مجموع القسم وجوابه .

ضابط واحد هو : كل جملة أنت بد مفرد مصرح به ، أو بد مفرد مخوف عند كل النحاة أو عند بعضهم ، وكانت هذه الجملة جواباً عن سؤال : ما هو ؟ أو ما مضوونه ؟ أو : وكيف ذلك ؟ فهي جملة مفعلة . وكل ذلك بشرط أن تكون فضلة لا عمدة (١) . ويظهر هنا إذا عدنا إلى الأمثلة ووضنا قبل الجملة المفعلة واحداً من الأمثلة المذكورة لتكون الجملة جواباً عنه :

١ - واسرّوا التجوى الذين ظلموا - وما مضمون هذه التجوى ؟ - :
[هل هذا إلا جرّءٌ مثلكم ؟] .

۲ - **إِنْ مِثْلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَشَدِّ آدَمَ** - وكيف كان مثل آدم ؟ - : [خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون] .

٣ - هل أدلكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابٍ أليمٍ ؟ - وكيف تكون هذه التجارة ؟ - : [تؤمنون بالله] .

٤ - ثم بدأ لهم من بعد ما رلوا الآيات - وما هذا الباء التي بدأ لهم ١ - : [لَيْسَ جُنُودٌ حَتَّى حِينَ] .

• - وإنا قيل لهم - وما القول الذي قيل لهم ؟ - : [لا
تسعدوا في الأرض] .

(١) ذلك لأن من الجبل ما يقع جواباً عن أمثال هذه الاسئلة ولا يكون مع ذلك مفهوماً ، من ذلك مثلاً لغة الجرب في نحو قوله : الأكلان [إنها أتي الجار] ، فواضح أن هذه اللغة وافية موقع الجواب عن سؤال : « وما الأكلان ؟ » . ومع ذلك لا تعجز قصيرة ، بل خيرة ، لأنها عمدة ، والكلام مختل عندها .

٦ - أحسن إلى زيد - وما هذا الاحسان ؟ : [أعطه ألف دينار] .

٧ - وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات - وما الشيء الذي وعدهم إياه ؟ : [لهم مغفرة وأجرٌ عظيم] .

★ ★ ★

هذا ما أمكننا أن نستخلصه من كلام ابن هشام على الجملة المفسرة . أما الزخصري فلم يدرس الجمل في كتابه النحوي المسمى بالفصل ، وإنما بث آراءه فيها في تفسيره للقرآن الكريم المسمى بالكشاف . وإذا عدنا إلى ما نقله عنه ابن هشام في هذا الموضوع ، أمكننا أن نستخلص أن الجملة المفسرة عند الزخصري هي كل جملة أنت تفصيلاً لجمل بما في ذلك أن يكون المجهل لفظاً فيه معنى القول دون حروفه من غير أن تترن الجملة بـ « أن » ، التفسيرية ، فهو يقول في جملة « للذكر مثل حظ الأنثيين » من قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم [للذكر مثل حظ الأنثيين] يقول : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها . ويقب ابن هشام على ذلك بقوله : وهذا يقتضي لها عنده مغفرة ، وهو الظاهر (١) .

وهذا عجيب من ابن هشام ، فرغم موافقته هنا للزخصري في اعتبار الجملة التي يد ما فيه معنى القول تفسيرية ، لا يصرح برأيه هذا عند الكلام على الجملة المفسرة ، ولا يشير إلى هذا اللذهب من قريب ولا من بعيد .

أما الشاويين فلا نعلم من رأيه في هذا الموضوع إلا ما نقله عنه ابن هشام ، ويمكن أن يستفاد من هذا القول أن الشاويين يخالف سائر النحاة في شيئين : الأول هو حد الجملة المفسرة ، فهي عندهم كل جملة

(١) انظر الباب الثاني من التلويح ، الجملة الثالثة الواردة مفعولاً .

فصلت جملاً مذكوراً أو كشفت عن حقيقة مخنوف ، وعليه فجملة الاشتغال من نحو : زيداً [خبرته] ، والجملة المفسرة للفعل المخنوف من نحو : إذا الرجال [قاموا] جملتان مفرقتان . والثاني هو محل الجملة المفسرة ، فتحلها عنده هو بحسب ما تفسره ، فإن فرت مرفوعاً فهي في محل رفع ، وإن فرت مجروراً فهي في محل جر ، ... وهكذا .

وإذا بدا لنا أن نستعين برأي نحوي عدت هو الشيخ مصطفى التلايني فلن نجد عنده إلا الخلط والاضطراب ، فهو يقول عند الكلام على عطف البيان (١) : ومن عطف البيان ما يقع بهـ « أي وأن » التفسيريتين ، غير أن « أي » تفسر بها المفردات والجل ، و « أن » لا تفسر بها إلا الجمل المشتعلة على معنى القول دون أحرفه . قول : « أشرت إليه أي : اذهب » . اهـ

وقرأ هذا الكلام خفهم منه أنه يتبرر الجمل الواقعة بهـ هذين الحرفين المفسرين جملاً مطوقة عطفاً يائياً على ما قبلها ، بل إنه يصرح بذلك عند إعرابه لأملكته في الحاشية حيث يقول : « جملة « أي اذهب » عطف يان على جملة « أشرت إليه » . اهـ

ثم رآه عند الكلام على الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الأعراب يقول (٢) : « والتفسيرية ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ... ومقرونة بهـ « أي » ، نحو : أشرت إليه أي : اذهب » . اهـ . وهكذا رآه يأتي بالثال الواحد فيجمله مرةً مطوفاً يائياً ، فيكون

(١) انظر الجزء الثالث من كتابه « جامع الفروس العربية » فصل : عطف البيان .

(٢) انظر آخر الجزء الثالث من كتابه « الجامع » .

عمله من الاعراب كاعراب ما عطف عليه ، ويجعله مرة ثانية تفسيراً لا
عمل له من الاعراب .

٤ - جملة جواب القسم

وهذه لا خلاف فيها إذا كان القسم مذكوراً ، نحو : واقه
[لأكرمك] ، أو موطأً له ، نحو : لئن جاء زيد [لأكرمه] ،
ولكن اختلف في نحو : [لقد جاء زيد] ، فقال بعضهم : الجملة جواب
قسم مقدر ، واللام التي فيها هي لام القسم ، وقال آخرون : اللام لام
الاجتماع والجملة اجتنائية .

٥ - جملة جواب الشرط

وهذه لا عمل لها مطلقاً إذا كانت أداة الشرط غير جزمة ، نحو :
لولا المطر [لهلك الروع] ، وكذلك إذا كانت أداة الشرط جازمة ولم
تقترب الجملة بالفاء ولا بـ « إنا » النجائية ، نحو : إن جاء زيد
[أكرمه] .

٦ - جملة الصلة

وهذه فعلان :

١ - الأول : ما كان صلة لموصول اسمي ، نحو : جاء القبي [قام
أبوه] .

٢ - والثاني : ما كان صلة لموصول حرفي ، نحو : أريد أن
[أألم] . والحروف الموصولة هي ما تسميه بالحروف المصدرية ، وهي
« أن » ، نحو : أريد أن [أألم] ، و « أن » ، نحو : علمت أن

[زيداً شامراً] ، و د كي ، نحو : أكرسُ لكي [أكرم] ، و
« ما » ، نحو : سافرت عندما [أشرقت الشمس] ، و د لو ، المبسوقة
بفعل و د ، نحو : وددت لو [تزورني] . وزاد بعضهم همزة
التسوية ، نحو قوله تعالى : سواءٌ عليهم أ [أنذرهم] أم لم تنذرهم .

٧ - الجملة التابعة لما لا محل له

وهي المبطونة على جملة لا محل لها ، نحو : ظم زيد [ولم يظم
مرو] ، فالثانية هنا لا محل لها لأنها مبطونة على الأولى التي هي ابتدائية
لا محل لها ، أو البدلة من جملة لا محل لها ، كقوله تعالى : واتقوا
التي أمدهم بما تعلمون [أمدهم بأنصار وبيّن] ، فهذه الجملة لا محل
لها لأنها بدل من جملة « أمدهم بما تعلمون » التي لا محل لها لوقوعها
سلة للذي .

٥ - اعراب شبه الجملة

١ - معنى شبه الجملة :

نفي شبه الجملة الظرف أو نائبه المنصوبين على الظرفية ، والمجرور الأسلي مع مجروره . وقد يطلق على الاثنين اسم واحد هو : « الظرف » . ولهذا الاطلاق سريان :

١ - أولها : أنه كثيراً ما يستعمل الجار والمجرور في مكان الظرف ومثناه ، إذ يستوي في الرتبة أن تقول : « سافرت في السماء » ، وأن تقول : « سافرت مساءً » ، وكذلك أن تقول : « جلست على الأرض » ، وأن تقول : « جلست فوق الأرض » .

٢ - ثانياً : أن الرتبة تعامل كلاً من الظرف والجار والمجرور معاملة واحدة في أكثر الأحيان ، فحين نعلم أنها تقع فيها ما لا تنسبه في غيرها ، فنفضل بها بين أشياء لا تميز الفصل بينها بشيئها ، وتطبعها من حرية الثقل في المكان ما لا تطيله لثيها . ولو استعرضنا القواعد النحوية كلها لوجدنا أنه ما من امتياز يمنح للظرف إلا كان الجار شريكاً له فيه .

أما تسميتها بشبه الجملة فذلك لأنها كثيراً ما يؤيدان من التلغيمات ما تؤديه الجملة نفسها ، ففي باب الخبر يمكنك أن تجلس الخبر جملة ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، كما يمكنك أن تجلسه ظرفاً ، نحو : زيد [عندي] ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : زيد [في الحار] ، وكذا الأمر في باب الحال ، وباب التثنية . هذا إلى أن الجملة قد تنحرف في بعض الأحيان

فلا يمكن شيئاً أن ينوب عنها إلا الظرف أو الجار والمجرور ، ونفي بذلك جملة الصلة ، فهذه الجملة لا تحذف إلا إذا قاب عنها ظرف أو جار ومجرور ، فمن الأول قوله تعالى : « ما [عندهم] يَنْتَقِدُ » وما [عنده] « . ومن الثاني قوله : « زيد حرص على ما [يده] » .

والشكل في إعراب شبه الجملة هو أمر التعليق . فما هذا التعليق ؟

٢ - معنى التعليق :

وأبنا فيما مضى من القواعد في القسم الرابع من الكتاب أن الاسم إذا لم يكن مسنداً ولا مستنداً اليه فهو إما تكملة للحدث الذي يثله الفعل غالباً ، وإما تكملة للاسم الحال على الذات . وبعبارة أخرى : الاسم إما خادم للحدث ، وإما خادم لاسم آخر . وليس التعليق إلا بيان الخدم لكل خادم . وهذا البيان ضروري ، فيه نكشف عن العلاقات التي تربط كل كلمة بأخرى ، وقد قلنا قبل : إن الأعراب في بعض حقيقته بيان علاقات .

قد يقال : ولكن لماذا لا نطلق المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، بما تخضعه من أحداث ؟ ولماذا لا نطلق الحال والتمييز والنضاف اليه والمطوف بياناً والنمت ، بما تخضعه من أسماء ؟ ولماذا قصر التعليق على الظرف والجار والمجرور وطلح عليه ؟

فقول في الجواب :

١ - أولاً : نعين في الواقع الاعرابي نطق أكثر هذه التكميلات بما

تخصمه من أحداث أو أسماء ، ولكن تطبيقاً لها يجري بالفاظ أخرى غير لفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، فلذا قلنا في إعراب « صبراً » من قولنا « صبراً على الشدائد » : إنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، فكأننا نقول : إنه مفعول مطلق متعلق بفعل محذوف ، قولنا « لفعل » يمدل قولنا « متعلق » . وكذلك إذا قلنا في إعراب « كتاباً » من قولنا « كم كتاباً عندك ؟ » : إنه تمييز لـ « كم » ، فكأننا نقول : إنه تمييز متعلق بـ « كم » .

٢ - ثانياً : اتنا إذا سكتنا في بعض الأحيان عن بيان علاقة كل كلمة بما يخصه ، فذلك لأن العلاقة بين الخادم والخدم تكون في بعض الأحيان واضحة لا تحتاج إلى بيان ، أو لأن الخادم والخدم لا يكاد يفصل أحدهما عن الآخر ، فمن الأول العلاقة الواضحة بين الفعل ومفعوله في نحو قولك : « ثبرت ماءً » ، ومن الثاني العلاقة بين المضاف والمضاف إليه في نحو قولك : « قرأت كتابَ النحر » ، فهنا لا حاجة لأن نقول : « ماءً » مفعول به لفعل « ثريت » ، « لوضح ذلك وعدم خفائه ، وكذلك لا حاجة لأن نقول : « النحر » مضاف إليه للمضاف « كتاب » ، وذلك لشدة التلازم بين المضاف إليه وخدمومه الذي هو المضاف .

٣ - ثالثاً : إن إسراراً على تطبيق الجار والمجرور والظرف بما يخدمانه دون سائر التكلات تابع من عدة أسباب : أولها : أن خدمومها كثيراً ما يضاف ، فلذا لم نبين علاقتها بهذا المخدموم ظلت هذه العلاقة سائبة لا تعرف بين هي ؟ ثانياً : أن الظرف والمجرور قد مضافاً في الرمية حرة واسعة في أن يكونا في صدر العبارة أو في وسطها أو في آخرها ، فلذا لم يصرح في الإعراب بعلاقة كل منها بخدمومه ظلت العلاقات غامضة . ثالثاً : أنه قد تعدد الأحداث في العبارة الواضحة وتعدد الظروف والمجرورات ، فلذا لم نحدد علاقة كل حدث بخدمومه من الظروف والمجرورات اتبست العلاقات واختلط الأمر .

وعلى كل حال فليس من الضروري أن يكون تعليق الطرف والمجرور بلفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، بل يكفي في ذلك أن تقول إنها للحديث الثلاثي ، فلما قلت في أمراب « جلست في الحار » : « في الحار » جار ومجرور للفعل « جلست » ، وإذا قلت في أمراب « جلست عندك » : « عندك » ظرف للفعل « جلست » ، أو منصوب بفعل « جلست » - إذا قلت ذلك كفى وكان تطبيقاً حقيقياً .

٣ - تطبيق الطرف :

وتعليقه أمر في غاية البساطة ، وذلك لسببين : أولهما : أنه لا ينضم إلا للحديث ، وثانيهما : أن خدمته للحديث لا تكون إلا في شيء واحد ، هو بيان مكانه أو زمانه . لهذا كله يكفي عند تطبيقك لطرف تريد إمرابه أن تسأل نفسك هذا السؤال : ما الحديث الواقع في هذا المكان أو في هذا الزمان ؟ ثم تلتصق جواباً لسؤالك من البارة المربة ، فإذا وقعت على الحديث الظروف في هذا الطرف قل : هذا الطرف متعلق بذلك الحديث . ولا يهملك بعد ذلك أن يكون الحديث مضمناً بفعل تام متصرف ، أو بفعل جامد ، أو بفعل ناقص ، أو بمصدر ، أو بمشتق ، أو بجامد . يؤدي معنى المشتق ، أو بمحرف من حروف الماني ؛ فكل ما دل على الحديث صالح لأن ينظر في الطرف ، وبالتالي هو صالح لأن يعلق الطرف به .

والأمثلة التالية توضح لك هذه الطريقة القترحة :

١ - جلست فوق العشب

السؤال : ما الحديث الواقع فوق العشب ؟ الجواب : الحديث الواقع فوق العشب هو حدث الجلوس . إذن : « فوق » متعلق بجلست .

٢ - سأكون غداً أخاك

السؤال : ما الحدث الواقع غداً ؟ الجواب : الحدث الواقع غداً هو كيتوتي أخاك . إذن : « غداً » متعلق بالفعل الناقص « سأكون » .

٣ - أحب المطالبة ليلاً

السؤال : ما الحدث الواقع ليلاً ؟ الجواب : الحدث الواقع ليلاً هو حدث المطالبة . إذن : « ليلاً » متعلق بالصدر « المطالبة » .

٤ - رأيته رجلاً جالساً عند زيد

السؤال : ما الحدث الواقع عند زيد ؟ الجواب : الحدث الواقع عند زيد هو جلوس الرجل . إذن : « عند » متعلق بالشتق « جالساً » .

٥ - زيد أسدٌ وقت اللقاء

السؤال : ما الحدث الجاري وقت اللقاء ؟ الجواب : الحدث الجاري وقت اللقاء هو أسديّة زيد ، أي شجاعته . إذن : « وقت » متعلق بالجامد المؤدي معنى المشتق « أسدٌ » .

٦ - ما أنت اليومَ بأخ لي

السؤال : ما الحدث الواقع اليومَ ؟ الجواب : الحدث الواقع اليومَ هو انتفاء كونك أخاً لي . إذن : « اليومَ » متعلق بالحرف « ما » لأنه هو الحامل لمعنى الانتفاء (١) .

(١) ومن اللعين من لا يميز هذا ، بل يقول : الطرف متعلق بـ « من » لانتهاء الذي قبل حرف « ما » منه . ولا أرى كبير فرق في النتيجة .

وفي بعض الأحيان تطرح السؤال على نفسك ، ثم تنس له الجواب فيميك ، ذلك لأنك تبحث عن حدث منظر في ظرفك المراد إصرا به فلا تجد فيه إلا الذات . ففي هذه الحالة لا يجوز التطبيق بالذات ، لأن التطبيق - كما علمنا - هو ربط كل خادم بخدمه ، ولما كان الظرف لا يتضم إلا الحدث ، وجب علينا أن نبحث عن حدث يربط به ظرفا :

١ - فإن كانت الذات التي زارها في ظرفنا اسما موصولا ، فالظرف متعلق بجمله الصلة المحنوفة .

٢ - وإن كانت الذات ليست اسما موصولا ، بل هي اسم طلي ، نظر في موقعه : فإن كان مبتدأ ، أو شيئا أصله المبتدأ ، فالظرف متعلق بالظرف المحنوف ، وإن لم يكن مبتدأ ، ولا شيئا أصله المبتدأ ، نظر فيه ابتداءً : فإن كان نكرة ، فالظرف متعلق بصفة محنوفة له ، وإن كان معرفة ، فالظرف متعلق بمجال محنوفة له .

والأمثلة التالية توضح ما قلنا :

١ - هذا الأجير الذي عندك نشيط

السؤال : ما الحدث الواقع عندك ؟ الجواب : ليس عندي حدث ، بل عندي « الأجير الذي » . إذن : الظرف متعلق بحدث محنوف هو جملة الصلة المحنوفة ، والتقدير : هذا الأجير الذي استمر عندك نشيط .

٢ - زيد بين الأشجار

السؤال : ما الحدث الواقع بين الأشجار ؟ الجواب : ليس بين الأشجار حدث وقع ، بل الذي بين الأشجار هو « زيد » . إذن : لما كان زيد مبتدأ ، كان الظرف متعلقاً بحدث محنوف هو حدث « وجود »

زيد بين الأشجار ، وإنّ : فالطرف متعلق بجزء محذوف لهذا البتداء ،
والقدير : زيد موجود بين الأشجار .

٣ - رأيت عصفوراً فوق الشجرة

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الشجرة ؟ الجواب : ليس فوق
الشجرة حدث ظاهر ، بل فوقها « عصفور » . إنّ : الطرف متعلق
بحدث محذوف ، هو حدث « وجود العصفور » ، ولما كان صاحب هذا
الحدث ، وهو العصفور ، ليس مبتدأ ، ولما نظرنا فيه فوجدناه نكرة ،
كان الطرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه نعت له ، والقدير : رأيت
عصفوراً موجوداً فوق الشجرة .

٤ - رأيت الكتاب فوق الرف

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الرف ؟ الجواب : ليس فوق
الرف حدث ، بل الذي فوقه هو « الكتاب » . إنّ : الطرف متعلق
بحدث محذوف هو « وجود » الكتاب ، ولما كان الكتاب غير مبتدأ ،
ولما كان معرفة ، كان الطرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه حال منه ،
والقدير : رأيت الكتاب موجوداً فوق الرف .

٤ - تعليق الجمل والبرور :

يختلف الجمل عن الطرف في أمرين :

١ - الأمر الأول : هو أنّ خاتمة الجمل ليست وفقاً على الحدث
وحده كما هو الشأن في الطرف ، بل قد ينضم الحدث وحده ، أو قد
ينضم القات وحدها ، أو قد ينضم الجملة برمتها ، وفي هذه الحالة الأخيرة ،

فاما أن يكتبني بقوة ما في الجملة من معنى قطع ، وإما أن يحمل اليها معنى جديداً لم يكن فيها من قبل . وإليك بيان ذلك بالأمثلة :

١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحديث الجلوس ، لأنه مبين للمكان الذي وقع فيه . وهذا النوع من الجار يسمى أصلياً ، لأن الأصل في الحرف أن يستعمل لخدمة الفعل .

٢ - عندي خاتم من حديد

هذا الجار ليس خادماً لحديث استقرار الخاتم عندي ، إذ ليس بين « الاستقرار » وبين « من حديد » أية علاقة ، وإنما هو خادم لقات « الخاتم » ، إذ هو كاشف عن هذه القات القائمة . أي هو قائم بوظيفة التمييز . وهذه الخدمة الموجبة للذات تكاد تكون قاصرة على « من » البانية من بين حروف الجر الأصلية .

٣ - ما زيد يصالم

هذا الجار ليس خادماً لحديث اكتفاء العلم عن زيد ، ولا لقات زيد ، وإنما هو خادم للاستناد كله ، أي انه مقوّ لنفي استناد العلم إلى زيد . وهذا النوع من الجار يسمى زائداً ، لأنه في الواقع لم يربط شيئاً بجيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، ولا حمل اليها معنى لم يكن فيها ، بل اكتفى بأن كان مجرد أداة تقوية لمعنى الجملة ، وسقوطه منها لا يؤثر في معناها ، ولا في علاقات بعض أجزائها ببعض .

٤ - لعل زيد نالبح

هذا الجار - في لغة من لغات العرب - ليس خادماً لحديث النجاح ،

ولا لقات زيد ، بل هو خادم للاستناد كله ، إذ أضفى على استناد التجاح إلى زيد معنى الرجاء ، فيه أصبح هذا الاستناد شيئاً مرجوياً ، وليس شيئاً واقعاً غيراً عنه . وهذا النوع من الجار يسمى الشبيه بـ **ثوائد** ، لأنه كالـ **ثوائد** لم يربط شيئاً بشيء ، ولا ختم فرداً من أفراد الجملة ، لكنه يختلف عنه في أنه حمل إلى الجملة معنى لم يكن فيها وهو معنى الرجاء ، وسقطه منها - وإن لم يؤثر في علاقات بعض أجزائها ببعض - يجرها من معنى تأسيسي يحمله هذا الحرف .

٢ - الأمر الثاني : أن الجار إذا ختم الحدث لم تكن خدمته مقصورة على بيان مكانه أو زمانه كما هو الشأن مع الظرف ، بل قد يخدمه في أشياء كثيرة اليك بعضها موضحاً بالأمثلة :

١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، وذلك يبين مكانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف المكان .

٢ - سافرت في المساء

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك يبين زمانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف الزمان .

٣ - سرت بسرعة

وهذا الجار خادم لحدث السير ، وذلك يبين نوعه ، فهو قائم بوظيفة المفعول المطلق .

٤ - سافرت للتمتع

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك يبين سبب حدوثه ، فهو قائم بوظيفة المفعول لأجله .

• - كتبتُ بالقلم

وهذا الجار خادم لحديث الكتابة ، وذلك ببيان الأداة التي فُعلت بواسطتها ، فهو قائم بوظيفة لم ينص عليها النحاة ، أو قل إهم لم يفردها في باب خلس ، بل جعلوها من وظيفة المفعول به .

٦ - تمسكتُ بالفضيلة

وهذا الجار خادم لحديث التمسك ، وذلك ببيان الجهة التي وقع بها ، فهو قائم بوظيفة المفعول به ، أي إنه حرف تصديّة (١) .

(١) هذه النقطه تحتاج ال مزيد شرح وإيضاح ، لأنه يكسر أن يخطئ الطلبة بين جار استعمل لإيصال الفعل ال مفعوله ، وبين جار استعمل لإيصال الفعل ال ظرفه أو سببه أو غير ذلك من الأشياء . وفي إيضاح ذلك نقول : إن الفعل تصرف تصديه من لزومه من مجرد تأمل مثله ، لا من وضعه في الكلام : فقل « تم » فم أنه فعل لازم ولولم يوضع في جهة تظهر لزومه ، وذلك لأنا إذا تأملنا حدث « النوم » رأينا أنه حدث يمكن تنديده بنصر واحد ، هو شخص القائم ، وليس في جملة ال عنصر آخر ليتخذ ، أما فعل « صرب » فنلم أنه فعل متصرف ولولم يوضع في جهة تظهر تصديه ، وذلك لأنا إذا تأملنا حدث « الضرب » رأينا أنه حدث لا يمكن تنديده إلا بوجود عنصرين ، واحد يضرب ، وواحد يقع عليه فعل الضرب ، إذ لا يمكن أن تصور « الضرب » إلا بوجود ضارب وضروب .

وكان للنظر من اللغة أن تسمح لهذه الأمثال التمدية بمناسبتها أن تباهر مفعولاتها مباشرة ، وهذا هو الواقع في أكثر الأحيان ، ولكنها في أحيان أخرى لا تسمح لهذه الأمثال أن تباهر مفعولاتها إلا بوسط حرف جر . مثال ذلك فعل « تمسك » . فهذا الفعل متصرف بمناء ، إذ إيتا حين تأمل فعل « التمسك » لا يمكن أن تصور حدوثه إلا بتصرفين : واحد يمسك ، وفيه يجري التمسك به . ولكن اللغة لا تسمح بأن يقال : « تمسكت الفضيلة » ، بل إنها تهيئنا على القول : « تمسكت بالفضيلة » ، فنرى ما هو مفعول به في اللفظ قد جرى مجرى جر . فند ذلك نقول : إن هذا الحرف حرف تصديّة ، أي إنه الحرف الذي توسط ←

وقد ترتب على كل ذلك أمور يحسن أن تنبه عليها :

١ - أولها : أن النحاة اتفقوا على عدم تطبيق الجار الذي هو من نوع الزائد . وكانوا في ذلك على حق ، لأن خدمة هذا الجار ليست متجهة إلى مفرد حتى يرتبط به ويطلق ، وإنما خدمته متجهة إلى الجملة برمتها . وقد قول : ولكن التطبيق هو ربط الخادم بخدمته ، وإذا كان حرف الجار الزائد خادماً للجملة ، فلماذا لا نطلقه بها ؟ فأقول : هذا صحيح . ولكننا في الأعراب لا ننص إلا على الأشياء التي تختلف من عبارة إلى أخرى ، فأما الأشياء الثابتة التي لا تتغير فالتناهمل ذكرها لعدم الفائدة من ذلك . ولما كان كل حرف جر زائد لا يطلق إلا بالجملة ، كان النص على ذلك فضولاً لا فائدة منه ، ألا ترى أننا لا ننص في أعراب الحروف على أنها لا عمل لها من الأعراب مع أن هذا هو الواقع ؟ وما ذلك إلا لأن جميع الحروف في جميع العبارات لا عمل لها من الأعراب .

٢ - ثانياً : أن النحاة اتفقوا أيضاً ، وللبب الآف الذكر ، على عدم تطبيق الجار الذي هو من نوع الشيء بـ الزائد .

٣ - ثالثاً : أن النحاة اختلفوا في كاف التشبيه من نحو قولك : « زيد كاسد » ، فقال الأكثرون : هي حرف جر أصلي ، وعلى ذلك

— ين الفعل المضارع بمناء ومعناه الذي كان يتضر من اللة أن تنبه على السولية مباشرة .

هذا النوع من الجار يختلف ولا شك عن الجار في مثل قولك « سافرت للعة » ، ذلك لأن اللام هنا داخلة على سبب الفعل ، والياء هناك داخلة على الجبهة التي وقع عليها الفعل . فكذلك يقال من « للعة » هنا إنها مفعول لأجله غير مباشر ، كما يقال من « القضية » هناك إنها مفعول به غير مباشر . فيرجى الانتباه إلى ذلك عند النظر في حروف الجر .

تكون خدمتها متجهة إلى الحدث ، ويجب تليقها به . وقال الأخفش وابن عصفور : هي حرف جر شبهة بإزائه . وأرى أن الحق معها ، لأن الجملة التشبيهية لا يقل أن توجه إلى الحدث ، ولكن من المقول أن توجه إلى الجملة كلها . وقال آخرون : الكاف التشبيهية اسم بمعنى « مثل » وليست حرف جر . وهذا رأي مقبول ، لأننا نستطيع أن نضغ كلمة « مثل » مكان كل كاف في كل جملة ، بل أننا في بعض الأحيان لا نستطيع إلا اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » . وقد تقدم ذلك .

٤ - رابعها : أن النحاة أجمعوا على تليق « من » البيانية بالحدث . وهذا عجيب منهم ، لأن خدمة هذا الحرف للاسم واضحة لا شبهة فيها ، بل إن تسميته له بأنه « يائي » اعتراف صريح منهم بأن وظيفته هي تمييز الفات المهمة . وقد رأينا أن التمييز خدمة للاسم لا للحدث . وعلى هذا كان المنهج الصحيح يقتضيه أن يطلقوا « من » البيانية بما تنحده ، أي بالقات المهمة لا بالحدث . ولكن الظاهر أنهم - اضطلاعاً من نظرية العامل - لما اعتبروا التمييز منصوباً بالحدث ، اعتبروا الجار القائم بوظيفة التمييز مرتبطاً بالحدث الناصب ومتعلقاً به .

٥ - خامسها : أن النحاة لما وجدوا أن الجار يخدم الحدث أنواعاً شتى من الخدمات اقتسموا في أعرابه فريقين : فريقاً أحب السهولة فاكثروا بتليق الجار والمجرور بالحدث المندوم ، وفريقاً آثر الدقة فأعرب الجار والمجرور بحسب ما يؤيدانه من خدمة . واليك توضيح ذلك بالأمانة :

١ - زيد في النار

للذهب الاول : « في النار » جر ومجرور متعلقان بمنبر محذوف تقديره « مستقر » .

للذهب الثاني : « في الدار » جاز وجرور في عمل رفع خبراً
عن زيد .

٢ - رأيت زيدا في الدار

للذهب الاول : « في الدار » متعلقان بحال محذوفة لزيد ، التقدير :
رأيت زيدا موجوداً في الدار .

للذهب الثاني : « في الدار » في عمل نصب على الحال من زيد .

٣ - انطلق زيد بسرعة

للذهب الاول : « بسرعة » متعلقان بفعل انطلق .

للذهب الثاني : « بسرعة » في عمل نصب على الفعولية المطلقة .

٤ - سافرت للتمتع

للذهب الاول : « للتمتع » متعلقان بفعل سافرت .

للذهب الثاني : « للتمتع » في عمل نصب على الفعولية لاجلها .

٥ - عندي خاتم من حديد

للذهب الاول : « من حديد » متعلقان بصفة محذوفة لخاتم ،
التقدير : عندي خاتم كأنه من حديد .

للذهب الثاني : « من حديد » في عمل نصب على التمييز .

٦ - تمسك بالفضيلة

للذهب الاول : « بالفضيلة » متعلقان بفعل تمسك .

للذهب الثاني : « بالفضيلة » في عمل نصب مفعول به .

٧ - جلست في الدار

الذهب الاول : « في الدار » متعلقان بفعل جلست .

الذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الظرفية المكانية .

٨ - سافرت في السماء

الذهب الاول : « في السماء » متعلقان بسافرت .

الذهب الثاني : « في السماء » في محل نصب على الظرفية الزمانية .

وهكذا ...

لذا كنت تمحب السهولة فخذ بمنهج التعليل . وليس عليك حيثئذ إلا أن تطبق الطريقة التي ذكرناها في كيفية تطبيق الطرف . أما إذا كنت تمحب الدقة فيجب أن تكون واعياً لمنى ووظيفة كل جبر تريد اعرابه مع مجروءه .

٥ - تمييز :

ذكرنا - عند الكلام على تطبيق الطرف - أننا إذا صادفنا ظرفاً وأردنا تليقه ، نسأل أنفسنا عما انظر في هذا الطرف . وذكرنا أنه للإجابة عن هذا السؤال ننظر في البارة المربة ، فإن وجدنا للطرف حدثاً ، علقنا الطرف به ، وإن وجدنا داتاً ، علقنا الطرف بصلته المحنوقة إن كان موصولاً ، أو بمنجزه المحنوق إن كان مبتدأ ، أو بصفة محنوقة له إن كان نكرة ولم يكن مبتدأ ، أو بحال محنوقة له إن كان معرفة ولم يكن مبتدأ .

ومعنى كل هذا أنه لا بد أن نجد في البارة ما ينظر في الطرف ،

سواءً أكان حدثاً أم كان ذاتاً . وقول هنا : هذا هو الأصل . ولكننا
 نعلم أن اللفظ كثيراً ما تسقط من العبارة بعض العناصر التي يمكن فهمها
 بغير ذكرها . وهذا يؤدي إلى أننا نتعامل في بعض الأحيان عما انظر
 في ظرفنا الذي زيد تعلقه فلا نجد في العبارة ما ينظر فيه ، لا حدثاً
 ولا ذاتاً . وفي هذه الحالة يكون الحدث المنظر محنوقاً هو والذات
 المسند إليها . وعلى المرب حينئذ أن يقرر هذا الحدث بما يلائم معنى
 العبارة . مثال ذلك قول المرب لمن ذكر أمراً قد تقدم عهده : « حينئذ
 الآن » فالظرف الأول متعلق بـ « كان » محنوق ، والظرف الثاني متعلق
 بفعل « اسمع » المحنوق ، وذلك لأن أصل هذه العبارة : « كان ذلك
 حينئذ واسمع الآن » . وهذا شيء كثير لا يمكن حصره في قاعدة ،
 وإنما تترك أمره إلى فضلة المرب ونباهته وحسن ذوقه . وأمر الجار
 والمجرور في هذا الشأن كأمر الظرف تماماً .

٦ - أعراب أدوات الاستفهام

كثيراً ما ينعض على الطلبة أعراب أدوات الاستفهام . وفي ظني أن ذلك راجع إلى أن الوظيفة النحوية للكلمة وهي في حالة الاستفهام أقل وضوحاً منها إذا كانت الكلمة في حالة التقرير . فلذا سح هذا فل أسهل طريقة للكشف عن وتليفة الكلمة الاستفهامية هي أن نحولها إلى كلمة تقريرية ، وبعبارة أخرى : أن يحول العبارة الاستفهامية إلى عبارة إخبارية ، أي أن نجيّب عن السؤال . فلذا ظهرت لنا علائق المفردات في الجواب ، واستطعنا بالتالي أن نرب كل كلمة فيه ، فليس علينا بعد ذلك إلا أن ننقل الأعراب نفسه إلى السؤال ، ذلك أن كل سؤال يرب إعراب جوابه . وإليك بيان ذلك موضحاً بالأمثلة :

١ - السؤال : (هل) جاء زيد ؟

الجواب : (نعم) جاء زيد

فلذا كنا نعلم أن « نعم » التي في الجواب هي حرف جواب ، علنا أن نظيره « هل » في عبارة السؤال هو حرف سؤال أيضاً .

٢ - السؤال : (متى) سافر زيد ؟

الجواب : (مساءً) سافر زيد

فلذا علنا أن « مساءً » في الجواب منصوب على الظرفية الزمانية ومتعلق بالفعل سافر ، علنا أن نظيره (متى) في السؤال اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية وأنه متعلق بالفعل سافر .

٣ - السؤال : (كيف) زيد ؟

الجواب : (حزين) زيد

فلذا علمنا أن « حزين » في الجواب خبر مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال خبر مقدم أيضاً (١) .

٤ - السؤال : (كيف) جاء زيد ؟

الجواب : (ماشياً) جاء زيد

فلذا علمنا أن « ماشياً » في الجواب حل من زيد ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو حل أيضاً .

٥ - السؤال (كيف) وجدت العلم ؟

الجواب : (نافعاً) وجدت العلم

فلذا علمنا أن « نافعاً » في الجواب مفعول به ثانٍ مقمّم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو مفعول به ثانٍ مقمّم أيضاً .
وهكذا دواليك ...

ولكني ألفتُ انتباه الطالب الذي يريد تطبيق هذه الطريقة إلى أمر مهم جداً ، وهو : أن عليه أن يجعل عناصر الجواب بتقدير عناصر السؤال تماماً ، وأن يحافظ على ترتيب هذه العناصر أيضاً ، لأن أي زيادة في عناصر الجواب عن عناصر السؤال ، أو أي تشويش في الترتيب ،

(١) ويرى سيّوه أن جواب « كيف » لا يكون إلا بالجار والمجرور ، أي بالنظير ، نحو : كيف زيد ؟ - يقال في الجواب : زيد في حال حسنة ، أو على حال سيئة . ولقد ناه لا يرب « كيف » إلا في محل نصب على الطريقة .

سيؤدي حتماً إلى تغيير في علاقات الكلمات بعضها ببعض ، وسيؤدي بالتالي إلى خطأ فاحش في الاحزاب . خذ مثلاً على ذلك السؤال والجواب الآتيين :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : جاء (زيد)

زيد في الجواب فاعل ، ولكن نظيره « من » في السؤال ليس فاعلاً بل هو مبتدأ . ولو أمريناه فاعلاً لوقفنا في خطأ فاحش . وما من سبب لهذا الخلل بين احزاب السؤال واحزاب جوابه إلا تلاعبنا بالترتيب ، ولو أننا أجبنا بالطريقة الآتية :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : (زيد) جاء

لكان كل من السؤال والجواب واقفاً موقعه البتة .

٧ - اعراب أدوات الشرط

اختلف النحاة في اعراب أدوات الشرط ، وفي اعراب جملة .
واليك ما قلوه في هذا الصدد :

١ - (إن) : ومثلها : إن يجتهد زيدٌ ينجح .

انقذ الاجماع على أنها حرف شرط جزم ، وعلى أن جملة شرطها لا محل لها من الاعراب ، ثم قال بعضهم : لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له ؛ وقال آخرون : لأنها ابتداء الشرط ، والابتداء لا محل له . وتظهر ثمة هذا الخلاف في جملة الجواب : فالتأولون بالجزئية يلزمهم أن يقولوا فيها إنه لا محل لها مطلقاً ، وذلك لأن الجزئية سارية عليها كسريانها على جملة الشرط ، وم لا يقولون بهذا بل يقولون انها تكون في محل جزم إذا اقترنت بالناء أو بـ د إذا ، النجائية . أما التأولون بالابتداء فلا يلزمهم في جواب الشرط شيء .

هذا ، واختلف النحاة في جملة جوابها ، فقال الحماني : لا محل لها مطلقاً ، وقال سائر النحاة : إذا لم تقترن فلا محل لها ، وإن اقترنت فهي في محل جزم .

٢ - (لو) : ومثلها : لو جاء زيدٌ لأكرمته

انقذ الاجماع على أنها حرف شرط غير جزم . وأما جملة شرطها فلا محل لها ، على خلاف في السبب كما مر ، وأما جملة الجواب فلا محل لها مطلقاً .

٣ - (لولا - لوما) : أحكامها كأحكام « لو » .

٤ - (لئلا) : ومثلها : لا جاء زيد أكرمه .

واخففوا فيها ، فقال الآكرون : هي حرف شرط غير جازم ،
وجملة شرطها اجتنائية لا محل لها ، وكذلك جملة جوابها ، وقال ابن
الراج والفارسي وابن جني وجماعة : هي ظرف تضمن معنى الشرط غير
جازم ، متعلق بالجواب ، وعلى هذا فجملة شرطها في محل جر بالاضافة ،
أما جملة الجواب فلا محل لها .

٥ - (إذا) : ومثلها : إذا جاء زيد أكرمه .

اتفق النحاة على أنها ظرف الزمن المستقبل متضمن معنى الشرط ،
غير جازم ، ثم اختلفوا في ناسبها ، فقال قوم : ناسبها هو الجواب ،
وعليه تكون مضافة إلى جملة شرطها . وقال غيرهم : ناسبها هو الشرط ،
وعليه فهي مقدمة من تأخير ، وجملة شرطها لا محل لها من الأفعال .

وإذا اتصلت بها « ما » فزائدة ، نحو : إذا ما جاء زيد أكرمه ،
فالكل على أنها باقية على ظرفيتها ، أما ابن يعيش فيرى أن القياس يوجب
قلبها إلى الحرفية . ويعني بذلك قياسها على إختها « إذ » عندما اتصل بها
« ما » . وسيأتي .

٦ - (إنما) : ومثلها : إنما نجهت تنجح .

قال سيويه : هي حرف شرط جازم ، وعليه فأحكام جملي شرطها
وجولها كأحكام جملي « أن » ، وقال ابن الراج والفارسي : هي ظرفية
شرطية جازمة ، وعليه فأحكام الجملتين بعدها كأحكام الجملتين بعد « إذا » ،
إلا إذا اتفقا جولها بالفاء فهو سينتد في محل جزم .

٧ - (من) : ومثلها : من يفعل الخير لا يمتدّمْ جوازيه .

هي اسم شرط جازم باتفاق . وعملها الرفع على الابتداء إن لم يقع الفعل الذي بعدها عليها ، وذلك كأن يكون الفعل لازماً ، نحو : من جاء أكرمه ، أو أن يكون متدياً قد استوفى مفعولاته ، نحو : من ضرب زيداً ضربته ، لأن كان متدياً لم يستوف مفعولاته فهي في محل نصب مفعول به مقسم ، نحو : من تضرب أضربه .

. ثم اختلفوا في خبرها إن وقعت مبتدئاً ، فقال قوم : هو جملة الشرط . وكأنهم نظروا في ذلك إلى أن أصلها الاستفهام ، ومن المعلوم أن « من » الاستفهامية إذا وقعت مبتدئاً كان خبرها الجملة التي بعدها ، نحو : من جاء ؟ وقال آخرون : خبرها جملة الجواب لأن به تمام الفائدة ، ولا يكون الخبر إلا حيث تكون الفائدة . ثم اختلف هؤلاء في جملة الشرط ، فقال بعضهم : هي ملة لا محل لها من الاعراب ، وكأنهم رأوا أن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولة (١) ، لأن قولك « من يفعل الخير لا يمدّمْ جوازيه » ، يمدّ قولك « الذي يفعل الخير لا يمدّمْ جوازيه » ، وقال الآخرون : بل جملة الشرط لا محل لها من الاعراب لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له . ويشكل على الفريقين أمر ، وهو أن جملة الجواب إذا اضترت هي الخبر كان عملها الرفع ، فكيف يكون ذلك وهي لا محل لها إن لم تحترق بالفناء ، أو عملها الجزم إن اقتصرت بها ؟ وقال غير هؤلاء وأولئك : الخبر بمجموع جملي الشرط والجواب ، ولا محل لكل

(١) قال ابن عيوش في مرسى كلامه على أسماء الشرط : « وإليها ملكت [أي أسماء الشرط] من أجل تضمنها معنى « إن » ، ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى « أن » إلى الاستفهام ، أو معنى « الذي » لم تجزم ؟ ... » شرح الفصل ٢٧/٧ أقول : هذا الكلام يلهم منه أن من النماة من يرى موصولة « من » أملاً .

واحدة منها لأنها جزء ، ويشكل على هؤلاء أمر جواب الشرط كما أشكل على سابقهم .

٨ - (ما) : أحكامها كأحكام « من » .

٩ - (مها) : ومثلها : مها قرأ تستند .

واختلف النحاة فيها اختلافاً كبيراً ، قال قوم : هي مركبة من « مة » و « ما » الشرطية ، وعلى قولهم تكون « مه » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، و « ما » اسم شرط جازم يطبق عليه ما ينطبق على « من » . وقال غيرهم : هي مركبة من « ما » الشرطية و « ما » انزائنة ، وقد قلبت ألف الشرطية هاء دخلاً للتكرار . وقال آخرون : بل هي بسيطة غير مركبة . وعلى قول هؤلاء تقع « مها » في مواضع امرائية مخففة ، فإن وقعت على القلت كانت أحكامها كأحكام « من » وما ، وإن وقعت على الحدث كانت في محل نصب مفعولاً مطلقاً ، نحو : مها تمّ ترّج ، إذ التّجدير : أي فومر تمّ ترّج . وقد يتأخر عنها فعل ناقص لم يستوف خبره ، تكون خبراً له وعليها النصب ، نحو : مها يمكن الأمر فأتت أخي .

١٠ - (أين) : ومثلها ، أين تجلس أجلس .

اتفقوا على أنها اسم شرط جازم في محل نصب على التثنية المكانية ، ثم اختلفوا في نصبه ، فهو الشرط أم الجواب ، والآخرون على الأول . وينبغي على خلافهم هذا خلاف في أعراب جملة الشرط . راجع أعراب جمل « إنا » .

١١ - (أي) : أحكامها كأحكام « أين » .

١٢ - (حيث) : ومثلها : حيثما تجلس أجلس .

اتفقوا على أنها جازمة للفعلين ، ثم سكتوا عما دون ذلك . فقلبي
 يفهم من كلام سيويه أنها انتقلت إلى الحرفية بلزوم « ما » لها ، فصارت
 حرفاً مثل « إنما » (١) ، أما ما يفهم من كلام ابن هشام (٢) فهو أنها
 باقية على الحرفية وإن « ما » المتصلة بها هي « ما » الكافة ، وعليه
 خاصها هو جملة الجواب ، أما جملة الشرط فلا محل لها لانكشاف
 « حيث » عن الإضافة إليها .

١٣ - (متى - إلا) : وأحكامها كأحكام « أين » سوى أن
 هاتين الزمان لا للكان .

١٤ - (كيف) : ومثلها : كيف تجلس أجلس .

هي اسم شرط باتفاق ، ثم اختلفوا في أمر جزئها ، فقال قوم :
 هي جازمة مطلقاً ، وقال آخرون : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم :
 هي جازمة إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، وغير جازمة إذا تجردت عنها .

وتقع « كيف » مواقع اعرابية مختلفة ، فإث وقت على الوصف
 وبعدها فعل تام فهي في محل نصب على الحال : نحو : كيفما تضرب زيداً
 أضربه ، إذ التقدير : على أي هيئة تضربه أضربه ، وإن وقت على
 الوصف وبعدها فعل ناقص كانت في محل نصب خبراً مقدماً ، نحو :
 كيفما تكن أكن ، وإن وقت على الحدث فهي في محل نصب على الفعلية
 المعلقة ، نحو : كيفما تجلس ترتع ، إذ التقدير : أي جالس تجلس ترتع .

(١) انظر ابن عيوش ١٧/٢

(٢) انظر القتيبي : حرف « ما »

هذا ، وجملة شرطها لا محل لها من الاعراب إما لأنها ابتداء ، وإما لأنها جزء من الشرط ، على الخلاف الذي سبق .

١٥ - (أي) : ومثالها : أي شيء قرأ تستفد

وقد اتفقوا على أنها اسم شرط جازم ، وعلى أنها تملح لكل شيء ، أي أنها تتضمن معاني مختلفة ، وإثما تأخذ منها بما تضاف إليه ، فن أضيفت إلى القات ، نحو : أي رجل يجتهد ينجح ، فأحكامها كأحكام « من » ، وإن أضيفت إلى الزمان ، نحو : أي وقت تم فيه رزق ، فأحكامها كأحكام « متى » ، وإن أضيفت إلى المكان ، نحو : أي مكان تجلس فيه رزق ، فأحكامها كأحكام « أين » ... وهكذا .

وقد لا تضاف إلى شيء ، فينهم معناها حيثئذ من سياق الكلام .

وإذا أضيفت إلى شيء فجملة شرطها صفة للمضاف إليه دائما .



تم الجزء الثالث من كتاب المحيط

فهرس الجزء الثالث من كتاب المحط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤	الأغراء	٣	المدح والتم
٢٤	تمريفة وأساليه	٣	المدح والتم بضم د ح ب
٢٥	الاشتغال	٤	أحكام خاصة بمجنا
٢٥	تمريفة والنرض منه	٦	المدح والتم بنم وبس
٢٧	التكلاات الصالحة للتقدم	١١	المدح والتم بوزن « قمل »
٣٢	ما يحدث لتككة بعد تقدمها	١٣	الاختصاص
٣٦	تسيهات	١٣	منه وأغراضه
٣٧	التنازع	١٥	تحليل اسلوب الاختصاص
٣٧	تمريفة وأساليه	١٦	الضمير في الاختصاص
٤١	شروطه	١٦	المختص
٤٥	التوكيد بالنون	١٦	الاختصاص بأياها
٤٥	نونا التوكيد	١٧	ملاحظات
٤٥	الأفعال التي تؤكد	١٩	التحذير
٤٨	ما يطرأ على الفعل عند توكيده	١٩	تمريفة
٤٩	أحكام النون الخفيفة	٢٠	أساليب التحذير
		٢٢	ملاحظات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٩	أشكال الأدوات	٥١	العدد
٨٢	حرف الألف	٥١	تذكير العدد وتانيه
٨٢	الهمزة	٥٣	العدد المركب والعدد المفرد
٨٤	الألف	٥٤	ترفيف العدد بـ « ال »
٨٧	« آ »	٥٥	أمراب العدد وبتاؤه
٨٧	أجل	٥٧	تمييز العدد
٨٧	أخ	٥٧	إضافة العدد إلى غير تمييزه
٨٧	إذ	٥٩	الأعداد الترتيبية
٨٩	إنما	٦٢	ملاحظات
٩١	إنذا	٦٥	في عمل المصدر والمستقات
٩١	إنذا	٦٥	نظرة العامل
٩٢	أرأيت	٦٧	عمل المصدر
٩٢	أر	٧١	عمل اسم المصدر
٩٣	أشكال	٧١	عمل اسم الفاعل
٩٣	أف	٧٣	عمل مبالغة اسم الفاعل
٩٣	أفة	٧٣	عمل اسم المفعول
٩٣	أل	٧٣	عمل الصفة المشبهة
٩٧	ألا	٧٤	عمل اسم التفضيل
٩٨	ألاه		
٩٩	إلا	٢٥٨-٧٥	القسم الرابع: في الأدوات
١٠٠	إلى		
١٠٢	إليك	٧٧	في معنى الأداة وأشكالها
١٠٢	أم	٧٧	معنى الأداة التحوية

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٢٠	أبْهَات	١٠٥	أما
١٢٠	أبْهَان	١٠٦	أنا
		١٠٧	إننا
١٢١	حرف الباء	١٠٩	أمامك
١٢١	د ب ء	١٠٩	آمين
١٢٤	بجل	١٠٩	أن
١٢٤	بيع	١١٢	أن
١٢٤	بس	١١٢	إن
١٢٥	بُطْلَان	١١٥	إن
١٢٥	يَعْدُكَ	١١٦	أو
١٢٥	بل	١١٧	أَوْت
١٢٦	بله	١١٧	لَوْه
١٢٧	بلى	١١٧	أي
١٢٧	بِمَ ؟	١١٨	أي
١٢٧	بِمَعْنَى	١١٩	أي
١٢٧	بَبَل	١١٩	أيا
١٢٧	بَبْلَة	١١٩	ليخ
		١١٩	أبنا
١٢٨	حرف التاء	١٢٠	أعين
١٢٨	د ت ء	١٢٠	أله
١٢٨	تَشْوُ	١٢٠	أية
١٢٨	تَبْلَة	١٢٠	أبنا
		١٢٠	أبنا
١٢٩	حرف التاء	١٢٠	أبنا

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٦	حى	١٢٩	ثى
١٣٦	حقاً	١٢٩	ثيم
١٣٧	حلّ	١٢٩	ثيم
١٣٧	خاتيك	١٣٠	حرف الجيم
١٣٧	خوب	١٣٠	د ج
١٣٧	حي	١٣٠	جيم
١٣٧	جث	١٣٠	جاة
١٣٨	جبل	١٣٠	جلن
١٣٩	حرف الخاء	١٣١	جاة
١٣٩	خلا	١٣١	جوت
١٤٠	حرف الفال	١٣١	جبر
١٤٠	دج	١٣٢	حرف الخاء
١٤٠	دع	١٣٢	حاحا
١٤٠	دعا	١٣٢	حاش
١٤٠	دعدها	١٣٢	حاشا
١٤١	ددة	١٣٣	حلي
١٤١	دوايك	١٣٣	حبة
١٤١	دوتك	١٣٣	حى
١٤١	دوه	١٣٥	حجج
١٤٢	حرف اللال	١٣٦	حجراً محجوراً
١٤٢	ذا	١٣٦	حفلوك
		١٣٦	حرد

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٢	سوف	١٤٢	ذِة
١٥٢	سيوى	١٤٢	ذو
١٥٢	سيي	١٤٣	ذِي
١٥٢	لا سِيا	١٤٣	ذِئًا
١٥٣	حرف الشين	١٤٤	حرف الزاء
١٥٣	د شِ	١٤٤	د رَ
١٥٣	شِئَان	١٤٤	رِبة
١٥٤	حرف الصاد	١٤٦	رغما
١٥٤	صَـ	١٤٦	رَـ
١٥٤		١٤٦	رؤِيت
١٥٥	حرف العين	١٤٧	رِيت
١٥٥	د ح	١٤٩	حرف الزاي
١٥٥	طِج	١٤٩	زِـ
١٥٥	طِط	١٥٠	حرف السين
١٥٥	طِط	١٥٠	د سِ
١٥٥	طِط	١٥٠	سِـ
١٥٦	طِط	١٥٠	سِئِئَان
١٥٦	عِزَّ	١٥٠	سِرِئَان
١٥٦	عِى	١٥١	سِغ
١٦٠	عِلْ	١٥١	سِئِئِك
١٦٠	عِلْ	١٥١	سِوَاء

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٦	حرف القاف	١٦١	على
١٧٦	د ق ،	١٦٣	عليه به
١٧٦	قد	١٦٣	عليك به
١٧٨	قدك	١٦٣	عم ؟
١٧٨	قط	١٦٣	عن
١٧٨	قطك	١٦٥	عند
١٧٨	قوس	١٦٦	عقلك
١٧٩	حرف الكاف	١٦٦	عه
١٧٩	د ك ،	١٦٦	عوض
١٨٠	كائن	١٦٦	عبر
١٨٠	كانه	١٦٦	عيبه
١٨١	كانا	١٦٧	حرف العين
١٨٢	كائن	١٦٧	غير
١٨٣	كبح	١٧١	حرف الفاء
١٨٣	كنا		
١٨٤	كنك	١٧١	د ف ،
١٨٤	كل	١٧٣	فاع
١٨٦	كلا - كئا	١٧٣	فرطك
١٨٧	كلا	١٧٤	فساعد
١٨٧	كلما	١٧٤	قط
١٨٩	كم	١٧٤	فتم
١٩٠	كما	١٧٤	في

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كَيَّ	١٩٣	لَيْسَ	٢١٨
كَيْتَ	١٩٤	حرف الميم	٢٢٠
كَيْفَ	١٩٤	« م »	٢٢٠
كَيْفَا	١٩٦	ما	٢٢١
حرف اللام	١٩٧	ما دلم	٢٢٨
« ل »	١٩٧	مانا	٢٢٨
لا	٢٠٦	مخ	٢٢٩
لان	٢١٠	مذ	٢٣٠
لَبَّيْكَ	٢١١	مِضْ	٢٣١
له	٢١١	مع	٢٣١
لذن	٢١١	معاذ الله	٢٣٢
لهي	٢١٣	مكافك	٢٣٢
لنا	٢١٣	مَنْ	٢٣٢
لَسْلا	٢١٣	مِنْ	٢٣٣
لكن	٢١٤	مُنْذَر	٢٣٤
لكن	٢١٥	مُنْشَأ ؟	٢٣٤
نم	٢١٥	مَنَ	٢٣٤
لنا	٢١٥	مها	٢٣٥
لن	٢١٧	مَيْتَة	٢٣٥
لو	٢١٧	حرف النون	٢٣٦
لولا	٢١٧	« ن »	٢٣٦
لوما	٢١٨	التصام	٢٤١
لَيْتَ	٢١٨		

الصفحة	الوضوع	الصفحة	الوضوع
٢٤٩	هَيَّا	٢٤١	نِسْخَ
٢٤٩	هَيَّتَ	٢٤١	نَيْسَمَ
٢٥٠	هَيَّجَ		
٢٥٠	هَيْجَ	٢٤٢	حرف الهاء
٢٥٠	هَيْدَ	٢٤٢	« ه »
٢٥٠	هَيْتَكَ	٢٤٢	ها
٢٥٠	هَيْبَهَا	٢٤٣	هله
٢٥٠	هَيْبَاتَ	٢٤٣	هات
٢٥١	هَيْهَانَ	٢٤٤	هادِ
		٢٤٤	هالِ
٢٥٢	حرف الواو	٢٤٤	هَجَّ
٢٥٢	« و »	٢٤٤	هيجا
٢٥٥	وا	٢٤٤	هَدَّخَ
٢٥٥	ولعاً	٢٤٤	هَمْسَ
٢٥٥	وَحَّ	٢٤٤	هكنا
٢٥٥	وراءك	٢٤٤	هل
٢٥٦	وشكان	٢٤٧	حلا
٢٥٦	وَيَّ	٢٤٧	حلا
٢٥٦	وَيْتَكَ	٢٤٨	هَلَمَّ
٢٥٦	ويكأنه	٢٤٨	ههلم
٢٥٧	وَيْبَهَا	٢٤٨	هنا
		٢٤٨	هو
٢٥٨	حرف الياء	٢٤٩	هي
٢٥٨	« ي »	٢٤٩	هَيَّا

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٠٥	حد الجملة	٢٥٨	يا
٣٠٧	أقسام الجملة	٢٥٩-٣٩٧	خاتمة في الاعراب
٣١١	الجملة الصغرى والجملة الكبرى	٢٦١	حقيقة الاعراب
٣١٢	مقدمة قبل اعراب الجمل	٢٦٣	الاعراب تحليل
٣٤٦	الجمل التي لها محل من الاعراب	٢٦٧	الاعراب وصف وتصنيف
٣٤٦	الجملة الواقعة خبراً	٢٦٨	الاعراب بيان تأثيرات
٣٥٠	الجملة الحالية	٢٦٩	الاعراب بيان وظائف
٣٥٢	الجملة الواقعة مفعولاً	٢٧٤	أقسام الاعراب
٣٥٤	الجملة المضاف اليها	٢٧٤	الاعراب النحوي
٣٥٧	الجملة المخرومة بالشرط	٢٧٨	الاعراب الصرفي
٣٥٨	الجملة التابعة لفرد	٢٨١	اعراب الأدوات
٣٥٩	الجملة المستتلة	٢٨٧	شروط الاعراب
٣٦٠	الجملة الواقعة مبتدأ	٢٨٧	معرفة القواعد
٣٦٠	الجملة الواقعة فاعلاً	٢٨٨	معرفة الوظائف النحوية
٣٦١	الجملة النائية عن الفاعل	٢٩٣	فهم المنى
٣٦٢	الجملة التابعة لجملة ذات محل	٢٩٦	معرفة الاطراب التحكية
٣٦٣	الجمل التي لا محل لها من الاعراب	٢٩٩	معرفة المنوطات
٣٦٣	الجملة المستأنفة	٣٠٣	التعريف بأساليب البيان
٣٦٥	الجملة المقترنة	٣٠٣	القوف السليم
٣٦٥	الجملة المنفردة	٣٠٥	اعراب الجملة
٣٧٢	جملة جواب القسم		
٣٧٢	جملة جواب الشرط		
٣٧٢	جملة الصلة		
٣٧٣	الجملة التابعة لا لا محل له		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٨٧	تميمه	٣٧٤	اعراب شبه الجملة
٣٨٩	اعراب أدوات الاستفهام	٣٧٤	معنى شبه الجملة
٣٩٢	اعراب أدوات الشرط	٣٧٥	معنى التمليق
		٣٧٧	تمليق الظرف
		٣٨٠	تمليق الجار والمجرور

★ ★ ★

